جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل بعنوان :

أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

The Impact of Electronic Operation of Financial Data on External Audit Quality in Reducing Creative Accounting Practices

(A Field Study on a Sample of Listed to Khartoum Stock Market Banks)

إعداد الطالب

عبد العظيم عثمان محمد خليفة

إشراف الدكتور

بابكر إبراهيم الصديق محمد

1438هـ - 2017م

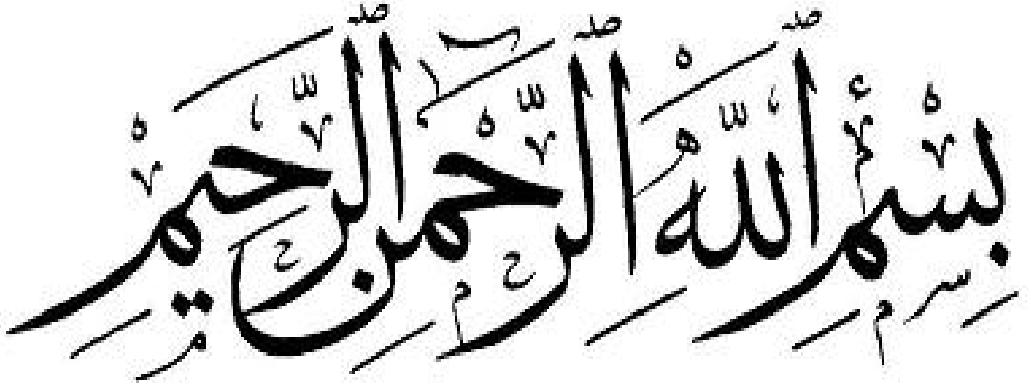
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلسر الوجود ومعني الحب والعطاء

أمي،،،،، رزقها الله دوام الصحة والعافية

إلى فخري وملهمـــي الصبر والوفـــاء

أبي،،،،، حفظه الله

إلى زادي وسندي ورفيقة دربي في الحياة

زوجتي الغالية،،،، أسعدها الله وأكرمها

إلى غرة عيني وفلذة كبدي ونبراس الضياء

أبنتي سماح،،،،، حفظها الله

إلى عوني وسندي وأذرعي ووعدي المرتجى

إخوتي ،،،،، رعاهم الله

إلى الشموع التي أنارت لنا الطريق وأرشدتنا إلى الضياء

أساتذتي الأجلاء،،،،، سدد الله خطاهم

إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي

أصدقائي وزملائي ،،،،، أنار الله طريقهم

إلى كل يد أمينة وقفت بجاني وامتدت لمساعدتي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد وأتمنى أن يليق بمقاماتهم السامية

الشكر والتقدير

وفقني لإكمال هذه الدراسة.

الشكر أجزله لذلك الصرح الشامخ قلعة العلم والمعرفة **جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**، والمنارة الخالة عبر الزمان **جامعة الدلنج** على أتاحتهما لي الفرصة لإكمال دراستي.

كما أتقدم بخالص الشكر لأستاذي الفاضل الموقر الأستاذ الدكتور/ **بابكر إبراهيم الصديق محمد** الذي كان لي مرشداً ومعلماً ولم يبخل لي بعلمه ولا بوقته نعم المشرف وخير المعلم.

وأخص بالشكر والتقدير أساتذتي الأجلاء بكلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وكلية التجارة جامعة النيلين، وكلية تنمية المجتمع جامعة الدلنج، على وقفتهم معي طيلة فترة الدراسة، وعلى ما قدموه لي من نصح وا ٍرشاد في توجيه مسار هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أسرة مكتبة الدراسات العليا بكلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وأسرة مكتبة كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وأسرة مكتبة الدراسات العليا جامعة النيلين، وأسرة مكتبة كلية التجارة جامعة النيلين، وأسرة المكتبة المركزية جامعة أم درمان الإسلامية، وأسرة مكتبة كلية العلوم الإدارية جامعة أم درمان الإسلامية، وأسرة مكتبة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، وأسرة مكتبة كلية العلوم الإدارية جامعة الخرطوم، والشكر موصول لأسرة مكتبة دريم الأستاذ معتز.

الشكر والعرفان للعاملين بكل من بنك التضامن الإسلامي، وبنك أم درمان الوطني، والبنك الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك البركة السوداني، ومصرف المزارع التجاري، على وقفتهم معي لإكمال هذه الدراسة ومدي بالبيانات المطلوبة للدراسة الميدانية. كما أشكر كل من كانت له مساهمة في هذه الدراسة حتى خرجت بالصورة المطلوبة.

المستخلص:

تناولت الدراسة موضوع أثرالتشغيل الالكتروني للبيانات المالية علىجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.تمثلت مشكلة الدراسة في قصور المراجعة الخارجية في مواجهة العديد من الممارسات التي كان لها أثرها البالغ على محتوى التقارير المالية مثل الممارسات التي تهدف إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية مما أدى إلى التشكيك في جودتها، ولتوضيح مشكلة الدراسة تم طرح السؤال البحثيالأساسي التالي: ما هو أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟. هدفت الدراسة إلى تقويم إمكانية الاستفادة من الكفاءة والفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في تحسينجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.قامت الدراسةعلى الفرضيات الرئيسية التالية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الالكتروني للبيانات المالية وجودة المراجعة الخارجية، يؤثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في صياغة محاور وفرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليليمن خلال دراسة وتحليل بيانات عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية،حيث تم اختيار عدد (6) مصارف من جملة المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والبالغ عددها (25) مصرف وتم توزيع عدد 170 استبانه شملت المحاسبين والمراجعين ورؤساء الأقسام ومديري الإدارات والفروع استردت منها(152) استبانه صالحة للتحليل وتم تحليلها عبر برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية ويساعد في تحسينجودة المراجعة الخارجية، تساهم جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، يساهم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، يؤدي التشغيل الالكتروني للبيانات المالية إلى تحسينجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.أوصت الدراسة مكاتب المراجعة بأهمية تدريب كوادرها على أساليب مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والاستفادة من برامج المراجعة الجاهزة للاستفادة من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في تحسينجودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، على المصارف أن تهتم بتحديث وتطوير نظمها الالكترونية المستخدمة في تشغيل البيانات لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية مما يساعدها على تحقيق أهدافها والاستفادة من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية بشكل أفضل.

Abstract

The study discussed the impact of electronic operation of financial data on external audit quality in reducing creative accounting practices. The study problem was represented in the external audit inability to face many practices which had significant impact on the financial reports content such as practices that aiming at misleading the financial statements users leading to doubting in their quality. In order to explain problem of the study, the mainresearching question of the study was stated as: what the impact of the electronic operation of financial data on external audit quality in reducing the creative accounting practices?The study aimed at evaluating the possibility of benefiting fromthe efficiency and effectiveness of the electronic operation of financial data in promoting the external audit quality on reducing creative accounting practices. The study based on the following main hypotheses: there is statistically significant relationship between the external audit quality and reduction of the creative accounting practices, there is statistically significant relationship between the electronic operation of financial data and reduction of the creative accounting practices, there is statistically significant relationship between the electronic operation of financial data and the external audit quality, the electronic operation of financial data affects the external audit quality in reduction of the creative accounting practices. The study adopted the inductive and deductive methods to formulate aspects and hypotheses of the study, and the analytical descriptive method to investigate and analyze the data of a sample of listed to Khartoum Stock Market banks, (6) banks were selected from the total listed to Khartoum Stock Market banks amounting (25) banks, (170) questionnaires were distributed to accountants, auditors, and to sections, administrations and branches mangers, (152) from the questionnaires were got back valid and were analyzed statistically by the use of (SPSS). The study arrived at several findings including the following: the electronic operation of financial data leads to achieving the efficiency and effectiveness and helps in improving the external audit quality, the external audit quality contributes to reducing the creative accounting practices, the electronic operation of financial data contributes to reducing the creative accounting practices, the electronic operation of financial data leads to improving the external audit quality in reducing the creative accounting practices. The study recommended: audit offices should train their cadres on the audit techniques of the electronic operation systems of financial data and benefit from audit programmes and from the advantages of the electronic operation of financial data in improving the external audit quality and reducing the creative accounting practices, banks should pay more attention to modernization and development of their electronic systems which are used in data operation to achieving more of efficiency and effectiveness which help in achieving their objectives and better benefiting from the advantages of the electronic operation of financial data.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
المقدمة :	**1**
ولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	9
الفصل الأول: التشغيل الالكتروني للبيانات المالية	**51**
المبحث الأول:فهوم وأهمية وخصائص ومجـالات ومزايا و التشغيل الالكتروني للبيانـات المـالية.	52
المبحث الثاني:مفهوم ووظائف ومقومات وكفاءة وفاعلية نظ م التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.	65
المبحث الثالث:هوم وأهمية وأهداف ومزايا وأساليب وخطوات وا ٍجراءات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.	78
الفصل الثاني: الإطار النظري للمراجعة الخارجية	**94**
المبحث الأول:مفـهوم وأهمية وأهداف ومقومات وتقارير المـراجعة الخـارجيـة	95
المبحث الثاني:حقوق وواجبات ومسئولية ومقومات المراجع الخارجي وآداب السلوك المهني	111
المبحث الثالث:فهوم وأهمية وأهداف و عناصر ومقومات جودة المراجعة الخارجيةومعاييرها	129
الفصل الثالث: المحاسبة الإبداعية	**143**

المبحث الأول: مفـهوم ونشأة المحاسبة الإبداعية والعوامل التي ساعدت على ظهورها	144
المبحث الثاني: دوافـع ومؤشـرات وأسـاليب المحـاسبة الإبداعـية	159
المبحث الثالث: الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاساتها على الأداء	173
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	**184**
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية والمصارف المدرجة بالسوق	185
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات	203
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	221
الخاتمة:	250
ولاً : النتائج	251
ثانياً : التوصيات	253
المصادر والمراجع	254
الملاحق	277

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/4)	مقياس ليكارت الخماسي.	204
(2/2/4)	تقسيم الفئات وفق لمقياس ليكارت الخماسي.	204
(3/2/4)	معاملات الثبات والصدق لمتغيرات ومحاور الاستبانه.	206
(4/2/4)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.	208
(5/2/4)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.	209
(6/2/4)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.	210
(7/2/4)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.	211
(8/2/4)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي.	212
(9/2/4)	لتوزيع ا التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.	213
(10/2/4)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول (الكفاءة)	214
(11/2/4)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني (الفاعلية)	216
(12/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير الثاني(كفاءة المراجعة الخارجية)	217
(13/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير الثالث(ممارسات المحاسبة الإبداعية)	219
(1/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الأولى.	221
(2/3/4)	تحليل التباين للفرضية الأولى.	222
(3/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الأولى.	222
(4/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية.	224
(5/3/4)	تحليل التباين للفرضية الرئيسية الثانية.	224
(6/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية.	225
(7/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية.	226
(8/3/4)	تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية.	226
(9/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية.	227
(10/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية.	228

(11/3/4)	تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية.	228
(12/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية.	229
(13/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة.	230
(14/3/4)	تحليل التباين للفرضية الرئيسية الثالثة.	230
(15/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة.	231
(16/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.	232
(17/3/4)	تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.	233
(18/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.	233
(19/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.	234
(20/3/4)	تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.	235
(21/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.	236
(22/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الرابعة.	237
(23/3/4)	تحليل التباين للفرضية الرئيسية الرابعة.	238
(24/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الرئيسية الرابعة.	239
(25/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة.	240
(26/3/4)	تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة.	241
(27/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة.	242
(28/3/4)	مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة.	243
(29/3/4)	تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة.	244
(30/3/4)	معالم الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة.	245

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/1)	العلاقة بين نظام التشغيل بالمجموعات ونظام التشغيل المباشر.	59
(1/3/1)	مقارنة بين الدليل التقليدي والدليل الالكتروني.	91
(1/1/2)	إحل تطور أهداف وا إجراءات المراجعة الخارجية.	101
(1/2/2)	المصادر الأربعة الرئيسية للمسئولية القانونية للمراجع.	117
(2/2/2)	الصفات الذاتية والصفات المكتسبة للمراجع.	125
(1/3/2)	شكل يوضح معايير المراجعة المتعارف عليها.	142
(1/3/3)	دف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل وا إجراءات المراجع المضادة لها.	175
(2/3/3)	هدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة مركز المالي وا إجراءات المراجع المضادة.	176
(1/1/4)	أسماء المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.	189
(1/2/4)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.	208
(2/2/4)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.	209
(3/2/4)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.	210
(4/2/4)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.	211
(5/2/4)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي.	212
(6/2/4)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.	213

المقدمة

يتناول الباحث في هذه المقدمة الإطار المنهجي الذي يشتمل على مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والفرضيات التي قامت عليها بالإضافة المناهج البحثية التي اتبعتها الدراسة وحدودها والمصادر التي اعتمدت عليها في جمع البيانات، كما تناول الباحث الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وذلك حسب التقسيم التالي:

أولاً : الإطار المنهجي.

ثانياً : الدراسات السابقة:

أولاً : الإطار المنهجي:

تمهيد:

لقد شهد العالم في عصرنا هذا تطوراً كبيراً في ظل التقنيات الحديثة وظهور الحاسب الآلي واستخدامه في العديد من مجالات الحياة حيث أثر هذا التطور على ميادين الحياة العملية مما أدى إلى تغيرات في طبيعة العمل المحاسبي وبالتالي مهنة المراجعة، حيث أصبحت المنشآت تتولى استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات المالية كبديل لنظام التشغيل اليدوي والذي أصبح لا يلبي طموحاتها من حيث الكفاءة والفاعلية في معالجة البيانات والاستجابة لمطلب المعلومات، ولقد تبع هذا التغير في طبيعة تشغيل البيانات تغيراً في طرق وأساليب وا ٍجراءات وبرامج المراجعة الخارجية.

لقد ألقى التطور السريع في نظم التشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية المعلومات مسئوليات إضافية على مراجع الحسابات الخارجي ليس في نوع المهمة ولكن في وسائل تنفيذها، حيث يتطلب الأمر إلزام مراجع الحسابات الخارجي أن يجتاز برامج تأهيل وتدريب ذات طابع خاص تركز علي الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل في إدارة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وا ٍدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على شبكة الانترنت في حالة الإفصاح الفوري،

ومعنى ذلك أن مراجع الحسابات في ظل الحاسب الآلي يجب أن يكون مؤهلاً ومدرباً ولكن إجراءات التأهيل والتدريب هي التي تختلف عن إجراءات تأهيل وتدريب مراجع الحسابات العادي، كما يتطلب الأمر أن يبذل مراجع الحسابات الخارجي في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية العناية المهنية الكافية والملائمة، ويتطلب الأمر منه أن يعني بمسئوليته القانونية والمهنية، مع مراعاة أنه وفريق المراجعة مطالبون ببذل عناية مهنية أكبر خاصة عند أداء عملية المراجعة أو تطبيق معايير العمل الميداني.

كما أن المحاسبة تحولت عبر الحقب الزمنية من مجرد محاسبة تقليدية تقوم بعمليات التسجيل بالدفاتر وا ٍعداد التقارير الروتينية إلى محاسبة تخدم العديد من الأطراف التي لها علاقة أو رغبة في إنشاء علاقة بالمنشأة وتوصل لهم المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الهامة التي تحدد مواقفهم تجاه التعامل مع المنشأة، وبما أن المحاسبة تندرج ضمن العلوم الاجتماعية ولها جانب سلوكي وأخلاقي ما قد يعني في بعض الأحيان وجود إبداع أو ابتكار لا أخلاقي يهدف إلى تزيين واجهة المنشاة ويخدم أطراف ويضلل أطراف أخرى، الأمر الذي يتعارض مع أهمية حياد السياسة المحاسبية في تغليب مصالح فئة معينة من أصحاب المنشاة على مصالح فئات أخرى، ويعتبر تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة المصدر الرئيسي لظهور المحاسبة الإبداعية. كما أن وجود الاختيارية في تطبيق بدائل القياس والتقويم المحاسبي فتح الباب أمام إدارات الشركات لاختيار أساليب وممارسات محاسبية من شأنها إظهار نتيجة النشاط والموقف المالي بالصورة التي تساعدها في تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل ولو كان ذلك على حساب الفئات الأخرى، وهذا بدوره يوصلنا إلى حقيقة مفهوم الإبداع المحاسبي المنوط به التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وتحسين الموقف المالي للمنشأة وا ٍدارة المكاسب. كما أن مهنة المراجعة في عصرنا هذا تواجه تغيرات مثيرة للجدل خاصة فيما يتعلق بموضوع فجوة التوقعات التي تعبر عن مقدار التباين بين التوقعات الكلية لمستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات وبين ما يستطيع المراجعين فعلاً إنجازه بصورة معقولة على أساس معايير التدقيق المهني وفي حدود مسئولياتهم، وكذلك مقدار التباين المهني للتدقيق من حيث جودة عملية المراجعة والالتزام بمعايير التدقيق المهني. كما أن ظاهرة الانهيار المالية التي طالت كبرى الشركات مثل شركة (Enron) في عام 2001 م التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك شركة (WorldCom) الأمريكية للاتصالات في عام 2002م، والتي كانت بداية لظهور الأزمة المالية التي مازالت أثارها باقية، وكذلك تورط مدققى حسابات هذه الشركات فيما نسب إليهم من مخالفات، بالإضافة للانهيارات التي طالت العديد من الشركات في كثير من الدول المتقدمة والنامية بالرغم من أن قوائمها وتقاريرها المالية المدققة كانت تشير إلى سلامة موقفها المالي، كل ذلك أدى

إلى فقدان الثقة بالقوائم والتقارير المالية من ناحية الأطراف الأخرى والطعن في جودة المراجعة الخارجية وا ٍثارة المزيد من الجدل حول مسئوليات المدقق.

لذلك يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للتعرف على أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات عن طريق تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي يتم جمعها من منطقة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

كشفت المراجعة الخارجية في بعض الدول العديد من أساليب المحاسبة الإبداعية التي استخدمتها بعض الشركات لتزيين واجهة المنشاة أو توجيه التقارير والقوائم المالية لخدمة مصلحة بعض الفئات وتضليل فئات أخرى عن طريق الاختيارات التي تتيحها المحاسبة والمتمثلة في بدائل القياس المحاسبي والتقدير والإفصاح عن طريق العديد من الأساليب التي تبنتها وطورتها للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها،كما أن ظاهرة انهيار كبرى الشركات في العالم رغم أن قوائمها المالية المعتمدة بواسطة مكاتب المراجعة الخارجية كانت تعبر عن سلامة موقفها المالي كانت دلالة على قصور المراجعة الخارجية في مواجهة العديد من الممارسات التي كان لها أثرها البالغ على محتوى التقارير المالية مثل الممارسات التي تهدف إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية مما أدى إلى التشكيك في جودة المراجعة الخارجية، فجوهر المشكلة هو هل المراجعة الخارجية استطاعت أن تستفيد من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية لكي تستخدمها كأداةللحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ولتوضيح مشكلة البحث قام الباحث بطرح التساؤلات البحثية التالية:

1- هل هنالك علاقة بين التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةو جودة المراجعة الخارجية؟
2- هل هنالك علاقة بين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
3- هل هنالك علاقة بين التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
4- هل تؤثر الكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
5- هل تؤثر الفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
6- ما هي مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية التي يمكن تساهم في زيادة جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

7- كيفيؤثر التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةعلىجودة المراجعة الخارجية في حد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- التعرف على ممارسات المحاسبة الإبداعيةو الأساليب والنماذج التي استخدمها وطورها الباحثين الآخرين في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

2- الوقوف مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية التي يمكن أن تؤثر على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3- تقويم إمكانية الاستفادة من الكفاءة والفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في زيادة جودة المراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4- اختبار وتحديد طبيعة العلاقة بين التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةو جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

5- استقصاء آراء بعض المختصين بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية حول أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال الجوانب التالية :

1- أهمية علمية: يعتبر الوقوف على موضوع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من الموضوعات التي تشغل بال المهتمين من الأكاديميين والمهنيين وخاصة في ظل تأثر الشركات في العديد من الدول بالازمة المالية وتدهور أوضاعها من جانب، وتقويم إمكانية الاستفادة من الكفاءة والفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في زيادة جودة المراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من جانب آخر. كما تعتبر هذهالدراسة محاولة من الباحث للمشاركة في هذا الموضوع وبالتالي إضافة للمكتبات العربية والسودانية ومدخل لطلاب البحث العلمي للإضافة في الموضوع أو تناول جوانب أخرى متعلقة بموضوع الدراسة.

2- أهمية عملية: تتمثل الأهمية العملية في أن الدراسةتقدم تقويماً لأثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات التي تتبعها المحاسبة الإبداعية لتزيين واجهة المنشأة أو لخدمة أهداف بعض الأطراف وتغليب مصلحتهم.

منهجية الدراسة:

استناداً إلى أهداف الدراسة وبحكم المشكلة التي تناولتها تمالاعتماد على المناهج البحثية التالية:

1- المنهج الاستنباطي: للتعرف على أبعاد مشكلة الدراسة وتحديد محاور وأفكار وفرضيات الدراسة.

2- المنهج الاستقرائي : لتحليل وتقييم الكتابات والأفكار السابقة في مجال التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةو جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة وتحليل بيانات عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك لغرض اختبار فرضيات الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تسعي الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفرضية الرئيسية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ومنها تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

1- هنالك علاقة بين الكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2- هنالك علاقة بين الفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةو جودة المراجعة الخارجية. ومنها تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

1- هنالك علاقة بين الكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةو جودة المراجعة الخارجية.

2- هنالك علاقة بين الفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةو جودة المراجعة الخارجية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: يؤثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ومنها تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

1- تؤثر الكفاءة فيالتشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2- تؤثر الفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

مصادر جمع البيانات :

يتم الحصول على البيانات من المصادر الآتية:

1- البيانات الأولية : وذلك بالاعتماد على الاستبانه كأداة لجمع البيانات.

2- البيانات الثانوية: وتتمثل في الكتب، المراجع، الرسائل الجامعية، الدوريات، تقارير الأداء، المنشورات والمواقع الالكترونية.

حدود الدراسة:

1- من حيث المكان: يركز الباحث على دراسة عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- من حيث الزمان: العام 2016م

3- من الناحية الميدانية: يقتصر نطاق مجتمع الدراسة على عينات من المحاسبين والموظفين والإداريين والمراجعين بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة حيث تشتمل المقدمة علي الإطار المنهجي والدراسات السابقة، ويتناول الفصل الأول التشغيل الالكتروني للبيانات المالية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم وأهمية وخصائص ومجالات ومزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، المبحث الثاني مفهوم ووظائف ومقومات وكفاءة وفاعلية نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، المبحث الثالث مفهوم وأهمية وأهداف ومزايا وأساليب وخطوات وا إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري للمراجعة الخارجية ويشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف ومقومات وتقارير المراجعة الخارجية، المبحث الثاني حقوق وواجبات ومسئولية ومقومات المراجع الخارجيوأداب السلوك المهني، المبحث الثالثمفهوم وأهمية وأهداف و عناصرومقومات جودة المراجعة الخارجيةومعاييرها، بينما يتناول الفصل الثالث المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم ونشأة المحاسبة الإبداعية والعوامل التي ساعدت على ظهورها، المبحث الثاني دوافع

ومؤشـرات وأسـاليب المحـاسبة الإبداعـية، المبحث الثالث الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاساتها على الأداء، وفيالفصل الرابع تم عرض الدراسة الميدانية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة، المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات، المبحث الثالث اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، أما الخاتمة فاشتملت على النتائج والتوصيات.

نموذج الدراسة

التشغيل الالكتروني للبيانات المالية وعلاقته بجودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

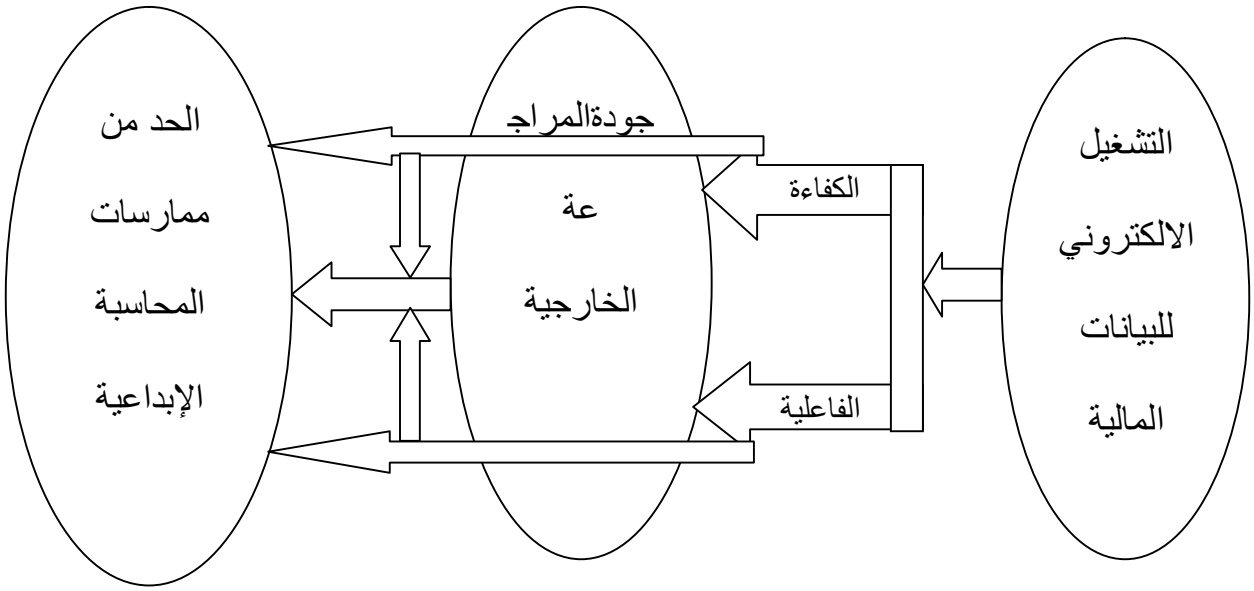

ثانياً : الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسةالحالية يسعي الباحث لعرض الدراسات التي تحصل عليها في هذا المجال للاستفادة من نتائجها وأسلوبها العلمي وتحليلها ومقارنتها مع هذه الدراسة بغرض توجيه مسار الدراسة الحالية حتى تكون إضافة لما توصل إلية الباحثين السابقين، وسوف يقوم الباحث بتناولها كالآتي:

دراسة: صادق حامد (2001م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبة اكتشاف غش واحتيال الإدارة والسبب في ذلك أن الإدارة تكون في موقع يمكنها من أن تقهر إجراءات الرقابة الداخلية، ومن ثم تستطيع أن تخفي حالات التلاعب والتحريف بشكل فعال ومحكم. هدفت الدراسة إلي الاستفادة من مفاهيم نظرية اكتشاف الإشارة في تحليل المسؤولية القانونية للمراجع وكفاءة وفاعلية المراجعة في اكتشاف غش الإدارة. تكمن أهمية الدراسة في كونها من المتوقع أن توفر نفاذ بصيرة ورؤى للمشكلات التي يواجهها المراجعون بسبب توقعات المجتمع المتزايدة بخصوص اكتشاف غش الإدارة وحدود وأساليب المراجعة في هذا الشأن. اعتمدت الدراسة علي الأسلوب التحليلي كمدخل أساسي متبعاً كل من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي. حيث تعتمد نظرية اكتشاف الإشارة علي افتراضين أساسين هما: حد الإحساس الخاص بالفرد ويعني نقطة التميز والتعرف التي يمكن تحديدها بالنسبة لأي نوع من المثيرات أو المنبهات، الضوضاء وتعني أي تداخل وعوائق أو اضطرابات أو تشويش في الإشارات المستقبلية بواسطة حواس الفرد المختلفة. توصلت الدراسة إلي أنه من الممكن للمراجعين الخارجيين الذين يكونون توقعات صحيحة للحالات الشاذة القبلية لحدوث غش الإدارة النجاح في عملية تكامل لأدلة الإثبات ومن ثم التوصل إلي نتائج صحيحة، أن نظرية اكتشاف الإشارة تقدم حلقة وصل بين عملية المراجعة ونواتجها ولذلك يمكن الاستفادة من هذه النظرية في أداء مراجعات فعالة من خلال مراعاة قدرات اكتشاف الإشارة عند توظيف واختيار المراجعين المبتدئين، التدريب والتطوير المهني، رقابة وتقييم جودة الأداء المهني، بالإضافة إلي تحسين الاتصال داخل منشأة المراجعة، كما قدم البحث مجموعة من الافتراضات القابلة للدراسة الميدانية من أهمها: أن المراجع الفعال يكون أكثر حساسية للمثيرات (إشارات مرجعية) مقارنة بنظيره غير الفعال، أن الاختلافات بين المراجع الفعل وغير الفعال بلغة حساسية المثير قد ترتبط بنوع العميل وطبيعة نشاطه و المخاطر اللازمة لعملية المراجعة، يستخدم المراجع الفعال قواعد استجابة

(1) صادق حامد مصطفى، **تحليل كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الإدارة – باستخدام نظرية الإشارة،** (جدة : مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، 2001 م) .

(قواعد قرار) تقود عموماً إلي أحكام شخصية أكثر دقة عن إشارات المراجعة (معدلات إصابة أكبر)وأخطاء أقل (معدلات إنذار خاطئ) داخل وخلال عملية المراجعة وذلك مقارنة بالمراجع غير الفعال.

يرى الباحث أن هذه الدراسة عبارة عن دراسة تحليلية قامت علي صياغة وتطبيق نموذج خرج بنتائج علمية هي في الغالب افتراضات قابلة للدراسة الميدانية، أما الدراسة الحالية هي عبارة عن دراسة تسعى للتوصل إلي نتائج ميدانية عن أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: عبد الله بن علي (2002م)[1]

تأتي مشكلة الدراسة من أن السوق السليم يعتمد علي تحمل المسؤولية من قبل العناصر المؤثرة مثل مدراء الشركات والمراجعين القانونين وأعضاء المجالس في إدارة الشركات والمحللين الماليين والمحامين ووكالات التصنيف الائتماني وواضعي المعايير والجهات المنظمة،وأن المحللين الماليين في الأسواق المالية يؤثرون تأثيراً كبيراً علي الشركات وذلك بتوقعاتهم التي قد تحاول الشركات تحقيقها بغض النظر عن حقيقة أداء هذه الشركات. تتبع أهمية هذه الدراسة من أن موضوعها هو حديث الساعة وبالذات في الدول المتقدمة وذلك علي أثر تهاوي وا إفلاس الكثير من الشركات العملاقة بالإضافة إلي الاتهامات التي برزت كنتيجة لذلك والتي وجهت للممارسات المحاسبية بشكل رئيس وكذلك إخفاقالمراجعين القانونين في كشفها، وعلية تبرز أهمية الدراسة كمساهمة في البحث في هذا الموضوع المهم وبالذات في المملكة العربية السعودية.وحاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة علي الأسئلة التالية : هل تعمد الشركات في المملكة العربية السعودية إلي ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة للتأثير علي دخلها،وما هي العناصر التي تعمد إلي استخدامها لتحقيق ذلك،وما هو أثر درجة التعليم (المؤهل العلمي) والخبرة العلمية للمراجع علي اكتشاف ممارسة الشركة لأساليب المحاسبة الخلاقة . لقد أوضحت نتائج هذه الدراسة وجود ظاهرة ممارسة الشركات السعودية لبعض أساليب المحاسبة الخلاقة سواء كانت شركات عامة أو خاصة،كما تبين أن هنالك إجراءات تعمد لها الشركات للتأثير علي نتائجها ولو صوريا أكثر من إجراءات أخري،وعدم وجود فرق بين إجابات المراجعين عن الأخذ في الاعتبار در جة التعليم وسنوات الخبرة. وأوصتالدراسة بضرورة التعمق في دراسة هذه الظاهرة بين الشركات السعودية ومن زوايا مختلفة.

(1) عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري ، **ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية – دراسة ميدانية،** (القاهرة: مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف ، جامعة القاهرة ، السنة الثانية عشر، العدد الأول ، مارس 2002 م) .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تمت في مدينة جدة فقط وليس على مستوى المملكة العربية السعودية مما لا يمكن الباحث من تعميم النتائج وان كانت معظم المكاتب التي شملتها الدراسة تمارس نشاطاتها في المدن الرئيسية.

دراسة: محمد مظهر (2004م)[1]

تناولت الدراسة موضوع تقويم تجربة المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحوسبة بالخدمة المدنية في أمارة الشارقة. تمثلت مشكلة الدراسة في أن اعتماد دوائر الدولة والمؤسسات علي النظم المحاسبية المحوسبة جعل من الصعوبة بمكان تطبيق المراجعة التقليدية،خاصة أن هذا الأمر لا يكون سهلاً حيث يحتاج إلي المزيد من الجهد والمال وتوفير الإمكانيات وتذليل المعوقات ومحاولة تخطيها. هدفت الدراسة إلي التعرف علي إمكانية الاستفادة من تقنيات الحاسب في أعمال المراجعة علي النظم المحاسبية المحوسبة وا ٍبراز فوائد ومنافع استخدام الحاسب في معالجة البيانات، بالإضافة إلي تقويم أثر استخدام الحاسب علي منهاج ومقومات النظم المحاسبية المحوسبة وعملية المراجعة في ظلها. تنبع أهمية الدراسة من أهمية استخدام الحاسب لتطوير المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحوسبة والحصول علي المزيد من الدراسات في هذا المجال لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات المتسارعة عن طريق إدخال الحاسب في عمليات المراجعة وا ٍعداد برامج المراجعة اللازمة. افترضت الدراسة أن عملية المراجعة علي النظم المحاسبية المحوسبة سوف تؤدي إلي: توفير مخرجات لعملية المراجعة وأي تقارير أخري في أي وقت، التخفيض في التكلفة والوقت اللازم لإعداد التقارير في ظل النظم المحاسبية المحوسبة، زيادة فعالية الأداء لدي المراجع كمياً ، الاعتماد علي نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب. اعتمد الباحث علي المنهج الاستقرائي الاستنباطي والمنهج الوصفي وذلك من خلال الزيارة الميدانيةوا ٍجراء المقابلات الشخصية.توصلت الدراسة إلي أنه توجد رغبة لدي المراجعين والعاملين في المجال المحاسبي والمالي في استخدام الحاسب في الأعمال المحاسبية والمالية وعمل المراجعة ولكن مازالت هنالك صعوبات في النظم المحوسبة و المورد البشري اللازم لإنجاز هذه المرحلة، وأكد اقتصار أسلوب المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي علي محاولات فردية وأبحاث نظرية تطرح في الدورات والندوات التي تعقد بين أجهزة الرقابة المختلفة دون وضع إستراتيجية تتبنى تطبيق خيار المراجعة بمساعدة الحاسب. أوصتالدراسة بضرورة إيجاد مبادئ ومعايير ومفاهيم محاسبية ومراجعيه للمراجعة في بيئة الحاسب تتفق مع طبيعة الاقتصاد الإماراتي أو الخليجي علي أدني حد

(1) محمد محمد مظهر أحمد ، **تقويم تجربة المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحوسبة بالخدمة المدنية في أمارة الشارقة،** (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2004 م .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزت على إيجابيات استخدام الحاسب الآلي والمعالجة الالكترونية للبيانات المالية بالنسبة لعملية المراجعة، ومدى تأهيل المراجعين للقيام بعملية المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحوسبة ، ولكن لم تتطرق للآثار السالبة التي يمكن أن تنجم عن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة في مجال المحاسبة والمراجعة.

دراسة: William and Others (2004)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل تؤثر تكنولوجيا المعلومات على إجراءات المراجعة التي يستخدمها مراجعو الحسابات على اكتشاف تحريفات القوائم المالية؟، هل حالات تحريفات القوائم المالية المكتشفة تختلف في الشركات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في معالجة عملياتها المحاسبية عن تحريفات القوائم المالية المكتشفة في الشركات التي لا تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في معالجة عملياتها المحاسبية؟.هدفت الدراسة إلى تقديم دليل وصفي عن أثر تكنولوجيا المعلومات على مدى قدرة مراجعي الحسابات في اكتشاف حالات تحريفات القوائم المالية.تم تنفيذ الدراسة عن طريق إجراء دراسة تطبيقية على أكبر ستة شركات مراجعة في النرويج وحصلت منها على بيانات (58) منشأة تحت المراجعة. توصلت الدراسة إلى أنه من الأسباب الرئيسية لتحريفات القوائم المالية ضعف أو غياب التصميم الجيد للرقابة أو التطبيق الخطأ لها، بالإضافة إلى عدم الخبرة وغياب التدريب والإشراف على فريق المحاسبة وعبء العمل الزائد لفريق المحاسبة.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزت على العوامل التي تؤدى إلى عدم مقدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف تحريفات القوائم المالية في الشركات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في معالجة عملياتها المالية، ولم تشير أي المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها مراجعي الحسابات في تطوير أداءهم.

دراسة: يوسف محمود (2005م)[2]

تدور مشكلة الدراسة حول العديد من التساؤلات منها: هل يستطيع المراجع الخارجي اكتشاف الأخطاء الجسيمة في المعلومات المالية عندما تعتمد الحسابات علي تقديرات بدلاً من الحقائق التاريخية؟، هل يستطيع المراجع الخارجي اكتشاف وجود ضعف وثغرات في أنظمة الرقابة الداخلية تؤثر علي سلامة الإجراءات وعلي حماية أصول المنشأة وممتلكاتها؟، هل المراجع الخارجي مسئولاً عن اكتشاف الغش والتصرفات غير

(1) William, F. Messier and Others, **Auditor Detected Misstatements and The Effect of Information Technology**, International Journal of Auditing, Nov., Vol.8., No.3, 2004, PP 223 – 235.

(2) يوسف محمود جربوع، **محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي – دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونين في فلسطين،** (غزة: بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد في كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، في الفترة من 8 ـــ 9 مايو 2005 م).

القانونية؟، وهل يعني الاكتشاف اللاحق للغش والتصرفات غير القانونية أن المراجع الخارج قد قصر في القيام بواجباته القانونية؟. هدفت الدراسة إلي بيان مسئولية المراجع في مدى تقييم معقولية التقديرات التي تتوصل إليها الإدارة والتي تستلزم تنفيذ مجموعة من إجراءات المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بمدى ملائمة تلك التقديرات. تظهر أهمية الدراسة في إيضاح محددات مراجعة القوائم المالية التي تواجه المراجع الخارجي أثناء قيامه بعمليات الفحص لتلك القوائم خاصة عند وجود أخطاء جوهرية تؤثر علي الحسابات. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي في الإطار النظري كما أن لها بعد ميداني تطبيقي يتعلق بالوقوف علي محددات مراجعة القوائم المالية. وافترضت الدراسة أنه: لا توجد علاقة بين اكتشاف المراجع وجود ضعف وثغرات في أنظمة الرقابة الداخلية وبين التأثير علي سلامة الإجراءات وعلى حماية أصول المنشاة وممتلكاتها، لا توجد علاقة بين استخدام المراجع الخارجي للتحليل المالي وبين التنبؤ بعدم استمرارية المنشأة للقيام بأعمالها الاعتبارية خلال الفترة القادمة. توصلت الدراسة إلي أنه: يجب علي المراجع الخارجي أن يحصل علي فهم للإجراءات والطرق التي تستخدم بواسطة إدارة المنشاة عند إعداد التقديرات المحاسبية الهامة عند تقييم المراجع الخارجي للافتراضات التي تعتمد عليها التقديرات المالية يجب عليه أن يحدد فيما إذا كانت معقولة في ضوء النتائج الفعلية للفترات المحاسبية السابقة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على محددات مراجعة القوائم المالية التي تواجه المراجع الخارجي أثناء قيامه بعمله ومسئوليته وواجباته تجاه اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية والحكم على سلامة ومعقولية التقديرات والطرق المحاسبية المستخدمة والحكم على استمرارية المنشأة ، واستفاد الباحث من هذه الدراسة في أنها أوضحت مسئولية المراجع تجاه بعض التصرفات التي تندرج ضمن أساليب المحاسبة الإبداعية والعوامل التي ساعدت على ظهورها .

دراسة: إيمان وحسام (2006م)[1]

هدفت الدراسة بصفة رئيسية إلي التعرف علي أثر انخفاض مستوى أتعاب المراجعة في المملكة العربية السعودية علي جودة الأداء المهني بالإضافة لتأثير ذلك علي نمو المكاتب المهنية وتزايد أعداد منسوبيها وارتكاب التجاوزات المهنية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول العلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة الأداء المهني، ومدى تأثير انخفاض الأتعاب علي جودة الأداء المهني وعلاقته بالتجاوزات المهنية. تنبع أهمية الدراسة من ضرورة رفع وتحسين مستوى كفاءة وأداء مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية. قامت الدراسة علي المنهج الايجابي الذي يعتمد علي الشرح والتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة من خلال مراجعة

(1) إيمان بنت حسين الشاطري، و د. حسام بن عبد المحسن العنقري ، **انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني - دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية** ،(جدة : مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة ، المجلد العشرون ، العدد العاشر ، 2006 م) .

الأدبيات ذات العلاقة والواقع بهدف الوصول إلي مجموعة من التعريفات وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة لهذه الظاهرة. وافترضت الدراسة أن انخفاض وتدني الأتعاب المهنية يؤثر علي جودة الأداء المهني، كما يؤدي إلي عزوف المهنيين عن المهنة وعدم اجتذاب الكفاءات المهنية، بالإضافة إلي أنه يؤدي إلي زيادة حدة التجاوزات المهنية. أشارت الدراسة إلى أن نتائج الدراسة الميدانية كانت متضاربة إلي حد كبير، فعلى الرغم من أنها أظهرت عدم وجود تأثير كبير لانخفاض الأتعاب المهنية علي جودة الأداء المهني، إلا أنها أظهرت أيضاً أن هذا الانخفاض يؤدي إلي عزوف المهنيين عن المهنة وعدم اجتذاب الكفاءات المهنية، وكذلك زيادة حدة المنافسة وزيادة التجاوزات المهنية. أوصت الدراسة بضرورة وجود نموذج يحدد أتعاب المراجعين بالقدر الذي يناسب جهودهم ومسئولياتهم.

يلاحظ الباحثأن هذه الدراسة ركزت على العلاقة بين انخفاض أتعاب المراجعة من جهة علاقتها بجودة الأداء المهني بالإضافة التجاوزات المهنية وعزوف المهنيين عن المهنة وعدم جذب الكفاءات المهنية من جهة أخرى، وعليه فإن هذه الدراسة تنير الطريق للدراسة الحالية في أنها أوضحت بعض العناصر التي تؤثر على جودة وكفاءة الأداء المهني للمراجعين، إلا أن الدراسة الحالية تركز علىدراسة جودة المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ولكن مع مراعاة أثر التشغيل الالكتروني على هذه الجودة.

دراسة: حسين دحدوح (2006م)[1]

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح مسئولية مراجع الحسابات بخصوص اكتشاف التضليل الأمر الذي أدى إلي ضعف التحدي لاكتشاف التحريفات المادية الناجمة عن الخطأ والغش في سجلات الشركات الخاضعة للمراجعة ومستنداتها وما يترتب علي ذلك من خلل في إجراءات المراجعة وفي النتائج التي يتم التوصل إليها. هدفت الدراسة إلي استعراض وتحليل الإصدارات المهنية التي تتعلق بمسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية، بالإضافة إلي حصر العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في القوائم المالية. تنبع أهمية الدراسة من محاولتها للإجابة علي التساؤلات الدائرة من قبل الأطراف المستفيدة حول من المسئول عن منع التضليل واكتشافه، ومن يضع الأنظمة اللازمة لمنعه من بين المراجعين والإدارة، وهل يعني الاكتشاف اللاحق للتضليل بأن المراجع قد قصر في القيام بواجباته بحسب المعايير المهنية. استخدمت الدراسة كل من الأسلوب الاستقرائي والأسلوب العلمي الذي يقوم علي تصميم الاستبانه. افترضت الدراسة أنه ليس للعواملالمرتبطة بكل من مراجع الحسابات، المنشاة وا ِدارتها، الإصدارات المهنيةو العوامل الأخرى أهمية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية. توصلت الدراسة إلي أن

(1) د حسين أحمد دحدوح ، **مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه،** (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الأول ، 2006 م) .

كفاءة المراجع وخبرته المهنية، فهم المراجع لواجباته ومسئولياته، استقلال المراجع وموضوعيته ونزاهته، اختيار حجم العينة، دراسة نظام الرقابة الداخلية كلها عوامل مرتبطة بمراجع الحسابات تساعده في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، كما أن هناك عوامل مرتبطة بالمنشاة وا إدارتها تساعد المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية أهمها: كفاية الضوابط الرقابية الداخلية، وجود هيكل تنظيمي واضح في المنشاة، أمانة الإدارة ونزاهتها وكفاءتها، مواكبة قواعد السلوك المهني وآدابه وضوح المبادئ المحاسبية. أوصت الدراسة بالاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجعي الحسابات وتطوير أداءهم واستخدام التقنيات الحديثة في انجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب المراجعة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة خاضت في مسئولية المراجع عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من أبرز أنواع التضليل في القوائم المالية التي أصبحت تشكل هاجس لكثير من مستخدمي القوائم المالية حتى سميت المحاسبة الإبداعية أحياناً بالتقارير المالية المضللة، ولكن رغم أن الدراسة كانت تحت عنوان مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية والعوامل المؤثرة في اكتشافه إلا أنها في نتائجها الميدانية لم تحدد مسئولية مراجع الحسابات في ذلك، بل ركزت على العوامل التي تساعده في اكتشاف التضليل في القوائم المالية .

دراسة: طلال وعلام (2007م)[1]

تناولت الدراسة موضوع مدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين وأثر ذلك علي الحصول علي أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدي عدالة القوائم المالية. تدور مشكلة الدراسة حول العديد من التساؤلات أهمها: إلى إي مدى يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المدققين في فلسطين في مجالات: التخطيط، الرقابة، والتوثيق، ما هي أهم الصعوبات التي تواجه ذلك، هل هناك أثر للتدقيق الالكتروني علي جودة الأدلة من حيث: الملائمة، الأهلية، الكفاية، والتوقيت الجيد لهذه الأدلة. تهدف الدراسة إلي إلى معرفة مدي استخدام التدقيق الالكتروني في فلسطين، وتحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه هذا التطبيق والمشاكل الناجمة عن ذلك، وتحديد الأثر المتوقع للتدقيق الالكتروني علي جودة الأدلة. تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح مدى استخدام التكنولوجيا الالكترونية في عملية التدقيق، مع محاولة تعميق المعرفة في هذا المجال. افترضت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام التدقيق الالكتروني علي كل من: أدلة التدقيق، كفاية أدلة التدقيق،

(1) طلال حمدونه، وعلام حمدان ، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الالكتروني في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية** ، (غزة : مجلة الجامعة الإسلامية ـ سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، 2008 م .

التوقيت الجيد للحصول علي أدلة التدقيق، أهلية أدلة التدقيق.اعتمدت الدراسة علي المنهجين التفسيري والايجابي في دراستها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق حيث اهتم الجانب التفسيري بدراسة واقع التدقيق الالكتروني في فلسطين ومعوقاته، أما الجانب الايجابي منها فقد اهتم بدراسة أثر استخدام التدقيق الالكتروني علي جودة الأدلة. توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات في فلسطين يستخدمون التدقيق الالكتروني في أنشطة التدقيق المختلفة بشكل دون المتوسط في التخطيط والرقابة والتوثيق، أن المعوقات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق من أبرزها: فقدان الثقة في الأعمال الالكترونية، ارتفاع كلفة التطبيق، فقدان الدافعية نحو التطوير لانخفاض العائد، نقص الخبرات والكفاءات في هذا المجال، عدم وجود تشريعات منظمة ومشجعة للمهنة، أوصتالدراسة بضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية بالإضافة إلى تشجيع مدققي الحسابات على الالتحاق بالدورات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

تميزت هذه الدراسة بأنها أبرزت الجانب السلبي لاستخدام التدقيق الالكتروني على جودة أدلة الإثبات والمعوقات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل أوسع في عملية التدقيق ، كما أشارت إلى ضعف استخدام التدقيق الالكتروني في أنشطة التدقيق في فلسطين.

دراسة: وليد زكريا 2007 م[1]

تدور مشكلة الدراسة حول التساؤلات التالية: ماذا تعني المحاسبة الخلاقة، وما هي إجراءاتها التي يمكن القيام بهاعند التقديم بطلب ائتمان مصرفي من البنوك التجارية الأردنية، هل يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة، هل تتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية القدرة على مواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها. هدفت الدراسة إلي التعرف على ماهية المحاسبة الإبداعية وإجراءاتها عند التقديم بطلب ائتمان مصرفي من البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلي التعرف علي مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءاتالمحاسبة الخلاقة، وقياس قدرة محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية علي مواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة وإدارتها. تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتقدمه ولا شك أن هذا الدور يمكن أن يكون إيجابياً وبناءً إذا استثمر بطريقة صحيحة وتم ترشيده وتوجيهه توجيهاً سليماً وعلى أسس علمية مدروسة، ويكون سلبياً إذا لم يكن كذلك. قامت الدراسة على الفرضيات الآتية: لا يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرارات منح

(1) وليد زكريا صيام، **مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية**، (عمان: بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان - إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، في الفترة من 16– 18 أبريل 2007م) .

الائتمان المصرفي، لا تتوفر لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية القدرة علي مواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة وا إدارتها. اختير قطاع البنوك التجارية مجتمعاً لهذه الدراسة وتم استهداف كافة مسئولي ومحللي الائتمان في إدارات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. توصلت الدراسة إلي النتائج التالية: هنالك العديد من أساليب المحاسبة الخلاقة التي يمكن القيام بها من قبل بعض العملاء عند التقديم بطلب ائتمان مصرفي تؤثر علي جعل البيانات المالية مضللة وتفقدها الموضوعية والمصداقية ومن هذه الإجراءات التأثير علي بنود: المبيعات، تكلفة البضاعة المباعة، المصروفات التشغيلية، البنود الاستثنائية والبنود غير العادية، النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون السلعي، الاستثمارات طويلة الأجل، الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، الالتزامات المتداولة، الالتزامات طويلة الأجل، الالتزامات الطارئة، حقوق المساهمين وغيرها من بنود قائمتي الدخل والمركز المالي. تتوفر لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية القدرة علي مواجهة إجراءات المحابة الخلاقة وا إدارتها. وأوصتالدراسة بوجوب إيلاء إجراءات المحاسبة الخلاقة ما تستحقه من الاهتمام والدراسة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على التعرف على مدى إدراكمحللي الائتمانفي البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة ومدى مقدرتهم على مواجهتها، بينما تركز الدراسة الحالية على معرفة اثر التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية السودانية.

دراسة: سمير كامل 2008 م[1]

هدفت الدراسة إلى المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة وتقييم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التي حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشر للجودة، بالإضافة إلى إبراز دور جودة المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري. تمثلت مشكلة الدراسة في القلق المتزايد من جانب المستثمرين حول بعض الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباحوالتي تضعف الثقة في القوائم المالية وتعوق التدفق الكفء لرأس المال في الأسواق المالية. تبرز أهمية الدراسة من خلال سعيها لتوضيح الدور الذي تلعبه جودة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. افترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة وكل من: حجم منشأة المراجعة، سمعة منشأة المراجعة، مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على جودة منشأة المراجعة، تخصص المراجع في صناعة معينة، استقلال وموضوعية

(1) سمير كامل محمد عيسى ، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح ـ دراسة تطبيقية** ، (الإسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية المجلد الخامس والأربعون ، العدد الثاني ، يوليو 2008 م) .

المراجعوتأهيل ومهارات المراجع، كما افترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وكل من: طول مدة المراجعة، أهمية العميل موضوع المراجعة، وسلوك إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من مديري المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية قوامها (24) مفردة ، وتم جمع البيانات باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد و البسيط في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى إثبات صحة كل من العلاقات الإيجابية والسلبية التي افترضتها. أوصتالدراسة بضرورة إنشاء لجنة للرقابة على جودة المراجعة في مصر تكون مهمتها الإشراف على منشآت المراجعة لضمان التزامها بأداء مهام المراجعة بالجودة المطلوبة، ويمكن أن تكون هذه اللجنة تابعة لجمعية المحاسبة والمراجعة المصرية، ويكون من سلطاتها شطب المراجعين الذين لا يلتزمون بمعايير الجودة من سجل المحاسبين والمراجعين، ويراعي أن تتضمن تلك اللجنة بين أعضائها أساتذة جامعات متخصصين في مجال المراجعة ومراجعين ممارسين ذوي خبرة عملية.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزت على توضيح أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع توضيح العوامل المؤثرة على ذلك من الناحية الإيجابية ومن الناحية السلبية، بينما تركز الدراسة الحالية على توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: Lan and Subhrendu, 2009[1] :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الكشف عن إدارة الأرباح في الشركات الاسترالية من خلال دراسة تطبيقية. تمثلت عينة الدراسة في (4844) مشاهدة سنوية تمثل (9) قطاعات للفترة من (2000 – 2006)، واستخدمت الدراسة تقدير الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود نشاط واضح لإدارة الأرباح في الشركات الأسترالية، هنالك تأثير قوي لكل من حجم الشركة والعائد على الأصول واعتبارهما من المحددات الرئيسية في استراليا لممارسة الشركات لإدارة الأرباح، أن الشركات الصغيرة ذات الربحية المنخفضة تمارس إدارة الأرباح بشكل ثنائي لزيادة الدخل وخفضه، وأن الشركات الصغيرة ذات الربحية المنخفضة تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير، هنالك تأثير لنوع القطاع الذي تنتمي إلية الشركة على ممارسة إدارة الأرباح، هنالك تأييد ولكنه ليس قوياً بوجود علاقة بين إدارة الأرباح والشركات ذات التدفقات النقدية المرتفعة.

(1) Lan Sun, and SubhrenduRath, **An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia,** International Journal of Human and Social Sciences, Vol.14, No.4, 2009, PP.1085 – 1096.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دراسة اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والتي هي من صميم ممارسات المحاسبة الإبداعية ولكن عمدت إلى تحليل بعض العوامل المرتبطة بالشركات مثل حجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه وعلاقتها بهذه الممارسات، بينما تركز الدراسة الحالية على دراسة أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: عبد القيوم إبراهيم (2009م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول ما هو دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي بمؤسسات القطاع العام الاستثمارية، وما هي الأدوات والوسائل التي تساعد لمراجعة الخارجية في تحقيق ذلك. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إتباع الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها على أداء مهمة المراجعة الخارجية بالمؤسسات التعاونية الوطنية بالإضافة إلى معرفة أثر المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي بالمؤسسات الوطنية. اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. وافترضتالدراسة أن إتباع الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية بالمؤسسات التعاونية الوطنية يؤثر على أداء مهنة المراجعة الخارجية، أن المراجعة الخارجية تؤثر في تقويم الأداء المالي والمحاسبي بالمؤسسات التعاونية الوطنية، تنفيذ توصيات وتوجيهات المراجعة الخارجية يوثر على الأداء بالمؤسسات التعاونية الوطنية. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الخارجية تساعد في تقويم الأداء والتأكد من مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسات التعاونية الوطنية، إن قياس ورفع مستوى كفاءة الأداء بالمؤسسات التعاونية الوطنية يعتمد بدرجة كبيرة على الاستجابة لمتطلبات المراجعة الخارجية وتنفيذ توصياتها وتوجيهاتها. أوصتالدراسة بأهمية توسيع دائرة الشبكة الالكترونية لتشمل جميع المجمعات التعاونية داخل وخارج العاصمة لضمان إحكام الرقابة وضبط وتجويد الأداء بهذه المجمعات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي بمؤسسات القطاع العام الاستثمارية بالتطبيق على المؤسسات التعاونية الوطنية من ناحية إلزامها بتطبيق الأسس والمبادئ المحاسبية وتقييم وضبط أداءها وأوضحت في توصياتها أن ذلك يتم بصورة أفضل إذا تم توسيع دائرة الشبكة الإلكترونية لتشمل كل الجمعيات التعاونية داخل وخارج العاصمة السودانية، إشارة في ذالك إلى دور التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةفي تحسين جودة المراجعة الخارجية والذي هو موضوع الدراسة الحالية.

---

(1) عبد القيوم إبراهيم حمد عبد الله ، **دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي بمؤسسات القطاع العام الاستثمارية بالتطبيق على المؤسسات التعاونية الوطنية - دراسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي قسم الدراسات النظرية ، 2009م).

دراسة: محمد وليندا 2009م [1]

تدور مشكلة الدراسة حول لجوء كثير من الشركات المساهمة العامة الأردنية إلي تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواء من حيث الربحية أو من حيث المركز المالي لتحقيق أهداف ذاتيه. هدفت الدراسة إلي التعرف علي أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، بيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف علي الدور الذي يقوم به مدققي حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة.تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة هامة لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي الذي يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل ولو كان ذلك على حساب الفئات الأخرى.افترضت الدراسة عدم وجود أثر لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، عدم ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة لعامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات. شملت الدراسة الشركات المساهمة العامة الأردنية كعينة للدراسة. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب إلى ما يفضله معد هذه البيانات، تؤثرأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات. وأوصتالدراسة بضرورة أن يولي مدققي الحسابات الخارجيين عند تنفيذ عملية تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي للتعرف على ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المحتملة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية واثر ذلك على موثوقية البيانات المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الأردنية، بينما تركز الدراسة الحالية على توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالتطبيق على المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

---

(1) محمد مطر و ليندا حسن الحلبي ، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية** ، (عمان : بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات - الفرص - الآفاق " ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة في الفترة من 10– 11 نوفمبر 2009م).

دراسة: أيمن شتيوي 2009 م [1]

هدفت الدراسة لبيان أثر العوامل الاقتصادية بهدف تحديد مدي جوهرية تأثيرها النسبي علي الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح. تأتي أهمية الدراسة من أهمية دراسة التغاير في أثر الاستحقاق المحاسبي حيث يعتبر التغاير في أثر الاستحقاق المحاسبي مقياس ملائم للمساحة الطبيعية لحرية الاختيار المحاسبي والمستقلة من قبل المديرين، حيث يمكن الاستفادة من دراسة التغاير في أثر الاستحقاق في بعض حالات إدارة الأرباح التي لا تكون كلها في اتجاه واحد. تدور مشكلة الدراسة حول ما تتطلبه دراسة إدارة الأرباح القائمة علي أثر الاستحقاق المحاسبي وجودة الأرباح بوجه عام من تفهم جيد لطبيعة وخصائص أثر الاستحقاق المحاسبي، وبالرقم من كشف الدراسات السابقة عن خصائص المتوسط الحسابي لأثر الاستحقاق بشكل تفصيلي، فإنه لم يتم التركيز علي خصائص التقارير في أثر الاستحقاق المحاسبي.افترضت الدراسة وجود علاقة بين كل من:حجم الشركة، معدل الرفع المالي، طول دورة العمليات، معدل النمو في الأصول، الأرباح السلبية، قوة الشركة بالبورصة، نوع الصناعة، نسبة السعر، التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية، التغير في التوزيعات النقدية من جهة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المصرية من جهة أخري. وقد تم إجراء تحليل الانحدار لتحديد تأثير العوامل الاقتصادية علي نسبة ميلر، حيث يتمثل الغرض من إجراء تحليل الانحدار في تحديد القوة التفسيرية للعوامل الاقتصادية كمتغيرات مستقلة بهدف تحديد التأثير النسبي لتلك العوامل علي ممارسات إدارة الأرباح من خلال تأثيرها علي المتغير التابع(نسبة ميلر) وقد تم حساب قياسات المتغيرات باستخدام البيانات المتاحة عن 50 شركة مصرية خلال الأعوام 2003 ،2004 ، 2005م. وهي عبارة عن الخمسين شركة الأكثر نشاطاً في بورصتي القاهرة و الإسكندرية. كشفت نتائج الدراسة عن ارتباط العديد من العوامل الاقتصادية بممارسات إدارة الأرباح، فقد اتضح تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة حجم الشركة، تناقص معدل الرفع المالي، قصر دورة العمليات، تناقص الأرباح السلبية،انتماء الشركة للقطاع الصناعي أو التجاري، قيد الشركة بالبورصة، وتناقص التغير في التوزيعات النقدية، كما اتضح في المقابل تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة معدلنمو الأصول، تناقص التغير في سعر السهمونسبته.

يلاحظ الباحث أن الدراسة ركزت على دراسة وتحليل أثر العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح وحددت العوامل الاقتصادية التي لها ارتباط بإدارة الأرباح في بورصتي القاهرة والإسكندرية وكذلك التي ليس لها علاقة بإدارة الأرباح والتي هي جزء من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما تركز الدراسة

(1)أيمن أحمد شتيوي ، **دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية**، (طنطا: المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الأول، 2009 م).

الحالية على توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف المدرجة بسوق الرخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: هدى عصام (2009م)[1]

تنصب مشكلة الدراسة على دراسة كيفية استخدام الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وا إلى أي مدى يمكن الثقة بهذه القوائم من خلال الدراسة الميدانية والتطبيقية. هدفت الدراسة إلى التعرف على حقيقة الأساليب التي يتم استخدامها في التأثير على المعلومات بالقوائم المالية والتي تهدف إلى مساعدة الإدارة وكل من له مصلحة في التلاعب بالبيانات في القوائم المالية، واختبار إلى أي مدى يمكن الثقة في القوائم المالية وجودة محتواها ومدى الاستفادة منها في ظل وجود أساليب التلاعب التي قد تلجأ إليها الإدارة للتأثير على النتائج بالقوائم المالية بما يخدم أهدافها. افترضت الدراسة لأنه لا يوجد تأثير معنوي لاستخدام الطرق الابتكارية على الثقة في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، لا يوجد تأثير معنوي للدوافع الاقتصادية والسلوكية للإدارة على اتجاه الإدارة للتلاعب بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية. تم تصميم استمارة استقصاء موجهة إلى فئة من المهتمين بالقوائم المالية والقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة شملت الأكاديميين الممارسين للمهنة، المحللين الماليين ، رؤساء القطاعات المالية لشركات المساهمة الكبرى والمقرضون، وتم قياس أراء أفراد العينة وقاً لمقياس ليكرت الخماسي وتحليلها عبر برامج الحقيبة الإحصائية الجاهزة (SPSS). توصلت الدراسة إلى أن هنالك مرونة في المعايير المحاسبية تستغلها الإدارة في بعض المنشئات لإظهار المنشأة في صورة مخالفة للواقع، وأن القوائم المالية بكافة أشكالها وتنوعها ليست على درجة كافية من حيث الكفاءة والفاعلية نظراً لاتساع رقعة استخدام أساليب المحاسبةالابتكارية وشيوعها مما يجعل هذه القوائم مشوبة بالشك، اتفقت نتائج البحث على أن الأسلوب الأكثر انتشاراً للتلاعب في المحتوى المعلوماتي في القوائم المالية هو أسلوب المحاسبة الابتكارية وذلك باعتبارها تتويج لكافة الأساليب السابقة. أوصتالدراسة بضرورة العمل على تضييق نطاق المرونة الخاص بمعايير المحاسبة لتضييق قدرة الإدارة على التلاعب في القوائم المالية من خلال تخفيض عدد البدائل المتاحة للقياس والتقييم المحاسبي بقدر الإمكان مع وضع ضوابط لكل بديل.

تميزت هذه الدراسة بأنها ركزت على أحد المدخل الهامة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وهو المرونة في اختيار السياسات والمبادئ المحاسبية، كما أنها أشارت إلى اثر هذه الممارسات على الثقة في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

---

(1) هدى عصام حسن خالد ، **تقييم الطرق الإبتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، 2009م)

دراسة: عماد وعلام (2009 م)[1]

تدور مشكلة الدراسة حول محاولة العديد من الدراسات من تحديد العوامل المؤثرة في سلوكإدارة الأرباح من قبل المديرين،وذلك بسب علاقاتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية والتي تتيح لهم الفرصة للتأثير علي أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية بالإضافة للتحر ي عن هذه الظاهرة في البيئة الأردنية. هدفت الدراسة إلي استكشاف مدي ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح باعتبارها احدي العوامل التي مهدت لظهور الأزمة المالية الحالية من ناحية ثم قياس مستوي الحوكمة المؤسسية الداخلية لكل الشركات ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى ومدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح من ناحية أخرى.قامت الدراسة على الفرضيات الآتية:أن الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية لا تمارس إدارة الأرباح، لا تتمتع بمستوى جيد من الحوكمة المؤسسيةو لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لمستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في الحد من إدارة الأرباح.تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح خلال فترة ست سنوات (2001 ـ 2006) وذلك لخمس وأربعين شركة صناعية مساهمه عامه،وهو يقوم علي أساس حساب المستحقات الاختيارية كدليل علي قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح حيث استخدم الباحثان العديد من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات هذه الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة بالرغم من وجود بعضالتباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جلياً في سنتي(2006،2005)، كما أثبتت الدراسة أن العلاقة بين إدارة الأرباح و الحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية بحيث كلما ذادت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركات كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.أوصت الدراسة بضرورة التأكيد علي توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح علي قراراتهم الاستثمارية، والعمل علي دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية داخل الشركات الصناعية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بأنها تهدف إلى توضيح العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بينما تهدف الدراسة الحالية

(1) عماد محمد علي أبوعجيلة ، و علام حمدان ، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح**، (الجزائر: بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ـ سطيف ، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، في الفترة من 20 ـ 21 أكتوبر 2009 م) .

إلىتوضيح العلاقة بين التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: سلمي السيد (2009م)[1]

تدور مشكلة الدراسة حول عدم الالتزام الأخلاقي من المراجع وفشله في مواجه خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية (اكتشافا وتقريراً) وليس مهنة المراجعة. تبرز أهمية الدراسة في كونها توضح مسؤولية المراجع عن خطر المحاسبة الإبداعية (كتشافا وتقريراً) في القوائم المالية. هدفت الدراسة إلي تأكيد ضرورة التأصيل العلمي لخطر ممارسات المحاسبة الإبداعية في المراجعة بهدف الخروج بمفهوم خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقته بخطر المراجعة، بالإضافة إلي توضيح المعوقات والتحديات التي أدت إلي أخفاقات المراجعة في مواجه خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية مما يتطلب زيادة كفاءة وفعالية مهنة المراجعة.افترضت الدراسة أن مهنة المراجعة تتأثر بخطر ممارسات المحاسب الإبداعية مما أدي إلي حدوث أزمة الثقة والمصداقية في تقارير المراجعة مما تطلب التأصيل العلمي لخطر ممارسات الحاسبة الإبداعية في المر اجعة، كما افترض وجود حالات إخفاقات للمراجعة في مواجه لخطر ممارسات المحاسبة الإبداعية مما تطلب معرفة المعوقات والتحديات التي أدت إلي فشل المراجع وليس مهنة المراجعة.اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي أن الواقع العملي للممارسة المهنية أكد فشل المراجع في مواجه خطر ممارسات المحلبة الإبداعية نظراً لعدم إدراك أثرها وتحليل محدداتها ودوافعها واليات اكتشافها والتقريرعنها، كما أنه يوجد دافعان لممارسة المحاسبة الإبداعية هما: دافع انتهازي غير أخلاقي لتحقيق منافع ذاتية للإدارة والأضرار وتضليل مستخدمي القوائم المالية، ودافع كفاءة المنشاة وهو للتأثير علي مستخدمي القوائم المالية ولتحقيق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشأة. أوصتالدراسةبأهميةأن يقدر المراجع خطر ممار سات المحاسبة الإبداعية عند تخطيط عملية المراجعة بصفة مستقلة عن مخاطر المراجعة الأخرىويراعي عند تقر ير خطر الابتداع أن يتم ذلك عند كل عملية مراجعة وأن يؤخذ في الاعتبار عوامل خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية المرتبطة بتعريف القوائم المالية وفقا لمقتضيات المعايير المهنية.

تميزت هذه الدراسة بأنها أوضحت مدى تأثير خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية على مهنة المراجعة ومدى إخفاق المراجعين الخارجيين في مواجهة ذلك الخطر والأسباب التي أدت إلى ذلك الإخفاق مع الإشارة للدوافع التي كانت وراء ارتكاب هذه الممارسات وتصنيفها.

(1) سلمى السيد حسن فرج ، **خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية وإخفاقات المراجعة في مواجهتها**، (بورت سعيد: مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة قناة السويس – كلية التجارة ببورت سعيد ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2009 م) .

دراسة: إسماعيل عبد الله 2009م[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في اختلاف تطبيق بدائل القياس والتقويم المحاسبي للشركات نتيجة لتأثر الإدارة بالعوامل الاقتصادية والبيئية نتيجة لاختيارها لتلك البدائل من جهة، وعدم وجود إطار محاسبي يرشد الاختيار المحاسبي من جهة أخرى. هدفت الدراسة لتحديدالعوامل التي تؤثر علي قرارات اختيار البدائل المحاسبية وتحديدمدي التجانس والتباين في تطبيق تلك البدائل للاعتماد عليها في صياغة إطار محاسبي لترشيد الاختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي.تستمد هذه الدراسةأهميتهامن كونها قامت بدراسة وتحليل ميداني للقوائم المالية المنشورة لعينة من الشركات السودانية بغرض تقويم مدى التجانس والاتساق في عملية القياس والتقويم المحاسبي واستخدام نتائجها كأساس لوضع إطار محاسبي لزيادة فاعلية هذه القوائم. اعتمدتالدراسة علي المنهج الاستنباطي و المنهج التاريخي كما اعتمدت علي المدخل المعياري والمدخل الإيجابي لصياغة الإطار المحاسبي المقترح. قامت الدراسة على الفرضيات الآتية: تؤثر العوامل الاقتصادية (تكاليف التعاقد، التكاليف السياسية) علي اختيار بدائل القياس والتقويم المحاسبي المطبقة بالشركات السودانية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، تؤثر العوامل البيئية (النشاط، العرف المحاسبي، رأي المراجع،هيكلة الملكية) علي اختيار بدائل القياس والتقويم المحاسبي المطبقة بالشركات السودانية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق، أن التقارير المالية التي تنشرها الشركات السودانية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا يتم إعدادها وفقاً لبدائل محاسبية متجانسة. توصلت الدراسة إلي أنهناك تباين في تطبيق بدائل القياس والتقويم المحاسبي بالشركات السودانية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، تؤثر التكاليف السياسية (الحجم،الوفر الضريبي) وتكاليف التعاقد (هيكل التمويل، الحوافز الإدارية) علي الاختيار المحاسبي بالشركات السودانية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، يؤثر كل من (نوع النشاط، العرف المحاسبي، رأي المراجع، و هيكل التمويل) علي اختيار بدائل القياس والتقويم المحاسبي المطبقة بالشركات السودانية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصتالدراسة بضرورة إبرام الشركات السودانية لعقود الإدارة، الدين، العمل، والموردين والعملاء بصوره عادلة مع الالتزام بتنفيذها وبفعالية رقابتها دون الإخلال بالالتزامات الاجتماعية والأخلاقية للشركة.

تميزت الدراسة بأنها أجريت في الواقع السوداني بالتطبيق على الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وبالتركيز على مدخل مهم من مداخل المحاسبة الإبداعية وهو مرونة الاختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي واستقلال إدارة الشركات لتلك المرونة، كما أنها قامت بعرض مفصل للدوافع التي تجعل الشركات السودانية تسعى لتحقيق مصلحتها من وراء تلك المرونة.

(1) إسماعيل عبد الله موسى عبد الرحمن، **إطار مقترح لترشيد الاختيارية بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي وفقاً للمدخلين المعياري والإيجابي - دراسة تحليلية تطبيقية** ،(الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، 2009 م).

دراسة: أمنة محمد (2009م)[1]

تناولت الدراسة موضوع أثر الأنظمة الالكترونية علي تقويم وكفاءة النظام المحاسبي بالمصارف السودانية (دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني). تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر الأنظمة الالكترونيةعلي النظام المحاسبي أي دورها في كفاءة النظام المحاسبي بنك فيصل الإسلامي السوداني. هدفت الدراسة إلي دراسة أنظمة المحاسبة الالكترونية بما فيها التقنية الحديثة ومفهوم وتطور نظم المعلومات المحاسبية ومعرفة أهمية أثر هذه النظم علي تقويم وكفاءة النظام المحاسبي المصرفي. وتكمن أهمية الدراسة في بيان مدي قصور الأنظمة التقليدية في ر فع كفاءة النظام المحاسبي والإسهام في توضيح أهمية التقنية الحديثة في مجال الأنظمة المحاسبية وأثر ذلك علي كفاءة النظام المحاسبي المصرفي. اعتمدت الدراسة علي كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي بالإضافة لاستخدام المنهج الوصفي بأسلوب دراسة الحالة لمعر فة أثر التقنية المصرفية علي النظام المحاسبي ببنك فيصل الإسلامي السوداني. افترضت الدراسة أن استخدام أنظمة المحاسبة الإلكترونية يؤثر علي: زيادة كفاءة إجراءات النظام المحاسبي المصرفي، تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالمصرف، تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية،و زيادة مخاطر تشغيل البيانات المحاسبية بالمصو ف. توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج منها: أن أنظمة المحاسبة الالكترونية في البنك موضع الدراسة ساهمت في تحقيق سرعة التعامل مع المدخلات وكفاءة عمليات التشغيل وتحقيق الدقة في المخرجات، أنه في ظل استخدام النظام الالكتروني في تشغيل البيانات المحاسبية أن مسار المراجعة غير المرئي أدى إلي زيادة مخاطر تشغيل البيانات المحاسبية. أشارت الدراسة في توصياتها إلىضرورة تفعيل الأنظمة المحاسبية بالمصرف لمواكبة التقنية الحديثة والتدريب المستمر للمصرفيين وتأهيلهم تأهيلاً حديثاً وعلمياً يتفق مع طبيعة العمليات التي يقومون بها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة أوضحت أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية له نتائج إيجابية في زيادة كفاءة النظام المحاسبي بالمصارف السودانية، وفي نفس الوقت أبرزت نتائجه السلبية على عملية المراجعة ومخاطرهفي حالة عدم تأهيل المراجعين وعدم توفر وسائل الحماية اللازمة، وتختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على كفاءة النظام المحاسبي في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية واثر ذلك على جودة المراجعة الخارجية،بينما تركز الدر اسة الحالية على اثر التشغيل الالكتروني على جودةالمراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

(1) أمنة محمد عبد الرحمن العقيد، **اثر الأنظمة الإلكترونية على تقويم وكفاءة النظام المحاسبي بالمصارف السودانية**، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2008 م .

دراسة: كريمة الجوهر وآخرون (2010م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في العديد من التساؤلات حول: ما هي أنواع المخاطر التي يواجهها المدقق في ظل تكنولوجيا المعلومات، كيف تؤثر مخاطر التكنولوجيا في مقاييس جودة عمل المدقق، وما أثر المخاطر البشرية والمادية المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل المدقق، وما أثر مخاطر التعرض والفيروسات المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل المدقق. سعتالدراسة إلي تحديد الأبعاد المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأثرها في مهنة التدقيق، وتسليط الضوء علي أنواع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا التي يواجهها المدقق استناداً إلي أنواع الخدمات التي يقدمها. قامت الدراسة علي فرضية رئيسية مفادها أن مخاطر التكنولوجيا المتمثلة في المخاطر البشرية، المادية، التعرض، و الفيروسات تؤثربشكل معنو ي في جودة عمل المدقق الخارجي. توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها: أن معرفة المدقق بتكنولوجيا المعلومات تعد إحدى الوسائل الأساسية للنجاح في مزاولة المهنة ويتطلب ذلك إعادة النظر في الإطار المنهجي المتعلق بتأهيله، أن أكثر أنواع المخاطر التي يشعر المدققين بتحدياتها هي مخاطر التعرض نتيجة عدم كفاية الإجراءات الرقابية المصاحبة لاستخدام التكنولوجيا، ثم المخاطر البشرية نتيجة لعدم توافر المؤهلين أو نتيجة لاختراق الإجراءات الرقابية من العاملين في المشروع أما أقل أنواع المخاطر تأثيراً فهي المخاطر المادية المتعلقة بتوفير البيئة التقنية المناسبة مثل التهوية والتكييف، وكذلك مخاطر الفيروسات وذلك نتيجة وعي الإدارات لهذه المخاطر وتوافر الإمكانات اللازمة لتخفيضها وسهولتها. أشارت الدراسة في توصياتها إلىضرورة زيادة اهتمام المنظمات المهنية المحلية بتوفير برامج تدريبية تتناسب مع البيئة التقنية الحديثة بالاعتماد علي المعايير الدولية بهذا الخصوص والتي يمكن أن تتعلق بمخاطر المعلومات وأثر هذه التقنيات علي بيئة عمل المدقق ومعايير جودة أداءه المهني.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن كلاهما يركز على أثر استخدام التكنولوجيا على جودة عمل المراجع الخارجي، إلا أن الدراسة السابقة ركزت على جانب التأهيل للمراجع الخارجي والمخاطر التي يواجهها، بينما تركز الدراسة الحالية على أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

(1) كريمة الجوهر وآخرون ، **أثر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي ـ دراسة ميدانية** ، (عمان : مجلة جامعة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، 2010 م) .

دراسة: رشا حمادة(2010 م)[1]

تدور مشكلة الدراسة حول التساؤل عن: ما هي النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وما الفروق الجوهرية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.هدفت الدراسة إلى التعرف على النشاطات التي تمارسها لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. تأتي أهمية الدراسة من كونها تسهم في تحديد النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة تجاه الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعيةمن خلال تحديد مسؤولياتها الإشرافية والر قابية على إعداد القوائم المالية، وعلى اختيار السياسات الإدارية والمحاسبية بما يحقق أهداف الشركة. قامت الدراسة على الفرضيات التالية: لا توجد علاقة بين النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بنشاطاتها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة. اعتمدتالدراسة على المنهج الاستقرائو المنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة إلى أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها هي ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات،أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة دعم وظيفة المراجعة الداخلية، ووظيفة المراجعة الخارجية وآليات الحوكمة هي ذات تأثير متوسط في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات، أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة إدارة المخاطر في الشركة هي ذات تأثير ضعيف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات. أوصتالدراسة بضرورة فرض إجراءات رقابية من قبل الجهات الرقابية المختصة في سوريا على الشركات التي تتورط في ممارسات محاسبة إبداعية ينتج عنها تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على توضيح دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما تركز الدراسة الحالية على توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

(1) رشا حمادة ، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية** ، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد السادس والعشرين ، العدد الثاني، 2010م).

دراسة: الرفاعي إبراهيم (2010 م)[1]

تدور مشكلة الدراسة حول موضوع قلة البحوث التي ركزت على تأثير المراجعة الداخلية على شفافية التقارير الماليةالخارجية على الرغم من أن الكثير من مهام المراجعة الداخلية ترتبط بعملية التقرير المالي للشركة. تمثل الهدف الأساسي لهذهالدراسة في التعرف على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع ومستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية كمتغير مستغل، وبالتالي استنتاج مدى فعالية دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية. تكتسب هذهالدراسة أهميتها العلمية من كونهاتساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية التي تركز على جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق شفافية التقارير المالية، كماتكتسب أهميتها العمليةمن مسايرتهاللاهتمامات الحالية للمنظمات المهنية في المملكة العربية السعودية. افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكية ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وا ٍدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وأن حجم عمل المراجعة الداخلية المرتبطة بعملية إعداد وعرض التقا ير المالية هو المتغير الوحيد الذي له تأثير معنوي على إدارة الأرباح. أوصتالدراسة بأهميةإجراء مزيد من الدراسات التي تتناول ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية لمعرفة كيفية تطبيق ممارسات إدارة الأرباح في البيئة السعودية بالمقارنة مع البيئات الاقتصادية الأخرى في الدول المتقدمة.

ركزت هذه الدراسة على تحديد العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة السعودية، بينما تركز الدراسة الحالية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: عبد الرحمن عبد الفتاح (2010م)[2]

هدفت الدراسة إلي دراسة أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية علي موثوقية البيانات المالية بالقوائم والتقارير المالية ودور المعايير المحاسبية في الحد من هذه الممارسات، وواقع الإدارة لاستخدامها.تمثلت مشكلةالدراسة في تزايد الآثار السلبية لأساليب المحاسبة الإبداعية خلال السنوات الأخيرة، وتعدد هذه الأساليب والممارسات مما أثر علي موثوقية البيانات بالقوائم المالية، وبالتالي تقديم معلومات غير حقيقية

(1) الرفاعي إبراهيم مبارك ، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على البيئة السعودية** ، (الرياض : بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية والتي نظمتها كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود ، 2010 م .

(2) عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، **دور المعايير المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة – دراسة ميدانية**، (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين شمس– كلية التجارة، العدد الثاني ، ديسمبر2010 م.

تؤدي إلي اتخاذ قرارات غير صحيحة من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية.انتهجتالدراسة المنهج التحليلي كمدخل أساسي في البحث من خلال استقراء وتحليل الدراسات العلمية السابقة والتي تضمنها الأدب والفكر المحاسبي المعاصر في هذا المجال. توصلت الدراسة إلي أن أساليب المحاسبة الإبداعية لها أثار سلبية علي موثوقية البيانات الصادرة عن القوائم المالية بالشركات وبالتالي تؤدي إلي فقد ثقة المستثمرين في صدق وشفافية القوائم المالية كما توصلت إلي أن هنالك العديد من الأساليب التي تستخدم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية أهمها إعادة صياغة المعايير المحاسبية وحوكمت الشركات.أشارت الدراسة في نتائجها إلى ضرورةتفعيل آليات حوكمة الشركات لما لها من دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية،وتنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين ومستخدمي البيانات المحاسبية لمساعدتهم علي كشف أساليب المحاسبة الإبداعية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت دور المعايير المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: محمد إسحق (2010م)[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح اثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على تقويم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية وعلى فاعلية الرقابة الداخلية. تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار استخدامات الحاسب الالكتروني في النظم المحاسبية الأمر الذي أدى إلى سوء استخدامات الحاسب نتيجة سهولة استخدامات وسائل الاتصال المرتبطة بالتشغيل الالكتروني للبيانات وخاصة غياب الضوابط الرقابية الواجب توافرها في جميع مراحل إعداد ومعالجة البيانات المحاسبية الكترونياً . تأتي أهمية الدراسة من أهمية التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والتي تنعكس بدورها في الرقابة وتقويم الأداء. افترضت الدراسة أن تشغيل البيانات المالية الكترونياً يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية ويفيد في مجال تقويم الأداء. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخ لتحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى ان التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يعمل على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما يؤدي إلى زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية ويساهم في تقويم الأداء المالي. أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة

(1) محمد اسحق عبد الرحمن عيسى، **دور التشغيل الالكتروني للبيانات في الرقابة الداخلية وتقويم الأداء في منظمات الأعمال – دراسة تحليلية ميدانية**، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا،2011م) .

تشغيل البيانات المالية الكترونياً في الوحدات الاقتصادية وذلك لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وا ٍشباع حاجات مستخدميها.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة أوضحت أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يعمل على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية وتقويم الأداء وهذه المزايا يمكن أن تساهم في تحسين جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والذي هو موضوع الدراسة الحالية.

دراسة: إيمان محمد (2010م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في غموض مفهوم المحاسبة الإبداعية في الأدبيات المحاسبة ومسبباتها، وأهم المداخل التي تستخدمها الإدارة للتأثير علي المعلومات المدرجة بالقوائم المالية. هدفت الدراسة بصفة أساسية إلي تأصيل المفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الإبتداعية في الفكر المحاسبي وتحديد أنواعها وأهم المجالات المحاسبية المعنية بالتلاعب، ودور المحاسبة القضائية كأحد الاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقرير المالي. تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والذي يعد من أهم الموضوعات المطروحة علي الصعيدين المحلي والعالمي بعد موجة الفضائح المحاسبية للعديد من الشركات العالمية ومكاتب المراجعة الكبيرة بسب ممارسات المحاسبة الإبتداعية في التقرير المالي. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي كمدخل أساسي في البحث من خلال استقراء وتحليل الدراسات العلمية السابقة التي تضمنها الأدب والفكر المحاسبي في مجال المحاسبةالإبتداعية و المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية. توصلت الدراسة إلي أنة ظهرت العديد من المصطلحات في الأدب المحاسبي للتعبير عن استخدام الإدارة للأساليب المحاسبة المشروعة وغير المشروعة لتحسين صورة الأداء المالي للشركة ظاهرياً ، فقد عرفتها الأدبيات الأمريكية بممارسة إدارة الربحية، بينما عرفتها الأدبيات الأوربية بالمحاسبة الخلاقة،وعرفت في المكتبة العربية بالغش والتضليل في القوائم المالية أو التلاعب في الأرباح المحاسبية، كما توصلت الدراسة إلي أن الكتابات السابقة فرقت بين المحاسبة الإبتداعية الانتهازية والمفيدة وفقا للفئة المستفيدة من التحكم في مستوي الأرباح المعلنة، فإذا أدت هذه الممارسات إلي تحقيق منافع ذاتية للإدارة كانت انتهازية، بينما لو أدت إلي تحقيق منافع للمساهمين تعتبر مفيدة. أوصت الدراسة بأهمية قيام الجهات والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة بدراسة متطلبات الإفصاح المحاسبي المطلوبة ضمن الإيضاحات المتممة للميزانية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

---

(1) إيمان محمد سعد الدين ، **دراسة تحليلية للمحاسبة الإبتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري** ، (القاهرة : مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، العدد الخامس والسبعون ، 2010 م .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزت الجانب التأصيلي للمحاسبة الإبداعية للتعرف عليها وعلى أساليبها في الحياة العملية ومسبباتها ومداخلها والمسميات المختلفة التي ظهرت بها في الدول المختلفة، كما ركزت في على دور المحاسب القضائي في مواجهتها.

دراسة: شذى محجوب (2010م)[1]

تناولت الدراسة مشكلة ظهور العديد من المشاكل في ظل التحول لبيئة التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والتي انعكست في صورة مخاطر تواجه مراقب الحسابات كنتيجة للتطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات. هدفت الدراسة إلى بيان مدى استخدام الحاسب الآلي في مجال المحاسبية والمراجعةوا إبراز مدى التطور في أساليب الرقابة والمراجعة ومدى مواكبة ذلك التطور الهائل في العمل المصرفي. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي. افترضت الدراسة أن استخدام الحاسبات الآلية في المعالجة الالكترونية للبيانات يؤدي إلى ضرورة تطوير الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المراقبون في أداء خدماتهم، توجد علاقة بين استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة وبين طريقة تشغيل البيانات والإجراءات التي يتبعها المراجع في تقييم نظام الرقابة. توصلت الدراسة إلى أن الحاسب الآلي يعمل على الوقاية من حدوث أخطاء محاسبية ويساعد في اكتشافها ومعالجتها وتصحيحها، يمكن للحاسب الآلي القيام بعمليات فرز مجموعات ضخمة من المعلومات بهدف تحليلها ودراستها ومعالجتها بالمستندات والسجلات، كما له قدرة فائقة في سرعة معالجة البيانات المحاسبية واتخاذ القرار المصرفي في الوقت المناسب، وأن الخدمات المصرفية التي يتحصل عليها العملاء باستخدام النظم المصرفية الحديثة توفر احتياجاتهم المالية في أي مكان وزمان وتمتاز بالسهولة واليسر والسرعة في أداء الخدمات وزيادة كفاءة عمليات المصارف وتوفير الجهد. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالنظم المحاسبية الآلية ومتابعة التطورات المستمرة في هذا المجال للاستفادة من أنظمة الحاسب الآلي المتطورة في أداء الأعمال المختلفة بمعدلات مرتفعة.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يحقق السرعة في اكتشاف الأخطاء ومعالجتها والسرعة في معالجة البيانات واتخاذ القرارات والسهولة والسرعة في أداء الخدمات وتوفير الجهد وزيادة كفاءة عمليات المصارف.

---

(1) شذى محجوب أحمد إبراهيم، **المشاكل المحاسبية الناتجة عن تطبيق التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية للقطاع المصرفي ومسئولية مراقب الحسابات– دراسة ميدانية تطبيقية**،(الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2010).

دراسة: حسن الطيب(2010م)[1]

تناولت الدراسة مشكلة ضغوط المتغيرات الاقتصادية والقصور في جودة التقارير المالية المنشورة، ممايستوجب تكوين لجان المراجعة بالشركات المساهمة بصفة خاصة والشركات الفردية بصفة عامة، وزيادة الاهتمام من قبل المنظمات والهيئات المهنية بإلزامية تكوين لجان مراجعة بالشركات المسجلة بالبورصات بنية الوقاية من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة (التقارير الاحتيالية، تمهيد الدخل، إدارة الأرباح) والفضائح المالية التي أصابت كبرى الشركات العالمية. هدفت الدراسة إلي تحليل مجموعة من المعوقات التي تواجه كل من إدارة الشركات والمساهمين والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي باعتبارهم الجهات المنوط بهم تقييم مجريات الأمور في بيئة الأعمال الخاصة بالشركات المساهمة. افترضت الدراسة أن وجود إطار للجان المراجعة يوضح خصائص هذه اللجان يؤثر علي جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة من وجهة نظر مستخدميها، أن الالتزام بتطبيق متطلبات حوكمة الشركات يؤثر في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة في الشركات المساهمة. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة لإثبات صحة الفروض السابقة. توصلت الدراسة إلي أن وجود لجان المراجعة في الشركات المساهمة يؤدي لتحقيق جودة المراجعة الخارجية وتخفيض حالات الغش والتلاعب ونواحي القصور في أنشطة الرقابة علي التقرير المالي وزيادة الثقة في التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة توافر قانون إلزامي لوجود لجان المراجعة، بالإضافة إلي تنمية خبرات أعضاء لجان المراجعةو التدريب المستمر لهم لمتابعة المستجدات والتطورات الحديثة.

ركزت الدراسة على أهمية تكوين لجان المراجعة والالتزام بتطبيق متطلبات حوكمة الشركات للحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة (التقارير الاحتيالية، تمهيد الدخل، إدارة الأرباح) وهذه الممارسات تصنف ضمن مسميات وممارسات المحاسبة الإبداعية، إلا أن الدراسة السابقة ركزت على الحد من هذه الممارسات بواسطة لجان المراجعة وتطبيق متطلبات حوكمة الشركات، بينما تركز الدراسة الحالية على الحد منها عن طريق الاستفادة من الكفاءة والفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في تحسين جودة المراجعة الخارجية.

دراسة: هدى خليل (2011م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول: هل مراقب الحسابات الخارجي مسئول عن عدم اكتشاف الغشو الأخطاء التي ربما تكون موجودة في القوائم المالية، هل إدارة الشركة هي المسئولة عن وجود الأخطاء

(1) حسن الطيب عبد الله خالد ، **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية المنشورة - دراسة تحليلية تطبيقية** ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2010 م).

(2) هدى خليل إبراهيم الحسيني، **مسئولية مراقب الحسابات**، (بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون، 2011 م).

والغش بالقوائم المالية، هل مطلوب من مراقب الحسابات إبلاغ الجهات الرقابية التي يخضع المشروع لسلطتها بوجود الأخطاء والغش وكذالك الجهات القضائية والمهنية إذا طلب منه الإدلاء برأيه حولها. هدفت الدراسة إلي توضيح مسئولية كل من إدارة المنشأة ومراقب الحسابات عن اكتشاف ومنع الغش الموجود بالقوائم المالية. وتنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى إلي توضيح مسئوليات كل من الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي عن الغش والتزوير في القوائم المالية.افترضت الدراسة أن علي مراقب الحسابات الخارجي المستقل أن يقوم بالمراجعة التحليلية للقوائم المالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التطيلي استناداً إلي طبيعة الموضوع. توصلت الدراسة إلي أن إدارة المنشأة هي المسئولة عن إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية والمحافظة عليه ومراعاة تطبيقه من قبل كافة العاملين بالمنشأة، أن إدارة المنشأة هي المسئولة عن الأخطاء والغش الموجودة في القوائم المالية و يجب علي مراقب الحسابات أن يحصل منها علي (شهادة الإدارة) توضح فيها أن الإدارة أعدت القوائم المالية استناداً إلى الأعراف والقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أن مراقب الحسابات الخارجي لا يعتبر مسئولاً عن منع الأخطاء والغش في القوائم المالية. أشارت الدراسة في توصياتها إلى أنه يتوجب علي مراقب الحسابات إبلاغ إدارة المنشأة ومستخدمي القوائم المالية والجهات الإشرافية التي تخضع المنشأة لسلطتها عندما يشك في احتمال وجود غش له تأثير مادي علي القوائم المالية، وعندما لا تتخذ إدارة المنشأة إجراءات تجاه الغش والذي يحتمل تورط أعلى سلطة في المنشأة فيه والذي من شأنه أن يؤثر علي مصداقية إقرار الإدارة يصبح من الضروري علي مراقب الحسابات الانسحاب من عملية المراجعة .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزتعلى مسئولية كل من الإدارة ومر اقب الحسابات الخارجي تجاه الغش والتزوير في القوائم المالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية، وأسندت المسؤولية في ذلك إلى إدارة المنشأة لا المراقب الخارجي، وعليه يرى الباحث ضرورة أن يكون المراجع الخارجي شريك مع إدارة المنشأة في تحمل تلك المسؤولية وخاصة في ظل الوضع الراهن الذي ظهرت فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية وأصبحت تشكل هاجس لكثير من مستخدمي التقارير والقوائم المالية.

دراسة: ظاهر القشي (2011م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في افتقار العمليات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية لمعالجة مخاطر التوثيق المستندي الورقي التقليدي وهذه السمة تعد مشكلة كبيرة لا يستهان بها سواء في النظام المحاسبي

(1) ظاهر القشي ، **مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني بعنوان : الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال ، المقام بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء ، في الفترة من 15 ـــ 17 مارس 2011 م) .

ككل أو في نظام التدقيق، بالإضافة للمعوقات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم علي تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. هدفت الدراسة إلي التعريف بأهمية التدقيق الخارجي بشكل عام وتوضيح أهمية وتطور التجارة الالكترونية، بالإضافة للتعرف علي أي معوقات أو عقبات تواجه مدققي الحسابات الخارجيين في القدرة علي تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية. تنبع أهمية الدراسة من أهمية التدقيق من جهة وأهمية التجارة الالكترونية من جهة أخرى، كما أن تدقيق تعاملات التجارة الالكترونية ذو أهمية كبيرة لان تعاملات التجارة الالكترونية قد تؤدي إلي مخاطر لا يستهان بها أو قد تؤدي إلي تحقيق فوائد وعوائد لا يمكن حصرها. افترضت الدراسة أن مدققي الحسابات الخارجيين لا يمتلكون القدرة علي تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي، كما أنه لا توجد معوقات أمام مدققي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم علي تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم الاطلاع علي وتحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك, وتم تنظيم استبانه متخصصة حول بنود ذلك المشروع وزعت علي عينة بلغت (160)مدققاً خارجياً من أصل المجتمع البالغ (484) وذلك لفحص مدى إدراكهم للمشروع. توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج كان منها: أن المشروع أضاف بعداً تكنولوجياً متطوراً لمهنتي المحاسبة والتدقيق وتوجد صعوبة في الالتزام ببنوده من قبل مكاتب التدقيق الأجنبية في العالم،أن أغلب المدققين الخارجيين في الأردن غير مهتمين بالتجارة الالكترونية. أوصتالدراسة بضرورة عقد دورات متخصصة أو ورش عمل من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين بواسطة أشخاص متخصصين في هذا المشروع، وأن تكون شرطاً ضمن الساعات التدريبية المنصوص عليها في نظام الجمعية .

سعت هذه الدراسة إلى بيان مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجين في الأردن على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية، وأشارت في ذلك إلى عدم تأهيل المراجعين الخارجيين لعملية التدقيق الالكتروني وعدم اهتمامهم بها، كما أشارت إلى المعوقات التي تواجههم في حالة القيام بعملية التدقيق الالكتروني، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى بيان أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: تهاني أبو القاسم (2011م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في المشكلات التي أحدثها الحاسوب والمخاطر الناجمة عند مراجعة الحسابات المعدة إلكترونياً مما يخلف صعوبات متعددة أمام المراجع عند القيام بعملية المراجعة مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بكفاءة وفاعلية عمليات تحويل وتوظيف البيانات. هدفت الدراسة إلى تحديد المشاكل التي تواجه التشغيل الالكتروني للبيانات وقياس تأثير النظم المتقدمة لإعداد ومعالجة البيانات على أداء مهنتي المحاسبة والمراجعة في السودان. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي من خلال أسلوب دراسة الحالة. قامات الدراسة على الفرضيات التالية: للتشغيل الالكتروني للبيانات مزايا وطرق ونظم أفضل من الموجودة في النظام التقليدي، هنالك مشكلات تتعلق باستخدام النظام الحديث في منشآت الأعمال، هنالك مشكلات تواجه المراجع في التشغيل الالكتروني للبيانات. توصلت الدراسة إلى أن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة يؤدي إلى إنتاج مخرجات تتسم بالملائمة والموضوعية وذات درجة عالية من الثقة والدقة، أن استخدام الحاسب الالكتروني في الأعمال المحاسبية أدى إلى عرض القوائم المالية والتقارير بصورة أوضح وأشمل وأدق وأسرع. أوصت الدراسة بالتوسع في استخدام الأنشطة المحوسبة لما في ذلك من مزايا متعلقة بتقليص الوقت والجهد المطلوب لإنجاز عملية المراجعة أو اكتشاف الأخطاء بسرعة كما يؤدي إلى تقليل تكلفة المراجعة مقارنة بالمراجعة التقليدية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة أوضحت أن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة يؤدي إلى إنتاج مخرجات تتسم بالملائمة والموضوعية وذات درجة عالية من الثقة والدقة، أن استخدام الحاسب الالكتروني في الأعمال المحاسبية أدى إلى عرض القوائم المالية والتقارير بصورة أوضح وأشمل وأدق وأسرع وهذا ما تسعى الدراسة الحالية لاختباره.

دراسة: محمد و ياسر (2012م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية والتي تعتبر وسيلة الاتصال بين الوحدات الاقتصادية والمساهمين وغيرهم منأصحاب المصالح قد يحدث فيها تشويه متعمد من قبل معدي القوائم الذين يرقبون في تغير محتواها والرسائل التي يتم إرسالها من خلالها، وهذا النوع من التشويه غالبا ما يسمي المحاسبة الإبداعية.هدفت الدراسة إلي وضع إطار يبين مدي إمكانية تفعيل الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من بعض أساليب المحاسبة الإبداعية. تأتي أهمية الدراسة من الاهتمام الكبير من جانب الأكاديميين

(1) تهاني أبو القاسم أحمد، **مشاكل التشغيل الالكتروني للبيانات وآثارها على مهنتي المحاسبة والمراجعة في السودان ح- دراسة تحليلية تطبيقية،** (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2011م).

(2) محمد شحاتة خطاب ود. ياسر أحمد السيد ، **إطار مقترح لتفعيل دور حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية على الشركات السعودية** ، (الرياض : دورية الإدارة العامة ، يصدرها معهد الإدارة العامة ، المجلد الثاني والخمسون ، العدد الثاني ، مارس 2012 م) .

والمهنيين لتفسير أسباب حالات الانهيار العديدة للشركات في الآونة الأخير.افترضت الدراسة أن هنالك ممارسات لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من جانب الشركات السعودية، وأن التطبيق السليم للائحة حوكمة الشركات السعودية يمكن أن يساعد في تحجيم أساليب المحاسبة الإبداعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي و المنهج الاستنباطي لتحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلي أن هنالك ممارسات لأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات التي تعمل في المملكة العربية السعودية، أن هنالك علاقة معنوية للإطار المقترح للربط بين مبادئ الحوكمة لأساليب المحاسبة الإبداعية، وأن هذا الإطار يساعد علي تحجيم استخدام تلك الأساليب مما يعطي فرصة لتوفير معلومات أكثر شفافية ومصداقية. أوصت الدراسة بتخفيض مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية لتسجيل المعاملات الاقتصادية للحد من مجالات التلاعب، وتقليص المنطقة التي يسمح فيها بإجراء التقديرات والتنبؤات المحاسبية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها دراسة ميدانية تسعى للخروج بإطار مقترح لتفعيل دور حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات السعودية، بينما الدراسة الحالية هي دراسة ميدانية تسعى لتوضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعيةبالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: زينب أسعد (2012م)[1]

تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي: هل تساهم إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة بغرض الكشف عن الاحتيال المالي في القوائم المالية. تمثل الهدف الرئيس للدراسة في المحاولة نحو زيادة كفاءة مراجع الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال المالي من خلال دراسة وتحليل أثر استخدام إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة. افترضت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين استخدام إشارات خطر المراجعة وتحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي. قام الباحث بدراسة ميدانية لاختبار صحة الفروض وذلك عن طريق استخدام قوائم الاستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات ومن ثم إخضاع إجابات المستقصى منهم للتحليل الإحصائي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). أوضحت نتائج الدراسة أن توافر استخدام المراجع لإشارات خطر المراجعة يساعد على تحقيق وفورات في الوقت والتكلفة المخصصة لعملية المراجعة وتوجيه الاهتمام للمواطن التي يتوافر بها احتمال للغش مما يؤكد فعالية عملية المراجعة بوجه عام وارتفاع كفاءة فريق المراجعة بوجه

(1) زينب أسعد أسعد ، تحسين **فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي باستخدام إشارات خطر المراجعة** ، (القاهرة : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2012م .

خاص، كما أوضحت النتائج أن إشارات خطر المراجعة توفر للمراجع الخارجي بعض الدلائل على مدى مصداقية تلك النظم وتطبيقها في الواقع العملي للمنشأة ومن ثم يساعد المراجع الخارجي في الحكم على الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية من عدمه .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزت على اختبار إحدىالطرق الهامة التي تساعد في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وهي استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين جودة المراجعة الخارجية في اكتشاف الاحتيال المالي والحكم على سلامة التقارير المالية منه، بينما تسعى الدراسة الحالية للتركيز توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: عزة حلمي(2012)[1]

دارت مشكلة الدراسة حول تعدد الكتابات المتعلقة بدوافع التغير أو إعادة الصياغة التي قد طرأت علي الإصدارات المهنيةالصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين وذلك بالتزامن مع ظهور ملامح الأزمة المالية العالمية والتي دفعت للتساؤل حول مصداقية البيانات والمعلومات التي تقدمها القوائم المالية. سعت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي الدراسات السابقة التي تناولت الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور المحاسبة الإبداعية فيها،والتعرف علي وسائل ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية المنشورة ودور الشفافية والإفصاح في الحد منها. تأتي أهمية الدراسة من محاولتها لإلغاء الضوء علي أسباب الغش والتلاعب في القوائم المالية و القضاء علي المحاسبة الإبداعية.افترضت الدراسة وجود علاقة بين التلاعب في البيانات المالية المنشورة وممارسة المحاسبة الإبداعية،وأن الإفصاح والشفافية يعملان علي الحد من ممارستها. توصلت الدراسة إلي أن هنالك علاقة بين التلاعب في البيانات المالية المنشورة وممارسات المحاسبة الإبداعية،أن هنالك علاقة بين الإفصاح والشفافية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة وخاصة أنها مقننة ولهذا فإن علي المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات. أشارت الدراسة في توصياتها إلى أهمية العمل علي زيادة الوعي بأهمية مبدأ الإفصاح والشفافية،و دراسة أسباب ضعف تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية في المنظمات.

(1) عزة حلمي محمود شلبي ، **المحاسبة الإبداعية ومدى مسا همتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية في الحد منها،** (بنها : مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، المجلد الأول ، العدد الثاني ، السنة الثانية والثلاثون ، 2012 م) .

دراسة: أميرة شريف (2012م)[1]

تنصب مشكلة الدراسة علي دراسة كيفية تطوير دور المراجع الخارجي لمواجهة ممارسات المحاسبة الإختلاقية والكشفعنها من خلال القيام بدارسة تحليلية وميدانية. هدفت الدراسة إلي تحديد دور المراجع الخارجي في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإختلاقية، وتفعيل ذلك الدور للكشف عن ممارسات المحاسبة الإختلاقية والحد منها تأتي أهمية الدراسة من أنها تناولت موضوع مهم وحديث في مجال المراجعة الخارجية وهو كيفية تطوير دور المراجع الخارجي في الكشف عن المحاسبة الإختلاقية. افترضت الدراسة أنة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من العوامل الخارجية للشركة،العوامل الداخلية للشركة، و العوامل الشخصية والسلوكية للمحاسبين من جهة، وبين التحفيز علي ممارسة أساليب المحاسبة الإختلاقية من جهة أخري، كما افترضت أنة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات تفعيل دور المراجع الخارجي والحد من ممارسات المحاسبة الإختلاقية. اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لاختبار صحة فروض البحث. توصلت الدراسة إلي أن هناك دوافع خارجية وداخلية وشخصية وسلوكية وراء اتجاه الإدار ة إلي ممارسة أساليب المحاسبة الإختلاقية، كما أن هناك عدة آليات تساهم في تفعيل دور المراجع الخارجي في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإختلاقية والحد منها مثل تفعيل فرضية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية،عقد جلسات العصف الذهني، والتخصص الصناعي للمراجع الخارجي،زيادة استخدام الإجراءات التحليلية،وتطبيق آليات حوكمة الشركات. أوصتالدراسة بضرورة الحد من المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لتقليل فرص الاختيار ما بين السياسات البديلة للحد من التلاعب تحت ستار الالتزام بالمعايير.

تميزت هذه الدراسة بأنها دراسة تحليلية أوضحت العديد من الآليات التي تساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي هي من ضمن اهتمامات الدراسة الحالية، بينما الدراسة الحالية دراسة ميدانية تركز على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

دراسة: سعود بن عبد الرحمن (2013م)[2]

هدفت الدراسة بصورة أساسية لتحسين الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية من خلال وضع مدخل مقترح للحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول: ما هو دور معايير المحاسبة الدولية والسعودية تجاه تحسين الملائمة والاعتمادية في القوائم

---

(1) أميرة شريف فضل عبد العظيم، **دراسة تحليلية لأساليب المحاسبة الإختلاقية وانعكاساتها العملية على نطاق مسئولية مراجع الحسابات الخارجي** ، (القاهرة : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارية ، 2012 م) .

(2) سعود عبد الرحمن مطلق ، **تحسين الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية للحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية – دراسة تحليلية**، (بنها: رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة بنها - كلية التجارة ، 2013 م) .

المالية للحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية، وهل يمكن تحسين هذا الدور في ظل تطبيق المبادئ الدولية للحوكمة المصرفية، وما هي ممارسات المحاسبة الابتكارية التي قد تمارسها الإدارة في البنوك التجارية السعودية. تأتي أهمية الدراسة من تزايد أهمية الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وضرورة تحسين الملائمة والاعتمادية والتي أصبحت مطلباً هاماً من مطالب الحوكمة المؤسسية للبنوك، بالإضافة إلي تزايد ممارسات المحاسبة الابتكارية التي تلجا إليها الإدارة بهدف تغيير المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية لضبط النتائج المراكز المالية. قامت الدراسة علي الفرضيات الآتية: تمارس البنوك التجارية السعودية أساليب المحاسبة الابتكارية بما يؤثر علي خاصيتي الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية،يمكن تحسين خاصيتي الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية من خلال المدخل المقترح.اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطيو المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلي أن البنوك التجارية السعودية تمارس أساليب المحاسبة الابتكارية بما يؤثر علي خاصيتي الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية، بالإضافة إلي أنة يمكن تحسين خاصيتي الملائمة والاعتمادية والقوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية من خلال المدخل المقترح. أوصتالدراسة بضرورة قيام الجهات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية بتنظيم دورات تدريبه للمحاسبين والمراجعين بالبنوك التجارية للتعرف علي ممارسات المحاسبة الابتكارية، وكيفية وضع آليات للحد منها بما ينعكس علي تحسين الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها سعت لتطوير مدخل مقترح للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عبر تحسين خاصيتي الملاءة والاعتمادية في القوائم المالية بالتطبيق على البنوك التجارية، بينما تعتبر الدراسة الحالية دراسة ميدانية تتناول موضوع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية مع الاتفاق في مجال الدراسة (المصارف التجارية) والاختلاف في منطقة الدراسة(القطر) وآلية الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية(جودة المراجعة الخارجية).

دراسة: أسامة عمر وآخرون (2013م)[1]

دارت مشكلة الدراسة حول ظهور فن استخدام أساليب التضليل والتلاعب في القوائم المالية وطبيعة العلاقة بين مدققي الحسابات وا ٍدارة بعض الشركات الأردنية والتي أصبح يشوبها الكثير من الغموض والالتباس إلى الحد الذي جعل عملية تطوير أداء المحاسبين ومدققي الحسابات مطلباً ضرورياً لكافة الأطراف، وذلك بتعديل وا ٍصدار بعض المعايير الخاصة بالتدقيق للمحافظة على مصالح جميع الفئات .

(1) أسامة عمر جعارة وآخرون ، **أثر كفاءة المدقق الخارجي في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقاً لمعايير العمل الميداني الدولية وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : مجلة المحاسبة المصرية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2013 م .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كفاءة المدقق الخارجي في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقاً لمعايير العمل الميداني وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية .تنبع أهمية الدر اسة من معرفة السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى انهيار الشركات والتوصل إلى نتائج ستكون إضافة نوعية للدراسات السابقة.وقامت الدراسة على فرضية عدمية رئيسة وهي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المدقق الخارجي في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقاً لمعايير العمل الميداني وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية. شمل مجتمع الدراسة مدققي الحسابات العاملين في (82) مكتب تدقيق مرخص وعددهم (650) أما العينة تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة وتكونت من (261) مدققاً يعملون في مكاتب التدقيق في الأردن وزعت عليهم استبانه. توصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت خبرة وكفاءة المدقق وأمانته كلما زادت تبعاً لذلك حالات الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ومواجهة حالات الغش والاحتيال ومعارضتها، كما كشفت الدراسة عن أنه كلما زاد استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في أعمال التدقيق كلما ساعد ذلك على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وزاد تبعاً لذلك إمكانية المدقق في تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية لدى العميل. وأوصتالدراسة بضرورة التأكيد على أهمية أثر كفاءة المدقق الخارجي في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقاً لمعايير العمل الميداني الدولية من خلال دراسة وتحليل هذه المعايير بهدف التأكد من قدرتها على الاستجابة للمعايير الدولية وذلك لتأثيرها الواضح على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عينة الدراسة .

دراسة: عبد المطلب السرطاوي وآخرون(2013 م)[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق وأثر ذلك على إدارة الأر باح قبل الأزمة المالية العالمية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول: هل تبنت القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق،هل أثرت خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية. تأتي أهمية الدراسة من أهمية لجان التدقيق ودورها الفاعل في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية.قامت الدراسة على الفرضيات التالية: أن لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية لا تحقق الشروط التي جاءت بها التشريعات والقوانين الأردنية، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية.قامت الدراسة بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة

(1) عبد المطلب السر طاوي وآخرون ، **أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية** ، (نابلس : مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الرابع ، 2013م).

لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها وأثرها على إدارة الأرباح في (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة من (2001 ــ 2006م) ولتحقيق ذلك استخدمتالدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة. توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت بالتشريعات الأردنية،أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لخصائص لجان التدقيق بأن كل من: حجم لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضائها، عدد مرات اجتماعاتهم لا تؤثر في الحد من إدارة الإرباح، إلا أن استقلالية لجنة التدقيق تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة كان له أثراً مهماً في زيادة إدارة الأرباح . وفي ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين الأردنية الخاصة بخصائص لجان التدقيق وتضمينها مجموعة من الشروط والخصائص الإضافية لزيادة فاعليتها في الحد من إدارة الأرباح وتقليص ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة، مع ضرورة دعم استقلالية أعضاء لجنة التدقيق من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين فيها.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن كلاهما يركز في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وا ن كانت الدراسة السابقة تركز في ذلك بصورة جزئية(إدارة الأرباح) ويختلفان في أن الدراسة السابقة تركز على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما تركز الدراسة الحالية على تحسين جودة المراجعة الخارجية بالاستفادة من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

دراسة: عمار محمد (2013م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التحديات الجديدة التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات في مجال تشغيل البيانات والمعلومات المحاسبية والتي تفرض على مهنة والمراجعة إيجاد حلول ووسائل مناسبة لمواجهتها. هدفت الدراسة إلى دراسة تطورات ومشاكل ومجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المراجعة، وبيان أهم انعكاسات التطور في تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية ومهنة المراجعة. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: التشغيل الالكتروني للبيانات يؤثر إيجاباً على أداء المراجعة الخارجية، تتطلب عملية التجارة الالكترونية تطوير النظم التقليدية لمراجعة البيانات المالية، لا تعتمد الشركات السودانية على المراجعة الالكترونية في مراجعة العمليات المحاسبية الالكترونية. توصلت الدراسة إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات أثر إيجاباً على أداء المراجعة الخارجية حيث ساعد على استخدام أدلة وأساليب مستحدثة تزيد من كفاءة وفاعلية أداء المراجعة الخارجية،أظهرت تكنولوجيا المعلومات وتطوراتها الحاجة إلى تطوير خدمات مراقبي

(1) عمار محمد حامد البدري، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية بالتطبيق على السودان،** (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2013م.

الحسابات. أوصت الدراسة بأهمية تطوير الأساليب التقليدية التي يستخدمها المراجع في تنفيذ مهام عملية المراجعة وخاصة عند العمل في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.

يلاحظ الباحث أن هذه لدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في كون التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يؤثر إيجاباً على جودة المراجعة الخارجية باستحداثه لأدلة وأساليب مستحدثة تزيد من كفاءة وفاعلية أداء المراجعة الخارجية وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية.

دراسة: زياد سليمان (2013)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبريات الشركات في العالم في السنوات الأخيرة أدت إلي المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية المهنية التي تحكمأداء المحاسبين ومدققي الحسابك لتحقيق وا ضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية التي يحتاجها العديد من مستخدمي تلك التقارير. هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك علي جودة التقارير المالية. تأتي أهمية الدراسة في كونها يمكن أن يستفاد منها علي المستوى المحلي بشكل واسع، في مجال معرفة الأسباب التي تكمن وراء انهيار شركات في أعظم دول العالم رقم وجود معايير دولية وقوانين متقدمة بها.افترضت الدراسة أنة لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من: (التخطيط والإشراف الذي يقوم به المدقق، الفهم الكافي لبيئة عمل الشركة التي يدقق عليها مدقق الحسابات، إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي لمدقق الحسابات،تأهيل المدقق وتدريب المهني) في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية علي جودة التقارير المالية. يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في الأردن.توصلت الدراسة إلي أنة يوجد تأثير لدور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية(التخطيط والإشراف الدقيق، الفهم الكافي لبيئة عمل شركة، إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي، تأهيل المدقق وتدريبه المهني) علي جودة التقارير المالية. أوصت الدراسة بالتأكيد علي أهمية دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وفقا لمعايير العمل الميداني الدولية.

اهتمت هذه الدراسة بدراسة دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، بينما تهتم الدراسة الحالية بدراسة أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

---

(1) زياد سليمان المطارنة ، **دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية** ، (عمان : بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال ، جامعة الزيتونة الأردنية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، في الفترة من 22 ـــ 25 أبريل 2013 م) .

دراسة: سمية محمد (2014 م)[1]

دارت مشكلة الدراسة حول تزايد الاهتمام بدراسة حوكمة الشركات أخيراً من قبل ممارسي المهنة من اجل القضاء علي البدائل في السياسات المحاسبية المستخدمة لأغراض التلاعب في القوائم المالية، وتأثير آليات حوكمة الشركات علي متطلبات معدي القوائم والتقارير المالية وعلي القرارات المختلفة التمويلية والاستثمارية. هدفت الدراسة بشكل أساسي إلي اختبار أثار قواعد حوكمة الشركات علي ضبط مخاطر الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية. تأتي أهمية الدراسة من قلة عدد البحوث التطبيقية التي أجريت في هذا المجال، وتناولها لعلاقة تحديد أثار قواعد حوكمة الشركات علي ضبط مخاطر الآثار السلبية لأساليب المحاسبة الإبداعية. اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.قامت الدراسة علي الفرضيات التالية: لايؤدى تطبيق بعض معايير المحاسبة المالية إلي استخدام سياسات محاسبية بديلة تؤدي إلي ممارسات إبداعية، لا توجد علاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات وتخفيض الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية. توصلت الدراسة إلي أنة توجد علاقة مترابطة ومتداخلة بين كل من حوكمة الشركات الفعالة وما تقوم علية من آليات وضبط مخاطر الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية،تعتبر خصائص آليات حوكمة الشركات والمهام الموكلة إليها معايير يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليها عند تقيمه لمدي فعالية آليات الحوكمة لدي العميل للاستفادة من عملها في المراحل المختلفة لعملية المراجعة والتي من شأنه تحقيق الفاعلية وكذلك ضبط مخاطر الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية تلعب آليات الحوكمة دوراً هاماً في اكتشاف والحد من ممار سات المحاسبة الإبداعية غير أن هذا الدور يتأثر بشكل كبير وأساسي بالخصائص التي يتمتع بها أعضاء آليات الحوكمة وطبيعة المهام الموكلة إليها.أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور آليات الحوكمة في شركات المساهمة لما لها من أهمية قصوى في مجال زيادة جودة التقارير المالية و زيادة فعالية الرقابة علي تصرفات الإدارة وتحسين عملية المراجعة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها دراسة تحليلية تهدف إلى توضيح أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على رقابة مخاطر الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية في ضوء المعايير الدولية، بينما الدراسة الحالية دراسة ميدانية تهدف إلى توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

---

(1) سمية محمد عبد الله محمد ، **دراسة تحليلية لأثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على رقابة مخاطر الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية في ضوء معايير المحاسبة** ، (القاهرة : مجلة المال والتجارة ، "علمية -اقتصادية - محكمة - عامة - شهرية " ، العدد خمسمائة وسبعة وثلاثون ، يناير 2014 م) .

دراسة: مصطفى سامي (2014م)[1]

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطار لدور المراجع في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية (اكتشافاً وتقريراً) في المعلومات المالية المنشورة عبر الانترنت.تمثلت مشكلة الدراسة في وجود احتمالات لفشل مراجع الحسابات في اكتشاف الممارسات المحاسبية الابتكارية والتقرير عنها، لذلك يحاول الباحث وضع إطار إرشادي لمراجعي الحسابات مستنداً على معايير المراجعة الدولية والأمريكية والمصرية يساعدهم على الوفاء بمسئولياتهم عند دراسة واكتشاف الممارسات المحاسبية الابتكارية والتقرير عنها في ظل استخدام الانترنت كوسيلة لنشر المعلومات المالية. تنبع أهمية الدراسة من أنها تبحث في المخاطر التي تهدد ثقة المجتمع في خدمات مهنة المراجعة في ظل تعدد واستمرار الانهيارات التي حدثت وتحدث للشركات العالمية العملاقة واهتزاز الثقة في البيانات المالية المنشورة. افترضت الدراسة أن دراسة دوافع الإدارة للقيام بالممارسات المحاسبية الابتكاريةتعطي مؤشراً عن مدى و جود ممارسات المحاسبة الابتكارية، أن الإفصاح عن المعلومات المالية عبر الانترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات يزيد من حجم الممارسات المحاسبية الابتكارية، يحتاج الدور الحالي لمراجع الحسابات تجاه الممارسات المحاسبية الابتكارية للتطوير ليفي بمسئولياته تجاهها والعمل على تضييق فجوة التوقعات. ارتكزت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج الايجابي. وتوصلت الدراسة إلى أن دوافع للقيام بالممارسات المحاسبية الابتكارية تعطي مؤشراً عن مدى وجود الممارسات المحاسبية الابتكارية، يزيد الإفصاح عن المعلومات المالية عبر الانترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات من حجم ممارسات المحاسبة الابتكارية، يحتاج الدور الحالي لمراجع الحسابات تجاه الممارسات المحاسبية الابتكارية للتطوير ليفي بمسئولياته تجاهها والعمل على تضييق فجوة التوقعات. أشارت الدراسة في توصياتها إلى ضرورة زيادة الاهتمام بتحقيق متطلبات التأهيل المهني لمراجع الحسابات حتى يفي بمسئوليته عن الكشف عن ممارسات المحاسبة الابتكاريةفي المعلومات المالية المنشورة على الانترنت وذلك على الجانب العلمي والعملي وتوفير المناخ المناسب لأداء عمله على أكمل وجه.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن كلاهما يركز على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، إلا أن الدراسة السابقة تسعى لتطوير إطار مقترح يساعد في تفعيل دور مراجع الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المعلومات المالية المنشورة عبر الانترنت، بينما الدراسة الحالية تسعى إلى توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

---

(1) مصطفى سامي عبد السميع عثمان، **إطار مقترح لدور مراجع الحسابات في الحد من الممارسات المحاسبية الإبتكارية في المعلومات المالية المنشورة عبر الانترنت** ، (بنها : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، 2014م) .

دراسة: محمد الطيب (2014م)[1]

تدور مشكلة الدراسة حول التساؤلات التالية: هل تمارس الشركات المساهمة الليبية المحاسبة الإبداعية، هل هنالك تأثير لممارسة المحاسبة الإبداعية على الأداء المالي للشركات. تنبع أهمية الدراسة من أنها تعرض وتحلل موضوعاً من أهم الموضوعات المعاصرة وهو (المحاسبة الإبداعية) في البيئة الليبية، فضلاً عن أهمية سوق الأوراق المالية الليبي باعتباره يساهم في دعم الاقتصاد وتقييم الأداء المالي للشركات ومعرفة مدى تأثره بممارسات المحاسبة الإبداعية**.** هدفت الدراسة إلى قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأداء المالي للشركات الليبية المساهمة في سوق ليبيا للأوراق المالية. وافترضت الدراسة أنه: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الشركات الليبية لأساليب المحاسبة الإبداعية، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للشركة وكل من: ممارسة إدارة الشركة لأساليب المحاسبة الإبداعية، حجم الشركة، الرفع المالي وعمر الشركة. أكدت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية الليبي تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى جميع القطاعات، حيث كان نصيب قطاع المصارف من تلك الممارسة33%، قطاع التأمين 100%، قطاع الخدمات والاستثمارات المالية 67%، وقطاع الصناعة بنسبة100%. وبتحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد اتضح وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة معنوية بين ممارسة شركات العينة لأساليب المحاسبة الإبداعية والأداء المالي لتلك الشركات، كما أنه توجد علاقة عكسية سالبة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة والأداء المالي، وجود علاقة طردية موجبه ولكنها غير ذات دلالة معنوية بين الرفع المالي والأداء المالي للشركات، ووجود علاقة طردية موجبة ولكنها غير ذات دلالة معنوية أيضاً بين عمر الشركة والأداء المالي.

دراسة: صفاء محمد (2014م)[2]

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرض لمفهوم محاسبي أخذ يتداول بشكل واسع بين الأوساط المحاسبية ليصبح من التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة بشكل عام والمحاسبة الضريبية بشكل خاص. تبرز أهمية الدراسة من أهمية وخطورة التلاعب المحاسبي في البيانات المالية باستخدام أساليب المحاسبة الخلاقة لتحقيق دوافع خاصة بملاك الشركات التي تخضع للضريبة العامة على الدخل، وأيضاً تنبع الأهمية من بناء أدوات ووسائل رقابية تكشف عن عمليات إدارة الأرباح السيئة. افترضت الدراسة أن الشركات

---

(1) محمد الطيب علي الشريف، **قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأداء المالي – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية الليبي**، (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص (الجزء الثاني) بمناسبة انعقاد المؤتمر العلمي السنوي للقسم عن دور المحاسبة والمراجعة في إدارة المخاطر المعاصرة ، في الفترة من 11 ـــ 12 أكتوبر 2014م .

(2) صفاء محمد أحمد عمار، **مدى تأثير المحاسبة الخلاقة على الحصيلة الضريبية وإجراءات مأموري الضرائب في الكشف عنها مع دراسة ميدانية**،(المنصورة: المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الرابع ، 2014م).

الخاضعة للضريبة العامة على الدخل لا تقوم بإتباع أساليب المحاسبة الخلاقة، لا يدرك مأموري الضرائب طرق وأساليب الكشف عن ممارسات المحاسبة الخلاقة، لا تتأثر الحصيلة الضريبية كأهم مورد من موارد الموازنة العامة للدولة بأساليب المحاسبة الخلاقة. تم تنفيذ الدراسة التطبيقية عن طريق المقابلات الشخصية وتوجيه أسئلة مباشرة لمأموري الضرائب. توصلت الدراسة إلى أن الشركات الخاضعة للضريبة تمارس أساليب المحاسبة الخلاقة بهدف التلاعب الضريبي، عدم إدراك مأموري الضرائب طرق وأساليب الكشف عن ممارسات المحاسبة الخلاقة، تتأثر الحصيلة الضريبية كأهم مورد من موارد الموازن العامة للدولة بأساليب المحاسبة الخلاقة. أوصت الدراسة بالعمل على إجراء دورات تدريبية متخصصة وندوات وغيرها لتثقيف وتعليم العاملين بمصلحة الضرائب بهذه الممارسات المحاسبية الضارة.

ركزت هذه الدراسة على توضيح مدى قيام الشركات الخاضعة للضريبة العامة على الدخل بممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة وتوضيح الآثار الناتجة من استخدام أساليب المحاسبة الخلاقة على الحصيلة الضريبية للدولة وعلى تنفيذ الموازنة العامة للدولة والاستقرار الاقتصادي، بينما تركز الدراسة الحالية على توضيح أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية بالتطبيق على المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: منى عبد الحكيم (2014م)[1]

تكمن مشكلة الدراسة في التلاعب في صافي الربح الضريبي والتأثير على الوعاء الخاضع للضريبة إما من خلال تطبيق طرق قياس القيمة العادلة التي تعد من أشهر أساليب المحاسبة الإبتكارية والتي أوجدتها المعايير المحاسبية وأما من خلال استغلال غياب وجود أساليب محددة لقياس قيمة الأصول غير الملموسة لدى مصلحة الضرائب. هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الإبتكارية وأثر ذلك على عملية الفحص الضريبي وما يرتبط به من تأثير على الحصيلة الضريبية، توضيح مداخل قياس القيمة العادلة وما يرتبط بها من أساليب بهدف التوصل إلى الأسلوب الأمثل للتطبيق عند التحاسب الضريبي، وبيان المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في ضوء معايير المحاسبة المصرية. تكمن الأهمية الأساسية للدراسة في تقييم ما جاء بالقانون 91 لسنة 2005 م المصري بخصوص المعاملة الضريبية للأصول غير الملموسة بغرض تنقية نصوصه من المرونة والثغرات التي تسمح بوجود ممارسات المحاسبة الإبتكارية أثناء المحاسبة عن هذه الأصول وما ينتج عنها من إهدار وضياع لحقوق الخزانة، وما تمثله من تجنب ضريبي لا يمكن تجريمه بسبب مرجعيته القانونية. افترضت الدراسة أنه لا توجد

(1) منى عبد الحكيم رجب، **إطار مقترح للحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية عند تقدير قيمة الأصول غير الملموسة لأغراض المحاسبة الضريبية**، (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين ، كلية التجارة ، 2014م) .

فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين أساليب المحاسبة الإبتكارية للأصول غير الملموسة وتقدير وضبط مخاطر الفحص الضريبي. اعتمدت الدراسة الميدانية على إجراء المقابلات الشخصية مع المديرين والمسئولين والفاحصين الضريبيين بعدد من المأموريات ومجموعة من المحاسبين القانونيين والمدراء الماليين مستخدمة المنهج الاستنباطي لاستقصاء بعض المعلومات منهم. توصلت الدراسة إلى أن غياب متطلبات قياس القيمة العادلة يشكل عاملاً رئيسياً في ممارسات المحاسبة الإبتكارية، وجود أثر جوهري على الوعاء الضريبي عند تطبيق طرق قياس القيمة العادلة المختلفة. أوصت الدراسة بضرورة السعي الجاد للتعرف على دوافع ممارسة المحاسبة الإبتكارية لدى الممولين ودراستها دراسة جيدة كخطوة أولى وأساسية للحد منها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها سعت لتطوير إطار مقترح يمكن الاعتماد عليه فيالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند تقدير قيمة الأصول غير الملموسة لأغراض المحاسبة الضريبية، بينما تركز الدراسة الحالية على تحديد أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: عبد الرحمن محمد (2015م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في الحد من ممارسات الإدارة الاحتيالية من خلال إطار محاسبة ومراجعة مقترح. يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في بناء إطار مراجعة بالاعتماد على الشبكات العصبية الاصطناعية يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية. تأتي أهمية الدراسة من عدة اعتبارات منها ازدياد حالات الإفلاس وانهيار شركات عالمية ضخمة بسبب ممارسات الإدارة الاحتيالية مما يترتب عليه حدة الاتهامات لموجهة لمهنة المحاسبة والمراجعة، بالإضافة لحداثة موضوع الشبكات العصبية وقلة الأبحاث التي تناولت موضوعه مع افتقار البيئة السودانية لهذه النوعية من الموضوعات. قامت الدراسة على الفرضيات التالية: ممارسات الإدارة الاحتيالية تؤثر على التقارير المالية، مسئولية المراجع الخارجي تحد من ممارسات الإدارة الاحتيالية، صياغة نموذج شبكي يؤثر على ممارسات الإدارة الاحتيالية. توصلت الدراسة إلى أن مسئولية منع وقوع الغش والتلاعب في القوائم المالية تقع على إدارة المنشأة، المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً وقانونياً عن كشف التلاعب في حسابات النتيجة خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم، لا تقوم الإدارة بالإفصاح الكافي في تقارير مجلس الإدارة وبالتالي تمارس الاحتيال في الإفصاح المحاسبي، الشبكات العصبية الاصطناعية نظام معالجة للمعلومات يتمتع بأساليب تحاكي الشبكات العصبية البيولوجية ويتفاعل مع الطرق الرقمية

(1) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن محمد ، **المراجع الخارجي ودوره في كشف الممارسات الاحتيالية للإدارة بالسودان في ظل الشبكات العصبية الاصطناعية** ،(الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، كلية الدراسات العليا ، 2015م .

والمعالجات الترابطية وذلك لمحاكاة نماذج النظم المحاسبية ونماذج المراجعة. وأوصتالدراسة بضرورة أن يقوم المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة بالعناية والتدقيق لجميع عناصر ومكونات القوائم المالية للوقوف على كافة الممارسات والأساليب الاحتيالية المحتمل تطبيقها.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة شبيهة بالدراسة الحالية في كونها ركزت على دور المراجع الخارجي في كشف الممارسات الاحتيالية للإدارة بالتطبيق على الواقع السوداني إلا أنها ركزت على ذلك في ظل الشبكات العصبية الاصطناعية، بينما تركز الدراسة الحالية على أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: (Fizza. T, And Qaisar.A.M, 2015)[1]

قامت الدراسة بإجراء تجربة للتحقق من خطورة ممارسات المحاسبة الإبداعية في إعداد التقارير المالية، حيث قامت بتحليل لممارسات المحاسبة الإبداعية بالتركيز على العوامل التي تؤثر في إعداد التقارير المالية مثل دور مدقق الحسابات ودور اللوائح الحكومية والمعايير الدولية والقيم والسلوك للفرد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. تم جمع بيانات الدراسة بواسطة الاستبانه، حيث تم توزيع عدد (120) استبانه على المهنيين المختصين في القطاع الخاص واستجاب عدد (80) فرد، وتم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات. قامت الدراسة على الفرضيات التالية: الوعي بأساليب المحاسبة الإبداعية له تأثير كبير على إعداد التقارير المالية، لوائح وقوانين الحكومة تؤثر إيجاباً على إعداد التقارير المالية، تعليقات المراجع تؤثر على إعداد التقارير المالية، القيم الأخلاقية تؤثر إيجاباً على إعداد التقارير المالية، السلوك المراوغ يؤثر سلباً على إعداد التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى أن الشركات تشارك في عمليات الاحتيال والفضائح بسبب العديد من العوامل منها السلوكيات غير الأخلاقية، وأن القيم الأخلاقية لها دور هام في إعداد التقارير المالية، وأن لوائح وقوانين الحكومة والمعايير الدولية لها دور إيجابي في إعداد التقارير المالية، كما تلعب تعليقات مدقق الحسابات دور إيجابي كبير في إعداد التقارير المالية.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة ركزت على دراسة تأثير كل من: دور مدقق الحسابات، اللوائح والقوانين الحكومية، المعايير الدولية، والقيم الأخلاقية على إعداد التقارير المالية لمعرف تأثيرها على الحد ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما تركز الدراسة الحالية على معرفة أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

(1) Fizza. T, And Qaisar.A.M, **Creative Accounting And Financial Reporting; Model Development And Empirical Testing,** International Journal Of Economics And Financial Issues, 2015, No (2), P544 – 551.

دراسة: ناظم شعلان (2015م)[1]

هدفت الدراسة إلى استعرض أهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية والتعرف على التوجيهات والوسائل الممكن إتباعها لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية. تتمحور مشكلة الدراسة حول سعي كثير من إدارات الشركات إلى تحقيق أهداف محددة الأمر الذي يدفعهم أحياناً إلى معالجة البيانات المحاسبية للشركة أو التلاعب عن طريق ابتداع طرق وأساليب محاسبية دقيقة مستغلين في ذلك تنوع السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية وهو ما يطلق عليه (المحاسبة الإبداعية) وذلك لغرض تحقيق تلك الأهداف التي يرغبون بها وتجميل صورة الدخل في سبيل خداع مستخدمي المعلومات المحاسبية مما يؤثر سلباً على مصداقية تلك المعلومات. تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة هامة لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي الذي يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل ولو كان ذلك على حساب الفئات الأخرى. افترضت الدراسة أنسأاليب وا ٍجراءات المحاسبة الإبداعية لا تؤثر على موثوقية البيانات المالية، لا تمارس إدات الشركات أساليب وا ٍجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات. تم توزيع عدد (60) استبانه على عينة من الشركات العامة العراقية العاملة في القطاعات الصناعية والتجارية شملت ثلاث فئات هي: مدققي الحسابات، وموظفي الشركات، الأكاديميين من ذوي الاختصاص. توصلت الدراسة إلى أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، وتعتبر يغظه وكفاءة المدققين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، تتفق كل فئات عينة الدراسة على أن لأساليب المحاسبة الإبداعية تأثير على مصداقية القوائم المالية.أشارت الدراسة في توصياتها إلى ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المدققين ليتمكنوا من تنفيذ عملية التدقيق باستقلالية ومهنية عالية بعيداً عن تأثيرات وضغوط إدارات الشركات.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها هدفت إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المطبقة في البيئة العراقية وكيفية الحد منها وبيان أثرها على موثوقية البيانات المالية، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحيد طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

---

(1) ناظم شعلان جبار ، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية ،** (مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشر ،المجلد التاسع ، العدد الثاني والثلاثون ، 2015م) .

الفصل الأول

التشغيل الالكتروني للبيانات المالية

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهمية وخصائص ومجالات ومزايا وأنواع التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، وضرورة الفصل بين الواجبات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية وطبيعة الإختلاف بين بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والتشغيل اليدوي، واثر التشغيل الالكتروني للبيانات على منظمات الاعمال والهياكل التنظيمية واتخاذ القرارات والنظام المحاسبي، والكفاءة والفاعلية في نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، بالإضافة إلى مفهوم وأهمية وأهداف ومزايا مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، وأساليب وخطوات المرجعة والمشاكل التي تواجه المراجعين في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:مفهوم وأهمية وخصائص ومجـالات ومزايا والتشغيل الالكتروني للبيانـات المـالية.

المبحث الثاني:مفهوم ووظائف ومقومات وكفاءة وفاعلية نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية

المبحث الثالث:مفهوم وأهمية وأهداف ومزايا وأساليب وخطواتوا إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وخصائص ومجالات ومزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية

أولاً : مفهوم التشغيل الالكتروني للبيانات:

يقوم الباحث في هذه الجزئية بعرض مفهوم التشغيل الالكتوني للبيانات متناولاً في ذلك مفهوم تشغيل البيانات بصورة عامة، ومفهوم اللتشغيل الالكتروني للبيانات، ومفهوم تكنولوجيا المعلومات وذلك كالآتي:

1- مفهوم تشغيل البيانات:

يقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات، ولا تختلف هذه العمليات الأساسية لتشغيل البيانات باختلاف نظام المعلومات سواء كان يدوي، آلي أو الكتروني[1]. وفي تعريف آخر لتشغيل البيانات عرف بأنه إجراء منظم ودوري لتأدية وظيفة تشغيل البيانات والتي هي تحويل البيانات ذات المعنى إلى نتائج مطلوبة، وبالتالي تشتمل عملية تشغيل البيانات على أجزاء عديدة وهي الآلات المستخدمة لتشغيل البيانات وتسجيل النتائج، والأساليب التي تحل بها مشاكل تشغيل البيانات، والأفراد الموكل إليهم عملية حل المشكلة، ونظام الاتصال بين الآلات[2].

يلاحظ الباحث من خلال العرض السابق لمفهوم تشغيل البيانات أن المفهوم اشتمل على تعريفات هي في السياق العام لعملية تحويل البيانات إلى معلومات واستخراج النتائج عبر المراحل المعروفة لعملية التشغيل بغض النظر عن نوع التشغيل المستخدم في عملية التحويل.

2- مفهوم التشغيل الالكتروني للبيانات:

أشار أحد الباحثين إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات يقصد به استخدام الحاسبات الالكترونية في إدارة البيانات، ويقصد بإدارة البيانات كل ما يتعلق بالبيانات من تشغيل، تخزين، تداول وتحديث[3]. كما تشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتحويلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو قرارات، بالإضافة إلى استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها[4].كما عرف التشغيل الالكتروني للبيانات بأنه عملية تحليل البيانات وا ٍجراء العمليات الحسابية المختلفة

(1) أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003- 2004م)، ص32
(2) Amani OMER, **Introduction of Electronic Data Processing,** The Institute of National Planning, Cairo, 1977, P3.
(3) سمير كامل محمد، **أساسياتالمراجعة في بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999م)، ص253.
(4) أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**– الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مرجع سابق، ص35.

عليها ويتطلب ذلك تجميع البيانات وتسجيلها بحيث تكون معدة للتشغيل[1]. وفي تعريف آخر هو التشغيل الذيبعتمد على الحاسب الآلي في تنفيذ جميع المراحل[2].

كماأشار أحد الكتاب إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات يقصد به استخدام الحاسبات الالكترونية (الكمبيوترات) في تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات[3].

عرفت نظم التشغيل الالكتروني بأنها نظم آلية تهتم بالمعالجة الآلية للعمليات اليومية الروتينية الضرورية لسير العمل من تجميع، تصنيف، فرز، تخزين وغيرها[4].

كما عرفت بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات بأنها تلك المنظمة التي تعتمد على الحاسب الآلي في تنفيذ جميع مراحل عملية تشغيل البيانات سواء كان في عملية الإدخال أو في مرحلة التشغيل أو في مرحلة المخرجات[5].

وتتمثل العمليات الأساسية لتشغيل البيانات في الآتي[6]:

التصنيف	Classifying
الترتيب	Sorting
العمليات الحسابية	Arithmetic Calculation
المقارنة	Comparing
التلخيص	Summering
التقرير	Reporting

يلاحظ الباحث من خلال التعريفات التي تم عرضها في مفهوم التشغيل الالكتروني للبيانات أن التعريفات ركزت على استخدام الحاسب الآلي في تنفيذ العمليات الأساسية لتشغيل البيانات وتحويل المدخلات عبر الحاسب إلى مخرجات واستخراج النتائج المطلوبة.

يعرف الباحث التشغيل الالكتروني للبيانات هو التشغيل الذي يعتمد على الحاسب الآلي في إدخال البيانات ومعالجتها وإجراء ما يلزمها من عمليات أساسية مثل العمليات الحسابية، التصنيف، الترتيب التلخيص، الحفظ، الاسترجاع، التحليل، المقارنة، واستخلاص النتائج.

---

(1) عبد الله العتيبي، **مقدمة في نظم التشغيل الالكتروني** نقلاً عن: http://www.alriyadh.com

(2) محمد السيد الناغي، **أسس المحاسبة والتأصيل– إطار تطبيقي**، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2007م)، ص214 .

(3) روبرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وصفي عبد الفتاح، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)، ص136.

(4) منال محمد كردي وجلال إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002م)، ص189 .

(5) حسن عبد الحميد العطار، **نموذجمقترح لتقييم مخاطر بيئة التشغيل الالكتروني مدخل لتدعيم دور مراقب الحسابات في ظل التحديات المعاصرة**، (بنها: مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الثاني والعشرون، يناير 2002م)، ص56 .

(6) مهند جعفر حسن حبيب، **نظم المحاسبة الالكترونية وأثرها على الرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية**- دراسة ميدانية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م)، ص117.

3- مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

تعرف تكنولوجيا المعلومات في إطارها العام بأنها مجموعة من التقنيات والأدوات والأساليب التي تسهم توفير البيانات والمعلومات المطلوبة التي تسهل أداء العمل[1]. عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الالكترونية في جمع البيانات وتخزينها وتجهيزها في كل صورها، مطبوعة، مصورة، مسموعة، مرئية، ممغنطة، وبثها واسترجاعها وصولاً إلى إدارة أكثر فاعلية وكفاءة وتحقيقاً للأهداف المرجوة[2]. كما أنها تشمل كل التقنيات المتطورة التي تستخدم لتحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة مجالات الحياة[3]. كما تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها المكونات المادية والبرمجيات ووسائل الاتصال عن بعد وا ٍدارة قواعد البيانات وتقنيات معالجة المعلومات المستخدمة في أنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسب[4].

يلاحظ الباحث من خلال العرض السابق أن التعريفات المعروضة لمفهوم تكنولوجيا المعلومات تشير إلى المكونات المادية الالكترونية من أجهزة وأدوات ووسائل وآليات وبرامج والتي تستخدم في تجميع البيانات وتشغيلها وا ٍخراجها بصورها المختلفة وتداولها، ويعتبر الحاسب الآلي وبرامجه المستخدمة في تشغيل البيانات جزء من الوسائل المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات، كما أن عملية التشغيل الالكتروني للبيانات تعتبر جزء من عمليات تقنية المعلومات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات، وعليه فإن مفهوم تكنولوجيا المعلومات أشمل من مفهوم التشغيل الالكتروني للبيانات.

ثانياً : أهمية التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

إن قصور البيانات التقليدية في دور نظم المعلومات تسبب في توجيه الفكر في تطويرها بهدف الوصول إلى نظم متطورة تساعد في ترقية الأداء وتحقيق الأهداف بكفاءة أفضل[5]. وتتبع أهمية التشغيل الالكتروني للبيانات المالية من الآتي[6]:

1- مرونة تصميم نظم المعلومات المحاسبية من خلال خزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب.

2- انخفاض تكلفة العمليات الحسابية التي تقوم بها المنشأة وزيادة دقتها وسرعتها.

---

(1) كريمة الجوهر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 5.

(2) خالد سليمان حسن، **أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة في السودان**، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، 2005م)، ص9

(3) مدثر سعد أحمد سعد، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات**– دراسة في المصارف التجارية السودانية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في نظم المعلومات الإدارية، غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2013م)، ص83.

(4) صباح الحلو برهان،**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية**، (الأردن: رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2000م)، صص55. نقلاً عن: عبد المطلب أبو زيد عثمان علي، **دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات**، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2010م)، ص87.

(5) السيد عبد المقصود تبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف ، **نظم المعلومات المحاسبية– مدخل تحليل وتصميم النظم**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م)، ص27.

(6) مهند جعفر حسن حبيب، مرجع سابق، ص ص 106 – 107.

3- تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وسهولة استخدامها لإدارة المنشأة.

4- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الإدارية وتقويم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل المعلومات والتغذية العكسية الناتجة عن طريق تطبيق القرارات.

5- الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، نظراً لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب للضبط والتحقق من تمكن الإدارة من التثبت من صحة العمليات الحسابية.

6- سرعة انجاز العمليات المتشابهة في الوقت الواحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير.

ثالثاً : خصائص التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

يمكن إيجاز أهم الخصائص المرتبطة الخصائص المرتبطة بالنظام الالكتروني لتشغيل البيانات فيما يلي[1]:

1- المجموعة المستندية والسجلات المرتبطة بالعملية: وهي سلسلة عمليات وأدوات الإثبات التي تربط الرصيد المحاسبي أو ملخص النتائج لعمليات معينة بالعمليات الأصلية المرتبطة بها أو العمليات الحسابية لهما، وفي بعض الأنظمة المحاسبية التي تستخدم الكمبيوتر فإن المجموعة الأصلية لمستندات العملية قد تظهر لفترة محدودة أو تظهر بياناتها على شاشة الكمبيوتر لقراءتها فقط.

2- التشغيل الموحد للعمليات: حيث تخضع جميع العمليات المحاسبية المتشابهة لظروف تشغيل موحد وا ٍذا أعدت برامج الحاسب الآلي بشكل ملائم وصحيح فسوف يؤدي ذلك إلى استبعاد جميع الأخطاء الكتابية العادية التي ترتبط بالتشغيل اليدوي.

3- الفصل بين الوظائف: قد يكون لاستخدام الحاسب الالكتروني اثر كبير على مفهوم الفصل بين الواجبات، حيث أن الكثير من الإجراءات الرقابية المحاسبية الروتينية التي تنجز عادة بواسطة أقسام التشغيل يمكن أداءها ولو إلى درجة ما بواسطة قسم التشغيل الالكتروني للبيانات.

ير ي الباحث أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية اكتسب أهميته من تطور المنشآت والتي كبرت في أحجامها وأصبحت ذات أنشطة متعددة ومتنوعة الأمر الذي جعلها تبحث عن السرعة والدقة في ظل شدة المنافسة والكم الهائل من البيانات المالية المتداولة والتي تحتاج إلى معالجة سريعة للحصول علي نتائجها في الوقت المناسب وتحديثها متى ما تطلب الأمر ذلك.

(1) تهاني أبو القاسم أحمد، **مرجع سابق** ، ص80.

رابعاً : مجالات التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة:

استخدمت إمكانيات الحاسبات الالكترونية في العديد من مجالات المحاسبة من أهمها ما يلي[1]:

1- تنفيذ بعض إجراءات المحاسبة مثل: إثبات الأحداث والصفقات المالية في دفاتر اليومية، الترحيل إلى الحسابات في دفاتر الأستاذ واستخراج موازين المراجعة، إعداد القوائم المالية والتقارير الدورية.

2- الإثبات في بعض السجلات مثل: سجل الأصول الثابتة، سجل العاملين والموظفين، كشف الأجور والمرتبات، سجل الموردين والمصدرين، سجلات المخازن.

3- تخزين وتحليل بيانات تساعد في اتخاذ القرارات مثل: التسعير تحت عدة ظروف مختلفة وأثر ذلك على ربحية الشركة، إدارة المخازن وتحديد نقطة وكمية الشراء، تحديد تكلفة العمالة على الأقسام وعلى العمليات الأخرى،تحليل الانحرافات على التكاليف، تحليل نقطة التعادل، تحميل التكاليف غير المباشرة، تحديد أقساط الاستهلاك، تحليل القوائم المالية، إدارة التدفقات النقدية باستخدام بحوث العمليات.

4- تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية والتعامل مع شبكات المعلومات المحلية والعالمية، ويكون ذلك بطريقتان:

أ- تخزين داخلي : ويتم داخل الحاسب الالكتروني وذلك بواسطة وحدة التخزين الداخلية وتعد إحدى مكونات وحدة التخزين المركزية للحاسب.

ب- تخزين خارجي: ويتم ذلك عادة على أشرطة وأسطوانات ممغنطة.

يلاحظ الباحث أن التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية كاد أن يغطي كل مجالات المحاسبة وبجودة أعلى من التشغيل اليدوي، وذلك للإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها الحاسوب في معالجة وتشغيل البيانات تفوق إمكانيات الكادر البشري.

خامساً : مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

يتميز النظام المحاسبي الذي يستند إلى الحاسبات مقارنة بنظام المعلومات المحاسبي اليدوي بعدة مميزات من أهمها[2]:

1- يحقق النظام الذي يستند إلى الحاسبات إمكانية تشغيل ومعالجة الأحداث المالية بسرعة كبيرة جداً .

2- يوفر النظام الذي يستند إلى الحاسبات مرونة كبيرة في إعداد التقارير المحاسبية في صور وأبعاد متعددة.

---

(1) **المرجعالسابق**، ص169.

(2) السيد عبد المقصود تبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 298.

3- يؤدي النظام الذي يستند إلى الحاسبات إلى ارتفاع درجة دقة التقارير الناتجة عنه وترابطها.

4- يحقق النظام الذي يستند إلى الحاسبات سهولة حفظ واسترجاع المعلومات بكميات كبيرة وبسرعة عالية.

5- إمكانية تحقيق أكبر استفادة من التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

6- إمكانية تحقيق أكبر قدر ممكن من التواصل مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة وخصوصاً في مجال البيئة الالكترونية.

7- وفرت التجارة الالكترونية وسائل مستحدثة في تبادل السلع والخدمات أسفرت عن تخفيض في تكاليف المعاملات والصفقات التجارية وزمن انجازها، كما خفضت حجم المخزون، والاعتماد عليها في تسجيلها للأدلة الالكترونية.

8- إمكانية استخدام نظم التشغيل الفوري المتكامل مع الحسابات وبالتالي نظم المحاسبة الفورية والمراجعة المستمرة.

9- إمكانية الاستفادة من الخدمات الجديدة في مجال التوكيد المهني وخصوصاً خدمات تأكيد الثقة سواء في موقع الشركة أو في نظام معلوماتها.

10- يساعد التشغيل الالكتروني في تطبيق وتزاوج أساليب المعرفة الأخرى مثل: أساليب بحوث العمليات، مما يساعد على إنشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، وفتح آفاق جديدة للدراسات والأبحاث العلمية والعملية[1].

11- الاستفادة من إمكانية إجراء حسابات معقدة وا ٍمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبتكلفة اقل، علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريباً نتيجة الاستفادة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري[2].

12- يستطيع نظام تشغيل البيانات الكترونياً إنتاج معلومات كثيرة ومتنوعة تستخدمها الإدارة وتساعدها على الإشراف الأفضل على عمليات المشروع، وبالمثل تتاح لدى المراجع معلومات كثيرة ومتنوعة أيضاً ومن الأمثلة على ذلك إنتاج المعلومات التحليلية[3].

يلاحظ الباحث أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية رغم مخاطره والتي أشار إليها العديد من الكتاب والباحثين إلا أن الأغلبية العظمى من المنشآت (وبالأخص المنشآت الكبيرة) أصبحت في انحياز تام

---

(1) فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة – مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2011م) ص93.

(2) عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003م)، ص219.

(3) ثناء علي القباني، **الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والالكتروني**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر،2002- 2003م)، ص223.

له، كما أصبحت تعتمد عليه في إدارة بياناتها بصورة أساسية مما يدل على تفضيلها له على التشغيل اليدوي، وذلك يعتبر إشارة ضمنية لتفوق مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على مخاطره من جهة وعلى مزايا التشغيل التقليدي اليدوي للبيانات من جهة أخرى.

سادساً : أنواع نظم التشغيل الالكتروني للبيانات:

تتمثل أهم أنواع نظم التشغيل الالكتروني للبيانات بصفة عامة فيما يلي:

1- نظام التشغيل بالمجموعات:

تحتوي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وفق تخصصية الأنظمة الفرعية على نوعين من الملفات هما الملف الرئيسي وملف العمليات، ووفق التشغيل بنظام المجموعات يتم تحديث الملف الرئيسي من خلال جمع بيانات العملية وترتيبها في مجموعات وتشغيلها في وقت واحد على دفعة واحدة، وعادة ما يتبع هذا النظام في التشغيل للبيانات عندما تكون حركة النشاط الاقتصادي بالمنشأة بطيئة وعدد عملياتها قليل ويحتاج الأمر إلى توفير قدر كافي من البيانات حيال عملية التشغيل لتحقيق الكفاءة في تحديث الملف الرئيسي عقب إدخال البيانات مباشرة في ملف العمليات[1].

2- نظم التشغيل الفوري للبيانات:

في ظل نظم التشغيل الفوري للبيانات يكون المستفيدون على اتصال مباشر بنظم تشغيل البيانات، حيث يتم إدخال العملية إلى الحاسب فور تحققها، ويتم تشغيلها للحصول على نتائج فورية، وفي ظل هذه النظم يتم تخزين البيانات على وسائل تخزين مباشرة حتى يمكن الوصول إليها بسرعة عند الحاجة ومن ثم فإن نظم التشغيل الفوري للبيانات تنطوي على علاقة مباشرة بين المستفيد وبرامج تشغيل التطبيقات[2]. يتميز هذا النظام بإمكانية مراجعة وتدقيق البيانات الموجودة في الملف الرئيس من كل عملية تحدث للملفات، ويعاب عليه بارتفاع تكلفته عن تكلفة التشغيل الجماعي نتيجة استخدام وسائط التخزين التي تتيح الوصول إلى البيانات مثل الأسطوانات الممغنطة التي تزيد تكلفتها عن تكلفة الشريط الممغنط، كما أن تكلفته مرتفعة جداً بسبب ضرورة إتباع إجراءات دقيقة لحفظ المستندات والرقابة عليها نظراً لاحتمال تعرض نظام المعالجة الفورية للأخطاء أو التلاعب[3]. ومن أهم المشاكل الأخرى لاستخدام هذا النظام هي صعوبة مراجعة الحسابات التي تنتج عن الاعتبارات الفنية الخاصة بعمليات تحديث الملفات الممكنالوصول إليها وا إلى بياناتها، وهذه المشكلة تؤدي إلى ارتفاع نفقات إعداد واستخدام وتوثيق النظام لمعالجة البيانات الكترونياً [4].

---

(1)فياض حمزة رملي، **مرجع سابق**، ص49.
(2) سمير كامل محمد، **مرجع سابق**، ص49.
(3)محمد شوقي بشادي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: دار الثقافة، 1989م)، ص65.
(4) استيف أ. موسكوف ومارك ج. سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م)، ص163.

3- نظام التشغيل المباشر:

يقصد بنظم التشغيل المباشر تلك النظم التي يمكن فيها تشغيل العمليات وتعديل الملفات والسجلات مباشرة بمجرد وقوع كل عملية على حدها، وخير مثال على هذه النظم ما هو متبع في بعض البنوك التجارية أو ما هو متبع في بعض هيئات التوفير، وبموجب هذا النظام يتمكن الصراف بعد الإيداع أو السحب من إثبات العملية مباشرة عن طريق وحدة إدخال خاصة يطلق عليها اسم المحطة الطرفية، وعليه فإن نظم التشغيل الفوري لا تعمل طبقاً لمفهوم دورات التشغيل ولا يستخدم فيها أسلوب المجموعات، بمعنى أن العمليات لا تجمع في مجموعات حيث يتم تشغيل كل منها كوحدة مستقلة مرة واحدة، ولكن العمليات تثبت أول بأول بمجرد وقوع كل عملية على حدها[1].

شكل (1/1/1)

العلاقة بين نظام التشغيل بالمجموعات ونظام التشغيل المباشر

البيان	نظام التشغيل بالمجموعات	نظام التشغيل المباشر
العلاقة مع الحاسب	الحصول على البيانات بطريقة غير مباشرة	**الحصول على البيانات بطريقة مباشرة**
العلاقة مع البيانات	مرتبطة مع بعضها في مجموعات يتم تشغيلها في نهاية فترة زمنية	يتم تشغيل المعاملات منفردة أول بأول بمجرد حدوثها.
المستندات	مستندات المصدر مطلوبة (وجود موظفين مهامهم الأساسية إدخال البيانات)	مستندات المصدر اختياري (موظفين لا تكون مهامهم الأساسية إدخال البيانات)
اكتشاف الأخطاء	يتم بواسطة وسائل الإدخال خلال خطوات تسجيل البيانات	يتم بشكل رئيس بواسطة الحاسب في وقت الإدخال

المصدر: أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013م)، ص263.

(1) خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات – الناحية العملية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص 347.

4- نظام التشغيل بالمشاركة الزمنية:

يقوم هذا النظام على مفهوم مركز المشاركة حيث يقوم مركز المشاركة على امتلاك أو استئجار حاسوب ذي قدرة فنية أو استيعابية عالية لغرض تأجير حق استخدام هذا الجهاز للغير بمقابل، وتتم ممارسة هذا الحق بأن يكون لكل عميل (مستأجر)وحدة إدخال وا ٍخراج ذات اتصال مباشر بالحاسوب يتمكن عن طريقها من استخدام الجهاز وتشغيل برامجه وتخزين بياناته والحصول على المخرجات المطلوبة، هذا وحتى لا تختلط البيانات المخزنة لكل عميل مع بيانات العملاء الآخرين، وكذلك حتى لا يحصل أحد العملاء على كل أو بعض البيانات الخاصة بعميل آخر فإن مركز المشاركة يستخدم كافة أساليب الرقابة اللازمة للمحافظة على سرية بيانات كل عميل[1]. ويستخدم هذا النظام لوصف نظام تشغيل يعتمد على عدد من الطرفيات ذات السرعة المنخفضة نسبياً، ويمتاز هذا النظام بالاقتصادية في استخدام وحدة التشغيل المركزية من خلال تخفيض الوقت الضائع بدون استقلال وا ٍمكانية توفير خدمات الحاسب الآلي المتطورة وكذلك البرامج مباشرة إلى المستخدمين عن طريق الطرفيات، ويعاب عليه بأنه دائماً ما تكون الطرفيات بطيئة وغير كافية عند مقارنتها بالحاسبات المستخدمة في نظام التشغيل بالمجموعات أو نظام التشغيل الفوري الخاص بالمنشأة، وعدم المقدرة على تحقيق حماية كافية للبيانات السرية. وهنالك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند استخدام هذا النظام وهي[2]:

أ- أن هنالك حاسوب الكتروني مركزي يقوم بخدمة أكثر من منشأة في نفس الوقت والعبء الذي تتحمله المنشأة مقابل الخدمة هو عبء متغير يعتمد على الوقت الذي يتم فيه توصيل الطرفية مع وحدة التشغيل المركزية أو على الثواني من الوقت المستخدم بواسطة وحدة التشغيل المركزية.

ب- أهمية وجود رقم خاص لكل مستخدم يعرف برقم الترميز وعند تغذية الحاسوب بهذا الرقم فإنه يطلب كلمة السر الخاصة بالمستخدم بهدف التأكد من أن الشخص الذي له حق الاطلاع على المعلومات الموجودة في الملفات هو الذي ستتاح له هذه المعلومات.

ج- الاهتمام بمستوى كفاءة العاملين وقدرتهم على المساعدة في تنفيذ النظام.

د- الاستقرار في الحصول على الخدمة ومقارنة التكلفة التي تتحملها المنشأة بالمنافع التي ستعود عليها من اقتناء تلك الخدمة.

ويلاحظ الباحث أن نظام التشغيل بالمشاركة الزمنية رغم أنه يتيح الفرصة للمنشآت الصغيرة التي لا تستطيع تحمل تكلفة الأجهزة والبرامج لوحدها إمكانية الاستفادة من إمكانيات الحاسب الآلي في تشغيل بياناتها، إلا أن بيانات المستخدمين فيه تكون أكثر عرضة للضياع والاختراق من قبل الآخر ين مقارنة بنظم التشغيل الأخرى إذا لم تستخدم الأساليب الرقابة الكافية ووسائل الحماية اللازمة.

---

(1) المرجع السابق، ص348.

(2) محمد شوقي بشادي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية** ، مرجع سابق، ص64.

سابعاً : ضرورة الفصل بين الواجبات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات:

من المرغوب فيه أن يتم فصل الوظائف الأساسية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات ويجب أن يتم الفصل بين الآتي[1]:

1- **مدير مركز تكنولوجيا المعلومات:**ويجب أن يتميز بقدرة علمية وعملية تسمح له بالقيام بأعباء كافة أعمال الدوائر وبتطبيق أعمال الرقابة التي تضمن حسن سير العمل.

2- **محلل النظم:** يكون محلل النظم مسئول عن التصميم العام للنظام حيث يضع المحلل الأهداف الخاصة بالنظام ككل والتصميم المحدد لتطبيقها.

3- **المبرمجون:** بناء على الأهداف الفعلية التي يحددها محلل النظم يقوم المبرمج بتصميم خرائط تدفق خاصة لتطبيقها، وا ٍعداد التعليمات الخاصة بالحاسوب واختبار البرامج وتوثيق النتائج، ومن الضرورة أن لا يتم تمكين المبرمج من الوصول لبيانات المدخلات أو لتشغيل الحاسوب، حيث يمكن للمبرمج أن يحقق منافع شخصية نتيجة إلمامه بالبرنامج.

4- **مشغل الحاسوب:** يكون مشغل الحاسوب مسئولاً عن إدخال البيانات إلى النظام والتشغيل المتزامن لبرامج الحاسوب ويجب منع المشغل من أن يحصل على معرفة كافية عن البرنامج بما يمكنه من تعديله.

ثامناً : طبيعة الاختلاف بين بيئة التشغيل الالكتروني والتشغيل اليدوي:

تختلف بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في الآتي[2]:

1- فصل المهام: يؤدي التشغيل الآلي للبيانات إلى دمج كثير من العمليات اليدوية المستقلة في خطوة واحدة مما يؤدي إلى ضعف الرقابة الناتجة عن فصل المهام، وهذه الزيادة في المخاطر يمكن تعويضها بسهولة بإجراءات رقابية بديلة.

2- اختفاء مسار التدقيق: في بيئة الحاسب الآلي تختفي الإثباتات الورقية لعمليات التشغيل المختلفة، بينما كانت البيئة اليدوية تتمتع بإثباتات ورقية لكل عملية من العمليات وبالتالي وجود مسار ودليل واضح لمراجعة سير العملية.

---

(1) عبد المطلب أبو زيد عثمان علي، **دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات– دراسة ميدانية تحليلية،** (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2010م)، ص103.

(2) خلف عبد الوارث، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق،** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006م)، ص249.نقلاً عن : علي عبد الله صالح الفلاحي، **أثر استخدام الحاسب الآلي على نظام الرقابة الداخلية – دراسة تحليلية ميدانية،** (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2008م)، ص119.

3- مباشرة الحاسب الآلي بالعمليات: يقوم الحاسب الآلي بالمباشرة بتنفيذ العمليات دون الحاجة إلى الموافقة المسبقة كما هو الحال في البيئة اليدوية.

4- زيادة حدوث الأخطاء: تعمل المجموعة التالية من صفات بيئة الحاسب الآلي على زيادة فرصة وقوع الأخطاء والتجاوزات المقصودة وهي:

أ- إمكانية الوصول عن بعد إلى بيانات الحاسب في بيئة شبكات الحاسب.

ب- التركيز الكبير للبيانات والمعلومات في الحاسب الآلي على عكس الحال في بيئة العمل اليدوي.

ت- عدم مشاركة مستخدم الحاسب الآلي في عملية التشغيل، مما يقلل من فرصة ملاحظة الأخطاء.

ث- إمكانية حدوث الأخطاء والتجاوزات في مرحلة تصميم وصيانة الحاسب.

ت- التشغيل الموحد للعمليات: تكفل بيئة الحاسب الآلي الاتساق والإثبات في تشغيل العمليات بما يضمن اختفاء الأخطاء البشرية والحسابية، وفي المقابل فإن بيئة الحاسب الآلي تكون عرضة بشكل أكبر من البيئة اليدوية للأخطاء في عمل النظام ككل وذلك مثلاً بسبب خطأ في بناء النظام.

ث- زيادة فرصة المتابعة والإشراف الإدار ي: تمنح برامج الحاسب الآلي أكبر للمتابعة والإشراف الإداري وذلك من خلال التحليل والتفصيل للبيانات، ومن خلال برامج التدقيق والمتابعة المتزامنة مع عمليات التشغيل الآلي.

ج- زيادة الفرص للقيام بالمراجعة التحليلية: نظراً لتوفير الحاسب الآلي لكمية أكبر من البيانات والتقارير فإن الفرصة تزداد للقيام بعمليات التحليل التفصيلية للبيانات واستخلاص النتائج منها.

أشار أحد الباحثين إلى أن الاختلاف بين المراجعة في بيئة الحاسب والمراجع اليدوية ينحصر فقط في الأساليب المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة والتي تعتمد على إمكانية الاعتماد على الحاسوب كلياً أو جزئياً بحسب تطور النظام وبحسب خبرة المراجع[1].

كما أن استخدام الحاسب الآلي في معالجة البيانات قد تسبب في خلق مشاكل تخص مسار المراجعة، فإن تتبع مسار المراجعة في ظل النظام اليدوي لمعالجة البيانات لا توجد به مشكلة على خلاف نظام المعلومات الالكترونية، حيث تعالج بيانات العمليات بواسطة أجهزة الكمبيوتر، ولذلك يصعب تتبع مسار المراجعة خلال الكمبيوتر[2].

(1) إدريس عبد السلام اشتيوي، **المراجعة – معايير و إجراءات**، (بيروت: دار النهضة العربية، بون تاريخ، ص343.
(2) استيف أ. موسكوف ومارك ج. سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات**، مرجع سابق، ص310.

تاسعاً : أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على منظمات الأعمال:

هنالك مظاهر قليلة لدى منظمات الأعمال تبقى غير متأثرة عند استخدام الحواسيب الالكترونية، فبالإضافة إلى أثرها على معالجة البيانات وتخزينها فإنها تؤثر تأثيراً كبيراً على نواحي أخري في منظمات الأعمال منها[1]:

1- التأثير على نظام المعلومات:

يمتاز الحاسوب على الإنسان بالقدرة الفائقة على معالجة البيانات بشكل أكثر كفاءة ودقة، وليس فقط في القدق على أداء العمليات الحسابية بقدرة فائقة وبدقة عالية، بينما يصبح الإنسان بطيئاً جداً مقارنة بالحاسوب وأكثر ميلاً إلى الخطأ، حيث يقوم الحاسوب بمعالجة كم هائل من البيانات كما يستطيع العمل دون توقف ولساعات طويلة من الزمن، وعليه فإن الحواسيب تستطيع التعاون مع الإنسان ملبية احتياجات المديرين من المعلومات وتوفير التقارير في الوقت المناسب أو حيث الطلب، كما أنها تسهل عملية إعداد التقارير فضلاً عن إعدادها بشكل أكثر تفصيلاً أو كما يراد لها ويرغب فيها، ويستطيع الحاسوب الحفاظ على المعلومات بشكل محدث ومنقح وتحليل هذه المعلومات مما يوفر الفرصة للسيطرة عليها.

2- التأثير على الهياكل التنظيمية واتخاذ القرارات:

تصبح وظيفة نظم المعلومات أكثر بروزاً عند استخدام الحاسوب حيث تتوحد البيانات المعالجة كافة في المنظمة في هذه الوظيفة، ومن ثم فإن الاستقلال الوظيفي يتجه لأن يكون ضعيفاً، وكذلك تصبح الرقابة على معالجة البيانات وتوزيع المعلومات من الوظائف الجدير ة بالاعتبار في نظم المعلومات، ومن الجانب الإيجابي فإن الحواسيب تهيئ الفرصة للمنشآت لبناء هياكلها التنظيمية بشكل أكثر مرونة.

3- التأثير على الوظيفة المحاسبية:

تتأثر الوظيفة للمحاسبية تأثراً كبيراً بالانتقال إلى الحواسيب ولكن هذا التأثير يكون على شكل عقبات وفوائد، فمن الجانب السلبي تفقد الوظيفة المحاسبية مساراتها الأساسية ويتأثر تقسيم المسئوليات الرئيسية فيها وتتحول المسئوليات بازدياد إلى وظائف المعلومات، وفي أحيان كثيرة فإن الإدارات المحاسبية ليس لديها دائماً الصلاحية في معالجة البيانات المحاسبية، وبذلك تتحول الوظائف المحاسبية من منتجة للمعلومات إلى مستخدمة، ومن ثم فإن الوظائف المحاسبية تفقد السيطرة التامة على معالجة المدخلات وتتجه طبقة موظفي الحسابات نحو التقليص، وأن الأقسام المحاسبية تتقلص وتتوحد وفي أحيان كثيرة تختفي، ومن الجانب

(1) عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، (الإسكندرية: دار العلوم الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2013 – 2014م)، ص35 – 36 .

الإيجابي فإن الحواسيب تساعد المحاسبين في توفير أفضل المعلومات وأكثرها دقة وتوقيت لأغراض اتخاذ القرارات الإدارية.

يلاحظ الباحث من خلال العرض السابق لهذا المبحث الآتي:

1- أن هنالك علاقة بين مفهوم التشغيل الالكتروني للبيانات ومفهوم تكنولوجيا المعلومات حيث يعتبر التشغيل الالكتروني للبيانات جزء من تكنولوجيا المعلومات.

2- أن تطور المنشآت وتعدد أنشطتها وتنوعها بالإضافة إلى قصور نظام التشغيل اليدوي عن تلبية حاجتها من المعلومات زاد من أهمية التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

3- أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية استطاع أن يغطي الغالبية العظمي من مجالات المحاسبة وبتفوق على التشغيل اليدوي.

4- أن مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية تفوق مخاطره كما تتفوق على مزايا التشغيل اليدوي للبيانات.

5- أن التشغيل الالكتروني للبيانات آثاره على منشآت الأعمال تجاوزت معالجة البيانات إلى الأثير على نظام المعلومات والوظيفة المحاسبية والهياكل التنظيمية واتخاذ القرارات.

المبحث الثاني

مفهوم ووظائف ومقومات وكفاءة وفاعلية نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية

أولاً : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

1- تعريف النظام:

يعرف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وا ٍنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم والتي تحتوي على ثلاثة أجزاء متفاعلة رئيسية هي (المدخلات، المعالجة، والمخرجات)، وتمت إضافة مكونين حتى يمكن جعل النظم مفيدة أكثر وهي التغذية العكسية والسيطرة، حيث تقوم السيطرة بمراقبة وتقييم التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يتحرك لتحديد هدفه[1]. كما يعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة وتحقيق هدف معين[2]. وفي تعريف آخر النظام هو مجموعة من الموارد مثل الأفراد والمعدات والأدوات التي توجه إلى تحويل البيانات التي يتم تجميعها إلى معلومات لها منفعة وتلبي احتياجات مستخدميها[3]. كما عرف النظام بأنه مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو المكونات التي ترتبط وتتفاعل مع بعضها البعض على نحو متكامل لتحقيق هدف أو أهداف محددة[4].

يلاحظ الباحث من خلال التعريفات السابقة للنظام أنه يشمل كل الوسائل والعناصر والمكونات المادية والموارد والتي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض لتحويل كل أنواع المدخلات إلى مخرجات بغض النظر عن أنوعها أو تصنيفاتها.

2- تعريف نظام المعلومات:

عرف الكاتبان مردوك وروز نظام المعلومات على أنه نظام يدار من قبل البشر والتجهيزات والإجراءات والوثائق والاتصالات التي تجمع وتلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في التخطيط والموازنة

(1) عماد الصباغ، **مفاهيم حديثة في أنظمة المعلومات الحاسوبية**، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1977)، ص ص 10 ــ 11.
(2) عبد الرازق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص14.
(3) ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2003م)، ص15.
(4) صباح الرحيمة محسن وآخرون(عبد الفتاح إبراهيم زريبة، فتحي أحمد شيباني)، **نظم المعلومات المالية – أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011م)، ص43.

والحسابات والسيطرة والعمليات الأخرى[1].كما عرف نظام المعلومات من الناحية التقنية على أنه مجموعة من المكونات والتي تعمل على جمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بهدف المساعدة في دعم عملية اتخاذ القرارات والتحكم والسيطرة على المنظمة، بالإضافة إلى دعم التنسيق والتنظيم والتخطيط ومساعدة المدراء والموظفين في عمليات تحليل المشكلات ورؤية المواضع المعقدة وبناء منتجات جديدة[2].

كما يلاحظ الباحث **أن** نظام المعلومات فهو يشير إلى مجموعة الوسائل والعناصر والمكونات والموارد التي تعمل على تحويل البيانات بصورة عامة والتي تؤثر على نشاط المنشأة إلى معلومات يستفاد منها في تقييم نشاط المنشأة وتساعد الإدارة في القيام بوظائفها .

3- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية وا إدارة المنشأة، ويعد نظام المعلومات المحاسبية المحوسب أحد المكونات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية، حيث ينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية، بينما يختص الثاني بكافة البيانات التي تؤثر على المنشأة[3]. كما عرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه النظام الذي يجمع ويعالج بيانات العمليات وينشر المعلومات المحاسبية للأطراف المهتمة بنظام المعلومات المحاسبية[4].

كما يلاحظ الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية هي نظم أكثر تخصصية حيث تقوم باستقبال المدخلات من البيانات المالية فقط وتشغيلها بغرض الحصول على معلومات محاسبية تساعد الإدارة والمهتمين في تقييم نشاط المنشأة والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

4- تعريف نظام المعلومات المحاسبي المحوسب:

عرف أحد الكتاب نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بأنه ذلك الجزء الأساسي والمهم من نظام المعلومات الإدارية في الوحدات الاقتصادية في مجال الأعمال والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية[5].

كما عرف باحث أخر نظام المعلومات المحاسبية المحوسب بأنه ذلك النظام الشامل لمجموعة من المبادئ والأساليب التي تربط بين الجهد البشري والأجهزة الالكترونية لتشغيل المدخلات (البيانات) الكمية

(1) علاء عبد الرازق السالمي، ورياض حامد الصباغ، **تقنيات المعلومات الإدارية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م)، ص23.
(2) خضر مصباح إسماعيل الطيطي، **أساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات**، (عمان: دار الحامد للنشر، 2009)، ص18.
(3) استيف أ. موسكوف، ومارك ج. اسميكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مفاهيم وتطبيقات**، مراجع سابق ، ص99.
(4) مصطفى صالح سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2013م)، ص9.
(5) أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية** - الإطار الفكري والنظم التطبيقية،(الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997م)، ص47.

والوصفية التي يتم الحصول عليها من داخل وخارج المنشأة، ومد المستخدمين بمعلومات جيدة تفيد في الرقابة وتقييم الأداء وتطبيق معايير المراجعة واتخاذ القرارات[1].

أما نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فيرى الباحث أنها جزء من نظم المعلومات المحاسبية والتي تعتمد على الحاسب الآلي بصورة أساسية في القيام بواجباتها تجاه تحويل المدخلات من البيانات المالية إلى معلومات ذات مغذى تستفيد منها الإدارة في أداء وظائفها كما يستفيد منها المهتمين في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ثانياً : وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

هنالك مجموعة من الوظائف التي يؤديها نظام المعلومات المحاسبي من أهمها ما يلي[2]:

1- **تجميع البيانات:**تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تجميع البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها.

2- **معالجة البيانات:**تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة ما تشمل عدة خطوات إجراءات مثل التصنيف، النسخ، الترتيب، الفهرسة، الدمج، التلخيص، والمقارنة.

3- **إدارة البيانات:** وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات، كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها.

4- **رقابة البيانات:** وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما: حماية الأصول من الضياع، والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها.

5- **توفير المعلومات:** تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات، وهي مكملة لوظيفة إدخال وتشغيل المعلومات.

يلاحظ الباحث أن وظائف نظام المعلومات المحاسبي تركز على ناحيتين، الناحية الأولى هي عملية تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة، بينما تركز في الناحية الثانية على الوظيفة الرقابة التي تسعى إلى توكيد صدق المعلومات وحماية أصول المؤسسة من الضياع والاختلاسات.

---

(1) زاهر صديق سعيد، **أثر الأنظمة المحاسبية الالكترونية على مخاطر المراجعة بالمصارف التجارية**، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2008م)، ص21.

(2) ناصر نور الدين والسيد عبد المقصود تبيان، **أدوات تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، (الإسكندرية: دار التعيم الجامعي، 2015م)، ص333.

ثالثاً : أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على النظام المحاسبي:

ويظهر ذلك من خلال استعراض أثر استخدام الحاسب الآلي على الإجراءات والتطبيقات المحاسبية بالإضافة للأثر الذي يحدثه استخدام الحاسب الآلي على مقومات النظام المحاسبي ويتضح ذلك من خلال التفصيل التالي:

1- أثر استخدام الحاسب الآلي على الإجراءات والتطبيقات المحاسبية:

لا يؤثر استخدام الحاسب الآلي في معالجة المعلومات المحاسبية على أهداف النظم المحاسبية في حد ذاتها، إلا أنه يؤثر على إجراءات وتطبيقات تلك النظم التي تقوم المنشأة بتطبيقها، ويتعين على المراجع أن يولي عناية خاصة لآثار استخدام الحاسبات الالكترونية في التطبيقات المحاسبية الهامة خلال دراسته وتقييمه لتلك النظم، كما يجب أن يحصل على إلمام كافي بنظام الحاسب الآلي حتى يستطيع دراسة وتقييم أوجه الرقابة الأساسية لتلك النظم. وبصفة عامة تسبب استخدام الحاسب الالكتروني في إحداث تغيرات هامة في النظم المحاسبية تتضمن ما يلي[1]:

أ- عدم الاحتفاظ بالمستندات بشكل قابل للقراءة.

ت-أن تشغيل ومعالجة المعاملات أصبح أكثر ثباتاً واتساقاً .

ث- الدمج بين الواجبات.

ج- إمكانية إنتاج التقارير بشكل أكثر سهولة.

حيث يجب على المراجعين أخذ تلك التغيرات في حسبانهم عند تقييم مخاطر الرقابة المرتبطة بتأكيد القوائم المالية، حيث أنها يمكن أن تزيد من أو تحفظ قدرة المنشأة على تقييم النظم الرقابية والتي تحدد مدى ملائمة توكيدات القوائم المالية.

وفي إطار آخر أشار بعض الباحثين إلى أن استخدام الحاسب في تشغيل النظام المحاسبي يؤدي إلى تغيرات عديدة في هذا النظام منها الآتي[2]:

أ- أن كثير من الأنشطة كانت غير مركزية يؤديها عدد من الموظفين يمكن أن تتم الآن مركزياً في برنامج واحد للحاسب الآلي مما يعني عدم تحقق الرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام.

ب- أن نقص التوثيق المستندي يعتبر من أهم المشاكل المصاحبة لاستخدام الحاسب، فبدون توثيق ملائم سوف تختفي وسيلة المراجعة وقد يجد المراجع أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل تتبع تشغيل البيانات لعملية معينة أو أكثر.

---

(1) أمين السيد لطفي، **مراجعة تكنولوجيا المعلومات**، (القاهرة: بدون ناشر، 2002م) ص 11.

(2) عبد الوهاب نصر وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص 9- 8.

ت- إن تخزين إجراءات أو برامج تشغيل البيانات نفسها على سجلات أو ملفات الحاسب يعني أن المراجع يجب أن يعتمد على الحاسب والبرامج للكشف عن خطوات تشغيل البيانات والبيانات نفسها.

ث- بالرغم من أن شركات كثيرة قد توصلت إلى أن إجمالي عدد الموظفين يزداد مع إدخال الحاسب، فما زال هناك تناقص في اهتمام الإنسان بالتشغيل الفعلي للبيانات المحاسبية، ويؤدي هذا النقص إلى عدم وجود الضبط المادي لاكتشاف الأخطاء أثناء تشغيل البيانات كما كان الحال في ظل التشغيل اليدوي للبيانات.

ج- غالباً ما يتم تشغيل قسم الحاسب بواسطة موظفين ذو معرفة متخصصة وأصبح الوضع يحتاج من المراجع أن يكون كفئاً وفعلاً في مراجعة عمليات تشغيل البيانات التي يقوم بها هؤلاء المتخصصون في مجال الحاسب

ح- بما أن العديد من أوجه الرقابة المحاسبية التي يعتمد عليها المراجع يجب أن يتضمنها برنامج الحاسب، فإن المراجع في ظل الحاسب يجب أن يهتم كثيراً بالمراحل المبكرة لتصميم النظام، وأن التغيرات السابقة التي أوجدها الحاسب الآلي تؤثر في التشغيل الآلي لهذه البيانات والأقسام ذات الصلة بهذا التشغيل، ولكن المشاكل والصعوبات التي يواجهها المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات غالباً ما تتناسب عكسياً مع حجم الحاسب، على سبيل المثال فإنه من الصعب تحقيق الفصل بين المهام في ظل الحاسبات الصغيرة بسبب نقص الأفراد المختصين والذي غالباً ما يؤدي إلى تخفيض جودة التوثيق والبرمجة وا ٍجراءات التشغيل[1].

خ-ضعف الدور الذي يقوم به دفتر اليومية العامة على اعتبار أنه سيكون منتجاً فرعياً لعملية تشغيل البيانات وليس هو المصدر الرئيس للترحيل كما في حالة النظم اليدوية[2].

2- أثر استخدام الحاسوب على مقومات النظام المحاسبي:

إن مقومات النظام المحاسبي المعتمد على الحاسب لا تختلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحول لابد من وجود مجموعة مستنديه ومجموعة دفترية ودليل حسابات ومجموعة التقارير والقوائم المالية، ولذلك فإن استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبية يؤثر على كل مقوم من المقومات السابقة كالآتي[3]:

أ- **الأثر على المجموعة المستندية:**

المستندات هي الأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية، وتتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد عليه في فواتير البيع والشراء وا ٍيصالات السداد والتحصيل وتستخدم هذه المستندات لتسجيل محتواها على الدفاتر والسجلات، أما في ظل استخدام الحاسوب فقد تغيرت المجموعة المستندية ودورها تبعاً لهذا النظام الجديد من حيث تصميمها وشكلها بما يتناسب وطريقة عمل

(1) شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة في ظل نظم المحاسبة الآلية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014م)، ص49.
(2) أحمد نور، **تصميم وإعداد النظام المحاسبي – دراسة تطبيقية على المنشآت المالية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1973م)، ص70.
(3) ماجد عبد الحميد محمد العليمي، **مرجع سابق** ، ص ص 119 – 120.

المدخلات وقراءة البيانات ومن ثم أصبح التشغيل الالكتروني للبيانات يستخدم مجموعة مستنديه وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية مترجمة بطريقة مفهومة للحاسب الآلي.

ب- الأثر على المجموعة الدفترية:

أن أكثر عناصر النظام المحاسبي تأثراً بالتشغيل الالكتروني للبيانات هو المجموعة الدفترية، أي مجموعة الدفاتر والسجلات المخصصة لأغراض تسجيل البيانات، ففي ظل النظام المحاسبي اليدوي تتخذ المجموعة الدفترية وسيطاً مادياً ملموساً يتمثل في شكل المجلدات، ويمكن لكل من يطلع عليها أن يقرأ ما بها من بيانات، أما في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات فإن مجموعة الدفاتر والسجلات تأخذ شكل ملفات حاسوبية مخزنة في وسائط التخزين الالكترونية التي لا يمكن الوصول إليها والتعامل معها إلا من خلال البرامج التطبيقية التي أنشأت بواسطتها هذه الملفات.

ت- الأثر على الدليل المحاسبي:

عرف أحد الباحثين الدليل المحاسبي بأن يتضمن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية، وهو يشمل أيضاً مجموعة القواعد التي تحكم عملية التسجيل في كل حاسب، وا ٍذا كان ضرورياً في ظل النظام اليدوي، فإنه أكثر ضرورة في ظل التشغيل الالكتروني حيث لا يمكن للحاسب الآلي توجيه بيان معين إلا إذا كان مخزن به أسماء وأرقام الحسابات الإجمالية والفرعية، وفي نظام الحاسوب فإنه يلعب دور كبير في السرعة والوصول إلى الحسابات واستعراض محتوياتها.

ث- الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى:

أن استخدام الحاسب الآلي أدى إلى التأثير على نوعية التقارير التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية من حيث دقة وسرعة الوصول إليها، فلقد أدى استخدام الحاسب الآلي إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير بصورة أكثر فاعلية نظراً لمقدرة الحاسب الآلي على تشغيل كميات هائلة من البيانات، وعليه يمكن القول بأن استخدام الحاسب الآلي كان له أثر إيجابي على مقومات النظام المحاسبي.

يلاحظ الباحث: أن استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات المالية كان له أثر إيجابي على مقومات النظام المحاسبي وذلك لما له من إمكانيات هائلة في معالجة البيانات وحفظها وتخزينها واسترجاعها وتحليلها وتداولها، ومع ذلك فإن استخدامه لا يخلو من السلبيات التي من ضمنها النقص في التوثيق المستندي في بعض الحالات وعدم وضوح مسار البيانات من خلال الحاسب، كما يمكن أن يصاحب ذلك الاستخدام بعض المخاطر إذا لم تطبق الأساليب الرقابية الكافية للتحقق من صحة ودقة البيانات ووسائل الحماية اللازمة لحفظها.

رابعاً : الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية:

1- مفهوم الكفاءة:

تعرف الكفاءة بأنها هي مقياس لدرجة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام[1].وقد عرفت الكفاءة الإدارية بأنها هي قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بالمستوى المطلوب من خلال الاستقلال الأمثل للموارد البشرية والمالية والمادية والمعلوماتية من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقل تكلفة[2]. كما عرفت الكفاءة الاقتصادية بأنها استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع لإنتاج السلع والخدمات التي تحقق أكبر اتساع لخدماته[3]. وفي نظم المعلومات عرفت الكفاءة بأنها هي الاستقلال الأمثل لموارد النظام المادية والبشرية والمعلوماتية، فهي النظام القادر على تخفيض تكاليف الموارد اللازمة لانجاز الأهداف المحددة والمرغوبة دون التضحية بمخرجات النظام، بمعنى أنها القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة، ومن ثم فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات، فالنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات المستخدمة[4].

يلاحظ الباحث من خلال التعريفات التي تم عرضها أن مفهوم الكفاءة بصورة عامة يدور حول الاستخدام الأمثل للموارد وترشيها مع مراعاة الجودة في المخرجات، وفي نظم المعلومات بصورة خاصة تشير إلى مقدرة النظام على تحقيق الدقة وتقليل التكلفة من ناحية دون المساس بجودة المخرجات والتأثر على تحقيق الأهداف من ناحية أخرى.

2- خصائص نظام المعلومات الكفء:

لأجل أن تنهض المنظمة بمسئولياتها وتحقق الأهداف التي تسعى إليها لابد من توفير المعلومات الضرورية بالدقة والكمية والوقت والتكلفة الملائمة، ولا يمكن توفير المعلومات التي تحمل مثل هذه المواصفات إلا من خلال أنظمة معلومات تتميز بالكفاءة وتتصف بجملة من الخصائص التي يجب مراعاتها عند التخطيط لتصميم هذه الأنظمة، ومن أهم هذه الخصائص الآتي[5]:

أ- **البساطة:** أن أنظمة المعلومات الحديثة التي تستخدم تكنولوجيا معلومات معقدة غالباً ما يترتب عليها وجود أنظمة معلومات معقدة يصعب فهمها وتشغيلها والاستفادة منها كما ينبقي، فمثل هذه الدرجة من التعقيد تؤدي بشكل أو بآخر إلى فشل هذه الأنظمة إذا لم تراعى فيها درجة البساطة المناسبة.

---

(1) Grfffin, W.R, **Fundamental Of Management**, New York : Houghton Mifflin Company, 2000, P17.

(1) ماجد عبد الحميد محمد العليمي، **مرجع سابق**، ص65.

(2) شقيري نور الدين موسى وأسامة عزمي سلامي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م)، ص240.

(3) ثابت عبد الرحمن إدريس، **كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص145.

(4) بسمات فيصل محجوب ومحمد عبده حسين، **كفاءة نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية – دراسة تحليلية**، (الرياض: دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني والأربعون، يوليو 1984 م)، ص 98.

ب- المرونة: تعتبر المرونة في التصميم والقابلية للتغيير حيث ما يجب من الصفات الجوهرية المطلوبة في نظم المعلومات الناجحة، فمن المناسب أن يتصف النظام بالقدرة على التكييف مع المتغيرات في بيئة العمل أو في طبيعة المدخلات.

ت- الموثوقية: أي أن تكون مخرجات النظام بالشكل الذي يمكن المستفيدين من الاعتماد عليه في تلبية حاجاتهم من المعلومات الضرورية.

ث- القبول: بالرغم من أن الطبيعة البشرية تمتاز بميل على مقاومة التغيير وخاصة في الأساليب والإجراءات الجديدة، إلا أن ذلك لا يخفف من التأكيد على كون نظام المعلومات يكون مقبولاً ومرغوباً فيه من قبل أولائك الذين يصمم النظام لأجلهم.

وفي إطار أخر أورد البعض أن الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي أن يكون فاعلاً وكفؤاً هي[1]:

أ- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

ب- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة وتقييم أنشطة المنشأة الاقتصادية.

ت- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الناسب لاتخاذ قرار بدائل من البدائل المتوفرة للإدارة.

ث- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة ليساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

ج- أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

ح- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة على المنشأة.

خ- أن تكون بسيطة ويتضح فيها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم وتجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، وبيان تدفق المعلومات بين مراكز القرار المختلفة[2].

---

(1) محمد يوسف خفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011م)، ص59.

(2) أيمن محمد الشنطي، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول، يناير 2013م، ص108.

3- مقاييس الكفاءة:

يشير مفهوم الكفاءة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة القيمة المضافة في المنظمة، وبالتالي فإن الكفاءة تعني مدى تحقيق الأهداف المرسومة بأقل التكاليف الممكنة وبأقل مستوى من الموارد المستخدمة ودون المساس بتلك الأهداف، والكفاءة مفهوم نسبي يتم قياسه من خلال نسبة مخرجات النظام إلى مدخلاته أو نسبة المنفعة المتحققة إلى التكلفة، وكحالة نظام المعلومات المحاسبي فإن قياس وتحليل إمكانية الاستثمار الرشيد لموارد هذا النظام مع تعظيم مخرجاته تعد وسيلة مناسبة لبلوغ درجة الكفاءة العالية. وإن من أهم الخصائص التي يجب أن تتميز بها تلك المعلومات هي تحقيقها لمعيار الجودة الذي يعبر عن الكفاءة والفاعلية التي تتسم به المعلومات، فمعيار الجودة يعني توفر عنصري الملائمة والثقة، فعنصر الملائمة يشتمل على خاصية التوقيت الملائم للمعلومات، وخاصية التغذية العكسية وهي قدرة تلك المعلومات على التقويم والتصحيح في جميع الحالات، بالإضافة إلى خاصية القدرة على التنبؤ بمعنى أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ذات قدرة تنبؤية بالمستقبل، أما معيار الثقة في المعلومات فيقصد به أن تكون المعلومات المستخدمة تتعلق بصدق الموضوع الذي تتناوله ويشتمل على خاصية الصدق في التعبير و هي أن تكون هذه المعلومات معبرة بأمانة عن الموضوع أو الحدث الاقتصادي الذي يتم عرضه، وخاصية عدم التحيز يقصد بها عدم التحيز في الحكم على الأمور وعدم وجود قصد للتعديل والتبديل التي تؤثر على مستخدم تلك المعلومات، بالإضافة إلى خاصية القابلية للتحقيق وهو التعبير المرادف لمفهوم الموضوعية وهي تعني درجة الاتفاق بين المقاييس المستخدمة من قبل القائمين بها للوصول إلى نتائج تقريبية موحدة[1].

يلاحظ الباحث أن الكفاءة باختصار يعبر عنها بدرجة ترشيد الموارد وتقاس بنسبة المنفعة المتحققة إلى التكلفة مع مراعاة تحقق الجودة، وبالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي فإن قياس كفاءته يعتمد على جودة المعلومات التي ينتجها ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة مع أخذ عنصر التكلفة في الحسبان.

4- مفهوم الفاعلية:

تعرف الفاعلية في نظم المعلومات بأنها هي مستوى تحقيق النظام للأهداف المرجوة منه لتحقيق الاحتياجات العامة[2].

(1)http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/files/2011/1

(2) ماجد عبد الحميد محمد العليمي، **مرجع سابق**، ص68.

5- خصائص نظام المعلومات الفعال:

ذكر أحد الكتاب أنه لكي يكون نظام المعلومات فعالاً لابد من توافر خصائص فاعلية النظام المتمثلة في الآتي[1]:

أ- ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المنظمة التي يعمل فيها.

ب-تكامل نظام المعلومات مع غيره من النظم الفرعية الموجودة في المنظمة عن طريق شبكة معلومات داخلية.

ت- قدرة نظام المعلومات على توليد المعلومات في الوقت المناسب، فمثلاً وقت المعلومات المطلوبة للتخطيط وتكوين السياسات تأخذ في الاعتبار على فترات طويلة الأجل على خلاف معلومات الرقابة التي يجب أن تتدفق على فترات قصيرة.

ث- مراعاة العوامل السلوكية التي تحكم العنصر البشري الذي يعتبر جزء من النظام ومحاولة خلق الوضع المناسب لكل فرد في المنظمة حيث أن كل فرد في المنظمة يريد أن يعامل بصفة فردية وليس كجزء مادي من النظام.

ج- قدرة نظام المعلومات على توفير المعلومات الدقيقة التي تفيد في مجال التنبؤ والمفاضلة بين البدائل المختلفة والرقابة.

ح- مرونة نظام المعلومات وقابليته للتطوير ليلاءم احتياجات المستخدمين.

خ- استجابة النظام لمطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها.

6- مقاييس الفاعلية في نظم المعلومات:

تعتمد هذه المقاييس على وجود مجموع من الأهداف التي يتوقع أن يقوم نظام المعلومات بتحقيقها، وأن مقاييس الفاعلية سوف تختلف من شخص لآخر حسب رؤية الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وحسب تعريفه للنظام ومكوناته، وبالتالي فإن أسلوب قياس الفاعلية وكيفية تطبيقه وتفسير نتائج التقييم سوف تختلف من شخص لآخر، ويلاحظ أن فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ليست هدفاً كمياً يمكن قياسه والتعرف عليه بصورة مباشرة موضوعية منطقية رياضية، ولذلك فقد ظهرت بدائل مختلفة لقياس الفاعلية منها الفاعلية الاقتصادية حيث هنالك مجموعة من الأساليب لقياس الفاعلية الاقتصادية، ونظراً لشيوع استخدام أسلوب التكلفة والعائد في هذا المجال فقد شاع مصطلح تحليل المنفعة والعائد للتعبير عن الفاعلية الاقتصادية، ويعتبر هذا الأسلوب أكثر الأساليب استخداماً ويشيع استخدامه عند اختيار مشروع نظام المعلومات وا ٍعداد دراسة الجدوى. وقد استخدميُضاً في تقييم مرحلة ما بعد التنفيذ، ويعتبر النظام مقبولاً إذا زادت المزايا الناتجة

(1) **المرجع السابق**، ص ص 79 ــ 80.

من استخدامه عن تكاليف الاحتفاظ به وتشغيله، وقد يدخل في المقارنة تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المتاحة الموجهة لاستخدام نظام المعلومات والمحافظة عليه. وهنالك كثير من الاعتبارات الواجب أخذها في الاعتبار وكثير من المشكلات التي يجب التعرض لها عند إجراء التقييم الاقتصادي لنظام المعلومات، منها إمكانية التقييم المادي للمزايا غير الكمية لنظام المعلومات، وإمكانية تحديد وتقييم المساهمات المالية الخاصة بنظام المعلومات[1].

وترتبط قيمة نظام المعلومات بمدى فاعليته وقد ركزت معظم المداخل التقليدية في مجال التقييم على نظام واحد للمعلومات وبحيث تقوم بتقييمه من خلال منظور مالي فقط (تحليل المنافع والتكاليف) دون مراعاة العوامل النوعية الأخرى المرتبطة بهذا النظام، وقد اتبع ذلك محاولات تحديد مدى مساهمة نظام المعلومات في تحسين أداء الوحدة الاقتصادية، إلا أن هذه المحاولات اقتصرت أيضاً على تقييم المساهمة الكلية لنظام المعلومات من منظور مالي فقط من خلال الربط بين التكاليف والاستثمارات في نظام المعلومات من ناحية وبين التطور في أداء الوحدة الاقتصادية استناداً إلى مؤشرات مثل العائد على الاستثمار، الدخل المتبقي، والقيمة الاقتصادية المضافة من ناحية أخرى[2].

يلاحظ الباحث أن الفاعلية بصورة عامة مرتبطة بتحقيق الأهداف وتشير إلى السرعة في تحقيق الأهداف، فإذا استطاعت المنشأة تحقيق أهدافها بالسرعة المطلوبة تعتبر فاعلة وإذا استطاعت أن تحقق أهدافها بسرعة تفوق السرعة المطلوبة فهي أكثر فاعلية، وعلى ذلك يمكن أن تقاس فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ولكن مع الأخذ في الاعتبار عنصر التكلفة ومدى مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق أهداف المنشأة.

7- العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي:

في ضوء التطورات المستمرة التي تحدث في نظم المعلومات وتأثيراتها الإيجابية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية فقد أصبحت كفاءة وفاعلية تلك النظم من الأمور التي تستوجب الاهتمام بها واستخدامها معاً في عملية التقييم. فقد يكون نظام المعلومات فعالاً ولكنه ليس كفؤاً أي أنه يحقق الأهداف بخسارة، وأن عدم كفاءته يؤثر سلباً على فعاليته مما يوجب أخذ كلاهما في الاعتبار ضمن مقاييس نجاح

(1) نضال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الزيبة، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001م)، ص ص 256 – 257.
(2) السيد عبد المقصود تبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 343.

نظم المعلومات، كما أن المقياس النهائي لهذه الفعالية والكفاءة يستوجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر فيهما، من المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها، كما يتضح فيما يلي[1]:

أ- **البيئة التنظيمية والإدارية الداعمة للنظام:** مثل الموارد البشرية الكفؤ ة والفعالة وكذلك المستلزمات البرمجية المستخدمة في تشغيل وا ٍدارة الأجهزة وتطبيقاتها والتي تلعب دوراً كبيراً في تشغيل واستغلال الحاسب والشبكات وتنظيم عمل وحداته، بالإضافة إلى توفر الأجهزة والشبكات وما يرتبط بها من وسائل إدخال وا ٍخراج ومعالجة وتخزين، هذا فضلاً عن توفر الإطار التنظيمي الذي يشتمل على تحديد المستويات الإدارية والهياكل الوظيفية التابعة لها، ويتم قياس فاعلية وكفاءة هذا الإطار من خلال المؤشرات التالية :

i. درجة توفر القواعد والمعايير التي تحكم أداء العمل المحاسبي.
ii. درجة تفويض الصلاحيات والسلطات إلى المستويات الإدارية .
iii. وجود توصيف وظيفي مكتوب يحدد المهام والصلاحيات والإجراءات الواجب تطبيقها.
iv. مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على جميع المستويات الإدارية .
v. درجة تحقيق التكامل بين الإدارات والأقسام وتجنب التعارض في أنشطة الأقسام المختلفة.

ب- **الأوضاع الاقتصادية السائدة وانعكاساتها على الأداء:** والتي يتم قياسها بالمؤشرات التالية :

i. مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي.
ii. درجة تباين الأسواق التي يتعامل معها القطاع .
iii. درجة المنافسة القطاعية والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين.

ت- **البيئة القانونية والضوابط المهنية المطبقة:** وتتمثل في القوانين والأنظمة الحاكمة للعمل كالنظام الأساسي للمؤسسة والقانون التجاري والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل المحاسبي والتي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبيويتم قياس أثر هذه المتطلبات من خلال:

i. تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية على النظام
ii. قياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وغيرها من القواعد والمعايير المهنية على نظام المعلومات المحاسبي.

ث-**البيئة التقنية:** ويقصد بها توفر البيئة التقنية الداعمة، وتتضمن الأجهزة ومكوناتها المادية والعناصر القادرة على جمع وتخزين البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها.

ويمكن قياس تأثير تلك الوسائل من خلال:

(1) https://hrdiscussion.com/hr87005.html

i. مدى توفر الوسائل التقنية التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي واللازمة لتحقيق الرقابة على مكوناته المادية والبرمجية ومخرجاته المعلوماتية.

ii. مدى مساهمة الوسائل التقنية المستخدمة في تحقيق الترابط والتنسيق والتكامل بين الأقسام.

iii. مدى مساهمة الوسائل التقنية على تطوير وظائف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات

iv. مدى توفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي يتعين توافرها في نظام المعلومات الفعال.

ج- العوامل الاجتماعية والثقافية: تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية وتشمل الأنماط السلوكية والرضا الوظيفي للعاملين داخل المؤسسة والرضا من قبل مستخدمي مخرجات النظام، مما يستوجب مراعاة العديد من تلك العوامل مثل القيم الاجتماعية والأخلاقية والفنية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى الإطار الثقافي والاتجاه الفكري نحو التعامل مع المنتجات، وبالتالي فإن هذه العوامل سيكون لها تأثيراً مباشراً على أداء المؤسسة الاقتصادية ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي كمخرجات لهذا الأداء.ويمكن قياس مستوى تأثير تلك العوامل على نظام المعلومات المحاسبي من خلال درجة رضا المستخدم لهذه المعلومات والمنفعة التي تعود عليه من تلبية مطالبه، وسهولة استخدام النظام وقدرته على التعامل مع تطبيقاته والاستفادة منها[1].

(1)علي عبد الله شاهين، **العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين،** 2011م. نقلاً عن: http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/files/2011/10

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية وأهداف ومزايا وأساليب وخطوات وا ٍجراءات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية

أولاً : مفهوم المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

أن مفهوم المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الالكتروني لا يختلف عنه في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي بصفة عامةوا ٍن كان استخدام العميل للحاسب في تشغيل النظام المحاسبي يؤثر بالضرورة على تتابع خطوات عملية المراجعة، وجمع وتقييم الأدلة، وتحديد مدى تمشي النتائج مع المعايير القائمة، وأخيراً توصيل نتائج المراجعة لمستخدميها المعنيين بها حيث تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيداً[1]. ووفقاً لمفهوم المراجعة الخارجية فإن مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية هي عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج التصرفات والأحداث الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تمشي هذه النتائج مع المعايير القائمة وتوصيل النتائج لمستخدميها المعنيين بها[2]. وعرفت مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات بأنها عملية تجميع وتقييم للأدلة لتحديد ما إذا كان نظام التشغيل الالكتروني يحافظ على الأصول ويحفظ تكامل البيانات ويحقق أهداف المشروع بدرجة عالية من الكفاءة ويستخدم موارد الشرو ع بفاعلية[3]. كما عرفت مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات بأنها عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤيد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة[4]. كما أوضح أحد الكتاب أن المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات هي عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق[5].

يلاحظ الباحث أن مفهوم المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يركز على إمكانية الاستفادة من الوسائل التكنولوجية وتقنيات الحاسوب في أداء عملية المراجعة للحكم على دقة ومصداقية النتائج المعروضة ومدى تماشيها مع المبادئ والمعايير التي تحكم عمل المنشأة بصورة خاصة والعمل

---

(1) عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص28.
(2) المرجع السابق، ص26.
(3) ثناء على القباني،**مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007م)، ص223.
(4) يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،(عمان: مؤسسة الوراق للتوزيع والنشر، 2000م)، ص387.
(5) طلال حمدونه وعلام حمدان، **مرجع سابق**، ص926.

المحاسبي بصورة عامة، وتقييم مدى مساهمة استخدام الحاسب الآلي في المحافظة على أصول المنشأة وتحقيق أهدافها.

ثانياً : أهمية مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

ظهرت أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كنتيجة طبيعية لعالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وتعاظم حجم التجارة العالمية، وضخامة الاستثمارات، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات، وعليه يمكن تناول أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال شرح الآثار السلبية التي خلفتها المتغيرات العالمية على مهنة المراجعة، حيث تظهر الحاجة الملحة لخدمات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.وفيما يلي هذه السلبيات [1]:

1- ضعف الموقف التنافسي بمكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية أمام المكاتب الأجنبية:

يعد ضعف الموقف التنافسي لمكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية أمام المكاتب الأجنبية، والخوف من سيطرة هذه المكاتب وهيمنتها على سوق المهنة في الدول النامية – ومنها مصر – نتيجة للتفوق النسبي الذي تتمتع به المكاتب الأجنبية في مجال استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة، كما في الأجيال الحديثة من الحاسبات الإلكترونية، وبرامج المراجعة الإلكترونية الجاهزة، وتقدم وسائل جمع المعلومات وسهولة الاتصال بها، والتفوق في مجال التدريب وتنمية المهارات، واعتماد هذه المكاتب على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية المتعارف عليها من قبل المنظمات العالمية مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

2- فقدان كثير من عملاء المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم :

إن المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة تحتاج لتحسين نفسها وهذا قد يكلفها الكثير من الاستثمارات والأموال الضخمة التي لا تقدر عليها، مما أدى إلى اتجاه العملاء للمكاتب الكبيرة لما تقدمه من خدمات بتكلفة أقل وجودة أعلى.

3- استقطاب المكاتب الأجنبية للمحاسبة والمراجعة ذويالخبرة من المراجعين:

تقوم المكاتب الأجنبية للمحاسبين والمراجعين باستقطاب ذوي الخبرة والمتميزين بالكفاءة والفعالية من المكاتب المحلية: ويتم ذلك من خلال الإغراءات والمزايا والمرتبات الكبيرة التي لا تستطيع المكاتب المحلية

---

[1] محمد جلال صالح السيد، **تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الأول ، 1998م)، ص464.

توفيرها، مما يزيد من التهديد بفقدان المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه المكاتب في ظل الالتزام بتحرير أسواق العمالة من القيود والحواجز في إطار اتفاقية الخدمات.

4- إمكانية تسرب بعض المعلومات لجهات خارجية:

إن دخول المكاتب المهنية المحاسبية ومكاتب الخدمات الاستشارية الأجنبية يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد القومي مع الإضّعاف من الموقف التنافسي للشركات المحلية، وذلك نتيجة إمكانية تسرب معلومات لجهات خارجية.

يرى الباحث أن مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية تستمد أهمية وجودها وتطويرها من ضرورة التحسب من المخاطر المصاحبة لاستخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات، والآثار التي أحدثها استخدام الحسب الآلي على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى انهيار العديد من المنشآت الكبيرة في ظل تفاقم الأزمة المالية العالمية التي ما زالت آثراها باقية بسبب ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي عجزت المراجعة عن اكتشافها.

ثالثاً : أهداف مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

إن استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المالية وما نتج عنه من مشاكل، لم يؤدي إلى تغيير هدف المراجعة وا ٍنما أدى بالمراجع إلى ضرورة البحث عن إجراءات وأساليب جديدة تتلاءم مع بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات وبما يعمل على استمرار المهنة مع التغيير[1].وأشار أحد الباحثين إلى أن استخدام نظم الحاسوب لانجاز أعمال المراجعة تسمح للمراجع من استخدام إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر حيث تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها واختبارالعينات وا ٍجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية، وبالتالي يسهل الحاسوب للمراجع عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي، أي أن استخدام الحاسبات الالكترونية في إدارة البيانات المالية قد يؤدى أو يساهم في تحقيق الأهداف التالية[2]:

1- الاقتصاد: أي أن هدف المراجع يكون فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة المنشأة بأقل تكاليف و يوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على المنشأة.

---

(1) سمير كامل محمد، وشحاتة السيد شحاتة، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، بدون تاريخ)، ص95.

(2) السيد أحمد السقا، **المراجعة الداخلية – الجوانب المالية والتشغيلية**، (الرياض: الجمعية السعودية للمعالجة، الإصدار الثاني، 1997م)، ص47.

2- الفاعلية: أي أن هدف المراجع فحص فاعلية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.

3- الكفاءة: أي انه يجب على المراجع التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.

4- الحماية: بمعنى أن يتأكد المراجع من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

كما أورد أحد الباحثين أنه يمكن تناول أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في النقاط التالية [1]:

1- التأكد من فعالية الرقابة الداخلية للبيانات وأجهزة الحاسب الإلكتروني وشبكات توصيل الأجهزة من وصول غير المصرح لهم، بهدف النسخ أو التعديل أو التدمير.

2- التأكد من أن امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة.

3- التأكد من أن أي تعديل للبرنامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة.

4- التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل.

5- التأكد من أن البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقاً لسياسات الإدارة.

6- التأكد من أن ملفات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تتميز بالدقة والاكتمال والسرية.

يلاحظ الباحث أن استخدام نظم التشغيل الالكتروني في معالجة البيانات المالية يدعم المراجعة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية ويساهم في تخفيض تكلفة المراجعة، ومع ذلك المطلوب من المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية أن يسعى إلى التأكد من كفاية وسلامة الأساليب الرقابية ومدى توفر وسائل الحمايةاللازمة للبيانات لتأمينها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، بالإضافة إلى تقييم مدى كفاءة وفاعلية البرامج المستخدمة وقانونية استخدامها وعدم التلاعب فيها.

(1)Moscove Stephen, and others,**Core Concepts of Accounting Information Systems**, Eight Edition, John Wiley & Sons, Inc, 2003. P.15.

رابعاً : مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية بالنسب للمراجعة:

التشغيل الالكتروني للبيانات المالية باستخدام الحواسيب الالكترونية يجب أن يتميز بمجموعة من الصفات والخواص والتي تساعد في دعم وتطوير عملية المرجعة من أهمها[1]:

1- إمكانية تشغيل البرامج المتعددة، ويقصد بذلك قدرة وحدة التشغيل المركزية على تشغيل أكثر من برنامج محاسبي في نفس الوقت.

2- استخدام برنامج التنفيذ الذي يعمل على إصدار التعليمات للوحدات المحاسبية في صورة برنامج محاسبي.

3- المشاركة الزمنية بين الوحدات المساعدة بالشكل الذي يمكن من تشغيل هذه الوحدات في نفس الوقت الذي تعمل في وحدة التشغيل المركزية، رغبة في استغلال السرعة الفائقة لها في نقل البيانات المحاسبية منها وا ليها.

4- يمكن للحاسب الالكتروني أن يرحل مباشرة العمليات الفنية المختلفة التي تتم في الأقسام إلى الحسابات المختصة بها واستخراج الأرصدة أوتوماتيكياً بسعة ودقة.

5- يمكن للحاسب إعداد القوائم والتقارير المحاسبية والإحصائية المطلوبة فوراً وليس فقط في نهاية العام، لأن أرصدة الحسابات يتم تحديثها بشك أوتوماتيكي بواسطة التعليمات المتتابعة.

6- يساعد الحاسب على إمكانية مراجعة استخدام النماذج الرياضة والأدوات العلمية في تحليل البيانات المحاسبية وتشغيلها بما يساعد في إحكام الرقابة الداخلية.

7- يساعد التشغيل الالكتروني المراجع والمراقب من تطبيق نظام شبكة المعلومات الداخلة وشبكة المعلومات الخارجة في الرقابة على فروع المنشاة الداخلية والخارجية[2].

خامساً : الحاجة إلى فصل وظيفة مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

يرى الكثير من المراجعين الخارجيين ضرورة الفصل فيما بين احتياجات المعرفة في مجال تشغيل البيانات الكترونياً لفريق المراجعة وبين احتياجات معرفة النظم الالكترونية للمتخصصين في مجال مراجعة الكمبيوتر، وكمثال يرى كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين والمراجعين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين ضرورة أن يكون المراجع قادر على تنفيذ المراجعة في نظم الكمبيوتر المبسطة ولكن إذا زاد مستوى التقنية في مجال الكمبيوتر فلابد من الاستعانة بمختصين في مراجعة النظم الالكترونية ويحتاج المراجع الخارجي

(1) تهاني أبو القاسم أحمد، **مرجع سابق**، ص175.

إلى معلومات أكثر عمقاً عن الكمبيوتر أكثر مما يحتاجه المراجع الداخلي حيث قد يحتاج المراجع الداخلي إلى فحص القليل من مواصفات آلات الكمبيوتر، ولكن لابد من وجود مجموعة مستقلة من خبراء مراجعة الكمبيوتر قادريين على تقييم المواصفات التي يقابلونها في مختلف المشروعات التي يقومون بمراجعتها، ولابد من زيادة معرفة تقنيات نظم التشغيل الالكتروني وتدريب الموظفين على نظم التشغيل الالكتروني وإضافة قسم لمراجعة نظم التشغيل الالكتروني ضمن فريق المراجعة، ولكن أين مكان خبراء نظم التشغيل الالكتروني في الخريطة التنظيمية للمراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية[1].

يرى الباحث أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية أضاف مسئوليات وتحديات جديدة للمراجعين منها ضرورة تعرف المراجع على طبيعة التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والإلمام بواقع الإجراءات والمعالجات التي تستخدم في معالجة البيانات، والتدريب على كيفية الاستفادة من برامج الحاسب الآلي المستخدمة في مجال المراجعة، ومع ذلك يتطلب الأمر أن يكون هنالك خبير في مجال النظم الالكترونية ضمن فريق المراجعة ليقوم بإجراءات فحص النظام في حد ذاته وتقييمه للتأكد من سلامته وتقييم وسائل الحماية المستخدمة فيه.

سادساً : أساليب المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

هنالك مجموعة من الأساليب التي تتبع في مراجعة النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسب من أهمها ما يلي:

1- أسلوب المراجعة حول الحاسب:

وفيه لا يستخدم الحاسب الآلي كأداة لعملية المراجعة، وإنما يفترض أنه إذا كانت المدخلات والمخرجات صحيحة، وتم تداول المخرجات عند خروجها من الحاسب بطريقة صحيحة، فإن العمليات والإجراءات الوسيطة في هذه الحالة يفترض أن تكون صحيحة، ولذلك فإن إجراءات الفحص التي يقوم بها المراجع وفقاً لهذا الأسلوب تتركز على المدخلات والمخرجات فقط دون فحص عمليات التشغيل التي تتم داخل الحاسب[2]. وبعبارة أخرى كأن الحاسب غير موجود والقيام بالمراجعة بالطريقة الاعتيادية ومقارنة النتائج مع مخرجات الحاسوب، وعليه في هذه الحالة يجب أن تتوفر لدى المراجع أدلة مؤيدة وكافية ومخرجات الحاسوب المقروءة[3].

(1) د. ثناء علي القباني،**مراجعة نظم تشغيل البيانات الكترونياً**، مرجع سابق، ص ص 242 ـــ 243.
(2) أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2011م)، ص 253.
(3) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص 143.

وتمتاز المراجعة حول الحاسب ببساطة وسهولة خطوات وا ٍجراءات المراجعة، انخفاض تكلفتها، تتطلب قدر قليل من الخبرة والمهارات اللازمة بعمليات الحاسب الالكتروني لدى المراجع، وتتطلب مساعدة بسيطة من موظفي قسم الحسابات ومعالجة البيانات بالمؤسسة وعلى ذلك لا تؤثر على سير العمل بدرجة كبيرة لهذا القسم. إلا أنها يعاب عليها بأنها لا تقوم بعمل اختبارات كافية حيث أنها لا تهتم بفحص المعاملات غير العادية عند اختبار وسائل الرقابة والتي يعتبرها المراقب من أهم أنواع الاختبارات، كما أن هذا الأسلوب لا يستخدم الكمبيوتر والذي يعتبر أداه فعالة في عمل الاختبارات ومعالجة البيانات[1].

يرى الباحث أن أسلوب المراجعة حول الحاسب يعتبر أقل الأساليب المذكورة مواكبة لمتطلبات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، كما أنه يعتبر أقل هذه الأساليب فاعلية من حيث مساعدته في تحقيق أهداف المراجعة بالسرعة المطلوبة.

2- أسلوب المراجعة من خلال الحاسب:

يقوم هذا الأسلوب على افتراض أنه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها صحيحة فإن المخرجات تكون بالضرورة صحيحة، حيث يعتمد هذا الأسلوب على ضرورة التأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب إضافة إلى التأكد من سلامة المعالجات التي لابد أن يتم إجراءها بطريقة صحيحة ودقيقة وبالتالي ستكون المخرجات سليمة[2].

ويستخدم أسلوب المراجعة من خلال الحاسب في مجالين هما[3]:

أ- التحقق من أوجه التشغيل: أي التأكد من الالتزام بوسائل الرقابة ومن صحة البرامج، بمعنى التأكد من أن البرامج التي تستخدم بالفعل في عملية التشغيل هي نفس البرامج المصرح بها، وأنه لم تحدث عليها تعديلات غير مصرح بها.

ب- التحقق من صحة نتائج التشغيل: أي التأكد من صحة ودقة النتائج المتولدة من تشغيل البيانات .

ويتميز أسلوب المراجعة من خلال الحاسب بأنه يمكن المراجع من اختبار وسائل الرقابة على النظام الالكتروني بجانب اختبار إمكانيات برامج الكمبيوتر في معالجة العمليات المحاسبية العادية، وأنه يعتمد على اختبارات شاملة لعملية معالجة المعلومات المحاسبية تختلف عن تلك الاختبارات التي يقوم بأدائها المراجع طبقاً لأسلوب المراجعة حول الحاسب، وبهذا الشكل يستطيع المراجع أداء وظيفته بفاعلية أكثر كمدقق للنظم المحاسبية، كما يساعده على تقديم خهات أفضل لعملائه أو لشركته إذا كان مراجعاً داخلياً . ويعاب على

(1) ثناء علي القباني ونادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011م)، ص179.

(2) عطاء الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013م)، ص 117.

(3) أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، مرجع سابق، ص 256.

هذا الأسلوب من المراجعة بأنها تتطلب عدداً كبيراً من موظفي قسمي معالجة البيانات والمحاسبة بالمؤسسة كما تتطلب أن يتمتع المحاسب بمهارات ودراية وعلم كاف بعمليات الكمبيوتر والنظم الالكترونية[1].

وبوجه عام توجد عدة أساليب تستخدم في المراجعة من خلال الحاسب أهمها:

أ- مجموعة الحالات الاختبارية:

هي عبارة عن مجموعة العمليات الاختبارية التي يقوم المراجع بإعدادها لبيان إلى أي مدى تستطيع الحالات الاستثنائية أن تتخطى عمليات معالجة وتشغيل البيانات الكترونياً في الظروف العادية للتشغيل، حيث يتم استخدام نفس البرنامج الذي يستخدم في معالجة البيانات الحقيقية للعملية محل الفحص، ويستكمل المراجع فحصه عن طريق مقارنة النتائج التي حصل عليها من معالجة بيانات الاختبارية الكترونياً على مجموعة الإجابات السابق إعدادها يدوياً ، ويتم فحص أسباب أي اختلاف بسبب هذه النتائج[2].

ب-طريقة المحاكاة المتوازية:

تنطوي طريقة المحاكاة على استخدام مجموعتان من نفس برامج المجموعة الأولى توجد ضمن التشغيل اليومي (الأصلية) والمجموعة الثانية برامج المحاكاة توجد مع المراجع والتي تقوم بعمل نفس التعديل أو التحديث في مجموعته مثل ما يتم في عملية التشغيل اليومي ثم إجراء مقارنة بين النتائج في كلا المجموعتين وتحديد ما إذا كان هنالك اختلاف وفحصه وتحديد أسبابه إن وجد بعد كل تشغيل، ويوصف هذا الأسلوب بأنه متوازي لأن كل العمليات الخاصة بدورة تشغيل معينة يتم تشغيلها بواسطة برنامج التشغيل الخاص بنظام التشغيل، كما يتم تشغيلها أيضاً ببرنامج المحاكاة، وهذا الأسلوب يتطلب أن يتمتع المراجع بالخبرة الكافية واللازمة لأعداد برامج المحاكاة، وأن لا يقوم مخططي البرامج الأصلية بإعداد هذه البرامج[3].

ج- **شبكة الاختبارات المتكاملة:**

طبقاً لهذا الأسلوب يستخدم المراجع ملفاً وهمية مندمجاً مع ملفات البيانات الحقيقية، ويتضمن بيانات اختباريه عن عمليات وهمية لم تحدث فعلاً، وتتم معالجة البيانات الوهمية مع البيانات الحقيقية في نفس الوقت، ومن ثم أنه يختلف عن أسلوب البيانات الاختبارية في أن البيانات الوهمية هنا تكون مندمجة في

(1) استيفن أ. موسكوف و مارك ج . سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مفاهيم وتطبيقات**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1989م)، ص 548.,

(2) أمين السيد أحمد لطفي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات**، (القاهرة: دار النهضة، 1997م)، ص46

(3) محمد سامي راضي، **المراجعة المتقدمة** ، (كلية التجارة جامعة طنطا،ى2000م)، ص185.

نظام المعالجة العادي للبيانات الحقيقية. ثم يقوم المراجع بفحص النتائج المترتبة على العمليات الوهمية وتحديد مدى فاعلية النظام في أداء المطلوب منه، ويتم الفحص من خلال الآتي[1]:

i. مراجعة المخرجات المطبوعة لمحتويات السجلات و الملفات، وعمليات معالجة وتشغيل البيانات المستخدمة في تحديثها(التقارير، الكشوف، المجاميع الرقابية).

ii. مقارنة هذه المخرجات مع النتائج المتوقعة من معالجة بيانات العمليات الوهمية والاستفسار عن الاختلاف بين المخرجات الفعلية والمخرجات المتوقعة.

يرى الباحث أن نجاح أسلوب المراجعة من خلال الحاسب يعتمد على مدى تأهيل فريق المراجعة وتدريبهم في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية وفهمهم لطبيعة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، بالإضافة إلى تدريبهم على فهم واستخدام أساليب المراجعة من خلال الحاسب.

3- أسلوب المراجعة باستخدام الحاسب:

يقصد بالمراجعة باستخدام الحاسب أن الحاسب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة، وفي ظل المراجعة باستخدام الحاسب ينظر المراجع للحاسب وبرامجه كمساعدين أو محاسبين تحت التمرين عند أداء اختبارات الالتزام والاختبارات الجوهرية[2]. وتعتبر الميزة الهامة لهذا الأسلوب هي أن المراجع يستطيع الاستفادة من القدرات الهائلة للحاسوب مما يمكنه من انجاز عمله بسرعة أكبر ودقة أكثر من أدائه بالطريقة التقليدية، ويعاب على هذا الأسلوب أن تكلفة تطبيقه كبيرة جداً[3].

تجد الإشارة أنه لا يستبعد المراجع أي أسلوب من الأساليب الثلاثة (المراجعة حول الحاسب، المراجعة من خلال الحاسب، المراجعة باستخدام الحاسب) أو حتى مزيج منها في آن واحد، ولكن الأمر في النهاية قرار وحكم شخصي للمراجع تحكمه عدة اعتبارات أهمها[4]:

أ- مدى إلمام المراجع بعلم وفن الحاسب.

ب- مدى مقدرة المراجع على فهم ففن البرمجة.

ج- نوع جهاز الحاسب والبرنامج الذي يستخدمه العميل.

د- التكلفة والعائد المرتبطين بكل أسلوب من هذه الأساليب.

هـ- كم ونوع وخبرات مساعدي المراجع.

و- مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية لدى العميل في استخدام الحاسب والبرمجة.

---

(1) عبد الوهاب نصر علي، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004م)، ص43.

(2) عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مرجع سابق، ص57.

(3) عطاء الله أحمد الحسبان، **مرجع سابق**، ص118.

(4) شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية**، مرجع سابق، ص69.

4- أسلوب مركز عمل المراجعة:

وفقاً لهذا الأسلوب يمكن للمراجع التخلص من اعتماده على برامج الحاسب الآلي التي تتم معالجتها من خلال الحسابات الكبيرة، وذلك باستخدام أسلوب يعرف بمركز عمل المراجعة، فباستخدام حاسوب صغير مع البرامج المناسبة كمركز عمل يقوم المراجع باستخراج البيانات الضرورية من ملفات العملاء، وإجراء الاختبارات اللازمة في الحاسب الصغير مباشرة، ويحتاج هذا الأسلوب إلى سبعة خطوات هي[1]:

أ- تحديد البيانات اللازمة: حيث يحلل المراجع البيانات المخزنة بالحاسب الآلي الكبير ليحدد البيانات التي سوف يستفيد منها في أداء مهمته.

ب- إعداد البرامج اللازمة لاستخراج البيانات.

ت- تشغيل برنامج استخراج البيانات حيث يتم تشغيل هذا البرنامج للعدد المناسب من المرات لتكوين الملف الذي يتم تفريغه في الحاسب الصغير.

ث- تفريغ الملفات المستخرجة من الحاسب الكبير في الحاسب الصغير.

ج- إجراء التحليل وذلك مثل استخدام الجداول الالكترونية التي تضمن بالقوائم المالية.

ح- إعداد التقرير حيث يقوم المراجع بإعداد تقرير متعلق بعملية التحليل.

خ- أوراق المراجعة: أي توثيق العملية بأوراق المراجعة.

5- أسلوب المراجعة الآنية:

يطلق على هذا الأسلوب أيضاً أسلوب المراجعة في حينها ووفقاً لهذا الأسلوب يمكن للمراجع أن يراجع المعاملات التي تتم في حينها، أي المراجعة أول بأول، ويفضل استخدام هذا الأسلوب في مراجعة المعاملات التي تتطلب مراجعتها بعد تنفيذها مباشرة كبعض المعاملات بالوحدات الحكومية والتي تتم الكترونياً، وبعض معاملات التجارة الالكترونية، وغيرها من المعاملات التي إذا لم يتم مراجعتها في حينها لا يستطيع المراجع مراجعتها بعد ذلك، لهذا فإن المراجع لابد وأن يمتلك مهارات مناسبة في تكنولوجيا المعلومات والانترنت لكي يقوم بعدة استفسارات مهمة عن النشاط وإستراتيجية الشركة في التجارة الالكترونية والتكنولوجيا اللازمة لإتمام التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى تقييم مهارات العاملين في الشركة بخصوص تكنولوجيا المعلومات، وهذه الاستفسارات لها أثر كبير على التقارير المالية وعلى تقرير المراجع. لذلك فإن هذا النوع من المراجعة يشبه إلى حد كبير المراجعة المستمرة والتي تتطلب الوقت والجهد الكبير، ولتوفي الوقت والجهد يتطلب الأمر حد أدني مثلاً لقيمة المعاملة حتى تخضع لعملية المراجعة، والمعاملات التي تقل عن هذا الحد لا تخضع لعملية المراجعة[2].

---

(1) أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، مرجع سابق، ص ص 268ـــ 269.

(2) أحمد زكريا زكي عصيمي، أثر **التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة الخارجية وتأهيل المراجع الخارجي – مع دراسة تجريبية على المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص125.

سابعاً : خطوات مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

تتم مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وفقاً للخطوات التالية:

1- المراجعة المبدئية:

تهدف هذه المراجعة إلى تكوين فكرة واضحة عن آلية تدقيق العمليات داخل نظام المعلومات المحاسبي الآلي[1]. ويتم إجراء المراجعة المبدئية بغرض فهم تدفق العمليات خلال النظام المحاسبي، وتحديد مدى استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية، وفهم الهيكل الأساسي للرقابة الداخلية. وتتم المراجعة المبدئية بإتباع الخطوات التالية[2]:

أ- جمع المعلومات عن قسم التشغيل الالكتروني للبيانات مثل: موقع القسم، اسم مديره، عدد الأفراد العاملين بهم ومستوياتهم ومعلوماتهم، مهام ومسئوليات الأفراد الأساسية، التعرف على الناحية الفنية للحسابات المستخدمة، والتعرف على نظام التشغيل المستخدم وغيرها.

ب- تحديد التطبيقات المحاسبية الهامة التي تم إجراؤها من باستخدام الحاسب، وهي التي يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على التقارير المالية التي يتولى المراجع اختبارها.

ت-تحديد مدى استخدام التشغيل الالكترونيللبيانات في التطبيقات المحاسبية وتحديد ما إذا كان الحاسب يلعب دوراً أساسياً أو ثانوياً في النظام المحاسبي.

ث-فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للوقوف على أوجه القوة والضعف فيه وعى ضوء ذلك يتحدد مدى الاختبارات التي يقوم بها المراجع، طبيعة أدلة المراجعة المطلوبة، توقيت القيام بإجراءات المراجعة، وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى تركيز خاص من جانبه.

2- اختبارات الالتزام:

تفيد المعلومات التي تحصل عليها المراجع من خلال المراجعة المبدئية في تنفيذ المرحلة الثانية من عملية المراجعة وهي اختيارات الالتزام والتي من خلالها يتم التعرف على وتقييم أوجه القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم تحديد أمكانية الاعتماد عليه والتي على أساسها يتحدد مدى الاختبارات التفصيلية، وتهدف لختبارات الالتزام إلى الإجابة على الأسئلة التالية[3]:

أ- ما هي الإجراءات الرقابية الضرورية؟ وأين يتم تنفيذها؟

ب-كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات؟

ت-من الذي يقوم بتنفيذها؟

---

(1) مصطفى يوسف كافي ، **مرجع سابق**، ص304.

(2) شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية**، مرجع سابق، ص200.

(3) سمير كامل محمد، **مرجع سابق**، ص158.

3- الاختبارات التفصيلية:

بعد التحقيق من إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية والثقة فيها يكون المراجع في وضع يمكنه من البدء في المرحلة الثالثة من مراحل عملية المراجعة وهي إجراء الاختبارات التفصيلية وفحص القوائم والتقارير المالية[1].

ثامناً : إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

تتركز إجراءات المراجعة للنظم المحاسبية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على مراجعة العناصر الأساسية لنظام المعلومات (المدخلات، عمليات التشغيل، المخرجات، ونظم الأمن والحماية والرقابية)، ويتم توضيح أهم هذه الإجراءات فيما يلي[2]:

1- **إجراءات المراجعة للمدخلات:** يتم تصميم إجراءات الرقابة على المدخلات بحيث يتأكد المراجع من أن البيانات التي يتم تسلمها للتشغيل باستخدام الحاسب الآلي تمثل عمليات تم التصديق عليها بطريقة سليمة، كما أن تلك البيانات دقيقة وصحيحة ومكتملة.

2- **إجراءات المراجعة لعمليات التشغيل:** يقوم المراجع بإجراءات لمراجعة لعمليات التشغيل بالنظام الالكتروني بهدف التأكد من مصداقية ودقة عمليات التشغيل الالكتروني للبيانات المراد تشغيلها.

3- **إجراءات المراجعة للمخرجات:** يقوم المراجع بهذه الإجراءات بهدف التأكد من مصداقية وصحة المخرجات (المعلومات) التي يتم إنتاجها من التشغيل الالكتروني للبيانات.

4- **إجراءات المراجعة لنظم أمن وحماية ورقابة نظم المعلومات:** أصبحت عمليات القرصنة على نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على الحاسب الالكتروني هي سمه عصر المعلوماتية، وأصبح الحفاظ على البيانات من جانب مستخدمي النظام أمر ضروري لضمان للحفاظ على سرية البيانات وخصوصيتها، لذلك يجب على المراجع التأكد من وجود نظم أمن للبيانات كافية لضمان الحفاظ على السرية والخصوصية.

تاسعاً : أدلة الإثبات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

1- مفهوم دليل الإثبات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي **(**AICPA**)** في دراسته لإجراءات المراجعة **(**APS**)** Auditing Process Systemالدليل الالكتروني بأنه المعلومات التي تنقل أو تعدل الكترونياً والتي

(1) وليم توماس وأمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الرياض: دار المريخ للنشر، بدون تاريخ)، ص296.
(2)أحمد زكريا زكي عصيمي، **أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة الخارجية وتأهيل المراجع الخارجي – مع دراسة تجريبية على المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص ص 126 – 128.

يستخدمها المراجع في تقييم القوائم المالية[1]. ومع زيادة تعقد نظم التشغيل الالكتروني وتكنولوجيا الرقابة الداخلية تزداد الصعوبة التي يواجهها المراجع لتقييم عناصر القوة وعناصر الضعف في الرقابة للنظام ككل، كما يواجه المراجع بعض المشاكل نتيجة حاجته إلى تقييم الأدلة في النظم الالكترونية تكون أكثر خطورة عن حالة النظم اليدوية، حيث أن البرنامج الالكتروني الذي يحوي خطأ يستمر في التشغيل لفترة قبل اكتشافه، كما أن الأخطاء تنتشر بسعة عالية، وعلي المراجع التأكد من أن العناصر الرقابية المتوفرة بالبرنامج كافية للحفاظ على الأصول وتكامل البيانات وفاعلية النظام وكفاءته قبل بدأ استخدامها في التشغيل[2].

2- الخصائص التي يجب توافرها في أدلة الإثبات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

أوضحت دراسة إجراءات التدقيق **(APS)** والتابعة للمعهد الأمريكي للمحابين القانونيين أهم الخصائص التي يجب توافرها في دليل الإثبات الالكتروني في الآتي[3]:

أ- صعوبة التعديل: فدليل الإثبات الذي يمكن تعديله بسهولة لا يكون محل ثقة المدقق وتنخفض قيمته.

ب- المصداقية: وتنشأ المصداقية من استقلال مصدر دليل الإثبات ومقدرة المدقق على إثباته.

ج- كفاية المستندات:بحيث يتضمن دليل الإثبات الكافي كل ما يتعلق بالأطراف الأساسية للمعاملات التجارية والتي تمكن المدقق من التحقق من صحة هذه المعاملات.

د- سهولة الاستخدام: وتؤدي هذه الخاصية إلى سهولة فهم دليل الإثبات وتقييمه.

هـ- الوضوح والثبات: ويعني ذلك أن يعطي دليل الإثبات نفس النتائج عند قيام مراجعين مختلفين بأداء نفس المهمة.

و - كفاية الأدوات المستخدمة في الوصول إلى دليل الإثبات الالكتروني: حيث تساعد هذه الأدوات في زيادة قدرة المدقق على تحليل البيانات والتحقق من صحة وسلامة القوائم المالية

3- تأثير القيود الالكترونية على أدلة الإثبات:

ربما لن يكون هنالك قيود مسجلة على الورق للعمليات التجارية الالكترونية، كما يمكن توفير القيود الالكترونية أو تغييرها بسهولة أكثر من القيود المسجلة على الورق دون ترك أثر لمثل ذلك التدمير أو التغيير، ويأخذ المدقق في اعتباره فيما إذا كانت سياسات أمن المعلومات في المنشأة والضوابط الرقابية التي تم تنفيذها هي ملائمة لمنع التغييرات غير المصرح بها للنظام أو القيود المحاسبية، أو ربما يختبر المدقق الضوابط الآلية مثل تسجيل فحص النزاهة، أختام التاريخ الالكترونية، الإمضاءات الرقمية، وضوابط

(1) أيمن محمد صبري شعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م)، ص 135.

(2) د. ثناء علي القباني،**مراجعة نظم تشغيل البيانات الكترونياً** ، مرجع سابق، ص232.

(3) مصطفي يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014م)، ص 281.

الإصدارات لدى الأخذ بعين الاعتبار الدليل الالكتروني. واعتماداً على تقدير المدقق لتلك الضوابط، ربما يأخذ المدقق في اعتباره الحاجة إلى إجراءات إضافية مثل تأكيد تفاصيل العملية التجارية، أو موازين الحسابات مع أطراف ثالثة وفق معيار التدقيق الدولي (505) الموسوم: الصادقات الخارجية[1].

4- ضوابط اعتماد المراجع لأدلة الإثبات في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

لكي يقبل مراجع الحسابات أو يعتمد الأدلة الالكترونية علية أن يراعي مايلي[2]:

أ- أن يدرك جيداً أن مدى اعتماده على الدليل الالكتروني يتوقف بالدرجة الأولى على فاعلية الرقابة الداخلية.

ب- أن يتعامل جيداً مع التأثير المستمر لتكنولوجيا المعلومات في الأدلة التقليدية مثلاً : إرسال وتسلم الردود على المصادقات.

ج- أن يعرف أن أدلة الكترونية معينة قد تتاح في أي وقت وعليه أن يتوقع هذا الوقت حتى يأخذه في الحسبان عند قيامه بالاختبارات اللازمة.

شكل (1/3/1)

مقارنة بين الدليل التقليدي والدليل الالكتروني

الخاصية	الدليل	
	التقليدي	الالكتروني
صعوبة التغيير	الدليل الورقي صعب التغيير وهنالك وسائل لحمايته بالمراجعة العادية	سهل التغيير، ومن الصعب حمايته وتلعب الرقابة الداخلية دوراً جوهرياً في حماية التغيير في الدليل الالكتروني
الموثوقية	لديه مستوى عالي من الموثوقية	الثقة في الدليل الالكتروني تعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية
الاكتمال	يشتمل على كل المستندات الخاصة بالمعاملات	التشغيل الالكتروني قد يخفي الدليل بشفرات معينة أو أن الوصول باستخدام حقول بيانات أخرى

(1) أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث – المشاكل والمسئوليات والأدوات والخدمات**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م)،ص382.

(2) حسين أحمد دحدوح، وحسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 334.

توثيق الدليل (اعتماده)	الدليل الورقي يكون التوثيق على المستندات الأصلية	التوثيق الالكتروني لا يكون فيه حياه حيث يتم بالضغط على مفتاح في لوحة المفاتيح
سهولة الاستخدام	لا يحتاج إلى أدوات خاصة لاستخدامها في تقييمه وفهمه	يتطلب معرفة بأساليب استخلاص البيانات التقييمية وفهمه.
لوثقضوح	واضح ويقود إلى نفس النتائج بواسطة المراجعين المختلفين	ليس واضح بنفس مستوى الدليل الورقي وبالتالي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة بين المراجعين على حسب الإجراءات المتبعة من كل مراجع

المصدر: أيمن محمد صبريشعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م).

يلاحظ الباحث من خلال الشكل (1/3/1) أن الدليل اليدوي يتفوق على الدليل الالكتروني من نواحي صعوبة التغيير والموثوقية والاكتمال والاعتماد وسهولة الاستخدام والوضو ح، ومع ذلك تميل المنشآت إلى التشغيل الالكتروني للبيانات وذلك لتفوق مزاياه على مزايا التشغيل اليدوي، كما أنه يمكن تفادي نواحي القصور الدليل في الدليل الالكتروني في حالة كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية والتدريب الكافي للمراجعين على أساليب استخلاص البيانات التقييمية.

تاسعاً : المشاكل التي تواجه المراجعين في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية:

توجد عدة مشاكل تواجه مراجعة الحسابات عند استخدام الحاسوب في تشغيل البيانات المحاسبية منها[1]:

1- عدم استخدام المراجع لأجهزة الحاسوب في المنشأة محل المراجعة حيث تقتصر عملية المراجعة على المراجعة اليدوية.
2- تجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات والمشاكل والأخطاء التي ترتكب بواسطة الموظفين.
3- بما أن كل عمليات التشغيل الالكتروني لمعالجة البيانات تتم داخل الحاسب، فإن ذلك يؤدي إلى غياب أهم عنصر من عناصر الرقابة الداخلية وهو عملية تقسيم الواجبات والمسئوليات، كذلك استخدام أكثر وسيلة للمطابقة والمراجعة بين الموظفين.

(1) أنس السيد نور، **أساسيات الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات المحاسبية الإدارية**، (الكويت: دار الكتاب للطباعة والنشر،1981م)، ص70.
نقلاً عن: شذى محجوب أحمد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص58.

4- يفتقر الحاسوب كمشغل للبيانات لعنصر التقدير الشخصي والحكم على معقولية أعماله مما يوقعه في أخطاء غير منطقية.

5- هنالك مصادر جيدة لاحتمالات الأخطاء في مراحل الإدخال والتشغيل والإخراج، قد يتم إدخال البيانات بواسطة وسائط إدخال خاطئة مما يؤدي إلى فقدان بيانات أو ضياعها في مرحلة التشغيل، وقد يكون احتمال الخطأ في المكونات المادية أو البرامج وبالتالي المخرجات أيضاً تكون خاطئة[1].

6- الحذف أو الاختفاء الجزئي لمسار المراجعة والذي يشمل المستندات والسجلات ودفاتر الأستاذ والوسائط الممغنطة والملفات الرئيسية والتقارير المالية، والتي بواسطتها يمكن للمراجع تتبع أي عملية من بداية مستندها الأصلي حتى مرحلة التقرير النهائية والعكس، فالحاسوب مهما وصل من السرعة والدقة فإنه لا يستغنى عن العنصر البشري[2].

يرى الباحث أن تدريب المراجعين على أساليب مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، وقوة نظام الرقابة الداخلية، وكفاية وفاعلية الضوابط الرقابية والفصل بين الواجبات في داخل المنشأة كل ذلك يمكن أن يقلل من المشاكل التي تواجه المراجعين في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

(1) أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، (عمان: دار صفاء للنشر، 1999م)، ص172.
(2) محمد شوقي بشادي، **الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات** ، (بيروت: دار النهضة العربية، 1983م)، ص31.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمراجعة الخارجية

بتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهمية وأهداف المراجعة الخارجية والحاجة إليها، وحقوق وواجبات ومسئوليات المراجع الخارجي وصفاته، بالإضافة إلى معايير المراجعة الخرجية وتقاريرها وآداب السلوك المهني وجودتها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفـهوم وأهمية وأهداف ومقومات وتقارير المـراجعة الخـارجيـة

المبحث الثاني: حقوق وواجبات ومسئولية ومقومات المراجع الخـارجيوأداب السلوك المهني

المبحث الثالث:مفهوم وأهمية وأهداف و عناصرومقوماتجودة المراجعة الخارجيةومعاييرها

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف ومقومات وتقارير المراجعة الخارجية

أولاً : مفهوم المراجعة الخارجية :

لغوياً : المراجعة هي - كما جاء في مختار الصحاح – المعاودة، وتعني معاودة النظر فيما قمت به من عمل أو فيما قام به غيرك من أعمال لتحديد مدى صوابها، وقد كانت تتم هذه المراجعة في العصور القديمة عن طريق سماع أحد الأفراد لما دونه آخر من بيانات تتعلق في الغالب بأموال عامة وحكومية للتحقق من صحتها، ولعل هذا هو السبب في اشتقاق مصطلح المراجعة – في اللغة الإنجليزية – "Auditing" جاء من الكلمة اللاتينية "Adire" بمعنى يستمع [1].

تتمثل المراجعة الخارجية في عمليات المراجعة المؤداة لأطراف خارج المنشأة محل المراجعة عن طريق متخصصين مستقلين عن المنشأة محل المراجعة أو موظفيها التابعيين يطلق عليهم المراجعين الخارجيين External Auditor ويتميز هؤلاء المراجعون بالتأهيل والاستقلال، ومجال تلك المراجعة يتمثل بوجه عام في المراجعة المالية أو مراجعة القوائم الماليةFinancial Statement Audit ويقوم المراجع الخارجي بأداءعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة و المتعارف عليها[2].

تعرف المراجعة الخارجية "بأنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمشي هذه المزاعم مع المعايير وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية أي أصحاب المصلحة في المشروع" [3].

وفي تعريف أخر "المراجعة الخارجية هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة، حيث يكون مستقلاً عن إدارة المنشأة" [4].

كما تشير المراجعة الخارجية إلى "عملية المراجعة المؤداة عن طريق أطراف خارجية عن المنشأة محل المراجعة، فعادة يتم أداء تلك المراجعات عن طريق خبراء مستقلين عن المنشأة محل المراجعة وموظفيها طبقاً للمتطلبات التي يتم تحديدها عن طريق أو لصالح الأطراف التي تستفيد من أداء عملية المراجعة" [5].

---

(1) حامد طلبة محمد أبو هيبة ، **أصول المراجعة** ، الطبعة الأولى ، (عمان : زمزم ناشرون وموزعون ، 2011 م)

(2) عائدة عثمان عبد الله ، **دور المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة**، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2011)، ص53 .

(3) عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية الحديثة- الجزء الأول** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 م) ص14 .

(4) محمد سمير الصبان ود.عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002 م) ص30 .

(5) أمين السيد أحمد لطفي ، **فلسفة المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 م) ص16 .

كما تعرف المراجعة الخارجية "بأنها الأداة الرئيسية المستقلة والتي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة، وتهدف المراجعة الخارجية أيضاً إلى التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المنشأة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتهدف أيضاً إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة"[(1)].

وفي سياق أخر المراجعة الخارجية هي التي تقوم بها جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص، والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام.حيث أن الوظيفة الأساسية للمراجع الخارجي هي فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً فنياً دقيقاً ومحايداً للتحقق من أنها قد تمت فعلاً في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها [(2)].

كما عرف التدقيق الخارجي (المراجعة الخارجية) بأنه هو التدقيق الذي تقوم به جهة مستقلة عن المشروع ولا تخضع لإشراف الإدارة، حيث يتصفون بالحيادية للوصول إلى تقرير عادل يبين فيه المدقق المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة[(3)].

ويستنتج الباحث من التعريفات السابقة للمراجعة الخارجية مجموعة من النقاط المهمة التي تصف وتحدد وتلخص مفهوم وطبيعة عمل المراجعة الخارجية وهذه النقاط تتمثل في الآتي:

1- أنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي لأدلة الإثبات الخاصة بتأييد مزاعم الإدارة حول المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية وغيرها.

2-تؤدى بواسطة أطراف خارج المنشأة مستقلين تماماً عن سلطة الإدارة والملاك، ويتصفون بالحياد والنزاهة والأمانة.

3- تسعى إلى خدمة الأطراف الخارجية التي لها علاقة أو يتوقع أن تربطها علاقة بالمنشأة.

4-يقوم بها خبراء مختصين ومؤهلين علمياً وعملياًوملتزمين بقواعد السلوك المهني.

5- ينحصر عملها في مجال العمليات المالية بالتركيز على التقارير والقوائم المالية.

6- تتم في إطار معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها.

---

(1) محمد حسين الصديق خوجلي ، **المراجعة ودورها في التحقق من الوفاء بالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال – دراسة تحليلية** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2012 م)، ص[70].

(2) كمال بشير إسماعيل إبراهيم ، **أثر السلوك الذاتي والمهني للمحاسب والمراجع القانوني على أداء الخدمات الضريبية وثقة الممولين** ، (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2012) ، ص[44] .

(3) مطيري الطميزي ، **تدقيق الحسابات** ، (دار التقدم العلمي ، 2010 م) ص[15] .

7- تهدف إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبطريقة معهودة وبصفة موضوعية وهادفة بنتائج المراجعة ومدى صحة مزاعم الإدارة.

8- تسعي إلى تحقيق العدالة المالية وحماية حقوق الملاك والمستخدمين والجهات ذات الصلة التي تربطها علاقة مصلحة بالمنشأة أو المؤسسة.

ثانياً : أهمية المراجعة الخارجية:

المرجعة يلعب دوراَ مهماً في الأوساط المالية والأوساط الحكومية وفي الاقتصاد. كما أن المعلومات المالية التي تعتمد عليها وتثق بها ضرورية لأي مجتمع، والمستثمر يتخذ قرارات الشراء والبيع لاستثماراته، البنوك تتخذ قرارات إعطاء القروض، والسلطات الضريبية تقوم باحتساب الدخل الخاضع لضريبة الدخل ومبلغ الضريبة ودخول وخروج شريك في شركات التضامن، ومعرفة مبلغ التر كات وضريبة الإرث في حالة الوفاة، كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات جهزت أو حضرت من قبل الآخرين، وهذه الجهات قد تتعارض مصالحها مع مصالح الجهات المستفيدة من هذه المعلومات ولهذا نشأت الحاجة إلى خدمة المدقق المستقل والمحايد وهذا الشخص المستقل والمحايد سيقوم بأعلام الأطراف الأخرى إن كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تمثل باعتدال أو بوضوح ومن جوانبها المادية المركز المالي كما هو بتاريخ معين والنشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ[1].

وتتبع أهمية المراجعة الخارجية من كونه وسيلة لا غاية تهف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشأة وتربطهم بها علاقة، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات[2]:

1- إدارة المشروع التي تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهات محايدة) في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.

2- المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

3- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشأة التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم .

---

(1) هادي التميمي، **مرجع سابق**، ص20 .

(2) رزق أبوزيد الشحنة، **تدقيق الحسابات – مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)**، (عمان: دار وائل للنشر، 2015 م) ص39 .

4- الجهات الحكومية: حيث تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في كثير من الأغراض مثل الرقابة، التخطيط، فرض الضرائب، ومنح القروض، بالإضافة إلى أن الاتحادات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر[1].

وأوضح أحد الباحثين أن المراجع الخارجية تكتسب أهميتها من وظيفة إبداء الرأي حول صحة أو عدم صحة القوائم المالية، ولا شك أن التطور الكبير في الاستثمارات العالمية وظهور شركات المساهمة الكبرى واتجاه الشركات نحو الإندماج لا شك أن هذه المتغيرات قد زادت أهمية المراجعة باعتبار أنها علماً من العلوم الهامة لا تقتصر خدماتها على أصحاب المال لتطمئنهم من خلال تقرير المراجع الخارجي إلى أن رأسمالهم محفوظاً سليماً، وأن المنشأة تحقق أرباح بمعدلات مرضية وتدار بصورة جيدة، بل تمتد خدمات تقرير المراجع الخارجي إلى العديد من الطوائف حيث يساعدهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية بخصوص الاستثمار في المنشأة أو عدم الاستثمار[2].

كما لخص باحث آخر أهمية المراجعة الخارجية في النقاط التالية [3]:

1- كبر حجم المنشآت الاقتصادية في العصر الحديث وتعدد أنشطتها وتوسع عملياتها أدى بالضرورة إلى أهمية القيام بعملية المراجعة الخارجية.

2- ازدياد عدد مستخدمي التقارير المالية من إدارة وعاملين ودائنين وغيرهم أدى إلى ضرورة وجود شخص محايد يقوم بإضفاء الثقة على هذه التقارير.

3- كثرة وتعقد العمليات وصعوبة فهمها بواسطة كثير من المستخدمين أدت إلى الحاجة للقيام بها.

4- أنها تؤدي إلى التحقق من صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وجمع الأدلة والقوائم التي تساعد على القيام بعملية المراجعة وعكسها إلى جميع المستخدمين.

5- يؤخذ على المراجع الداخلي في كثير من المنشآت تبعيته وظيفياً إلى إدارة المنشأة وبالتالي التزامه بتوجيهاتها مما قد يعيقه من أداء وظيفته بطريقة مستقلة، مما يزيد من أهمية وظيفة المراجع الخارجي المستقل للقيام بالمراجعة الخارجية.

6- كذلك تأتي أهمية المراجعة الخارجية من التأكد من مدى تحقيق المنشأة لأهدافها المختلفة التي حددتها مسبقاً، حيث يجب أن يتميز أداء المراجع الخارجي مسبقاً بالحياد والاستقلال حتى يأتي رأيه وتقريره الذي يعكسه بما يحقق تطلعات جميع مستخدمي هذه التقارير.

---

(1) مصطفى يوسف كافي ، **مرجع سابق**، ص20 .

(2) ياسر صلاح دفع الله أحمد ، **دور المراجع ا لخارجي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) ، ص[26] .

(3) عبد القيوم إبراهيم حمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص[41] .

ويرى الباحث أنه لا شك في أهمية المراجعة الخارجية ولا غنى عنها في مجال المال والأعمال، ولكن في ظل التطورات الحديثة وخاصة بعد ظهور واستفحال ممارسات المحاسبة الإبداعية أصبحت هنالك شكوك وطعون في كفاءة المراجع الخارجية، ويثبت ذلك العدد الكبير من الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجعين الخارجيين ومكاتب ومؤسسات المراجعة الخارجية، وكذلك الانهيار الذي حصل للعديد من الشركات رغم أن قوائمها المالية والمصادق عليها من قبل المراجعة الخارجية كانت تدل على خلاف ذلك، ومع ذلك لم ينادي أحد بإلقاء وظيفة المراجعة الخارجية، ولكن كانت النداءات تدور حول بذل الجهود لتطويرها وتفعيلها وتقنينها وزيادة جودة خدماتها حتى تحقق الأهداف المرجوة منها، كما أنه لم نجد أحد يتحدث عن بديل للمراجعة الخارجية، وكل ذلك يدل على أهميتها البالغة في مجال المال والأعمال وعدم الاستغناء عنها بأي حال من الأحول لأنها هي الرقيب والشاهد على صحة ودقة العمليات المالية سواء في مؤسسات القطاع العام أو الخاص.

ثالثاً : أهداف المراجعة الخارجية :

أن المراجعة الخارجية الحديثة تستهدف في المقام الأول أن يبدي مقلب الحسابات رأياً فنياً محايداً ، بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصدق، في كل الأمور الجوهرية، عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغير في حقوق الملاك. ويتحقق هذا الهدف بتحديد مراقب الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وعرضت، في كل جوانبها الهامة، وفق إطار محدد لإعداد التقارير المالية، و هو ما عرفناه بمعايير قياس الصدق. ويساعد الرأي الفني لمراقب الحسابات على تحقيق أهداف فرعية للمراجعة الخارجية، أهمها ما يلي [1]:

1- زيادة أو تدعيممدى صدق القوائم المالية عن طريق تقيم مستوى مرتفع وا ٍن كان غير مطلق من التأكيد المهني الإيجابي Positive Assuranceبشأن إمكانية الاعتماد على هذه القوائم المالية وا يضاحاتها المتممة لها إذ من المعروف أن مراقب الحسابات لن يحقق التأكيد المطلق لكثير من الأسباب. ومن أهم هذه الأسباب أنه في حاجة دائماً لإصدار الأحكام المهنية الشخصية،وأنه يقوم بمراجعة اختباريه (مراجعة عينات) في المقام الأول، كماأن نظم المحاسبة والرقابة دائماً يشوبها بعض أوجه قصور، وأخيراً لأن معظم الأدلة المتاحة له هي أدلة مقنعة أو استماليةPersuasive، أكثر من كونها أدلة قاطعة .

2- مساعدة الطرف الثالث، خاصة المساهمين كطرف أصيل في مراقبة الأداء المالي والاقتصادي للإدارة كوكيل عنهم في إدارة المشروع، وتحقيق الأهداف الموكلة إليهم .

(1) عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية الحديثة- الجزء الأول**، مرجع سابق، ص ،ص29 ــ30 .

3- إضفاء المصداقية على القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية تعتبر مسئولية الإدارة فإن مسئولية المراجع تتمثل في إضفاء الثقة عليها، فعن طريق عملية المراجعة لا يعزز المراجع منفعةUsefulness وقيمة Valueالقوائم المالية فحسب وا ٍنما يعظم أيضاً من مصداقية المعلومات المقدمة من طرف الإدارة [1].

4- تعمل على اكتشاف ما إذا كانت التقارير المالية تظهر المركز المالي الصحيح ونتائج العمليات الحقيقية للمنشأة تحت الفحص [2].

5- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع، وتخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق [3].

وقسم بعض الباحثين أهداف المراجعة إلى مجموعتين أساسيتين وذلك كالآتي[4]:

المجموعة الأولى : الأهداف التقليدية: وهي نوعان:

1- أهداف رئيسية: وتتمثل في:

أ- التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.

ب-إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

2- أهداف فرعية (ثانوية) وتتمثل في:

أ- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو التلاعب في الحسابات.

ب-تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وا ٍجراءات تحول دون ذلك.

ت-اعتماد الإدارة على تقرير المدققورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضراً أو مستقبلاً .

ث-طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.

ج- تقديم التقارير المختلفة وملء الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

المجموعة الثانية : الأهداف الحديثة أو المتطورة :وتتمثل الأهداف الحديثة أو المتطورة في الآتي:

1- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

2- تقييم نتائج الأعمال وفقاً للأهداف المرسومة .

3- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

4- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

---

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2010 م ، ص2 .

(2) نوري الشارف الغزيوي ، **مدى استقلالية مراجع الحسابات في الجماهيرية – دراسة تحليلية تطبيقية** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2006م)، ص17 .

(3) عتيق ردمان محمد ، **دور مهنة المراجعة في الحد من التهرب الضريبي في المنشآت الصناعية** ، (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2003 م) ، ص50 .

(4) سامي محمد الوقاد، ولؤي محمد وديان ، **تدقيق الحسابات(1)**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010م)، ص ص23—24.

شكل (رقم 1/1/2)

مراحل تطور أهداف وا إجراءات المراجعة الخارجية

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحققأو الفحص	أهميةالرقابةالداخلية
ما قبل عام1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
مابين1950 ـ 1905	اكتشاف الغشوالخطأ والاختلاس	بعضالاختباراتتفصيلي مبدئي	غير مهمة
مابين1905 ـ 1933	تحديد عدالة المركز الماليواكتشاف الغشوالأخطاء	فحص اختباريتفصيلي	درجة اهتمامبسيطة
ما بين1933 ـ1940	تحديد عدالة المركز الماليواكتشاف الغشوالأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام
ما بين 1940 ـ 1960م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
ما بين 1960 ـــ حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر: مصطفى يوسف كافي ، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، (عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، 2014 م) ص[20] .

أهداف المراجعة الخاصة بالعملية المالية:

تنبع أهداف المراجعة الخاصة بالعملية المالية وترتبط على نحو وثيق بمزاعم الإدارة، ولا يعد ذلك أمراً غريباً حيث تتعلق مسئوليات المراجع أساساً بتحديد ما إذا كانت مزاعم الإدارة بخصوص القوائم المالية يمكن تبريرها، وعليه فإن أهداف المراجعة العامة الخاصة بالعملية المالية تتمثل في الآتي[(1)]:

1 - الوجود:يتعلق هذا الهدف بتحديد ما إذا كانت العمليات المالية التي تم تسجيلها قد حدثت فعلاً .

(1) حسين أحمد دحدوح. و حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة- الإطار النظري والإجراءات العملية- الجزء الثاني**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م) ، ص ص[60 – 61] .

2- الاكتمال: ويقصد به تسجيل العمليات التي حدثت فعلاً، أي أن الهدف يتعلق بتحديد ما إذا كانت كلفة المبيعات التي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد سجلت فعلاً، ويعد عدم تسجيل المبيعات التي تمت فعلاً في يومية المبيعات والأستاذ العام انتهاكاً لهدف الاكتمال.

3- الدقة: أي تسجيل العمليات المالية وفق القيم الصحيحة، ويتعلق هذا الهدف بتسجيل المبيعات بقيمة البضاعة التي تم شحنها مع الإعداد الصحيح للفاتورة المرحلة للزبون وتسجيلها على نحو صحيح، وسيكون هناك انتهاك لهدف الدقة إذا وجد المراجع فرقاً بين كمية البضاعة التي تم شحنها والكمية الخاصة بهذه البضاعة في الفواتير، أو عند استخدام سعر غير صحيح لقيمة المبيعات.

4- التبويب: أي تبويب العمليات المالية المسجلة في يومية الزبون على نجو ملائم، ومن أمثلة سوء التبويب إدراج المبيعات وفقاً لقيم المبيعات النقدية وقيم المبيعات على الحساب، وتسجيل عملية بيع أصول ثابتة على انه عملية بيع تجارية.

5- التوقيت: ويعني تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالمبيعات في التاريخ الصحيح، فمثلاً يجب تسجيل عملية البيع في تاريخ الشحن.

6- الترحيل والتلخيص: ويقصد به الإدراج الملائم للعمليات المالية للمبيعات في الملف الرئيس للمدينين مع التلخيص الملائم، ويتعلق هذا الهدف بدقة نقل المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية والأستاذ العام.

أهداف المراجعة الخاصة بالأرصدة:

تتشابه هذه الأهداف مع الأهداف المرتبطة بالعمليات، وتوفر إطاراً لمساعدة المراجع على جمع الأدلة الكافية، وعند استخدام أهداف المراجعة المرتبطة بالرصيد كإطار عمل لمراجعة أرصدة الحسابات في الميزانية، ينبغي على المراجع أن يجمع الأدلة للتحقق من التفاصيل التي تدعم رصيد الحسابات وليس التحقق من رصيد الحسابات نفسه[1].

وتتمثل الأهداف العامة للمراجعة المرتبطة بالرصيد في الآتي[2]:

1- الوجود: ويعني القيم المسجلة تعبر عن القيم الفعلية، ويتعلق هذا الهدف بما إذا كانت القيم المدرجة في القوائم المالية يجب أن يتم إدراجها فعلاً، فمثلاً إدراج رصيد المدينين لأحد العملاء في رصيد المدينين بميزان المراجعة عندما لا يوجد مثل هذا الرصيد للعميل يعتبر انتهاكاً لهف الوجود.

(1) المرجع السابق ، ص ص61 — 62 .

(2) الفين أرينز، وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل** ، (الرياض: درا المريخ للنشر ، 2002م) ص211 .

2- الاكتمال: القيم الفعلية تم تسجيلها، يتعلق هذا الهدف بتحديد ما إذا كانت كافة القيم التي يجب إدراجها قد تم فعلاً إدراجها.

3- الدقة: أي القيم المدرجة تم تسجيلها بالقيم الصحيحة، يشير هدف الدقة إلى القيم المدرجة وفق القيم الحسابية الصحيحة.

4- التبويب: ويعني أنه تم تبويب القيم المدرجة في قائمة العميل على نحو ملائم. يتضمن التبويب تحديد ما إذا كانت العناصر في قائمة العميل قد تم إدراجها في الحسابات الصحيحة.

5- الفصل الزمني: أي يجب تسجيل العمليات المالية التي تتم بالقرب من نهاية الفترة المالية في الفترة المالية الصحيحة.

6- الارتباط بين التفصيلات: أي اتفاق تفاصيل رصيد الحسابات مع القيم المرتبطة به في الملف الرئيسي، مع المجموع الإجمالي لرصيد الحساب، ومع المجموع الإجمالي في الأستاذ العام.

7- القيم القابلة للتحقق: يجب إدراج الأصول بالقيم المقدر تحققها،ويتعلق هذا الهدف بما إذا كان رصيد الحساب قد تم تخفيضه بالنقص في التكلفة التاريخية ليتم التوصل لصافي قيمة قابلة للتحقق.

8- الحقوق والواجبات: أي بالإضافة إلى الوجود يجب امتلاك معظم الأصول قبل إدراجها في القوائم المالية، وبالمثل يجب أن تتعلق الالتزامات بالشركة.

9- العرض والإفصاح: أي تم الإفصاح على نحو ملائم عن أرصدة الحسابات ومتطلبات الإفصاح المرتبطة بها في القوائم المالية، حيث يجب على المراجع أن يؤدي اختبارات للتحقق من أن كافة أرصدة الحسابات في الميزانية وقائمة الدخل والمعلومات المتعلقة بها قد تم إدراجها على نحو صحيح في القوائم المالية.

يرى الباحث أن أهداف المراجعة الخارجية رغم تعددها وتناولها من قبل الكتاب والباحثين بتصنيفات متعددة ومن وجهات نظر مختلفة إلا أنها في جملتها تدور حول، إنصاف المجتمع المالي، تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل، حفظ الحقوق والواجبات، مساعدة الأطراف ذات العلاقةفي تقييم الأداء المالي،منع واكتشافعمليات الغش والتضليلوالتلاعب، تقييم نتائج العمليات المالية وزيادة الثقة فيها، وإبداء الرأي الفنيالمحايد حول مدى صدق وعدالة نتائج العمليات المالية المعروضة.

رابعاً : الحاجة إلى المراجعة الخارجية وحتميتها :

المراجعة باعتبارها تقريراً رسمياً مكتوباً عن إبداء الرأي أو التصديق على صدق وعدالة عرض القوائم المالية، ومدى إمكانية الاعتماد على التأكيدات التي تتضمنها، والتي يقوم بتوفيرها طرف مسئول آخر هو معد المعلومات (الإدارة) من ثم تساعد المراجعة الخارجية على تخفيض تلك المخاطر عن طريق تعزيز الثقة

في المعلومات ودرجة مصداقيتها، حيثتؤكد العوامل التالية على حتمية المراجعة الخارجية وزيادة الطلب على خدماتها وهي [1]:

1- تعارض المصالح:Conflict of Interests

2- التباعد:Remoteness

3- التعقيد: Complexity

4- آثار وعواقب الأخطاء: Consequences Of Errors

وقامت جمعية المحاسبين الأمريكية بإصدار بيان بمفاهيم المراجعة الأساسية وحدد البيان أربعة حالات للطلب على خدمات المراجعة وفقاً لما يلي [2]:

1- وجود تناقض في المصالح بين معدي المعلومات المالية (الإدارة) ومستخدمي المعلومات المالية (الملاك، المستثمرين، الدائنين، وغيرهم)، وهذا التناقض قد يؤدي إلى صراع بين الطرفين ينتج عنه معلومات متحيزة.

2- يمكن أن يكون للمعلومات المالية انعكاسات اقتصادية كبيرة، وبالتالي فهي تمثل أهمية كبيرة لمتخذي القرارات.

3- هناك حاجة إلى المتخصصين لإعداد المعلومات المالية والتأكد من سلامتها.

4- لايتاح لمستخدمي المعلومات القدرة على التقييم المباشر لجودة المعلومات بصفة مستمرة أما لنقص الخبرة أو عدم وجود السلطة لديهم للتأكد مباشرة من جودة معلومات القوائم المالية التي يستخدموها.

أما العوامل التي تؤدي إلى الطلب على مهنة التدقيق من وجهة النظر الاقتصادية فقد تم تحديدها في النقاط الآتية[3]:

1- الرغبة في تخفيض مخاطر المعلومات .

2- تخفيض تكلفة رأس المال.

3- المساعدة في منع حدوث الأخطاء والتحريفات الجوهرية بقدر الإمكان.

4- المساعدة فيتقييم أداء الرقابة وا إجراء التحسينات المختلفة على العمليات التشغيلية بالمنشأة.

---

(1) عائدة عثمان عبد الله ، مرجع سابق ، ص54 .

(2) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية ، الجزء الأول - مسئوليات وأخلاقيات المراجع** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م ، ص ص29—30 .

(3) رزق أبوزيد الشحنة ، مرجع سابق ، ص37—38 .

وفي سياق آخر أوضح أحد الكتاب أن أسباب الحاجة والطلب على خدمات المراجعة تنشأ عموماً من وجود [1]:

1- التحيز المحتمل في توفير المعلومات.

2- التباعد بين المستخدم والمنظمة.

3- تعقد المعاملات والمعلومات ونظم التشغيل.

4- الحاجة إلى تدني المفاجآت المالية.

ويري الباحث أن المراجعة الخارجية تعتبر من الضروريات الملحة والتي لا غنى عنها في مجال المال والأعمال، وهي الرقيب على حقوق الكثير من الفئات التي لا تستطيع أن تقوم بهذه الرقابة أما لعدم التفرغ للقيام بهذه الرقابة، أو لعدم توفر المقدرة الفنية التي تمكنها من ذلك، وعليه فإن الحاجة إلى المراجعة الخارجية تزداد مع تطور الاقتصاد والمجتمع.

خامساً : المقومات الأساسية للمراجعة الخارجية:

المراجعة الخارجية كغيرها من المهن تحتاج إلا مقومات ترتكز عليها في أدائها لمهامها حتى تستطيع تنفيذ مهامها بدرجة عالية من الدقة والحيادية والجودة والاستقلال، وأوضح أحد الكتاب أن أهم المقومات الأساسية لمهنة التدقيق الخارجي تتمثل في الأتي[2]:

1- ضرورة توافر قدر وافمن التأهيل العلمي، لإعداد الممتهن وتدريبه على القيام بعمله على خير وجهبما يتناسب مع أهمية الخدمة التي سيؤديها.

2- أن يكون هدف المهنة تقديم "خدمة" عامة للمجتمع بحيث يكون هناك اعتراف صريح من المجتمع بأهمية هذه الخدمة، وأن يكون هناك شعور بالمسؤولية من الممتهن تجاه المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه، وفي نفس الوقت القدرة على تحمل هذه المسؤولية.

3- أن تتم ممارسة قدر واف من "الرقابة الذاتية" عن طريق المنظمات المهنية المتخصصة في مجال مهنة تدقيق الحسابات.

4- اعتماد مهنة المراجعةعلى "المجهود الذهني" بصفة أساسية.

5- توافر مجموعة من القواعد والتقاليد تحكم السلوك المهني لأعضاء المهنة، وتهدف إلى رفع مستواها والمحافظة على سلامة أعضائها.

6- توافر مجموعة من "معايير الأداء" المنظمة والمتعارف عليها تحكم أداء العمل المهني وسلوك المهنة، وتعل على إرشاد الممتهنين وتهذيب الاجتهادات الشخصية.

---

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد ، مرجع سابق ، ص[20] .

(2) حسام إبراهيم حسن، **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق الجزء الثاني**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2009م) ص[22].

كما أوضح كاتب أخر أن القيام بالمراجعة الخارجية وتنفيذها يتطلب ما يلي[1] :

1- ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها وأهدافها الرئيسية.

2- التعرف على أساليب وأدوات التحقق الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية المراجعة وتدقيق عناصر النشاط المختلفة في المنشأة.

3- الإمكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها المراجع الخارجي ومدى ما يتمتع به من قدرات شخصية وفكر سليم في مجال أداء عمله.

4- مستوى المسئوليات التي يقبلها المرجع الخارجي فنياً ومهنياً وقانونياً) والتي يقبلها للتعبير عن آرائه المهنية.

5تحديد مستوى العلاقة بين المراجع الخارجي وا ٍدارة المراجعة الداخلية في المنشآت لتحديد مستوى التعاون بينهما في مجال إنجاز عملية المراجعة.

يلاحظ الباحث أن المقومات الأساسية لمهنة المراجعة الخارجية تدور حول، الالتزام بقواعد السلوك المهني التي تنظم المهنة، التدريب والتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الخارجين ودعم استقلالهم وحيادهم وتحديد مسئولياتهم، ومعايير الأداء التي تنظم عملهم، وعليه فإن تطوير هذه المهنة يجب أن يبدأ بتطوير وتحديث هذه المقومات وا ٍعادة صياغتها ودعمها بما يجعلها تتلاءم مع متطلبات الواقع العملي.

سادساً : تقرير المراجعة الخارجية:

1- طبيعة تقرير المراجعة الخارجية:

يمكن تعريف تقرير المراجع الخارجي بأنه "عبارة عن وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة وتوفرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات مالية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي" [2].

كما أن تقرير المراجع الخارجي - شأنه شأن أي تقرير - يجب أن تتوافر فيه (شروط) معينة حتى يحقق (الغرض) منه، وبعض هذه الشروط يتعلق بالنواحي الشكلية، والبعض الآخر يتعلق بمحتويات التقرير، وعلى كل حال ينبغي أن يتضمن التقرير (حد أدنى) من المعلومات والبيانات بعضها ينصب على العمل الذي

(1) محمد حسين الصديق خوجلي ، مرجع سابق ص 71.
(2) حسام إبراهيم حسن ، **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق**– الجزء الأول ، مرجع سابق، ص193 .

قام به المدقق ، والبعض الآخر يتضمن خلاصة موجزة لرأيه الفني، ويمكن إيجاز النواحي الشكلية في التقرير بالآتي[1]:

أ- أن يتضمن التقرير (تاريخ إعداده) حتى تتحدد مسئولية المدقق في العمليات التي تقع بين تاريخ الميزانية الخاضعة للتدقيق وتاريخ التقرير.

ب- أن يتم توجيه التقرير إلى المنشأة (أو المؤسسة) باعتبار المدقق الخارجي وكيلاً عنها مع ذكر اسم المنشأة بدقة كما هي مسجلة به.

ج- أن يراعي توخي الدقة والوضوح في اختيار العبارات والمصطلحات، والتي لا تحمل أكثر من معنى واحد ومتعا ف عليها بين الجميع.

د- ينبغي أن يتضمن التقرير الإشارة إلى المستويات المهنية المطالب بها المدقق بضرورة التقيد والالتزام بها.

هـ- أن يوضح رأيه في التحفظات المتضمنة في تقريره بشكل واضح ومباشر، لعدم اللبس أو تغيير المقصود منها.

و- يجب أن يوقع المدقق الخارجي على تقريره بشخصه، وليس بمعرفة أحد مندوبيه أو مساعديه، ويوضع بجانب التوقيع رقمه في سجل المحاسبين والمدققين وكتابة اسمه بالكامل فوق التوقيع.

ز- ينبغي أن يكون تقرير المدقق الخارجي مكتوباً لا شفاهة، وتحكم هذا التقرير اعتبارات قانونية تتضمنها التشريعات القانونية السارية في الدولة واعتبارات (مهنية) تخرج من الهيئات المهنية.

2- معايير تقرير المراجعة :

بصفة عامة يمكن القول أن هذه المعايير تشمل بصفة رئيسية: مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومدى الثبات في تطبيق ذلك، ومدى كفاية إفصاح القوائم المالية عن المعلومات الجوهرية اللازمة كي تعبر هذه القوائم عما أعدت من أجله، وا إبداء الرأي الشامل عن القوائم المالية كوحدة واحدة ، وقد تتضمن هذه المعايير أيضاً مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية الملائمة- كما ورد ضمن أدلة المراجعة الدولية- ، كما ترى التنظيمات المهنية الأمريكية حالياً لا تتم الإشارة إليه إلا في أربعة معايير وهي[2]:

أ- أن يوضح التقرير مدى تمشي القوائم المالية التي أعدتها المنشأة محل التدقيق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وهو أحد أجزاء تقرير المدقق الذي من خلاله يوضح التزام المنشأة عند إعدادها للقوائم المالية بالمعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة.

(1) المرجع السابق، ص194 .
(2) غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص116 — 117 .

ب- أن يوضح تقرير مدقق الحسابات الثبات في تطبيق المنشأة محل التدقيق للمبادئ والطرق المحاسبية بين الفترات، وهذا يعني ثبات المنشأة في استخدام الطرق المحاسبية مما يجعل عملية المقارنة للقوائم المالية من سنة إلى أخرى ممكنة، وهذه المقارنة تتأثر بثلاثة تغيرات هي[1]:

- التغير في تطبيق المبادئ المحاسبية كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص في احتساب الاستهلاك.

- التغير في بعض ظروف المشروع والتي تستدعي تغيرات محاسبية لكنها لا تتضمن تغيرات في المبادئ المحاسبية المستعملة ومثال ذلك التغير الذي قد يطرأ على تقدير العمر الإنتاجي للأصل سواء كان ذلك بسبب إضافات رأسمالية له، أو إهلاك مفاجئ أصابه.

- التغير في بعض ظروف المشروع والتي ليس لها علاقة بالمحاسبة ومثال ذلك التغير في القوة الشرائية للنقد، أو تبني خطة استثمار لإدخال الموظفين وتقاعدهم، أو شراء فرع جديد أو الاستغناء عن فرع من فروع المشروع.

ج- أن يوضح تقرير المدقق أن الإفصاح عن البيانات المختلفة في القوائم المالية ملائمة وكافية ما لم يشير المدقق إلى خلاف ذلك ويعني ذلك أن مدقق الحسابات هو من يقرر مدى ملائمة وكفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية وصحة هذه المعلومات، مما يعني في حالة أن رأى المدقق وجوب إضافة معلومات أخرى ذات أهمية، فإنه يجب أن يشير إلى ذلك من خلال الملاحظات والتي يرفقها مع تقريره.

د- أن يبين تقري مدقق الحسابات رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي فيجب عليه أن يبدي أسباب الامتناع عن إبداء الرأي.

3- أنواع تقارير المراجعة:

تم تقسيم تقارير المراجعة إلى عدة أنواع من عدة زوايا ومن وجهات نظر مختلفة، ومن هذه التقسيمات الآتي:

أ- من حيث نشرها أو عدم نشرها: وتم تقسيمها إلى نوعين[2]:

i. تقارير غير منشورة أو خاصة: وهي من أجل القيام بعمل خاص مثل تدقيق المخازن لاكتشاف الاختلاسات بها أو وجود تزوير في إحدى السجلات، فمثل هذا التدقيق يهم فقط الجهة التي عينته.

ii. تقارير منشورة أو عامة: وهي التي تنشر في الصحف أو المجلات والتي تهم جهات مختلفة مثل تقرير الميزانية ويعد هذا التقرير وفقاً للقانون.

(1) خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية** ، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م)، ص.

(2) توفيق مصطفى أبو رقبة و عبد الهدي اسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، (أربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1991م) ص67.

ب- من حيث التحفظ في التقرير أو عدمه: وتم تقسيمه إلى نوعين[1]:

i. التقرير الذي لا ينطوي على تحفظات:

يعرف هذا التقرير بأنه تقرير مطلق أو نظيف وهو لا يحتوي على أي ملاحظات أو تحفظات ويشترط فيه شرطين: أولهما أن يكون تدقيق الحسابات قد تم وفقاً لمعايير تدقيق الحسابات المتعارف عليها، وثانيهما أن تعبر القوائم بصدق عن المركز المالي وعن نتائج العمليات، وان تكون معدة على ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة والمطبقة بطريقة متجانسة سنوياً، وتشتمل على جميع المعلومات والبيانات الإيضاحية التي تجعل تلك القوائم غير مضللة.

ii. التقرير الذي ينطوي على ملاحظات أو تحفظات:

يعرف هذا التقرير بأنه تقرير مقيد، أي يكون مدقق الحسابات عند إبداء رأيه متحفظاً، ويقدم بعض الملاحظات أو التحفظات أو الاستثناءات، بقصد لفت النظر إلى أن القوائم المالية غير متمشية مع بعض المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ويوضح طبيعة القيود أو التحفظات وأسبابها، وتأثيرها على القوائم المالية ونتيجة أعمال المنشأة، مثل تغيير طريقة تقويم المخزون أو سياسة الاستهلاك، أو عدم اتفاق مدقق الحسابات مع المنشاة على بعض الأرقام أو العناصر المدرجة بالقوائم المالية، ويوضح مدقق الحسابات بصراحة التحفظات بالنسبة للعناصر الهامة التي لها تأثير كبير على نتائج نشاط المنشاة.

ت- من حيث الاختصار أو الطول: وفي هذا المجال تم تحديد نوعين من أنوع التقارير وسوف يتم تناولهما في النقاط التالية[2]:

i. التقرير المختصر:

ويعتبر هذا هو الشكل العادي المتعارف عيه لتقرير المراجع، والذي يرفق بالقوائم المالية المنشورة (الميزانية أساساً)، وعلى الرقم من أن هذا التقرير يتصف بالاختصار، إلا أن ذلك لا يعني إطلاقاً عدم وضوح ما يحتويه، فالاختصار ينبغي أن لا يكون به أي إخلال في توصيل رأي المراجع وحكمه على القوائم المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وما ينبغي مراعاته أن معايير التقرير السابق الإشارة إليها إنما تتعلق أساساً بهذا التقرير المختصر، إذ أنه هو التقرير الذي ينشر مع القوائم المالية مما يؤكد إمكانية الاعتماد عليه سواء من داخل المشروع أو من قبل أي طرف خارجي.

(1) سامي محمد الوقاد، و أ. لؤي محمد وديان ، مرجع سابق ، ص244 .
(2) حامد طلبة محمد أبو هيبة، مرجع سابق ، ص162 .

ii. التقرير المطول:

في بعض الحالات قيديرى المراجع أن يقدم توضيحاً تفصيلياً لإدارة المنشأة عن بعض جوانب المراجعة التي يقوم بها، بالطبع لا يعد هذا التقرير بديلاً عن التقرير المختصر، إذ أنه يشمل عادة على كل ما ورد بالتقرير المختصر، ويمكن أن يقدم بجانبه لإدارة المشروع أو أصحابه لتوضيح أو تفسير بعض الجوانب التي يحتاج إليها أصحاب المشروع أو مديريه، ومن الممكن أن يتضمن هذا التقرير أيضاً بعض الاقتراحات التي يراها المراجع ضرورية لتحسين نظم العمل بالمنشأة لتلافي بعض السلبيات التي اكتشفها أثناء المراجعة والتي يمكن أن تفيد المنشأة بشكل أفضل في الفترات القادمة، وما ينبغي ملاحظته أن هذا التقرير قد يعد في بعض الأحيان بناء على طلب أصحاب المشروع أو إدارته، ولعل أن هذه السمات توضح أن هذا التقرير لا يحتاج بالضرورة إلى وجود معايير محددة لإعداده، كما أنه يعد للاستخدام الداخلي بالمنشآت بصفة أساسية.

يمتنع خبير المحاسبة(المراجع الخارجي) عن إبداء الرأي عندما لا يتمكن من إجراء فحص كاف ليتمكن من إبداء الرأي أو القيام بالفحص إلا أن هناك غموض حول أمر أو بعض الأمور وبالتالي غير قادر على إبداء الرأي بشأنه أو بشأنها ويمكن اختصاره بجملة (لا نعلم الحقيقة) وذلك مثل[1]:

أ- عدم إطلاعه على قيود ومستندات هامة تشكل برأيه قيود على نطاق عمله، مثل عدم قيام الشركة بجرد البضاعة وعدم تمكنه من القيام بخطوات تدقيق بديلة.

ب- هنالك غموض حول مصير بعض الأمور الهامة، مثلاً دعوة قضائية مهمة مقامة ضد الشركة.

(1) داؤد يوسف صبح، **تدقيق البيانات المالية– مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية**، (بيروت: مكتبة صادر ناشرون، 2006م) ،ص122.

المبحث الثاني

حقوق وواجبات ومسئولية وصفات المراجع الخارجي وآداب السلوك المهني

أولاً : حقوق المراجع الخارجي:

يجب أن يتمتع المراجع الخارجي ببعض الحقوق التي تمكنه من القيام بعمله. نصت المادة (5) من نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (7) لسنة 1984، إضافة للحقوق التي قررتها التشريعات النافذة فلمراجع الحسابات الخارجي الآتي[1]:

1- الإطلاع على دفاتر الجهة الخاضعة للتدقيق وسجلاتها ومستنداتها وكافة الأوراق والوثائق والعقود الخاصة بها.

2-طلب أي بيان أو إيضاح يراه ضرورياً لإيجاز مهمته من أي من منتسبي الجهة الخاضعة للتدقيق.

3-إجراء الجرد في الوقت الذي يراه مناسباً لخزائن الجهة الخاضعة للتدقيق ومخازنها وما تحتويه من أوراق مالية ونقدية ومستندات ووثائق وبضائع ومعدات وغيرها.

4- التحقق من موجودات الجهة الخاضعة للتدقيق وحقوقها والتزاماتها.

5- الحصول على ما يراه من معلومات فنية تتعلق بنشاط الجهة الخاضعة للتدقيق ومنتجاتها وزيارة مصانعها وورشها ومخازنها ومكاتبها ومواقع عملها ومشاريعها والاستيضاح من المختصين عن النواحي الفنية التي يحتاجها بقدر تعلق الأمر بأداء مهنته .

6- حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة التي تتم فيها مناقشة التقرير المقدم من قبله عن حساباتها أو المقترح المقدم من قبل مجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات آخر بدلاً عنه.

7- حق مناقشة اقتراح عزله: يحق لمدقق الحسابات مناقشة اقتراح عزله عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المنشأة،وكذلك يحق له مناقشة اقتراح عزله والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العمومية للمساهمين، ويعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحول دون عزل مدقق الحسابات عزلاً تعسفياً أو استخدام هذا الحق للتأثير على مدقق الحسابات.

بالإضافة لما سبق يحق لمراقب الحسابات الآتي[2]:

1- حق دعوة الهيئة العامة للانعقاد في حالات الضرورة القصوى حسب المادة (153) من قانون الشركات الأردني.

---

(1) مصطفى يوسف كافي ، مرجع سابق ، ص119 .

(2) توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي إسحاق المصري ، تدقيق ومراجعة الحسابات ، (أربد : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 1991م) ص82 .

2- يحق للمدقق أن يمتنع عن إبداء رأيه في القوائم المالية .

3- حق المدقق في حجز المستندات والأوراق حتى يتم حصوله على أتعابه، والمقصود في هذا الحق المحافظة على مصلحة المدقق في الحصول على كامل أتعابه من موكله [1].

يلاحظ الباحث أن حقوق مرجع الحسابات المذكورة هي في معظمها حقوق مهنية تسعى وبصورة واضحة إلى دعم الكفاءة والجودة والاستقلالية للمراجعين الخارجين، وتساعدهم في التمكن من الإحاطة بتفاصيل نتائج العمليات المعروضة وا ٍبداء الرأي الفني المحايد حولها، وتحقيق الثقة والمصداقية ودعمهما لدى تقارير المراجعة الخارجية، وذلك لنيل ثقة المستخدمين وأصحاب المصالح.

ثانياً : واجبات المراجع الخارجي:

حددت المادة (5) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم 7 لسنة 2006م الواجبات التي يلتزم بها المدقق الخارجي عند أداء عملية التدقيق، وهي[2]:

1- التقييد بمعايير التدقيق والمحاسبة المعتمدة للمهنة وقواعد السلوك المهني.

2- المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم ممارسته للمهنة.

3- القيام بتخطيط إجراءات التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهر ي.

4- شمول إجراءات التدقيق والفحص على أساس اختباري للبيانات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية، وتقييم الأسس المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة، وتقييم البيانات والتقارير المالية المعروضة بشكل إجمالي.

5- فحص الأنظمة المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق والتأكد من مدى كفايتها لحسن سير العمل بهدف تحديد طبيعة ومدى إجراءات التدقيق.

6- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والمحاضر والتعليمات الصادرة عنه، وأي بيانات ضرورية يمكن الحصول عليها.

7- التأكد من أن الحسابات منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها بما في ذلك أنظمة الحاسوب المستخدمة.

8- التأكد من أن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع الحسابات.

---

(1) خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1998م) ، ص[392] .
(2) رزق أبوزيد الشحنة ، مرجع سابق ، ص ص81 ــ 82 .

9- تبليغ الجهات المختصة عن أي اختلاس يتم اكتشافه في أموال الجهة التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات.

10- تقديم تقرير إلى الهيئة العامة أو الجهة التي عينت المحاسب القانوني لمزاولة أعمال التدقيق، مستنداً في ذلك إلى معايير التدقيق الدولية المعتمدة بخصوص هذا التقرير.

11- على المراجع أو من ينيبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الدعوة إلى للاجتماع، وعليه أن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراجع للشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو في إعادتها إلى مجلس الإدارة [1].

يرى الباحث أن واجبات المراجع الخارجي المذكورة أعلاه ألقت على كاهله مسئوليات كبيرة، الأمر الذي زاد من المسؤوليات والضغوطات المهنية على المراجعين الخارجين في ظل الواقع الجديد والتطورات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، والدليل على ذلك كثرة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجعين ومكاتب المراجعة، وعليه فإن الأمر يتطلب الاجتهاد من قبل المراجعين نفسهم في مجال التأهيل والتدريب والتثقيف ومواكبة التطورات التي تظهر في مجال المال والأعمال، كما يتطلب هذا الأمر من الجهات المهنية المنظمة للمهنة والباحثين دراسة واجبات المراجعين الخارجيين بغرض التأكد من معقوليتها وتحديثها حتى تتمشى مع متطلبات الواقع الجديد، ونشر الوعي حول واجباتهم حتى تكون واضحة لدى المجتمع المالي والفصل بينها وبين واجبات الإدارة.

ثالثاً : مسئولييات المراجع الخارجي:

يتناول الباحث في هذه الجزئية مسئوليات المراجع الخارجي وذلك كالآتي:

1- طبيعة مسئولية المراجع الخارجي:

يلصق المجتمع معنى خاص بمصطلح المهني Professional، ويتوقع من المهني أن يعمل وفق مستوى أعلى من الآخرين، وعلى سبيل المثال عندما تكتب الصحافة عن طبيب، رجل دين، عضو مجلس شيوخ، أو المحاسب المصرح له بسبب ارتكاب إحدى الجرائم، يشعر معظم أفراد المجتمع بخيبة الأمل بالمقارنة بالأمور التي تحث من أشخاص آخرين في المجتمع الذين لا يعدون من المهنيين، ويعني هذا المصطلح تحمل المسئولية على أداء العمل الجديد وفق مقومات لا تتعلق فقط بالقوانين والقواعد التنظيمية المختلفة وا ٍنما إلى مدى أبعد لتحقيق الرضاء عن النفس، ويعلم المحاسب المصرح له أن يتحمل المسئولية

(1) حامد طلبة محمد أبو هيبة ، مرجع سابق ، ص187 .

أمام الرأي العام، العميل، والممارسين الآخرين، وللوفاء بهذه المسئولية يتحتم عليه أن يتصرف على نحو أمين بغض النظر عما يمكن أن يقدمه من تضحيات شخصية، والسبب الرئيسي وراء السلوك المهني رفيع المستوى في أي مهنة في أهمية توافر ثقة الرأي العام في جودة الخدمة المؤداة من خلال المهنة، بغض النظر عن الفرد الذي يقدم الخدمة، وفيما يتعلق بالمحاسب الصرح له ستتضاءل قدرة هذه المهن على خدمة العملاء والرأي العام بفعالية[1].

لقد تعددت الكتابات التي تناولت طبيعة مسئولية المراجع الخارجي كمزاول لمهنة المحاسبة والمراجعة من ناحية، والأطراف التي يعتبر المراجع مسئولاً أمامها من ناحية أخرى. ورغم تعدد هذه الكتابات، فقد أجمعت هذه الكتابات على أنه منذ الستينات تزايدت عدد القضايا المرفوعة ضد مزاولي المهن المختلفة بشكل ملحوظ، ومن هؤلاء المزاولين بطبيعة الحال مراقبي الحسابات (المراجعين الخارجيين). ولقد ذكرت إحدى هذه الكتابات أن عدد القضايا التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية ضد مراقبي الحسابات في العقد الأخير بلغت أكثر من عدد القضايا التي نشأت خلال تاريخ المهنة ككل. ولقد ساعد على ذلك تضافر عدة عوامل لعل من أهمها [2]:

أ- التعقيدات المتزايدة لعمليات الفحص والاختبارات في مجال مراجعة الحسابات والتي تعود إلى عدد من الاعتبارات أهمها: كبر حجم المشروعات، استخدام الحاسبات الالكترونية في حسابات المشروع (التشغيل الالكتروني للبيانات)، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتداخل عملياتها.

ب-النمو المتزايد لإدراك مستخدمي القوائم المالية بأهمية ومسئوليات مراقب الحسابات .

ت-الشعور المتزايد من جانب أسواق الأوراق المالية (البورصات) بضرورة حماية مصالح المستثمرين.

ث-الأحكام التي تصدر من المحاكم ضد مزاولي المهنة، شجع المحامين على تقديم خدماتهم القانونية على أساس نظام الأتعاب المشروطة، مما جعل الأطراف المتضررة تحقق بعض المكاسب في حالة نجاح القضية، ولكن ستكون الخسارة منخفضة جداً إذا لم تكن القضية ناجحة.

ج-رقبة مزاولي المهنة للبقاء بعيداً عن ساحات المحاكم وذلك تجنباً للرسوم القضائية، وكذلك حفاظاً على السمعة الطيبة بين مستخدمي خدمات هذه المهنة. هذا مما جعل لديهم الرغبة في حل جميع المشاكل القانونية التي تواجه المهنة من خلال الاتفاقات والتحديد الواضح للمسئولية بدلاً من حلها من خلال الحل القضائي.

---

(1) آلفين أ. أرنز ، ورايندال ج. الدر ، مارك س. بيسلي، **المراجعة المحاسبية وخدمات التأكد مدخل متكامل** ، الكتاب الأول (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2013م)، ص155 .

(2) محمد سمير الصبان، وعبد الوهاب نصر علي ، مرجع سابق ، ص ص121–122 .

ح- تعدد المبادئ المحاسبية البديلة التي يتعين على العميل الاختيار من بينها لغرض إعداد القوائم المالية، مع عدم وجود معايير قاطعة واضحة يستطيع المراجع من خلالها تقييم البديل أو البدائل التي تم اختيارها وتحديد ما إذا كانت تمثل أفضلها في ظل الظروف القائمة.

خ-رغبة بعض مزاولي المهنة في الاستسلام والإذعان لضغوط الإدارة لضمان استمرارهم كمراجعين.

وأوضح أحد الكتاب أن مراقب الحسابات(المراجع) لديه الدافعية والاستعداد الإرادي الاختياري لتطوير مسئوليته المهنية والقانونية والأخلاقية في مواجهة أهم متغيرات بيئة الممارسة المهنية، خاصة ما يتعلق منها بالحاجة لتوسيع نطاق مسئولياته لتشمل الكشف والتقرير عن الغش والفساد وغسيل الأموال، وعليه مراقب الحسابات بصفة عامة وفي مصر وغيرها من الدول العربية بصفة خاصة لديه استعداد لتطوير مسئولياته وذلك للأسباب التالية[1]:

أ- أن يدرك جيداً أنه يمارس مهنة يجب أن يكون لها مردود اقتصادي واجتماعي بمعنى أنها يجب أن تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي من جهة وتساهم ايجابياً في رفاهية المجتمع من جهة أخرى، ولن يتحقق لها ذلك إلا من خلال قبوله لتحدي توسيع نطاق مسئولياته لتشمل التقرير عن القش والفساد وغسيل الأموال.

ب-نأه يدرك جيداً أن قراره بقبول هذه المسئوليات الجديدة له تكاليفه ومنافعه، وأن تلك المنافع تفوق كثيراً تلك التكاليف لأن هذه النلفع ليست اقتصادية له فحسب وا ٍنما تشمل منافع نوعية لها عائدها المالي عليه في الأجل الطويل بلا شك.

ت- أنه يدرك أن هنالك منافسين له في هذا المجال سوف يقتحمون مجالات تخصصه المهني ومن هؤلاء المنافسون المحامون بالطبع خاصة من كانوا يشغلون قبل المحاماة مناصب قانونية كرجال نيابة الأموال العامة والنيابة الإدارية أو كانوا يشغل مراكز شرطية مثل مباحث الأموال العامة أو ممن يتولون مناصب بالرقابة الإدارية.

ث- أنه سبق له وأن قبل المسائلة عن كشف الغش كاستعداد طبيعي لنجاحه في المسائلة عن كشف الأخطاء، ونجح في ذلك أيما نجاح، ولذلك فهل عليه الآن أن يقتحم مجال المسائلة عن كشف الفساد وغسيل الأموال.

(1) عبد الوهاب نصر علي، مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسيل الأموال ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، دن) ص ص11 — 12 .

2- المسئولية القانونية للمراجع:

أ- طبيعة المسئولية القانونية للمراجع:

تحتل المسئولية القانونية وما يترتب عليها من آثار مركز الصدارة في اهتمامات المهنة، وحتى يمكن تصور ذلك تحملت منشآت المحاسبة الكبرى في العام 1991م فقط 447 مليون دولار في صورة تكاليف مباشرة للدفاع عن القضايا وتسويتها، ويمثل هذا المبلغ 9% من إيرادات المراجعة بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت تلك النسبة قد بلغت 7.7% في العام السابق له 1990م، وتوقع البعض في ذلك الحين أن تزيد النسبة عام 1994م إلى 11.9% كما توقع البعض أن تتجاوز هذه التكاليف 30 بليون دولار، وأصبحت مشكلة المسئولية القانونية التي تواجه المهنة أكثر وضوحاً في العام 1990 عندما أعلنت سابع أكبر شركات المحاسبة Leventhol&Horwath إفلاسها وكان السبب الرئيسي للإفلاس هو ارتفاع عدد القضايا المرفوعة ضدها والتي تم رفعها على أساس تقصير المنشأة في أداء مسئوليتها المهنية، وطالب المدعون بمبالغ كبيرة كتعويض عن ذلك، وبالتالي واجهت المنشأة خسائر ضخمة، وقد أقرت خطة تصفية المنشأة في المحكمة عام 1992م، وتم مطالبة الشركاء بدفع مبلغ 48 مليار دولار حتى يتجنبوا إعلان إفلاسهم كأفراد، وتم إغلاق منشأة PanellKert وهي منشأة كبرى أيضاً، حيث تم بيع 90% من فروعها عام 1992م وعوملت مكاتبها على أنها تمثل منشآت محاسبة منفصلة، وقد أشار شريك سابق في هذه المنشأة إلى أن الدعاوي القضائية كانت هي السبب وراء كل ما حدث، وتؤثر المسئولية القانونية للمراجعين أيضاً على المهنة فيما يتعلق بالجانب الإنساني للعاملين بها وكمثال على ذلك أظهرت دراسة في عام 1994م أن عدد الشركاء والمديرين الذين تركوا العمل في منشآت المحاسبة في السنوات الأخيرة بسبب عدم قدرتهم على تحمل التهديد القضائي قد بلغ ما يمثل 29% من إجمالي عدد الشركاء والمديرين الذين لم يرغبوا في الاستمرار في العمل بمنشآت المحاسبة، كما أظهرت هذه الدراسة أيضاً أن 46% منهم قد تأثروا من أثر الارتفاع المتزايد لتكاليف التقاضي على أرباحهم المستقبلية[1].

ب- أنواع المسئولية القانونية للمراجع:

قبل أن نتناول هذه الأنواع من المسئوليات ينبغي مراعاة الملاحظتين التاليتين:

الأولى: أنه ليس هنالك خلاف يذكر حول اعتبار المراجع مسئولاً عن أعمال من يساعدونه من مراجعين تحت التمرين أو مساعدين أو موظفين وغيرهم، وذلك على أساسا أنه هو الذي يعينهم، ويختارهم للعمل في برنامج مراجعة معين، ويشرف على أدائهم أثناء التنفيذ فهم يخضعون للإشراف والرقابة شأنهم شأن كافة من يعملون تحت إمرة الغير. وقد أكدت المادة 174 من القانون المدني في مصر، وذلك حيث أوضحت أن

(1) أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، مرجع سابق ، ص ص350 — 351 .

يُكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها، وتقوم رابطة التبعية ولم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى ما كانت عليه سلطة فعلية في قرابته وفي توجيهه ". **الثانية:** أنه في الحالات التي يشترك فيها أكثر من مراجع في أداء عملية المراجعة كما في حالة البنوك التجارية أو شركات التأمين أو شركات تلقي الأموال وغيرها فإن الأساس في تحديد المسئولية هنا هي أن المسئولية تضامنية[1]. والشكل التالي يوضح مصادر أو أنواع المسئولية القانونية للمراجع:

شكل رقم (1/2/2)

المصادر الأربعة الرئيسية للمسئولية القانونية للمراجع

مصدر المسئولية	مثال لدعوى محتملة
1- المسئولية أمام العميل في ظل القانون العام	رفع العميل لدعوى قضائية ضد المراجع لعدم اكتشافه الاختلاس خلال أداء عملية المراجعة.
2- المسئولية أمام الطرف الثالث في ظل القانون العام.	رفع العميل لدعوى قضائية ضد المراجع لعدم اكتشاف تحريف بالقوائم المالية الخاصة بالعميل المتقدم لحصول القرض.
3- المسئولية القانونية في ظل قوانين الأسهم الفدرالية.	رفع مجموعة من المساهمين دعاوي قضائية ضد المراجع لعدم اكتشافه تحريف جوهري بالقوائم المالية.
4- المسئولية الجنائية	مقاضاة الحكومة للمراجع لإصدار تقرير مراجعة غير صحيح مع علمه بذلك.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، مسئوليات وا إجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة،(القاهرة: بدون ناشر، 2005/2004م) ، ص[259] .

وفي تصنيف آخر لأنواع المسئولية القانونية للمرجع فقد عبر عنها بأنها تتكون من ثلاثة أنواع أو فروع تكون معاً المسئولية القانونية، والتي يمكن أن يتعرض لها المهنيون عموماً (ومنهم المحاسبون والمراجعون) عند ممارستهم لمهنهم، وهذه الأنواع هي: المسئولية الجنائة،المسئولية المدنية، والمسئولية التأديبية.

(1) حامد طلبة محمد ، **تعدد المراجعين مع إشارة خاصة لشركات تلقي الأموال في مصر** ، (بنها: مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها ، السنة العاشرة، العدد الثاني، 1990م)، ص[137] .

فقد يصبح المراجع عرضة المسئولية الجنائية إذا ما اقترف إحدى الجرائم المنصوص عليها قانوناً باعتبار أنها تلحق أضرار بالمجتمع ككل، كما قد يتعرض للمسئولية المدنية باعتبار أن هنالك ضرراً قد أصاب شخصاً لخطأ أو إهمال من المراجع سواء كان لهذا الشخص علاقة تعاقدية معه أم لا، وأيضاً قد يكون إخلال المراجع بقواعد وآداب السلوك المهني أساساً لتعرضه للمسئولية التأديبية أمام التنظيمات النقابية التي ينتمي إليها، ومما هو جدير بالملاحظة هنا أنه مع التسليم باستقلال كل مسئولية من هذه المسئوليات عن الأخرى فلا يتوقف الفصل في أحداهما على الأخرى ، إلا أنه لا تنافر إطلاقاً بينهما حيث يجوز الجمع بينها جميعاً أو بين أثنين منها دون أن يفهم ذلك أن هذا الجمع بينها ضروري، ومن ثم فإن المراجع يمكن أن يساءل جنائياً ومدنياً وتأديبياً في نفس الوقت عن نفس الفعل ما دامت شروط وأركان انعقاد كل مسئولية قد تحققت[1].

وسوف يقوم الباحث بعرض تفاصيل المسئولية القانونية لمراجع الحسابات الخارجي حتى يتم التعرف على مفاهيمها وطبيعتها والتفرقة بين أنواعها ومسميتها المختلفة وذلك حسب العرض والتفاصيل الواردة أدناه:

أ- المسئولية الجنائية للمرجع:

تنشأ المسئولية الجنائية عندما يكون الفعل موجهاً ضد المجتمع، ويعاقب عليها إما بالسجن أو دفع غرامة أو الاثنين معاً [2].

هنالك العديد من القضايا المرتبطة بإدانة المراجع من ناحية المسئولية الجنائية، وعلى الرقم من أن تلك القضايا ليست ضخمة من حيث عددها المطلق، إلا أنها كانت ذات تأثير ضار على استقامة ونزاهة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية، كما أنها قللت من قدرة المهنة على جذب والحفاظ على ثقة الجمهور في المهنة، ولعل أحد الجوانب الإيجابية أن الحالات قد شجعت الممارسين المهنيين وحفزتهم نحو استخدام أقصى عناية واجبة بالإضافة إلى ممارسة حسن النية في أداء مهام المراجعة[3].

من الممكن أن تتم إدانة المحاسبين القانونين جنائياً عن أفعال تم ارتكابها في ظل القوانين الفدرالية وقوانين الولايات، وتعد التشريعات الأكثر استخداماً في هذا الصدد هي: القوانين الموحدة للأوراق المالية وهي تشبه بعض قواعد هيئة سوق المال.... وغيرها من التشريعات المشابهة، وهذه التشريعات هي التشريعات الفدرالية التي تؤثر على المراجعين بصفة خاصة، وتمنع كافة هذه التشريعات التصرفات الجنائية المتعلقة

(1) المرجع السابق، ص[191].
(2) محمد سامي راضي ، **موسوعة معايير المراجعة المتقدمة** ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي ، 2011م)، ص[58] .
(3) أمين السيد أحمد لطفي، **موسوعة د. أمين لطفي في المراجعة - المسئولية القانونية لمراقبي الحسابات تجاه عميل المراجعة والطرف الثالث والمجتمع**– الكتاب الثالث، (القاهرة: دن ، 2001، 2002م) ص[121] .

بالاحتيال على شخص آخر عن طريق الاشتراك بالمعرفة في إصدار قوائم مالية مضللة، وتوجد لسوء الحظ قضايا جنائية عديدة تتعلق بسوء السمعة للمحاسبين القانونين، وعلى الرقم من أنها لا تمثل عدداً كيراً إلا أنها لها أثر مدمر على الاستقامة الخاصة بالمهنة، وتؤثر على قدرة المهنة على جذب والاحتفاظ بالأفراد ذوي الخلق القويم، ومن الوجهة الإيجابية تشجع العقوبات الجنائية الممارسين على استخدام أكبر قدر من العناية وممارسة الأنشطة المختلفة بسلوك أخلاقي قويم. تتمثل أشهر القضايا التي تم فيها الحكم جنائياً ضد المحاسبين القانونيين في قضية United States V. Weiner(1975) فقد تمت إدانة ثلاثة من المراجعين عن غش الأسهم في إطار مراجعتهم لشركة Equity Funding Corporation of America وتمثل هذه الشركة تكتلاً مالياً، وكان يوجد في القوائم المالية زيادة في بعض الأرصدة نتيجة ارتكاب الإدارة للغش على نطاق كبير، وكان الغش شاملاً وأداء المراجعة تم على نحو رديء مما دفع المحكمة إلى استنتاج توافر المعرفة لدى المراجعين عن وجود الغش، وتمت إدانة المراجعين عن الاشتراك بالمعرفة في هذا الأمر. وفي قضية (ESM Government Securities V. Alexander Grant & Co.(1986 كشفت الإدارة للمراجع الشريك المسئول عن عملية المراجعة أن القوائم المالية تحتوي على تحريف جوهري في ضوء مفهوم الأهمية النسبية، وبدلاً من تطبيق كل المعايير المهنية ومعايير منشأة المحاسبة المتعلقة بمثل هذه الحالات، وافق الشريك على عدم اتخاذ أي موقف على أمل أن تقوم الإدارة بحل المشكلة خلال السنة الحالية، وبدلاً من ذلك زاد الأمر سوء ووصلت الخسائر في النهاية إلى 300 مليون دولار، وتمت إدانة الشريك جنائياً لدوره في مساندة الغش، وقد قضى حوالي 12 عاماً في السجن كفترة عقوبة[1].

ب - **المسئولية المدنية للمراجع الخارجي:**

وهي المسئولية التي تنشأ على مدقق الحسابات تجاه الأطراف الذين يخدمهم نتيجة إهماله أو تقصيره في أداء واجباته، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بهم سواء كان عملاء أو غيرهم من الطرف الثالث الذين يعتمدون على تقرير المدقق، وتنشأ هذه المسئولية على المدقق بموجب القانون بصفته وكيلاً عن هذه الأطراف لعدم بذله العناية المهنية المعقولة، ويتم تقسيم المسئولية المدنية إلى مسئولية تجاه العملاء ومسئولية تجاه الغير (الطرف الثالث) وذلك كما يلي[2]:

i. مسئولية المدقق تجاه عملائه:

قد تنشأ مسئولية مدنية تقع على عاتق المدقق بسبب تقصيره أمام عملائه الذين يرتبط معهم بعقد قد يكون مكتوباً ومشتملاً على حقوق وواجبات الطرفين، وقد يكون اتفاقاً شفوياً غير مكتوب، وفي هذه الحالة

(1) أ.د أمين السيد أحمد لطفي ، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، مرجع سابق، ص ص389 – 390 .
(2) د. رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق ، ص ص83 – 85 .

يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين، ويعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات، وفي جميع الأحوال لا تقع هذه المسئولية على المدقق إلا بتوفر الأركان التالية:

- أن يكون هنالك التزام من جانب المدقق سواء في العقد أو في القانون.
- أن يكون هنالك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.
- أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرار بالعميل تجعله يستحق تعويضاً عنها.

كما أوضح آخرون أن أغلب القضايا المرفوعة ضد المراجع في ظل القانون العام هي قضايا مرفوعة من عملاء المراجعة، ومن أهم أسبابها فشل المراجع في أداء الخدمات الأخرى بخلاف التاريخ المتفق عليه، أو انسحاب المراجع في مرحلة غير مناسبة أثناء مهمة المراجعة، أو فشل المراجع في اكتشاف تزوير أدى إلى سرقة بعض الأصول، أو إخلال المراجع بمبدأ سرية بيانات العميل، وعادة تتحدد العلاقة بين المراجع والعميل من خلال ما يسمى "خطاب التعاقد" والذي يوضح شروط المشاركة في العقد بعناية، وفي أغلب الدعاوي القضائية يركز دفاع المراجع على إقناع المحكمة بالتزام المراجع بالعناية الواجبة التي ترجع بدورها إلى الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها، ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها في أداء مهامه، وغالباً في مثل هذه الدعاوي يستعين الدفاع عن المراجع بشهادة خبير والتي تكون غالباً شهادة مراجع آخر يبدي فيها رأيه عما إذا كان المراجع المدعى عليه قد التزم بمعايير المراجعة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبالنسبة للمسئوليات التعاقدية للمراجع تجاه عميله فهي قد تكون مسئوليات ظاهرة أو ضمنية، فالعقد في حد ذاته ينص على مسئوليات المراجع الظاهرة، بينما تكمن المسئوليات الضمنية في مسئوليات المراجع القانونية عن الإهمال، على سبيل المثال يكون المراجع ملتزماً في أداء مهمته على نحو لا يعتريه الغش أو الإهمال، من ناحية أخرى هنالك مسئوليات تعاقدية ضمنية أيضاً للعميل تجاه المراجع تتمثل في التزام العميل بعدم التدخل في أعمال المراجعة بما يقيد حركة المراجع في تنفيذ العقد[1].

ii. المسئولية تجاه الغير(الطرف الثالث):

تقع هذه المسئولية على المدقق نتيجة الضرر الذي أصاب الغير (الطرف الثالث) نتيجة اعتمادهم على تقرير المدقق بالرغم من عدم وجود علاقة تعاقدية بينهم وبين المدقق، ويتحمل المدقق هذه المسئولية إذا كان هنالك إهمال جسيم أثناء التدقيق أدى إلى وقوع ضر على الغير وكان المدقق هو المسئول عنه، وبشكل عام فإن المدقق يتحمل المسئولية تجاه الطرف الثالث إذا تحققت الشروط التالية:

(1) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون (د. حسن أحمد عبيد، د. شريفة علي حسن) ، **أسس المراجعة الخارجية** ، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007م)، ص63 .

- أن يكون معلوماً للمدقق مسبقاً أن الطرف الثالث سيعتمد على البيانات المالية لغاية معينة.
- حصول إهمال أو تقصير شديد من المدقق أدى إلى الإخلال بواجبه.
- أن ينتج عن ذلك ضرر يصيب الطرف الثالث.
- أن يكون الضرر الذي أصاب الطرف الثالث ناتج عن إهمال أو تقصير المدقق وبينهما علاقة سببية.
- أن يكون هنالك إمكانية لتقدير الضرر بشكل معقول.

كما أوضح آخرون أن المسئوليةالمدنية بالنسبة لمدقق الحسابات تتمثل في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل مدقق الحسابات ومن أهمها ما يلي[1]:

- حالة إهمال مدقق الحسابات في قيامه بعمله وعدم بذل العناية المهنية الواجبة.
- عدم قيامه أصلاً بتدقيق الحسابات بشكل مهني ممتاز.

ولذلك قد يتعرض مدقق الحسابات نتيجة هذا الإهمال للمسئولية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسئولين في الشركة.

ت-المسئولية التأديبية للمراجع:

من الضروري أن تتم مزاولة المهنة في إطار من أخلاقيات المهنة، وما تفرضه على المشتغلين بها من واجبات وآداب السلوك المهني تصاغ عادة في مجموعة من القواعد التي يطلق عليها مواثيق- أو دساتير- المهنة، ومخالفة هذه القواعد يوقع المهني في المسائلة التأديبية التي تتم أمام التنظيمات النقابية التي ينتمي إليها – يلاحظ أن المسئولية المدنية والجنائية لا تثار إلا أمام القضاء- بصرف النظر عن البحث عن تحقق أضرار فعلية عن ذلك، إذ أن الضرر يعتبر مفترض من الوقوع في هذه الحالة، وللدلالة على مثل هذه الأخطاء المهنية في مجال آداب وسلوك المهنة التي توقع المراجع في المسئولية التأديبية نذكر بعض ما جاء بالمادة (18) من دستور المهنة في مصر[2]:

i. إذا منح المحاسب أو المراجع بطريق مباشر أو غير مباشر عمولة أو سمسرة أو حصة من أتعابه لشخص من أفراد الجمهور نظير حصوله على عملية أو أكثر من أعمال مهنته.
ii. إذا حاول الحصول على عمل من أعمال المهنة بطريقة تتنافى مع كرامتها كالإعلان أو إرسال المنشورات أو إرسال الخطابات الخاصة أو الدخول في مناقصات على الأتعاب أو غير ذلك من الوسائل.

(1) سامي محمد الوقاد ، و أ. لؤي محمد وديان، مرجع سابق ، ص111 .
(2) حامد طلبة محمد أبو هيبة ، مرجع سابق، ص203.

iii. إذا لجأ أو فاوض العملاء بطريق مباشر أو غير مباشر للحصول على عمل يقوم به زميل آخر إلا أنه من حق المحاسب أن يقبل خدمة من يطلب منه ذلك وعليه في حالة ما إذا طلب منه أن يكون مراقباً لحسابات منشأة بدلاً من زميل آخر أن يخطر هذا الزميل.

iv. إذا لجأ إلى التأثير على موظفي أو معاوني زميل له ليتركوا خدمة هذا الزميل ويلتحقوا بخدمته، ولكن يجوز له أن يلحق بخدمته من يلجأ إليه طالباً ذلك بعد إخطار الزميل الآخر بذلك.

v. إذا وقع على بيانات تتعلق بمنشأة له مصلحة شخصية فيها دون أن يشير صراحة إلى تلك المصلحة.

vi. إذا أفشى أسرار مهنته أو أسرار شخصية أو معلومات خاصة علم بها عن طريق أداء عمله.

3- مسئولية المراجعين في مواجهة مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية:

تقع مسئولية إعداد القوائم المالية للشركة بشكل أساسي على عاتق إدارة الشركة، وإن قانون الشركات عام 1985م يتطلب من مديري كافة الشركات أن يعدوا قوائم مالية سنوية إلى مساهميهم وحملة السندات، كما أنه يتطلب أيضاً من كافة الشركات أن تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة، وهي تمثل السجلات التي تسهل كل من إعداد ومراجعة القوائم المالية للشركة، ويوضح الفكر المهني بجلاء أن الإدارة يقع على عاتقها مسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة، والحفاظ على رقابة داخلية جيدة، وإعداد القوائم المالية على نحو عادل، وأن ذلك كله ليس من مسئولية المراجع، وتتعلق مسئولية الإدارة عن عدالة التأكيدات والمزاعم في القوائم المالية وتحديد مدى الإفصاح الضروري في القوائم المالية، وعلى الرقم من مسئولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية والملاحظات التي ترفق بها، فمن المتعارف عليه أن يعد المراجع مسودة للقوائم المالية إلى العميل وأن يقدم مقترحات للتعديل فيها، وفي حالة إصرار الإدارة على المدى الذي تراه للإفصاح في لقوائم المالية والذي لا يعد مقبولاً من قبل المراجع، يمكن أن يصدر تقريراً سلبياً أو مقيداً أو ينسحب من عملية المراجعةوتتطلب معايير المراجعة وإيضاحاتها من المراجع أن يصمم خطة للمراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب لاكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء مفهوم الأهمية النسبية في القوائم المالية. وأكثر من ذلك، يجب على المراجع أن يخطط ويؤدي المراجعة من خلال سلوك يتسم بالشك المهني في كافة مراحل المراجعة، ومثلاً لا يجب أن يفترض المراجع عدم عدالة القوائم المالية ولكن يجب أن يأخذ في اعتباره احتمال عدم أمانتها، ويشير مفهوم التأكيد المناسب أو المعقول على أن المراجع ليس ضامناً لصحة القوائم المالية، فإذا كان المراجع مسئولاً عن التحقق من أن كافة المزاعم في القوائم المالية صحيحة، ستزيد المتطلبات من الأدلة وأيضاً التكلفة الناتجة عنها عند أداء وظيفة المراجعة إلى مدى غير مقبول اقتصادياً . ويمكن للمراجع إتباع وسيلة دفاع مثالية عند ظهور تحريفات في القوائم المالية لم يتم اكتشافها، وتتمثل في

أن المراجعة قد تم تنفيذها وفقاً لمتطلبات معايير المر اجعة المتعارف عليها. كما يتطلب مجلس معايير المراجعة (APB) في إيضاح معايير المراجعة رقم 600 بعنوان تقارير المراجع في القوائم المالية من المراجعين التمييز في تقارير المراجعة بين مسئوليات مديري الشركات عن القوائم المالية المراجعة، حيث تم النص على أنه يجب أن يميز المراجعين بين مسئولياتهم ومسئوليات هؤلاء المديرين عن طريق تضمين ما يلي في تقاريرهم [1]:

أ- إيضاح بأن القوائم المالية تعتبر مسئولية مديري المنشأة محل التقرير.

ب-وصف تلك المسئوليات في أي مكان يتم خلاله تحديد القوائم المالية والمعلومات المرفقة بها.

ت-إيضاح بان مسئولية المراجعين تتمثل في التعبير عن رأيهم في القوائم المالية .

وأوضح أحد الكتاب أن مسئولية خبير المحاسبة (المراجع)هي تكوين وا ٍبداء الرأي حول البيانات المالية، بينما مسئولية إعداد وعرض البيانات المالية هي على إدارة المنشأة، وأن تدقيق البيانات المالية لا يعفي الإدارة من مسئولياتها هذه، وبالتالي أن التأكيدات –التوكيدات- التي تعطيها الإدارة صريحة أو بأي شكل بشأن البيانات المالية هي أحد الأهداف التي يسعى خبير المحاسبة للتحقق منها عن طريق إعداد إجراءات تدقيق تحقق هذه الغاية للحصول على أدلة حول عدالة البيانات المالية والتي على ضوئها يصدر تقرير التدقيق[2]. حيث أن مسئولية الإدارة عن القوائم المالية قد لا تكون مفهومة بالدرجة الكافية لدى الكثير من مستخدمي القوائم المالية، فإن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين قد أصدر توجيه بأن تنشر الشركات المساهمة تقريراً أو بياناً صريحاً يفيد أن القوائم المالية قد تم إعدادها عن طريق الإدارة، وأن الإدارة مسئولة عن صحة تلك القوائم وموضوعيتها، أما المراجع فيكون مسئولاً عن فحص ومراجعة القوائم المالية قبل إبداء رأيه في مدى عدالتها[3].

ينص معيار التدقيق الدولي رقم (240) بشأن مسئولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ بأن المسئولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وا ٍدارتها، والمسئوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر، وتحتاج الإدارة وبإشراف الأفراد المكلفين بالرقابة إلى وضع الأسلوب الصحيح، وخلق ثقافة للأخلاق العالية والمحافظة عليها وا ٍنشاء الأنظمة الرقابية المناسبة لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال داخل

(1) أمين السيد احمد لطفي، **فلسفة المراجعة** ، مرجع سابق، ص ص347 – 348 .

(2) داؤد يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية –**تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية – الجزء الثاني**- (بيروت: مكتبة صادر ناشرون، 2002م) ، ص30 .

(3) أمين السيد أحمد لطفي، **معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقب الحسابات**، (القاهرة: حورس للطباعة والنشر، 1997م) ص8.

المنشأةومما سبق نجد أن المدقق ليس مسئولاً عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب وا ٍنما يعتبر مسئولاً فقط عن الأخطاء والتلاعب التي يظهرها فحصه العادي للدفاتر والسجلات في حالة أن تكون كمية الاختبارات وحجم العينة لا يمثل المجتمع ، أي أن مستوى اختباراته أقل من المستوى المفروض من قبل معايير التدقيق[1].

رابعاً : صفات المراجع الخارجي:

حتى يتمكن مراجع الحسابات من القيام بأعماله التدقيقية على أكمل وجه لابد من توفر صفات ذاتية ومهارات شخصية ودراية واسعة وا ٍلمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك لابد أن يكون على معرفة بحقول المحاسبة المختلفة، ولخطورة الدور الذي يقوم به مدقق الحسابات ولأهمية الرأي الذي يبديه حول القوائم المالية وما تعكسه من نتائج الأعمال والمركز المالي، قامت المنظمات والهيئات في العديد من الدول بوضع شروط وصفات على من يصرح له بمزاولة مهنة التدقيق، ومن تلك الصفات الآتي[2]:

1- الصفات الشخصية:

يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يتصف بصفات شخصية وأخلاقية تؤهله للقيم بواجبه على أفضل وجه، وأهم هذه الصفات:

أ- **الأمانة والنزاهة:** يجب على المدقق أن يكون أميناً ونزيهاً يعطي العمل حقه الوافي ويجب أن يعمل بضمير حي ويبذل أقصى طاقة عملية وفنية، ويجب عليه أن يوصل النتائج بدقة وأمانة دون تحريف، ويجب عليه أن لا يجاري أو يجامل أحد فيما يبديه من وراء أن يكون ناصحاً .

ب- **المحافظة على أسرار المهنة:** بما أن المدقق موضع ثقة عملائه وبحكم اطلاعه على دقائق أسرارهم المالية، لذلك تقضي التقاليد المهنية أن يحافظ المدقق على هذه الأسرار وأن لا يقوم بإفشائها، ويجب عليه أن يكون دائماً كتوماً وموضع ثقة الآخرين ولذلك نصت المادة العاشرة من قانون مزاولة مهنة التدقيق في الأردن على أن لا يباشر المدقق عمله قبل أن يحلف القسم التالي: (أقسم بالله العظيم علي أن أقوم بواجبات مهنتي بأمانه وا ٍخلاص وفقاً للقوانين والأنظمة وأن أحفظ سر المهنة.

ت- **الصبر واللباقة والقدرة على التصرف:** تعتبر عملية التدقيق عملية شاقة تحتاج إلى صبر وتأني في عملية التحليل ودراسة عمليات المشروع وبذلك يجب أن يتصف باللباقة حتى يكسب ثقتهم ويحصل على تعاونهم، ويجب عليه أن لا يبدأ عمل مفترضاً الغش وسوء النية لأن الهدف من عملية التدقيق تصحيح الأخطاء وليس تصيد الأخطاء.

(1) غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق، ص154 .
(2) مطير الطميزي ، مرجع سابق، ص ص61 – 62.

ث- **التخصصية:** أن يكون عمله في مجال اختصاصه وان يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله، وأن لا يقبل عمل لأي عميل إلا بعد أن يفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته[1].

ج- الثقافة والمعرفة: يجب عليه أن يكون متمكناً من علم المحاسبة وتدقيق الحسابات بالإضافة إلى الاطلاع على جميع فروع العلوم الأخرى والقوانين والأنظمة المستخدمة في البلد مثل (العلوم الاجتماعية والإنسانية والمحاسبية المختلفة والتحليل المالي وقوانين الضريبة وقانون الشركات وقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وغيرها.

3- الصفات العلمية:

أ- أن يكون منتسباً لأحدى معاهد المحاسبين القانونين أو الجمعيات المختصة بالمحاسبين القانونيين المعترف بها.

ب-أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في التجارة أو الاقتصاد أو المالية، ولديه خبرة كافية، على الأقل سنة واحدة في التدقيق.

ت-أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية ولديه أربعة سنوات خبرة كمدقق رئيسي في دائرة حكومية مختصة أو مكتب مرخص لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

ث- أن يكون قد أتم الدراسة الثانوية المتوسطة ولديه ستة سنوات خبرة كمدقق رئيسي في دائرة حكومية.

كما أوضح أحد الباحثين أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع الخارجي يمكن تصنيفها في مجموعتين، صفات ذاتية وصفات مكتسبة وأوضحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2/2/2)

الصفات الذاتية والصفات المكتسبة للمراجع الخارجي

صفات ذاتية	صفات مكتسبة
الأمانة والنزاهة	التأهيل العلمي المستمر
السرية	التأهيل العلمي والتدريب

(1) غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2006م)، ص[81] .

الحلم والذكاء	المواكبة والإلمام بكل ما هو جيد
سـ عة البديهة وحسن التصرف	الواقعية وعدم التحيز
لتأني وعدم التسرع في اتخاذ القرارات	الاستقلالية
الجلد والصبر على تحمل المسئولية	العناية المهنية

المصدر: محمد حسين الصديق خوجلي ، المراجعة ودورها في التحقق من الوفاء بالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال– دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا، 2012 م، ص [73].

يلاحظ الباحث أن الصفات الذاتية لوحدها لا تؤهل المراجع الخارجي للقيام بعمله على الوجه الأكمل، كما أن الصفات المكتسبة لوحدها لا تؤهله لذلك، وعليه لكي يستطيع مراجع الحسابات الخارجي أن ينجز مهامه بالصورة المطلوبة لابد أن يجمع بين النوعين من الصفات،فإذا كانت الصفات المكتسبة هي الأساس لدخول المراجع الخارجي لمهنة المراجعة فإن الصفات الذاتية هي الأساس لنجاحه في هذه المهنة.

خامساً : قواعد وآداب السلوك المهني للمراجع الخارجي:

من أبرز الأمور التي تميز مهنة المحاسبة والمراجعة هو التزام أعضائها بقواعد نابعة من ذاتهم تحكم تصرفاتهم المهنية وذلك اعترافاً بأهمية الدور الذي يلعبوه ومسئوليتهم نحو المجتمع، حيث يتوقع جمهور المستثمرين ومجتمع الأعمال وكذلك الجهات الحكومية أن يتبع أعضاء مهنة المحاسبة والمراجعة معايير تتفق مع الأخلاقيات والكفاءة في أداء مهامهم حتى يمكن الثقة في نتائج عملهم، ومن هنا تمثل أدلة آداب وسلوك المهنة قيود تفرضها المهنة على نفسها وتلزم أعضائها بإتباعها، وبصفة عامة تخدم معايير وآداب المهنة هدفين مهمين هما[(1)]:

1- وضع نمط للسلوك والتصرفات المتوقعة من أعضاء المهنة واللازمة كحد أدنى لاستمرار مزاولتهم لعملهم المهني.

2- الإفصاح للجمهور وكافة المهتمين بشئون المهنة، وبالتالي ترفع مكانة المهنة وأعضائها في نظر الآخرين، بجانب إتاحة الفرص للمهتمين بأداء وظائفهم بكفاءة مرتفعة، ومن ثم تكون نتائج أعمالهم وتقاريرهم موضع ثقة واعتماد مرتفعة.

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، موسوعة د. **أمين لطفي في المراجعة – المسئولية القانونية لمراقبي الحسابات تجاه عميل المراجعة والطرف الثالث والمجتمع- الكتاب الثالث**، مرجع سابق، ص[151] .

أن مهنة مراجع الحسابات هي في الحقيقة مهنة اجتماعية تستفيد منها أطراف كثيرة ممن يستخدمون تقرير المراجع وبالرغم من تضارب مصلحة هؤلاء الأطراف، فإن المهنة قد فرضت على مراجع الحسابات أن يتحلى بسلوك أخلاقي يمكنه من انجاز المهمة التي ألقاها المجتمع على عاتقه، وهذا لا يتأتى إلا إذا راعى مراجع الحسابات هذا السلوك أثناء مزاولته لمهنته وعلى سلوكه خارج المهنة وذلك عن طريق[1]:

1- الالتزام بالنزاهة والموضوعية:

لا يجوز لمراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يقوم عمداً بتحريف الحقائق عند ممارسته لمهن المراجعة بما في ذلك تقديم الخدمات الضريبية والتكاليفية والخدمات الاستشارية الأخرى للعميل، كما لا يجوز للمراجع أن تخضع أحكامه المهنية لأراء الآخرين، وعند تقديم الخدمات الضريبية يفسر الشك لصالح العميل طالما أن هناك مبرراً مقبولاً لتأييد هذا الهدف.

2- الالتزام بالمعايير العامة الفنية:

كما يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل ألا يقبل أي عملية مراجعة لا يستطيع هو أو أفراد مكتبه إتمامها بدرجة معقولة من الكفاية المهنية كما يتوجب عليه أن يبذل العناية المهنية الواجبة عند أدائه لأي عملية، ويجب عليه أن يقوم بتخطيط أي عملية والإشراف عليها بطريقة ملائمة وكافية، ومن الضروري حصوله على البيانات والإيضاحات الكافية لتكون أساساً معقولاً من للنتائج والتوصيات المتعلقة بأي عملية، كما يتوجب عليه أن لا يسمح بارتباط اسمه بأي تقديرات لعمليات مستقبلية بطريقة قد تحمل على الاعتقاد بأنه يشهد بصحة هذه التقديرات أو التنبؤات وتحققها.

3- الالتزام بالمسئولية تجاه العملاء:

يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل عدم إفشاء أسرار خاصة بالعميل الذي يراجع حساباته يكون قد حصل عليها أثناء قيامه بعملية المراجعة إلا بموافقة العميل نفسه، ولكن استثناء من ذلك فإن على المراجع بناء على طلب المحكمة الرد على الاستفسارات والإدلاء بالبيانات المطلوبة أو عندما يرد على استفسار تقصي الحقائق للجهات المهنية، كما يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يحدد أتعابه مع عميله سواء بالساعة أو اليوم أو العملية بأكملها، كما يحظر على المراجع الاتفاق على تحديد أتعاب معلقة بنتائج الفحص، فإذا حددت أتعاب المراجع مثلاً بنسبة مئوية من صافي الربح الذي تظهره القوائم المالية

(1) يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م)، ص ص199-200

فهنالك احتمال بأن يفقد المراجع موضوعيته ويؤدي إلى ظهوره بمظهر عدم الاستقلال، كما يجب تأدية الخدمات المهنية أو عرضها بموجب اتفاقية ينص فيها على عدم تقاضي أي أتعاب إلا في حالة التوصل إلى رقم معين أو نتيجة معينة، وإذا كانت الأتعاب معلقة بطريقة أخرى على نتائج الخدمة التي يقدمها المراجع، ومع ذلك فيجوز تقدير أتعاب المراجع بتغير درجة صعوبات الخدمات المقدمة وتعقيدها مثلاً .

4- الالتزام بمسئولية المراجع تجاه زملائه:

إن التعاون والعلاقات الطيبة والاحترام المتبادل بين زملاء المهنة تعتبر من الأسس المتبادلة التي تبنى عليها مهنة المراجعة، كما أنها تزيد من ثقة المجتمع بها، لذلك فمعظم القوانين التي تنظم مهنة المراجعة نصت بين موادها على أهمية هذا المفهوم وتبين قواعد الحفاظ عليه، ومن بينها ما يلي[1]:

أ- عدم لجوء المراجع إلى التأثير على موظفي زميل له وذلك بإغرائهم بالالتحاق بمكتبه وترك عملهم القديم.

ب- عدم لجوء المراجع - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – إلى الحصول على عمل يقوم به زميل وذلك بعرض أتعاب مراجعة أقل.

ج- عدم لجوء المراجع إلى منافسة زميل له في الحصول على عملية مراجعة بأي طريقة من الطرق.

دفي حالة تعيين نراجع محل زميل له، فعلى المراجع الجديد الاتصال بزميله وإخطاره بذلك ومعرفة أسباب عزله والتي قد تؤدي إلى عدم قبول المراجع الجديد بالارتباط مع الشركة المعينة.

هـ- وجوب التعاون وتبادل الآراء بين أعضاء المهنة، ومناقشة المشاكل العملية التي تواجههم أثناء تأدية خدماتهم وإيجاد الحلول لها.

و- يجب على المراجع القديم إعطاء أي بيانات أو معلومات للمراجع الذي حل محله، واطلاعه على أوراق عمل المراجعة وذلك بعد أخذ موافقة عميل، وهذا من شانه أن يسهل مهمة المراجع الجديد في أداء عمله على أكمل وجه وبكفاءة عالية.

(1) إدريس عبد السلام اشتيوي ، **المراجعة معايير وإجراءات** ، مرجع سابق، ص39 .

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية وأهداف و عناصرومقوماتجودة المراجعة الخارجيةومعاييرها

أولاً : مفهوم جودة المراجعة:

1- **مفهوم الجودة:** هي مقياس من المقاييس المستخدمة في تحديد قدرة المنشأة على الاستمرار في انتاج السلعة أو الخدمة والاستمرار بها في المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية[1].

2- **مفهوم جودة المراجعة:**

يعتبر مفهوم جودة المراجعة من المفاهيم المثيرة للجدل التي لم يستقر عليها الفكر المحاسبي بعد، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها عدم قابلية جودة خدمات المراجعة للملاحظة المباشرة خاصة من قبل المستثمرين والدائنين الذين يعتمدون على معلومات القوائم المالية التي تمت مراجعتها في اتخاذ قراراتهم، فضلاً عن نسبية مفهوم الجودة واختلاف ادراك الأطراف المرتبطة بعملية المراجعة بطبيعة وحدود جودة المراجعة والذي قد ينطوي على رؤى متباينة بالنسبة للفئات المختلفة ذات الصلة، حيث أن خدمات المراجعة تعتمد عليها أطراف متعددة وقد تكون هذه الأطراف غير محددة أو معروفة لدى المراجعين أنفسهم الأمر الذي قد خلق تعارض بعض المصالح، وبالتالي فإن ما يعتبر مرضياً لأحد أو أكثر من هذه الفئات قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لطرف آخر أو أكثر، مما يجعل من جودة المراجعة مفهوم نسبي قد يختلف مع اختلاف إدراك الأطراف المختلفة لطبيعة هذه الجودة وأبعادها، وبذلك تتعقد المشكلة الخاصة بتحديد مستوى جودة المراجعة لصعوبة الوقوف على مفهوم واضح للجودة في عملية المراجعة، وقد ثار جدل كبير بين الباحثين حول العوامل المختلفة المؤثرة في جودة المراجعة ومن ثم تحديد مدخلات ومخرجات عملية المراجعة الجيدة في ظل الممارسة المهنية كخدمة غير عادية تعتمد عليها أطراف متعددة[2].

أوضحت نشرة معايير المراجعة الأمريكية رقم (4) (SASNO.4) التي أصدرها مجلس المحاسبيين القانونيين الأمريكي (AiCPA) عام 1974أن جودة المراجعة تتحقق من خلال الالتزام بمعايير المراجعة من خلال تطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة برقابة الجودة في منشآت المراجعة[3].

عرفت جودة المراجعة بأنها تنفيذ عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية، واقتصاد وثبات في ضوء الالتزام بالمعايير المهنية[4].

---

(1) صلاح الدين عبد الرحمن فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية iAS ، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000م)، ص 39.
(2) عبد الوهاب نصر علي موسوعة المراجعة الخارجية، مرجع سابق ، ص 440 ـــ 441.
(3) عبد لوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة االعربية والدولية والأمريكية – الجزء الثالث- دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)، ص783.
(4) هيثم أحمد حسين، اتجاهات تطور معايير الرقابة على الجودة ، (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة ، العدد الثاني والعشرون، 2004م)، ص79.

كما عرفت جودة المراجعة بأنها درجة الثقة التي تقدمها المراجعة لمستخدمي القوائم المالية، أي أن الهدف من المراجعة هو خلق الثقة في القوائم المالية لذلك فإن جودة المراجعة هي احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات[1].

عرفت De Angelo جودة المراجعة بأنها الاحتمال المشترك لكل من الكشف عن الأخطاء الهامة نسبياً في القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، والتقرير عن هذه الأخطاء، وقد أوضحت De Angelo أنه من الصعب جداً والمكلف جداً أن يتم قياس جودة المراجعة قياساً موضوعياً، ولكن في الحقيقة يمكن تحديد بعض المؤشرات على جودة المراجعة، وفي الواقع أن موضوع جودة المراجعة قد تمت دراسته من مداخل متعددة حيث قام مجموعة من الباحثين بدراسة الاختلافات في جودة المراجعة بين الأنواع المختلفة من مكاتب المراجعة والمحاسبة وذلك باستخدام مقاييس مختلفة مثل: القضايا المرفوعة ضد المكتب، كما قاموا بدراسة جودة المراجعة من جانب سلوكي[2].

يلاحظ الباحث أنه لم يتم الوصل إلى مفهوم محدد لجودة المراجعة وذلك لاختلاف وجهات النظر التي تنظر بها الفئات المختلفة لجودة المراجعة، كما أن عملية الجودة نفسها عملية نسبية لا يمكن تحديدها تحديداً دقيقاً حيث يقيمها كل طرف من أصحاب المصالح على حسب وفائها بتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ثانياً : أهمية جودة مراجعة الحسابات:

تكمن أهمية جودة المراجعة فيكون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون

منمخرجاتعملية المراجعة،والمتمثلةفيتقريرمراجعالحسابات،الجودةالتامةلأنهم

يعتمدونفياتخاذقراراتهمورسمسياساتهمعلىتلكالقوائم،وبالتاليفإنجودةالمراجعة

مصلحةمشتركةلجميعالأطرافالمستفيدةمنعملية المراجعة، ويمكنبيانهذهالأطرافكمايلي:

1-مراجعالحسابات يهتممراجعالحساباتبأنتتمعملية المراجعةبأعلىجودةممكنةوذلك

منأجلتحسينسمعتهوشهرتهوموقفهالتنافسيفيمجالعمله.

2-إدارةالشركةتعتبرا دارةالشركةالمسئولةعنإعدادالقوائمالمالية،وبالتاليفإنتنفيذ

عملية المراجعةبأعلىجودةممكنةيمكنهامنمعرفةأماكنالقوةوالضعفلديها،ويساعدهافي وضعالخططالمستقبلية.

ومنناحيةأخرىفإنتقريرالمراجعلهردودفعلفيالسوقمماقد يؤثرعلىأسعارالأسهمالخاصةبالشركة.

(1) سمير كامل محمد عيسى ، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، (الاسكندرية: مجلة التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني ، المجلد الخامس والأربعون، 2008م)، ص6.

(2) محمد يوسف سالم، استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحديد الطلب على جودة المراجعة (طنطة: مجلة آفاق جديدة ، جامعة طنطا، السنة السادسة، العدد الرابع، 1994م)، ص23 ــ 23.

3-البنوك: تعتمد البنوك ومؤسسات التمويل بشكل كبير على القوائم المالية المراجعة، وخاصة فيما يتعلق بقروض والتسهيلات البنكية. ومما لا شك فيه أن جودة عملية المراجعة سوف تؤثر إيجابياً على جودة قراراتهم.

4- الدائنون: يهتم الدائنون بالقوائم المالية المراجعة من قبل مراجع قانوني خارجي لمنح العملاء تسهيلات ائتمانية بناءً على تلك القوائم. لا شك أن جودة المراجعة سوف تؤثر كثيراً على قراراتهم في منح الائتمان.

5- الهيئات والأجهزة الحكومية: تعتمد الأجهزة الحكومية على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات. وتسعى الأجهزة الحكومية إلى أن تتمتع أعمال المراجعة والتدقيق بالمستوى العالي من الجودة من أجل حماية النشاط الاقتصادي، وجميع الأطراف ذات الصلة والعلاقة بعملية المراجعة.

6- الجمعيات والهيئات المنظمة للمهنة: تسعى كثير من الجمعيات المنظمة لمهنة المراجعة إلى إلزام مكاتب المراجعة والتدقيق بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها، ووضعها في مكانها اللائق بين المهن الأخرى، وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة وللخدمات التي تقدمها.

7- بالإضافة إلى ما سبق، فإن إتباع نظام لتحقيق جودة أعمال المراجعة يحقق العديد من المزايا والخصائص لمكتب المراجعة نفسه يمكن بيانها فيما يلي:

أ- إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات والأعمال التي يؤديها مكتب المراجعة تتماشى مع المتطلبات المهنية ومعايير المراجعة المتعارف عليها، مع تقليل فرص ارتكاب الأخطاء في عملية المراجعة.

ب- تحسين برنامج عمل لمراجعي الحسابات، وذلك من خلال إتباعهم لإرشادات والمعايير الصادرة من الجمعيات المهنية بخصوص الرقابة على جودة عملية المراجعة.

ج- يعتبر إتباع أساليب الجودة في المراجعة من الوسائل المقنعة في اكتساب عملاء جدد لمكتب المراجعة، والمحافظة عليهم، وخاصة في ظل المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة.

د- إن ارتفاع مستوى المصداقية في المراجعة يعني خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وذلك لكي نكون إلا من خلال مستويات عالية لجودة المراجعة.

هـ - إن المراجعة ذات الجودة العالية يمكن اعتبارها جزءاً هاماً من نظام مراقبة أصحاب المنشأة، وخاصة في حالة عدم مقدرتهم على الرقابة المباشرة على تصرفات الإدارة في إدارة المنشأة.

ثالثاً: أهداف جودة المراجعة:

تهدف جودة المراجعة إلى تحقيق الآتي[1]:

1- تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي بهدف الاستفادة من كافة طاقات العاملين بالمكاتب .

2- ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة القائمة على الفاعلية تحت شعار الدائم أن تعمل الأشياء بطريقة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة.

3- تحقيق نقلة نوعية في عملية المراجعة التي تقوم على الالتزام التام بمعايير وسلوك مهنة المراجعة وتفعيل الأنظمة واللوائح والتوصيات الصادرة من الجمعيات المتخصصة.

4- الاهتمام بمستوى الأداء للمراجعين والمساعدين والإداريين من خلال المتابعة الفاعلة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المتقنة والمستمرة والتأهيل الجيد.

5- اتخاذ كافة الاجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل حدوثها ورفع درجة الثقة في العاملين وفق مستوى الجودة التي حققتها المكاتب.

6- الوقوف على المشاكل التي تواجهه المكاتب في الميدان ودراسة هذه المشكلات.

7- التواصل المهني بين مكاتب المراجعة والهيئات والجمعيات التي تضبط عملية المراجعة.

رابعاً : عناصر تحقيق جودة المراجعة:

تعتمد جودة المراجعة على ثلاثة عناصر أساسية هي[2]:

1- الكفاءة: وتعني المعرفة والإلمام بأداء العمل وتشتمل على مجموعة من المهارات الشخصية والمهنية، أي أنها تتضمن الكفاءة الشخصية وهي القدرات العملية والعلمية لممارسة المهنة من خلال التدريب مثل القدرة على التحليل ومهارات الاتصال.

2- الالتزامويتمثل في المدى الذي يلتزم فيه المراجع بمعايير وا ٍرشادات المراجعة من جهة، وبآداب وسلوك المهنة من جهة أخرى، والالتزام أيضاً بمتطلبات العملاء.

3- الاتصال: ويعني القدرة على إرسال واستقبال المعلومات من خلال جودة المراجعة وهو أساس الربط بين نظام المعلومات والأهداف المرجوة، ويتم تحديد الجودة بمقدار فعالية الاتصال بين المراجع ومساعديه.

خامساً : خصائص جودة المراجعة الخارجية:

(1)عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال- المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ)، ص26.

(2) سالم سعيد با عجاجة، جودة أداء أداء مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية، (القاهرة: المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، جامعة الأزهر، كلية التجارة ، العدد الأول ، 2007م)، ص 221.

توجد عدة خصائص لجودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر الشركاء للمراجع في المكاتب المختلفة وكذلك من وجهة نظر معدي القوائم المالية ومستخدمي التقارير، حيث ترى المجموعات الثلاثة أنها أكثر ارتباطاً بجودة المراجعة وهذه الخصائص هي[1]:

1- المعرفة المرتفعة بالمحاسبة والمراجعة من جانب فريق المراجعين .

2- نشاط وفاعلية شريك المراجعة.

3- المعايير الأخلاقية لفريق المراجعة.

4- معرفة الشريك وخبرته بالصناعة التي يعمل بها العميل.

5- الاتصالات المتكررة بين المراجع والعميل.

6- وضع مكتب المراجعة قواعد صارمة تحدد ما إذا كان هنالك خطوات مراجعة لم تستكمل بعد وكيفية استكمالها.

7-قيام كل من شريك المراجعة والمراجع الأول بزيارات متكررة لمقر الشركة محل المراجعة.

8- الدراسة الشاملة لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة.

كما أن هنالك عدة خصائص منها الخصائص الذاتية والخصائص السلوكية أوردها أحد الكتاب وذلك كما يلي[2]:

1- القدرة على التعبير والاتصال والاقناع.

2- القدرة على مشاركة الآخرين والتحليل المنطقي.

3- توافر الميل المهني نحو تدقيق الحسابات.

4- توافر القدرات الشخصية التالية:

أ- استعمال المعلومات.

ب- التمسك بآداب المهنة وسلوكها مع عدم التسامح في المخالفات.

ت- أن لا يخضع السلطان ضميره وأن يبدئ رأيه الفني في شجاعة وثقة بعيداً عن أي مؤثرات ولا يخفي ما يعلمه من انحرافات ومخالفات.

ث- أن لا يهمل في تتبع الموضوعات مهما كانت بسيطة في ظاهرها لأنها قد تنجم عنها نتائج خطيرة.

(1) محمد يوسف سالم، مرجع سابق ، ص 28.

(2) محمد سمير الصبان، ومحمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية لمراجع الحسابات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 54.

ج- أن يكوم نزيهاً يلزم الصدق في تقريره دون معارضة أو محاباة مع مراعاة جميع المصالح التي يتصل بها عمله سواء داخل أو خارج المنشأة.

ح- أن يكون يغظاً سريع البديهة حاضر الفهم قوي الملاحظة.

خ-أن يكون قوي الشخصية ملماً بطبائع البشر يتمتع بضبط النفس والخلق الكريم، وذلك دون أن يقيم علاقات شخصية قد تغطي على عمله.

سادساً : المقومات المحددة لجودة المراجعة:

أشار العديد من الكتاب إلى مجموعة من الاعتبارات والمقومات التي يعكس توافرها جودة المراجعة، وهذه القومات والاعتبارات هي[1]:

1- **حجم منشأة المراجعة:**

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية قوية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة فقد توصلت إحدى الدراسات إلى زيادة احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية عند قيام إحدى منشآت المراجعة الكبرى بعملية المراجعة مقارناً بقيام منشآت أخرى أقل حجماً .

2- **عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة:**

حيث من المتفق عليه فإن القيمة المضافة لعملية المراجعة تتمثل في زيادة ثقة الطرف الثالث في القوائم المالية وأن هذه القوائم لا تشتمل على أخطاء جوهرية، ومن ناحية أخرى فإن فشل المراجع في تحقيق القيمة المضافة لعمله يعرضه لدعاوي قضائية من الطرف الثالث لمطالبته بالتعويض عن الضرر الناتج عن الاهمال في قيامه بعمله، وعليه فإن عدم وجود دعاوي قضائية مرفوعة ضد منشأة المراجعة يعتبر مقياس يدل على جودة عمليات المراجعة المنجزة بواسطة منشأة المراجعة.

3- **صدق تقارير منشأة المراجعة:**

أي أنه يمكن المفاضلة بين منشآت المراجعة من ناحية الجودة على أساس صدق تقارير المراجعة الصادرة عن تلك المكاتب، وأن هذا الصدق مرتبط بخلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية وبأداء عملية المراجعة بطرقة تؤدي على تخفيض التعارض في المصالح بين الملاك والإدارة.

4- **طول فترة استمرار منشأة المراجعة في عملية المراجعة:**

حيث أكدت بعض الدراسات زيادة جودة المراجعة في حالة طول فترة تعاقد مراجع الحسابات مع المنشأة محل المراجعة والعكس، ويرجع هذا الاعتقاد لوجود ظاهرة التعلم التي تؤدي إلى زيادة احتمال اكتشاف

(1) أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 11 ـــ 18.

الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية بالنسبة لمراجع الحسابات الذي يقضي فترة ارتباط طويلة في مراجعة المنشأة محل المراجعة.

5- هيكلة عملية المراجعة:

تنطوي هيكلة عملية المراجعة على وضع الإجراءات والسياسات والأدوات التي تهدف إلى تنظيم عملية المراجعة، وأن التطبيق العملي في مجال المراجعة يوضح وجود تشابه في خطوات عمليات المراجعة المطبقة في منشآت المراجعة المختلفة، إلا أنه يوجد اختلاف في كيفية تنفيذ خطوات المراجعة، ويترتب على هذا الاختلاف في كيفية تنفيذ خطوات عملية المراجعة وجود فروق هيكلية بين منشآت المراجعة ، وقد أكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين هيكلة عملية المراجعة وجودتها أي ان منشآت المراجعة التي تستخدم مدخل هيكلة المراجعة تظهر بصورة أفضل أمام الطرف الثالث من تلك التي لا تستخدم الهيكلة.

6- التقدم الفني في أداء المهنة:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن اتباع الوسائل التكنولوجية والعلمية الحديثة في منشأة المراجعة يعتبر من أهم مظاهر جودة المراجعة.

7- المنافسة بين مكاتب المراجعة:

أوضحت العديد من الدراسات أن المنافسة بين منشآت المراجعة تؤدي إلى زيادة جودتها، ويختلف بعض الكتاب مع هذا الرأي حيث يرون أن التنافس بين منشآت المراجعة قد تؤدي إلى تخفيض جودتها وذلك نظراً لأن المنافسة تؤدي إلى تخفيض الأتعاب.

8- عدد الساعات التي تم انجاز عملية المراجعة خلالها:

أشارت بعض الدراسات إلى امكانية استخدام الزمن المستغرق في عملية المراجعة كمؤشر لقياس جودتها، بحيث يمكن القول بوجود علاقة طردية بين الزمن الفعلي المستنفد في عملية المراجعة وجودتها ولكن أن عدد ساعات المراجعة قد لا يرتبط في كثير من الأحيان بجودتها.

9- نسبة مساهمة منشأة العميل في الإيراد الكلي لمنشاة المراجعة:

أوضحت بعض الدراسات ان زيادة نسبة مساهمة المنشأة محل المراجعة في الإيراد الكلي لمنشأة المراجعة غالباً ما يؤثر على استقلال مراجع الحسابات بصورة سلبية وبالتالي على جودة المراجعة.

سابعاً : العوامل المؤثرة على جودة خدمة المراجعة الخارجية:

هنالك عدة عوامل تؤثر على جودة خدمة المراجعة الخارجية منها الآتي[1]:

1- التنافس بين المراجعين المزاولين للمهنة:

حيث يعتبر وجود سوق تنافسية بين المراجعين المزاولين للمهنة من ضمن العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة الخدمة وخاصة بالنسبة للمكاتب الصغيرة أو حديثة العهد بمزاولة المهنة، حيث أن وجود سوق تنافسية بين المراجعين لا يجب ان ينعكس بالضرورة على تحديد قيمة الاتعاب بالدرجة التي تحمل المراجع خسائر نتيجة قبوله هذه العملية وذلك حتى لا تتأثر جودة الخدمة مقابل الأتعاب المنخفضة، ولذلك فإن الاتعاب المنخفضة نتيجة المنافسة لا يجب ان تؤدي بالمراجع إلى ثورة بعملية المراجعة وذلك حسب مستوى الخدمة للعميل.

2- الاستعانة ببعض موظفي المنشأة في عملية المراجعة:

قد يستعين مكتب المراجعة بالإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لدى العميل، وذلك لسرعة انجاز بعض الأعمال مما يوفر على المراجع بعض الوقت والجهد في حالة قيام أفراد المكتب بأداء مثل هذه الأعمال، وعليه فإن استفادة المراجع من بعض الإمكانيات والتسهيلات المتوافرة لدى العميل تؤثر على جودة الخدمة المقدمة.

كما أشار أحد الكتاب إلى نموذج قام به أحد الباحثين بخصوص تحديد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة، وأن النموذج انتهى إلى تحديد تسعة عشر عاملاً مؤثراً في جودة عملية المراجعة مصنفة إلى ثلاثة مجموعات وذلك كالآتي[2]:

1- عوامل مرتبطة بتخطيط عملية المراجعة: حيث تتضمن ثلاثة عوامل هي:

أ- التغيرات لدى العميل.

ب- توقيت عملية التخطيط.

ت- تقييم مخاطر المراجعة

2- عوامل مرتبطة بالعمل الميداني الإجرائي: وهي تتضمن أثني عشر عاملاً هي:

أ- فهم نظم العميل.

ب- الكفاء.

ت- جودة برامج المراجعة.

---

(1) محمد بكري عبد العظيم، قياس جودة الخدمات المهنية – دراسة تطبيقية لمفاهيم ومقاييس جودة مراجعة الحسابات وأثرها على رضاء العملاء، القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس ، العدد الثالث، 2000م)، ص312 ـــ 313.

(2) أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، مرجع سابق، ص 430 ـــ 431.

ث- حسن استعداد العميل.

ج- الخبرة المهنية لدى فريق المراجعة.

ح- إتمام المراجعة المرحلية قبل نهاية العام المالي.

خ- استكمال وتكامل أوراق المراجعة.

د- فحص البنود غير العادية.

ذ- العلاقة مع العميل.

ر- شمول عملية الفحص.

ز- امكانية الحصول على الموارد المختلفة لمكتب المراجعة.

س- قيود الموازنة.

3-عوامل مرتبطة بالمراجعة النهائية وا ٍعداد التقرير: وهي تتضمن أربعة عوامل هي:

أ- رد فعل العميل لنتائج المراجعة.

ب- تقييم وجود عمليات تقييم فريق المراجعة.

ت- المطالبة بأتعاب المراجعة.

ث- تحليل الموازنة الزمنية.

كما أوضح أحد الكاتب أن هنالك أثني عشر عاملاً أخرى لم تضمن في النموذج السابق تعتبر من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة هي[1]:

1- فريق عملية المراجعة.

2- خبرة المنشأة بالعميل.

3- دراية المراجع بصناعة العميل.

4- استجابة مكتب المراجعة للوفاء باحتياجات العميل.

5- التزام مكتب المراجعة.

6- اتصال المديرين بمكتب المراجعة بالعميل.

7- إجراء العمل الميداني.

8- ارتباط لجنة المراجعة بعملية المراجعة.

9- خصائص الأعضاء الفرديين لفريق المراجعة.

10- احتفاظ المراجعين باتجاه الشك المهني.

11- درجات مسئوليات المراجعين.

12- وجود سياسات عامة واضحة ومستحدثة لمكتب المراجعة.

---

(1) **المرجع السابق** ، 432.,

ثامناً : آثار تحقق جودة المراجعة:

يترتب على تحقق جودة المراجعة عدة أثار إيجابية تبرر الالتزام بمعايير الجودة، وقد تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وقد ركزت تلك الدراسات على تحديد تأثير جودة المراجعة على نشاط المراجعة الداخلية وعلى سوق رأس المال، وفيما يتعلق بتحديد تأثير جودة المراجعة على المراجعة الداخلية فقد أوضحت إحدى الدراسات أن تحقق جودة المراجعة يترتب عليه تطوير في دور المراجع الداخلي من مجرد المراجعة المالية إلى تقييم درجة الالتزام بنظام الرقابة وتحقيق الثقة في الجودة الشاملة لعملية المراجعة، ومن ناحية أخرى أوضحت نتائج تلك الدراسات أن ممارسة وظيفة المراجعة الداخلية بكفاءة يحقق جودة المراجعة. وفيما يتعلق بأثير جودة المراجعة على سوق المال فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن زيادة جودة المراجعة يترتب عليها زيادة ثقة الطرف الثالث في القوائم المالية، كما يتطلب الأمر أداء عملية المراجعة بجودة كبيرة خاصة في حالة زيادة الخطر المتعلق بالتدفقات النقدية المتوقعة، وعليه فمن المتوقع أن يزداد الطلب على المراجعين ذوي الجودة العالية بالنسبة للمنشآت ذات الخطورة المرتفعة فيما يتعلق بالتدفقات المستقبلية، وذلك لزيادة ثقة المتعاملين في سوق رأس المال في محتوى القوائم المالية وأن التقارير المالية المعتمدة من مراجعين يمارسون درجة عالية من الجودة لها محتوى أكبر على أسعار أسهم الشركة محل المراجعة مما لو تمت المراجعة بواسطة مراجعين يمارسون درجة جودة اقل، ويجب على الشركة محل المراجعة أن تتخذ قرار اختيار مراجعين ذوي جودة عالية بمقارنة التكلفة الإضافية لزيادة جودة المراجعة مع المنفعة الاضافية للشركة محل المراجعة نتيجة زيادة ثقة الطرف الثالث في معلومات القوائم المالية ذات درجة الخطر المرتفعة نسبياً [1].

تاسعاً : معايير المرجعة الخارجية:

الوظيفة الأساسية لمعايير المراجعة هي أنها استرشاديةيعتمد عيها المدقق في إعداده لنفسه كمدقق، وفي أثناء عملية التدقيق، وأثناء إعداده أو كتابته للتقرير. فهي إذن مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين

(1) أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سابق)، ص 36 – 37.

الممارسين لمهنة التدقيق يعملون في ضوئها، ويسيرون على هديها، وهذه المعايير هي المرشد للقضاء والمحاكم وللممارسين وللدارسين أو المدرسين لهذا العلم أي تدقيق الحسابات[1].

وسوف يتناول الباحث معايير المراجعة الخارجية وذلك كالاتي:

1- أهمية معايير المراجعة الخارجية:

أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير لتكون أداة لعمل المدقق، بحيث تمده بالإرشادات والمفاهيم والإجراءات التي تساعد في انجاز مهامه بالكفاءة والجودة اللازمة، وقد كان لهذه المعايير أهمية بالغة لمهنة التدقيق وذلك كما يلي[2]:

أ- تمثل المعايير إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل.

ب-تساعد المعايير في تحسين أداء المدقق الخارجي والارتقاء بعمله والحكم على جودة أدائه، من خلال توفير الإرشادات والمفاهيم والمعايير اللازمة لأداء مهنة التدقيق وتنفيذها.

ت- تمثل المعايير أداة قابلة للتطبيق على كافة القوائم المالية وبغض النظر عن حجم العميل وطبيعة نشاطه ونوع الصناعة، وهدف المؤسسة من حيث الربحية وغير الربحية.

ث-تساعد في تلبية رغبات المجتمع المتعلقة بالتقارير المالية، من خلال تفعيل دور ومسئوليات المدقق تجاهها، خاصة وأن هذه الرغبات في تزايد مستمر.

2-أوجه الاختلاف بين معايير التدقيق وا إجراءات التدقيق:

تعرف المعايير في مجال التدقيق بأنها الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء أداء مهمته، فهي تمثل قاعدة عامة ترشد المدقق في سلوكه المهني حتى يمكنه انجاز عملية التدقيق بالجودة الملائمة، ولذلك فإن معايير التدقيق تمثل مستويات للأداء المهني وا إطاراً عاماً يعمل المدقق ضمنه.

أما إجراءات التدقيق فتمثل الطرق والوسائل التي يستخدمها المدقق في عملية التدقيق والأنشطة التي يقوم بها خلال عمليات جمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بمختلف أهداف التدقيق، فعلى سبيل المثال تشتمل إجراءات التدقيق: القيام بعملية عد النقدية ومشاهدة جرد المخزون ومراجعة تسوية البنك والقيام بالمراجعة المستندية وغير ذلك من مختلف الأنشطة التي يقوم بها المدقق، وقد تختلف إجراءات التدقيق التي يقوم بها

(1) خالد أمين عبد الله ، **تدقيق الحسابات**– منشورات جامعة القدس المفتوحة، (عمان: المكتبة الوطنية ، 1998م) ، ص52 .
(2) رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص93 .

المدقق باختلاف المنشأة التي يدقق حساباتها أو باختلاف حجمها وطبيعة أعمالها ودرجة تعقيدها، إلا أن هذه الإجراءات تنفذ ضمن الإطار العام المتمثل في معايير التدقيق[1].

وأوضح كاتب أخر أن معايير الأداء في مجال المراجعة ما هي إلا مقاييس متعارف عليها ومقبولة لتنفيذ مهمة المراجعة، وحدد علاقة المعايير بنظرية المراجعة في قوله "إن معايير المراجعة تعد أكثر عناصر الظرية وضوحاً وتحديداً " [2].

3-معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً :

ينظر إلى معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً على أنها مقاييس لجودة أداء المراجعة، وفي البداية أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 10 معايير في سنة 1947م وتم تعديلها كي تتناسب مع التغيرات في بيئة المراجعة، ويمكن تقسيم معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً إلى ثلاثة مجموعات وهيالمعايير العامة، معايير أداء العمل الميداني، معايير إعداد التقرير[3].

ويتم تناول معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً بالشرح كالأتي:

أ- **المعايير العامة:**

وهي التي تتعلق بمؤهلات المراجع وجودة عمله وهي[4]:

i. أن تتم عملية المراجعة بواسطة فرد يمتلك المؤهلات العلمية المناسبة والتدريب الملائم للعمل كمراجع، ويتم ذلك من خلال برنامج التعليم في الجامعات، وبرامج التدريب المستمر والخبرات الملائمة، وقد أوضحت القضايا المرفوعة في القضاء الأمريكي أن يكون المراجع ومساعديه على درجة عالية من التأهيل العلمي والعملي، وا ٍذا وجد المراجع أو مساعده أنه غير مؤهل لأداء العمل المنوط به فعليه ترك العمل لشخص آخر مؤهل أو ترك عملية المراجعة.

ii. أن يتوافر لدى المراجع درجة من الاستقلال الذهني في أمور المراجعة تعقد عادة المقارنة بين الاستقلال الحقيقي، وعلى المراجع ليس فقط أن يتوافر لديه استقلال حقيقي، ولكنه أيضاً يتجنب الأفعال التي قد تؤثر على استقلاله الظاهري، وا ٍذا شعر الجمهور(مستخدمي القوائم المالية) أن المراجع غير مستقل فإن تقرير المراجع سوق يفقد مصداقيته، فعلى سبيل المثال قد يكون لدى المراجع مصلحة مالية في منشأة العميل، (متلك بعض أسهمها مثلاً) ولكن يؤدي عملية المراجعة بموضوعية، ولكن مستخدمي القوائم المالية الغير قد يفترضوا أن المراجع غير مستقل بسبب مصالحه المالية وبالتالي قد تمنعه هذه المصالح من الاستقلال،

---

(1) المرجع السابق، ص[104] .

(2) إبراهيم طه عبد الوهاب، **نظرية المراجعة ودراسات متقدمة في المراجعة في المراجعة** ، (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 2000م)، ص[132] .

(3) حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر**، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2007م)، ص[78] .

(4) حاتم محمد الشيشيني، مرجع سابق ، ص[79] .

وثقة الغير (مستخدمي القوائم المالية) في المراجعة سوف تتأثر إذا اعتقد مستخدمي القوائم المالية أن الراجع غير مستقل.

iii. المعايير العامة: وهي أن يؤدي المراجع عمله بالعناية المهنية الواجبة في عملية التخطيط وأداء عملية المراجعة، ويتطلب هذا المعيار أن يتأكد المراجع من تطبيق معايير العمل الميداني وا ٍعداد التقرير ويشمل ذلك التأكد من اكتمال أوراق المراجعة، ومدى كفاية أدلة الإثبات وملائمة تقرير المراجعة.

ب- **معايير العمل الميداني(تخطيط وأداء إجراءات المراجعة):**

وتتمثل معايير العمل الميداني لتخطيط وأداء إجراءات المراجعة في الأتي[1]:

i. يجب تخطيط العمل بصورة مناسبة، والإشراف الجيد على المساعدين (إن وجدوا) إن التخطيط في **حد ذاته مصطلح شامل، ولكن تخطيط المراجعة يتطلب إستراتيجية شاملة لتقييم المخاطر وأداء المراجعة.**

ii. التفهم الكاف لهيكل الرقابة الداخلية وذلك لتخطيط عملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدي الاختبارات التي يجب القيام بها حيث يجب على المراجع أن يتفهم العمليات التي تتولد عنها القوائم المالية قبل اتخاذ قرار بشأن اختبارات المراجعة التي سوف يتم القيام بها من خلال المقادير والإفصاحات اللازمة.

iii. يجب الحصول على أدلة الإثبات الكافية من خلال المعاينة والملاحظة والاستفسار والمصادقات لتقديم أساس معقول لرأي المراجع فيما يتعلق بالقوائم المالية محل المراجعة.

ت- **معايير إعداد التقرير:**

تقرير المراجعة يمثل المنتج الأساسي للمراجعة، فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين، ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابق مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة، وتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة هي[2]:

i. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ii. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.

iii. تعبر القوائم المالية بشكل كافي ومناسب عما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.

iv. يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة أو قد يمنع المراجع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك، وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسئولية التي يتحملها.

---

(1) طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية - الجزء الأول**، مرجع سابق، ص39 .

(2) وليم توماس وأمرسون هنكي ، **مرجع سابق**، ص[61] .

شكل رقم (1/3/2)

شكل يوضح معايير المراجعة المتعارف عليها

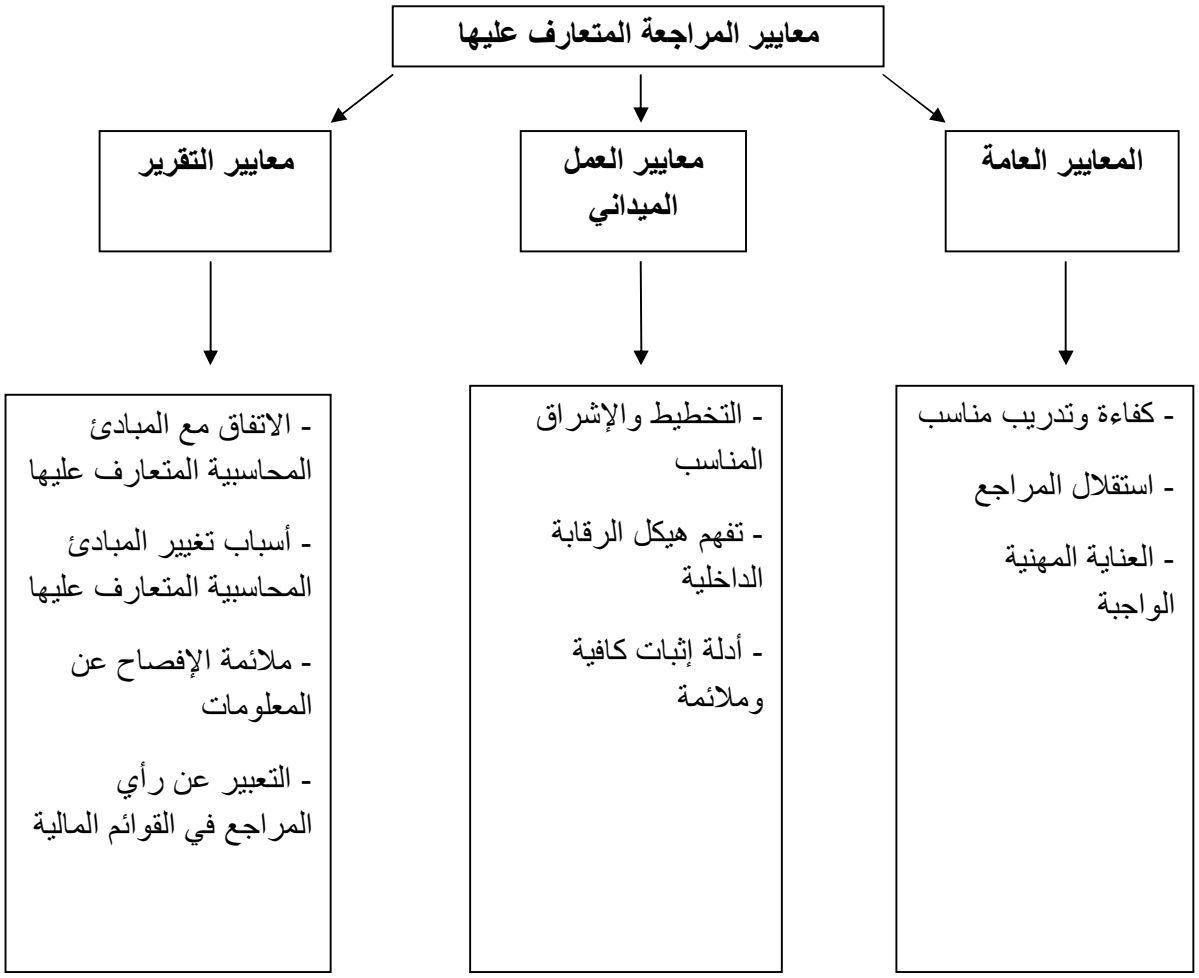

المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة - شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية- الجزء الأول، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م) ص[43].

يرى الباحث أن المعايير العامة هي نقطة البداية والمرتكز الأساسي لتطوير مهنة المراجعة، فبدون توفر الكفاءة المهنية اللازمة والتدريب المناسب ودعم استقلال المراجع وبذله للعناية المهنية الواجبة لا يتحقق التخطيط والاشراف المناسب ولا تفهم هيكل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة الكافية، كما لا يمكن أن تتحقق معايير التقرير.

الفصل الثالث

المحاسبة الإبداعية

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم المحاسبة الإبداعية ونشأتها والعوامل التي ساعدت على ظهورها ودوافعها ومؤشراتها وأساليبها، وأساليب الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وأهم الإجراءات التي يتبعها المراجع الخارجي للحد منها وا ٍنعكاساتها على القياس والتقويم المحاسبي، كما تناول المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفـهوم ونشأة المحاسبة الإبداعية والعوامل التي ساعدت على ظهورها.

المبحث الثاني: دوافـــع ومؤشـــرات وأســـاليب المحـــاسبة الإبداعـــية.

المبحث الثالث: الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على الأداء المالي.

المبحث الأول

مفهوم ونشأة المحاسبة الإبداعية والعوامل التي ساعدت على ظهورها

يتناول الباحث في هذا المبحث مفهوم المحسبة الإبداعية مستعرضاً في ذلك مسمياتها المختلفة التي أطلقت عليها ونشأتها والعوامل التي ساعد على ظهورها وذلك كالآتي:

أولاً : مفهوم المحاسبة الإبداعية:

مفهوم المحاسبة الإبداعية من المفاهيم العميقة والتي تحتاج إلى بحث متواصل وذلك لتعدد مسمياتها وأساليبها وطرقها ودوافعها وآثارها، كما أنها كواحدة من أساليب الغش والتزوير أصبحت تتطور مع تطور الواقع المحاسبي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي، وعليه قبل الخوض في مفهوم المحاسبة الإبداعية لابد من أن نتناول مفهوم الإبداع من وجهات نظر مختلفة وذلك لأن هذا المفهوم نسب إليه، حتى نقف على سر هذه التسمية وا ٍن كانت هنالك علاقة جعلتها تنسب إليه. وعليه سوف يقوم الباحث بعرض هذا المفهوم على النحو التالي:

1ـ مفهوم الإبداع:ويتم تناوله بالتفصيل كالآتي:

أ- مفهوم الإبداع في اللغة:

أوضح أحد الكتاب أن لكلمة إبداع الكثير من التعريفات والتي وردت في الأبحاث والدراسات، ولقد ظهر اختلاف واضح حول استخدام كلمتي إبداع وابتكار، وأيهم أكثر صحة بارتباطها بالكلمة الانجليزية (Creativity). ويلاحظ أن بعض تلك الأبحاث استخدمت الكلمتين وكأنهما مترادفتين والبعض الآخر من الدراسات والأبحاث أمثال القريطي والسليمان قد فرق بينهما وأن كل واحدة من تلك الكلمتين تعطي معنى مختلف عن الأخرى، وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية، ولتوضيح المعنى اللغوي لكل من كلمة إبداع وابتكار فقد أورد بن منظور تفسيراً لكلمة إبداع وهي بدع ، وبدع الشيء، مبتدعه، وابتدعه أي أنشأه وبدأه واخترعه واستنبطه، والبدع الشيء الذي يكون أو لا يكون [1].

بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) – القرآن الكريم، قال تعالى: ((

(الآية 117 من سورة البقرة). وقوله تعالى: {بديع السموات والأرض} أي: خالقهما على غير مثال سابق.

(1) أسامة محمد خيري ،**إدارة الإبداع والابتكارات** ، (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2012 م) ص39 .

ب-مفهوم الإبداع في الاصطلاح :

عرف الإبداع بأنه هو المبادرة التي يبديها الشخص بقدرته على الانشقاق من التسلسل العادي في التفكير إلى مخالفة كلية [1].

كما عرف البعض الإبداع من وجهة نظر الإدارة بأنه أفكار جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع وا ٍعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة ، فهو ليس إلا رؤية الفرد لظاهرة ما بطريقة جديدة تتطلب القدرة على الإحساس بوجود مشكلة تتطلب المعالجة من خلال التفكير بشكل مختلف ومبدع لإيجاد الحل المناسب، وأوضحوا أنه سلوك إنساني خلاق يكمن في داخل كل فرد، يتفق في حالات تحفيز المدارك واستثارة الأحاسيس ضمن وسائل عديدة، ليوجد أفراد متميزين لديهم ملكة الحضور الدائم والحيوي للعقل الباطن (اللاوعي) وباستطاعتهم الحصول على أنسب الحلول وأفضلها من مجموعة خيارات مطروحة أو استنباط مجموعة رؤى وتصورات مبتكرة لمسألة أتفق على أنها مستعصية [2] .

وفي تعريف أخر الإبداع هو مجموعة من التوجهات والميولات الوجدانية والقدرات العقلية التي يمتلكها الشخص، والتي تمكنه من إنتاج أفكار أصيلة وتتعدد أنواع الإبداع بحسب المجال الذي نريد من بين المجالات المهمة بالنسبة للمؤسسات والأفراد، فنجد المحاسبة التي هي عبارة عن نظام للمعلومات هذا الأخير يحتاج لإبداع من أجل توصيل المعلومات دقيقة صحيحة ذات مصداقية للأطراف من أجل اتخاذ القرارات من هنا ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية [3].

ويتضح للباحث أن مفهوم الإبداع هنا مفهوم إيجابي يعني إبراز الموهبة والاجتهاد في دراسة الخيارات المطروحة لحل المشكلات واختيار الحل الأمثل لها ، فالإبداع المحاسبي هو إبراز موهبة واجتهاد من قبل المحاسبين للدراسة والاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية المشروعة والمشار إليها في المبادئ والمعايير المحاسبية، واختيار الطرق المناسبة للتقييم ولحل المشكلات المحاسبية التي تواجههم، وعلية إذا كانت الطرق أو الأساليب المختارة تحقق مصلحة كل الإطراف (الداخلية والخارجية) التي تتعامل مع المنشأة هذا يعتبر إبداع إيجابي، أما إذا كانت تهدف إلى تحقيق مصلحة بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى فهو إبداع سلبي، وعليه فإن الإبداع المقصود في الدراسة والذي نبع منه مفهوم المحاسبة الإبداعية هو الإبداع السلبي الذي يسعى إلى تحقيق مصلحة بعض الفئات وتضليل فئات أخرى .

---

(1) الانترنت ، **منتديات شناظ**، www.shinas7.net/vb/showthreed.ph?tp=13317

(2) نجم العزاوي و د.طلال نصير ،**أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية**، (بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والثلاثون ، 2012 م ، ص45.

(3) مرازقة صالح ، و بوهرين فتيحة ، **الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية** ، (العراق: مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، 2014م .

كما يرى الباحث أنه إذا تم الاجتهاد من قبل المحاسبين والمراجعين والجهات المختصة في دراسة الطرق والأساليب المحاسبية والاتفاق على الأساليب والطرق التي من شأنها تحقيق مصلحة كل الفئات واستبعاد الطرق التي من شأنها تغليب مصلحة بعض الفئات على حساب فئات أخرى، ووضع ضوابط لمحاربة الإبداع السلبي يمكن أن نسميهذا الاجتهاد إبداع إيجابي .

2- مفهوم المحاسبة الإبداعية :

خلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في علم المحاسبة والتدقيق بدراسة هذه الظاهرة فتناولها الباحثين والمهتمين بمفردات مختلفة ولكنها تحمل نفس المفهوم، ومنها المحاسبة الإبداعية، المحاسبة الابتداعية، المحاسبة الإبتكارية، المحاسبة الاحتيالية، المحاسبة الخلاقة، وقد قدموا خلال دراستهم وتحليلاتهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات التي وا ِن اختلفت في التعبير إلا أنها اتفقت في المضمون[1].

ويرى الباحث أن الأدبيات المحاسبية السابقة استخدمت مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم المحاسبة الإبداعية من منظور محاسبي مثل:

- المحاسبة الإبداعية Creative Accounting
- المحاسبة الإبتداعية Creative Accounting
- المحاسبة الإبتكارية Creative Accounting
- المحاسبة الخلاقة Creative Accounting
- المحاسبة التعسفية Aggressive Accounting
- التقارير المالية الاحتيالية Fraudulent Financial Report
- إدارة الأرباحEarning Management
- تمهيد الدخل Income Smoothing

علاوة على ذلك فقد أطلق عليها آخرين أسماء أخرى لا تخرج من إطار المسميات السابقة منها: لعبة الأرقام المالية، التقارير المالية المضللة، غش الإدارة وغيرها من المسميات.

وسوف يقوم الباحث بعرض مفهوم المحاسبة الإبداعية ومفاهيم هذه المصطلحات والوقوف على التعريفات السابقة التي صاغها الباحثين والمهتمين لهذه المصطلحات بغرض التعرف عليها، ومعرفة ما إذا كانت تحمل نفس المفهوم والدلالة أم لها مفاهيم ودلالات أخرى، وسوف يتم عر ضها حسب ترتيبها السابق وكما وذلك حسب التفصيل أدناه:

(1) عماد الأغا ، **مقال بعنوان المحاسبة الإبداعية** ، (غزة: مجلة مال وأعمال ، يصدرها قسم العلوم المالية والإدارية في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية ، العدد الثاني ، 2011 م ، ص 17.

أ- المحاسبة الإبداعية:

المحاسبة الإبداعية هي الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة التلاعب والغش في القيم المالية، متضمنة الخيار النفعي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتضليل في الإبلاغ المالي وأي خطوات متخذة تجاه إدارة المكاسب أو تلطيف صورة الدخل، مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة[1].

تشير المحاسبة الإبداعية إلى استخدم أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، والمتعددة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل، الممتلكات، الموجودات، الخصم، ونتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومثيرة في التقارير ولهذا سميت إبداعية [2].

وفي سياق آخر عرفت المحاسبة الإبداعية بأنها:عملية تغيير الأرقام المحاسبية من الشكل الحقيقي إلى الشكل المرغوب فيه لتحقيق مزايا للشركة وا ٍدار تها من الإفصاح عن هذه المعلومات، وذلك من خلال الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية أو بتجاهل بعضها [3].

أوضح أحد الباحثين أن المحاسبة الإبداعية هي إعادة هيكلة العمليات المالية بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية وتحريف الأداء الحقيقي للشركة بطريقة مقننة، وهو ما يمثل ابتعاد عن المدخل الأخلاقي والشفافية للمهنة وأنها: لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط، لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لا تتجاوز نطاق سلطاتها[4].

كما أشار باحث آخر إلى أن المحاسبة الإبداعية هي وسيلة يمكن استخدامها للتلاعب في العناصر الخاصة بالقوائم المالية، ولوصف حالات إظهار الدخل، الموجودات، والالتزامات لمنشئات الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، الأمر الذي قاد إلى حدوث العديد من الانهيارات والفضائح المالية في العديد من المنشئات الاقتصادية الكبرى مثل انرون Enron، وورلدكومWorldCom، وهاركن Harkin، ومريل اندكوا MerillEndico، وغيرها [5].

---

(1) زياد سليمان المطارنة ، مرجع سابق ، ص857 .
(2) عماد الأغا ، مرجع سابق ، ص 18 .
(3) محمد شحاتة خطاب ، د ياسر أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص 216 .
(4) عزة حلمي محمود شلبي ، مرجع سابق ، ص129.
(5) طارق حماد المبيضين ، وأسامة عبد المنعم ، **دورالمحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية – من وجهة نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد الثامن ، ديسمبر 2010 م ، ص88 .

ويتضح للباحث أن كل التعريفات السابقة للمحاسبة الإبداعية اتفقت على أن المحاسبة الإبداعية تهدف إلى التعديل في محتوي القوائم المالية بغرض تحسين صورة المنشأة و تحقيق مصالح معينة لفئة من الفئات، أو تضليل بعض الفئات التي لها علاقة مصلحة بالمنشأة، إلا أنها اختلفت حول مسمى أو طريقة تحقيق ذلك الهدف مثل أنها: ممارسات غير أخلاقية أو منحرفة، تطبيق الخيار النفعي في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية، تغيير الأرقام المالية، إعادة هيكلة العمليات، وهذا بدوره يشير إلى تعدد مداخلها واختلاف ممارساتها.

ب- **المحاسبة الإبتداعية:**

عرفت المحاسبة الإبتداعية بأنها عملية اختيار مدروس من قبل المحاسبين للسياسات المحاسبية، أو التلاعب بالعمليات بحيث تعطي انطباعاً مفضلاً لها ولنتائجها.كما عرفها أحد الباحثين بأنها عملية خداع تقوم على مجموعة من الإجراءات لتحويل أو تغيير الأرقام المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة أخرى مرغوب بها، بهدف إظهار ميزات إيجابية، وللعمل على التضليل في الإبلاغ المالي للمنشأة، مع الحرص على ابتداع الطرق بشكل هادئ وبطريقة خفية للتغطية على الفشل أو المخالفات أو الجرائم، باستخدام المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية في الاختيار من بين البدائل والسياسات المحاسبية وأساليب الإفصاح المحاسبي وغيرها من الأساليب [1].

ويري الباحث أن مفهوم المحاسبة الإبتداعية كما ورد في التعريفات السابقة يندرج تماماً تحت مظلة المحاسبة الإبداعية التي أشرنا إليها مسبقاً وممارساتها مما يدل على أنها فعلاً أحد مسميات المحاسبة الإبداعية، وأن الاختلاف فقط في التسمية لا المعنى.

ت- المحاسبة الإبتكارية:

عرفت بأنها: منهجية تستمد أفكارها وأساليبها من السياسات المحاسبية، وتشمل الاختيارات العمدية والتطبيق الخاطئ لهذه السياسات من أجل إكساب القوائم المالية صورة قد تغاير الحقيقة والواقع، مما قد يؤدي لتغيير المحتوي المعلوماتي لهذه القوائم[2].

كما أوضح أحد الباحثين أن ممارسات المحاسبة الإبتكارية تشمل كافة الأساليب التي تقوم بها الإدارة للتأثير على القوائم المالية، بهدف تحقيق أهدافها الذاتية على حساب أصحاب المصالح الأخرى، وقد تتفق تلك الأساليب مع المبادئ أو المعايير المحاسبية أو تخالفها أو تطبقها بشكل تعسفي[3].

---

(1) عفاف اسحق أبوزر ، **ممارسات المحاسبة الابتداعية وعلاقتها بجودة المعلومات الإبتداعية بالقوائم المالية** ، (القاهرة:مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، السنة الرابعة عشر ، ديسمبر 2010 م)، ص200 .

(2) سليمان محمد مصطفى ، و علي محمود مصطفى خليل ، مرجع سابق ، ص(ي) .

(3)سعود عبد الرحمن مطلق ، مرجع سابق ، ص57

وفي سياق آخر عرفت المحاسبة الإبتكارية بأنها اختيار واستخدام وتغيير السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية الخاطئة في التأثير على المعلومات المحاسبية وقيم البنود الظاهرة في القوائم المالية وبما يحقق أهداف ومصلحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى [1].

ث- المحاسبة الخلاقة:

تعني المحاسبة الخلاقة أن المحاسب يكون مبدعاً بشكل إيجابي، بفهم جميع مفاهيم المحاسبة وتطبيقاتها من حيث شكلها القانوني، ومن ثم يستخدم إبداعاته في التعبير عن صدق الإفصاح بالقوائم المالية، وقد يتطور هذا الإبداع لإخفاء حقائق مالية كحالة تدهور، أو إخفاق لبعض النسب المالية [2].

كما عرفت المحاسبة الخلاقة بأنها العمليات التي تتيح للمحاسبين استخدام القواعد المحاسبية للتلاعب في الأرقام الظاهرة بالحسابات والقوائم المالية للمنشأة [3].

ج- المحاسبة التعسفية:

عرفت المحاسبة التعسفية بأنها اختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبية معينة في محاولة لتحقيق نتائج مرغوبة - هذه النتائج عادة ما تكون أرباح أعلى – سواء كانت هذه الممارسات المتبعة مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أم غير مطابقة[4]. كما عرفت بأنها اختيار متحيز وعمدي لأساليب المحاسبة، وتطبيق المبادئ المحاسبية لتحقيق نتائج مرغوب فيها سواء أكانت هذه الممارسات المحاسبية متبعة في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية أم لا [5].

ويلاحظ الباحث أن كل التعريفات السابقة لكل من المحاسبة الإبتكارية والمحاسبة الخلاقة والمحاسبة التعسفية تدور حول: اختيار سياسات محاسبية معينة لتغيير محتوى القوائم المالية بغرض تحقيق المنفعة لطرف معين أو تضليل الأطراف الأخرى أو تحسين واجهة المنشأة، وهذا كله أيضاً يندرج تحت مسمى المحاسبة الإبداعية مما يدل على أنه لا فرق بينهم إلى في الأسماء التي قد تكون أطلقتها جهات معينة غير التي أطلقت مسمى المحاسبة الإبداعية وتقصد بها ممارسات المحاسبة الإبداعية نفسها وهذا ما يدل على أنها كلها مسميات لمعنى واحد.

---

(1) طارق عبد العال حماد ، **المحاسبة الإبتكارية (دوافعها - أساليبها - آثارها)** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2011 م) ، ص11 .
(2) أميرة شريف فضل عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص4 .
(3) إيمان محمد سعد الدين ، مرجع سابق ، ص266 .
(4) نهلة محمد السيد ، **تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة ميدانية** ، (القاهرة : رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، 2008م ، ص89.
(5) سعود عبد الرحمن مطلق ، مرجع سابق ، ص (ي)

ح- **التقارير المالية الاحتيالية:**

عرفت التقارير المالية الاحتيالية بأنها هي التلاعب المتعمد وإغفال أو تجاهل الإفصاح عن معلومات ذات قيمة في القوائم المالية والذي يتم لخداع و التأثير على مستخدمي تلك القوائم، ويقع ذلك تحت طائلة الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية[1].

كما عرفت بأنها أسلوب يعمل على التلاعب المتعمد أو إغفال أو تجاهل الإفصاح عن معلومات ذات قيمة في القوائم المالية [2].

يرى الباحث أن مفهوم التقارير المالية الاحتيالية بتعريفاته السابقة ركز على التلاعب المتعمد في الإفصاح وتجاهل معلومات ذات قيمة مالية بغرض تضليل مستخدمي القوائم المالية، وهذا بدورة يندرج تماماً تحت أهداف المحاسبة الإبداعية سالفة الذكر، وعليه يمكن القول أن التقارير المالية الاحتيالية هي أحد أساليب المحاسبة الإبداعية ومسمياتها.

خ- **إدارة الأرباح:**

أسلوب إدارة الأرباح هو أسلوب يهدف إلى جعل تيار الأرباح مستمراً في شكل متدفق ودائم[3]. و تشير إدارة الأرباح إلى التلاعب في التعبير عن الأداء الاقتصادي بغرض التعبير عن وضع أفضل لأرباح المنشأة وأدائها لتحسين القيمة السوقية لها في سوق المال[4].

كما عرفت إدارة الأرباح بأنها مناورات فعالة للتأثير على الأرباح للسير في اتجاه محدد مسبقاً تضعه الإدارة وتنبؤات يقدمها المحللون الماليون أو قيمة تتفق وتتعلق بتدفق الأرباح بطريقة سلسة وأكثر دعماً [5].

وفي سياق آخر عرف أحد الباحثين إدارة الأرباح بأنها أي تصرف متعمد من قبل الإدارة للتأثير على صافي الدخل، والذي قد يتفق مع المبادئ المحاسبية ولكنه لا يتفق مع النواحي الأخلاقية، بهدف تحقيق منافع ذاتية والتي قد تصب في مصلحة الوحدة الاقتصادية في الأجل القصير، مستخدمة في ذلك العديد من الأساليب والأدوات المحاسبية وغير المحاسبية [6]

---

(1) نهلة محمد السيد ، مرجع سابق ، ص 89 .
(2) سعود عبد الرحمن مطلق ، مرجع سابق ص(ي)
(3) أميرة شريف فضل عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص4
(4) محمد شحاتة خطاب ، د ياسر أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص 219 .
(5) نهلة محمد السيد ، مرجع سابق ، ص 89 .
(6) عبد الرحمن عادل خليل ، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية**، (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2013 م).

د- تمهيد الدخل :

أسلوب تمهيد الدخل هو جزء من أسلوب إدارة الأرباح مصمم بهدف تقليل حدة التفاوت والتقلبات في نتائج الأرباح السنوية المتتابعة[1]. ويعتبر تمهيد الدخل تلاعباً متعمداً بتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المعلنة بهدف تحقيق مستوى ثابت أو مستقر من الدخل [2]. وعرفت عملية تمهيد الدخل بأنها عملية تلاعب بشكل مؤقت للمكاسب أو تقارير المكاسب لجعل مسار الدخل الوارد بالتقارير أقل تفاوتاً ولكنه لا يزيد المكاسب الواردة بالتقارير في المدى الطويل[3]. وقد أوضح أحد الباحثين أن تمهيد الدخل هو أسلوب الهدف منه إزالة التباين الشديد الذي يظهر في الأرباح على مدار الفترات المالية المختلفة [4].

كما عرف تمهيد الدخل بأنه شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة أي عقبات تظهر في طريق كسب الأرباح وتشمل خطوات لتخفيض واحتجاز الأرباح في السنوات التي يتحقق فيها فائض لاستخدامها في السنوات التي يتحقق فيها عجز[5].

يلاحظ الباحث أن التعريفات السابقة لكل من إدارة الأرباح وتمهيد الدخل أشارت إلى أن تمهيد الدخل هو شكل من أشكال إدارة الأرباح، وأن أسلوب إدارة الأرباح هو أسلوب يهدف إلى إظهار الأرباح بصورة مضللة تتماشى مع أهداف ومرامي الإدارة وتوقعات المحللين، ولكن هذا بدوره يندرج تحت تغليب مصلحة فئة معينة على حساب الفئات الأخرى وتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية، وهذا من صميم أهداف المحاسبة الإبداعية وممارساتها، مما يدل على أن هذين الأسلوبين هم من أساليب المحاسبة الإبداعية، ويمكن إدراجهم تحت مسماها.

ويري الباحث أن كل المفاهيم السابقة التي تم عرضها وتعريفاتها لا تخرج من إطار المحاسبة الإبداعية والتي هي موضوع البحث، وأن كل منها يحمل تماماً مفهوم المحاسبة الإبداعية أو يشير إلى ممارسات هي منصميم أهداف و أساليب المحاسبة الإبداعية و عليه يمكن تشبيهها بأسماء الأسد والتي يشير كل منها إلى ذاته أو صفة من صفاته أو أبنائه.

كما يرى الباحث أن كثرة المسميات هذه دلاله على أن هذا الأسلوب ظهر كمشكلة حقيقية في الواقع العملي واصطدم به أصحاب المصالح في المنشآت والمهنيين والمحللين الماليين وأثار فضولهم، وعليه جاءت هذه المسميات على حسب نوع الابتداع الذي ظهر في واقع كل منهم، وكذلك على حسب تقييمهم لهذا الأسلوب وحجم الضرر والآثار الناتجة عنه، كما أنه عند ظهور هذا الأسلوب وأثناء انتشاره لم يوجد له تأصيل علمي لأنه ظهر خارج الوسط الأكاديمي .

---

(1) أميرة شريف فضل عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص4 .

(2) سمية محمد عبد الله مرجع سابق ، ص14 .

(3) رأفت خلف عبد الفتاح العبد اللات ، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ظل حوكمة الشركات – بالتطبيق على شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية - معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي قسم الدراسات النظرية – المحاسبة ، 2012م) ، ص128 .

(4) سعود عبد الرحمن مطلق ، مرجع سابق ، ص (ي) .

(5) نهلة محمد السيد ، مرجع سابق ، ص 89 .

ثانياً :نشأة المحاسبة الإبداعية:

إن المحاسبة الخلاقة أو الإبداعية: (Creative Accounting)ليست جديدة وا ٍنما ظاهرة قديمة قدم الاقتصاد عندما تم الفصل بين الإدارة والملكية. ففي ظل نظرية الوكالة يتأكد موضوع المصالح المتعارضة بين المدراء والملاك[1]. وتعتبر مشكلة الغش والتلاعب في التقرير المالي من أهم الموضوعات المثارة في الفكر المحاسبي منذ عام 1920م وقد نتجت عن تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة وفقاً لنظرية الوكالة[2]. و لقد كانت قضية The Royal Mailفي بريطانيا في عام 1931 م من أوائل القضايا التي تتعلق بالتلاعب بالحسابات، لقد حوكم فيها رئيس الشركة وكذلك الشريك في إحدى الشركات المحاسبية الكبرى حيث اتهم الاثنان بأنهم خدعوا المساهمين عندما أظهروا حسابات الشركة وكأنها في حالة ممتازة بينما كانت على حافة الانهيار [3].

وفي عام 1940م اقترحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (Security Exchange Commission) (SEC) تشكيل لجان التدقيق على أثر قيام إدارة شركة (McKesson and Robbins) بالتزوير في تقاريرها المالية [4].

وقد بدأ ظهور المحاسبة الإبداعية بصورة واضحة عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هناك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح، وعندما اكتشفت الشركات أن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله !! ، فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكتسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها، ومن هنا فقد قصد بالمحاسبة الإبداعية أساليب التلاعب بالحسابات لإخفاء الأداء الفعلي للشركات، بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة وأصحاب المصالح، وتوصيف مثل هذه الأساليب بأنها محاسبة إبداعية إذا تمت ممارستها دون تجاوز للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وا ٍنما باختيار عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ [5].

كما ألقى Arthur Levitt رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق (SEC) عام 1998م خطاباً مشهوراً في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال تحت عنوان (لعبة الأرقام) أدان فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات الأمريكية، حيث بين أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في ممارسات إدارة الأرباح، وأن هنالك العديد من الأسئلة أثيرت حول قدرة الشركات العامة على رقابة غش

(1) عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري ، مرجع سابق ، ص317.
(2) إيمان محمد سعد الدين ، مرجع سابق ص256.
(3) عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري ، مرجع سابق ، ص317.
(4) عبد المطلب السرطاوي ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص821
(5) عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، مرجع سابق ، ص71 .

الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغييرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات، كما دعا إلى تقوية الحوكمة المؤسسية من خلال تحسين فعالية لجان التدقيق وتقويتهاو أن تكون أكثر يقظة وحرصا في أداء وظائفها الإشرافيةبالإضافة إلى رقابة أكبر وا لى الحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة [1].

وقد أصبح مصطلح المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جداً في السنوات الأخيرة خاصة بعد فضائح إفلاس شركة أنرون وتعرض شركة وورلدكوم لأزمة مالية كبيرة ، كما منيت البنوك والمؤسسات المالية المتعاملة مع تلك الشركات بخسائر مالية كبيرة تعد واحداً من أهم الدروس في مهنة المحاسبة[2]

وتقدم سلسلة الفضائح المحاسبية (Accounting Scandals) خلال العقدين الماضيين دليلاً واضحاً على انتشار هذه الممارسات في الدول المتقدمةوالدول النامية على حدٍ سواء. وقد أدى انهيار بعض الشركات الأمريكية مثل شركة Enron وشركة WorldCom عام 2002م إلى فقدان المستثمرين وأصحاب المعاشات ما يقارب من 460 بليون دولار. كما أدى سوء استخدام خيارات الأسهم إلى انضمام بعض الشركات العالمية إلى قائمة الفضائح المحاسبية عام 2006 م، وأضيفت شركة DELL العالمية للحاسبات عام 2007 م بسبب انتشار الرشاوى، وقد أكدت دراسة (Shen and Chih2005) على ممارسة البنوك المصرية لطرق إدارة الإرباح بهدف تجنب تراجع مستوى الأرباح.كما انهارت مؤخراً شركة Satyam الهندية لخدمات الكمبيوتر والبرمجيات عام 2009م وغيرها، وبعض البنوك الكبرى مثل بنك Anglo Lrish Bank الايرلندي عام 2008 م، وبنك Imarban التركي عام 2008 وغيرها، وجميعها كانت تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى، مما أدى إلى حدوث فجوة الثقة والمصداقية في التقرير المالي. وقد مارست الشركات والبنوك المنهارة ما يعرف بعملية طبخ الدفاتر لإدارة أرباحهاوإخفاء الالتزامات وتضخيم الأصول، وتحقيق توقعات المحللين الماليين عن الأرباح المستقبلية. كما أكد رئيس هيئة سوق المال الأمريكية على أن شركة Health South المنهارة عام 2003م قد مارست المحاسبة الإبداعية لمدة 17 عاماً ولم يكتشفها مكتب Earnst and Young الذي يراجعها[3].

يتفق الباحث مع مجموعة الباحثين الذين أشاروا إلى أن ظاهرة المحاسبة الإبداعية ليست جديدة كما يزعم بعض الباحثين أنها ظهرت نتيجة للأزمات المالية الأخيرة، بل هي ظاهرة قديمة ظهرت كأحد إفرازات ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة.

(1) عماد محمد علي أبوعجيلة ، وعلام حمدان مرجع سابق ، ص3 .
(2) عزة حلمي محمود شلبي ، مرجع سابق ، ص120 .
(3) إيمان محمد سعد الدين ، مرجع سابق ص256.

ويري الباحث أن المحاسبة الإبداعية تطورت مع مرور الزمن وتطور المجتمع والنظم والتشريعات، وأن الأزمات المالية الأخيرة جعلتها تبرز إلى أرض الواقع كأحد الكوارث التي شغلت فكر الباحثين، والمراجعين، والمحللين الماليين، والمستثمرين، ومستخدمي المعلومات المالية بصورة عامة لما تركته من أثار سالبة تضررت منها الكثير من هذه الفئات وأثارت الكثير من الشكوك حول أداء مهنتي المحاسبة والمراجعة.

ثالثاً : العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية:

هناك عوامل ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية وأتاحت لها الفرصة للدخول للواقع العملي واستغلها المبدعين كثغرات لتطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية وتناولها الباحثين تحت عدة مسميات فمنهم من سماها عوامل ومنهم من سماها مداخل وهي كما يلي:

1 - حرية الاختيار للمبادئ والسياسات المحاسبية :

تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للشركة أحياناً أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد القوائم المالية ، حيث تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة وهذا يترتب عليه اختيار الشركة الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء الشركة[1]. وتؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى أثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية، وبمعنى آخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمشروع ، وللدلالة على ذلك فإنه قد أمكن في بعض الحالات الافتراضية والواقعية تحويل خسائر المنشأة إلى أرباح أو العكس وذلك عن طريق تغيير بعض الطرق المحاسبية أو إتباع طرق بديلة، وتعتبر الإدارة هي المسئول الأول عن التغييرات المحاسبية نظراً لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولاً عاماً لنفس الأحداث الاقتصادية، وهذا يعطي الإدارة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها [2].

كما قال أحد الباحثين:(بما أن هناك مرونة للاختيار من بين البدائل والسياسات المحاسبية وأساليب الإفصاح المالي، فإن الإدارة تختار الطرق المحاسبية والسياسات التي من شأنها من وجهة نظر الإدارة أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها، على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. إلا أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة، مما ينتج عنه أثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها[3].

---

(1) عماد الأغا ، مرجع سابق ، ص 18 .

(2) طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان – نظرة حالية ومستقبلية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص85 .

(3) عفاف اسحق أبو زر ، مر جع سابق ، ص201 .

و أوضح أحد الباحثين أن حرية الإدارة في الاختيار من بين السياسات المحاسبية تمثل نوعاً من اغتنام الفرص، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة أداء الشركة، إلا أنها سوف تؤثر على دقة وعدالة التقارير المالية. وعلى الجانب الآخر ترى الإدارة أن أصحاب المصالح في الشركة لا يمتلكون القدرة ولا الرغبة ولا الفرصة لإجراء التعديلات اللازمة على التقارير المالية للشركة لمعرفة نتيجة الاختلافات في بدائل السياسات المحاسبية المطبقة على أداء الشركة الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الإدارة نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تحقيق مصالحها[1].

ولأسباب أخرى فإن المرونة في التقارير المالية قائمة وستبقى وينبغي لها أن تبقى على قدر تفاوت الظروف والأحوال عبر الشركات والصناعات، ووجود المرونة في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ـ مع هذا ـ لا ينبغي أن يترتب عليه تضليل في القوائم المالية وبدلاً من استخدام تلك المرونة لتضليل مستخدمي القوائم المالية، فإنه ينبغي على الشركات أن تستخدمها لتوفير عرض عادل لنتائجها المالية ومركزها المالي، ويحدث هذا الأمر الأخير في الغالبية العظمى من التقارير المالية[2].

2 – حرية التقديرات المحاسبية:

يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً ، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض احتساب الاستهلاك عادة ما تتم هذه التقديرات داخل الشركة وهذا يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذالك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها[3].

كما يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول للأهداف المحددة مسبقاً عن طريق إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجاتها ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها [4].

كما أوضح أخر أن التقديرات المحاسبية تعد مجالاً خصباً لقيام الإدارة بممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك عن طريق قيام الإدارة بعمل تقديرات محاسبية متحيزة بالشكل الذي يحقق أهدافها نظراً

---

(1) أحمد رجب عبد الملك ، **جودة تقارير الأعمال السنوية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة بين الالتزام بقواعد الحوكمة وضبط معايير المحاسبة المصرية**، (مصر مدينة ناصر: مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج ، م23 ،ع 1 ، يونيو2009 م)، ص84 .

(2) طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان – نظرة حالية ومستقبلية** ، مرجع سابق ، ص72 .

(3) عماد الأغا ، مرجع سابق ، ص 18 .

(4) خالد يوسف إبراهيم صالح ، **نموذج مقترح لترشيد قرار الاختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي في ضوء العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل – دراسة تطبيقية** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2014 م ، ص142 .

لاعتمادها بشكل كبير على الحكم الشخصي لمراجعة الحسابات، وقد أكدت معايير المحاسبة أن استخدام التقديرات يعد جزءاً أساسياً في إعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن التلاعب في تلك التقديرات يؤثر على مصداقية ما تحويه هذه القوائم من معلومات، وعلى درجة الاعتمادية و الملاءمة لهذه المعلومات[1].

وبما أن الإدارة تتولى مسئولية إعداد القوائم ويتاح لها في هذا الخصوص مرونة كبيرة في اختيار السياسات والطرق المحاسبية والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة، كما إنها قد تقوم بإبراز الإيجابيات وا ٍخفاء السلبيات، لذلك تظهر حاجة الملاك إلى وجود تأكيدات من طرف محايد بأن مثل هذه الأمور لم تحدث[2].

3 – إمكانية التحكم في توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية:

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للشركة فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد تؤجل تنفيذ بعض العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة[3].

فإذا رجعنا إلى مكونات قائمة الدخل عادة ما تتمحور الإبتداعات المحاسبية في استعارة جزء من أرباح الفترة المالية القادمة بهدف تحسين ربحية الفترة الحالية وذلك عن طريق تعجيل الاعتراف بالإيرادات قبل استحقاقها، مثل الاعتراف بإجمالي إيرادات عقود الخدماتالممتدة لعدة فترات محاسبية، أو عن طريق تأجيل الاعتراف بالمصروفات لزيادة أرباح الفترة مثل رسملة بعض المصروفات الإيرادية أو تأجيل الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة أو الأصول غير الملموسة برغم ظهور مؤشر دال على ذلك[4].

4- مدخل هيكلة العمليات بالنسبة لمعايير المحاسبة غير المرنة:

توجد بعض المعايير المحاسبية التي تصاغ من الجهات المهنية المصدرة لها في شكل غير مرن من خلال التحديد التفصيلي للمعالجات المحاسبية المطلوبة، بما لا يدع لأعمال التقدير الشخصي للإدارة، وقد يكون ذلك نوعاً منالمعايير التي تحد من قدرة الإدارة من القيام بممارسات المحاسبة الإبتكارية، وقد تتغلب الإدارة على هذه النوعية من المعايير عن طريق قيام الإدارة بتعديل العقود والاتفاقيات أو صياغتها بما يمكن من القيام بممارسة المحاسبة الإبتكارية وفي نفس الوقت عدم مخالفة المعايير المحاسبية، ومن أمثلة تلك

(1) سعود عبد الرحمن مطلق ، مرجع سابق ، ص ص 59 - 60

(2) طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية ، الجزء الأول**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004 م) ص31 .

(3) عماد الأغا ، مرجع سابق ، ص 18 .

(4) إيمان محمد سعد الدين ، مرجع سابق ، ص ص 275 – 276 .

المعايير المعيار المصري رقم (20) الخاص بالمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي، حيث حدد المعيار الشروط الواجب توافرها في العقد حتى يكون عقد إيجار تمويلي، وذلك بشكل تفصيلي، فإذا كانت الإدارة تريد أن ترسملعقد إيجار كعقد تأجير تمويلي تقوم بصياغة بنود العقد بما يحقق هذه الشروط، وا ٍذا رغبت الإدارة في أن تجعل الإيجار مصروفات جارية تقوم بصياغة بنود العقد بما يخالف تلك الشروط الواردة بالمعيار وبالتالي يصبح عقد إيجار تشغيلي.

5- مدخل التغيير في طريقة العرض والإفصاح في القوائم المالية:

تلعب طريقة عرض المعلومات والإفصاح عنها دوراً هاماً في التأثير على فهم مستخدمي تلك المعلومات لنتيجة النشاط والمركز المالي للشركة، فتستطيع الإدارة من خلال إعادة تبويب البيانات الواردة في القوائم المالية، وعرضها بطريقة معينة أن تؤثر على انطباع قارئ القوائم المالية وتحليله على الرغم من أن التغيير في موقع البنود في القوائم المالية لا يؤثر على النتيجة النهائية، إلا أنه يترك تأثيراً على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء الحالي للشركة، ومن أمثلة تلك الممارسات التي تقوم بها الإدارة عن طريق التحكم في طريقة العرض والإفصاح في القوائم المالية إعادة تبويب قائمة الدخل من خلال تحريك الإيرادات والمكاسب لأعلى القائمة وتحريك المصروفات والخسائر لأسفل وذلك بغرض التأثير على الدخل الناتج من التشغيل أو الدخل من البنود العادية، وكذلك مثل الإفصاح أو عدم الإفصاح عن بعض الأمور الاختيارية لتي تترك تأثيراً واضحاً على نتيجة النشاط والمركز المالي، مثل الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية وآثار تصحيح الأخطاء الجوهرية وغيرها[1].

كما أن بعض الشركات لا تلتزم ببعض متطلبات الإفصاح وذلك لتعمد إخفاء بعض الحقائق عنالمستثمرين مثل معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة: إذ هي معاملات تتطلب معايير المحاسبة الإفصاح عنها، فتقوم الإدارة في بعض المنشآت بتنفيذ معاملاتهم بقيم غير عادلة ومغالى فيها بين المنشأة وشركاتهم

(1) Roychowdhure, Sugata, Earning management Through Real Activities Manipulation , Journal of Accounting and Economics , Vol 42 ,No. 2 , 2006 , pp. 335 – 370 .

الخاصة أو شركات أقاربهم والاستيلاء من خلال تلك العاملات على أموال المنشأة وتحقيق منافع خاصة على حساب المنشأة والمساهمين بها ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات، كما قد تقوم بعض المنشآت بالتلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية مثل إعلان مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة في معايير المحاسبة المالية مما يوحي بتحسين نتائج أعمالها على غير الحقيقة[1].

يرى الباحث أن العوامل التي ساعد على ظهور المحاسبة الإبداعية ومداخلها سالفة الذكر هي عبارة عن ثغرات في أنظمة المحاسبة والمراجعة تم استغلالها من قبل مجرمين محترفين وماهرين لتحقيق مصالحهم الشخصية أو مصالح المنشأة أو مصالح فئة من الفئات على حسب الفئات الأخرى، وعليه فإن معالجة المشكلة لا يأتي إلا بقفل هذه الثغرات، ولا يتم غفل هذه الثغرات إلا بالرجوع للمبادئ والمعايير المحاسبية التي أتاحت هذه الفرصول إعادة صياغتها بطريقة لا تدع مجالاً للتلاعب بالبيانات المالية، وا ٍعادة النظر في موضوع المرونة في اختيار بدائل القياس والتقويم المحاسبي بالطريقة التي لا تترك مجالاً واسعاً للتلاعب، ذلك بالإضافة إلى إعادة النظر في بعض معايير مهنة المراجعة وتأهيل المراجعين الداخليين والخارجيين ودعم استقلالهم ليتمكنوا من مواجهة هذه الظاهرة.

(1) سامح محمد رضا رياض أحمد ،**اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** ، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2010م) ص[42] .

المبحث الثاني

دوافع ومؤشرات وأساليب المحاسبة الإبداعية

أولاً: دوافع وأسباب اللجوء إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية:

أن ظهور المحاسبة الإبداعية برز من الحاجة إلى معالجة عدة مشاكل تلجأ الإدارة إلى معالجتها أو ارتكابها لتحقق أغراض تسعى الإدارة إلى تحقيقها، ومن دوافع أو أسباب اللجوء إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية الآتي:

1- تقلبات الأرباح:

حيث قد تتعرض المنشأة إلى هزات عديدة تسبب ارتفاعاً أو انخفاضاً في مستوى أرباحها، ما يسبب تذبذباً في الأرباح على مدار عدة سنوات متتالية، إلا أن غالبية الشركات تفضل التقرير والإفصاح عن اتجاه ثابت ومستقر للأرباح، ويتحقق ذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، بتكوين مخصصات كبيرة في السنوات ذات الأداء الجيد، ثم استخدامها في السنوات ذات الأداء المنخفض للتأثير على الأرباح وجعلها تقترب من الثبات إلى حد ما من سنة لأخرى [1].

وأوضح البعض أن اعتبارات الأرباح من الأسباب التي تدفع الشركات لتبني أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث تتوقع الشركات أن تكون ناجحة عند استخدامها أساليب المحاسبة الإبداعية في البيئات التي تضع اعتبارات للأداء المالي للشركات وذلك له عائده السياسي والاجتماعي، كما أن هناك اعتقاداً سائداً بأن الزيادة التدريجية في الأرباح السنوية للشركات له مردود إيجابي على هذه الشركات [2].

2- اختلاف الأرباح الفعلية عن تنبؤات الأرباح:

فقد حرصت العديد من الشركات على أن تحقق أرباح فعلية تقترب من الأرباح المتوقعة، وأوضح Fox كيف أن السياسات المحاسبية في شركة مايكروسوفت تم تصميمها في ضوء القواعد المحاسبية، لتحقيق التوافق بين الأرباح المفصح عنها وبين الأرباح المتوقعة، ووجد أن شركة مايكروسوفت عندما تبيع برامجها تقوم بتأجيل جزء كبير من أرباحها للسنوات التالية لتغطية البحوث والتطوير ودعم العملاء، وهذه السياسة أكثر تحفظاً وتساعد في إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية بسهولة والتقارب بين الأرباح الفعلية والأرباح المتنبأ بها[3].

---

(1) محمد شحاتة خطاب ، و ياسر أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص 216 .
(2) عبدا لله بن علي بن عبد الله عسيري ، مرجع سابق ، ص 318 .
(3) محمد شحاتة خطاب ، و ياسر أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص 216 .

3- التطابق مع توقعات المحللين الماليين:

يفضل المحللين الماليين عادة الإعلان عن أرباح الشركات بما يتفق مع توقعاتهم حتى يبدو أنهم يقومون بأعمالهم على أكمل وجه، وقد وردفي المؤتمر الحادي والثلاثون بمعهد القانون والذي عقد مؤخراً في نيويورك لقد اعتاد الشارع (وول ستريت) أن ينظر لإدارة الأرباح على أنها أي طريقة يمكن بها لشركة ما أن تنتج أرقاماً وقوائم مالية لا تسبب للمحليلن الماليين إحراجاً . حيث إذا وعدت إحدى الشركات بتحقيق هدف ما ونجحت في ذلك فإنه من غير المنطقي أن تقوم البورصة بمعاقبتها، ولكن ظهرت مشكلة في أنه إذا قامت مجموعة من الشركات بالانحراف قليلاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونجحت في ذلك فإنه سرعان ما يصبح هذا التصرف قاعدة للصناعة، وهناك جانب آخر في المشكلة هو أن أساليب إدارة الأرباح والمحاسبة الإبتكارية في حالة تطور وتغير مستمرين[1].

4- التسجيل وعدم شطب المنشآت من بورصة الأوراق المالية:

نسبة لأهمية دور البورصة وانعكاسها على الاقتصاد الوطني فإن الدولة تسن قوانين ولوائح للتحكم في عمل البورصة وتنظيمه لصالح المستثمرين وموظفو الأموال، حيث توجد إجراءات معينة لتداول الأوراق المالية وقواعد محددة لتسجيلها بسوق الأوراق المالية، ومن بين متطلبات تسجيل وعدم شطب المنشآت من بورصة الأوراق المالية توافر قدر معين من رأس المال، وأن لا تقل أسعار إقفال أسهم المنشأة عن حد معين خلال فترة معينة، وأن لا يقل سعر الأسهم المعروضة لأول مرة عن حد معين، وتوافر حد أدنى لصافي الدخل أو لصافي الأصول الملموسة، وللوفاء بهذه المتطلبات فإن إدارات المنشآت تختار وتغير من بدائل السياسات المحاسبية [2].

5- القضاء على سياسة توزيع الأرباح لإخفاء أخبار غير جيدة:

فقد حرصت شركات عديدة على أن تحقق أرباحاً فعلية تقترب من الأرباح المتوقعة، عن طريق تغيير السياسات المحاسبية من أجل زيادة الأرباح لصرف النظر عن الأخبار غير الجيدة (السيئة)، ويشير Collingwood إلى واقعة شهيرة حدثت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق 30%(160مليون دولار) من قيمتها الحقيقية في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى المركز الثاني[3].

---

(1) طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص39 .

(2) عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله ، **التغير الإداري للسياسات المحاسبية – الآثار والدوافع والمعالجة – دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012 م)، ص186.

(3) محمد شحاتة خطاب ، و ياسر أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص 216 .

وقد فرق أحد الباحثين بين ثلاثة بدائل لسياسة توزيع الأرباح، البديل الأول يعتمد على عدم قيام المنشأة بدفع توزيعات أرباح إلا بعد تمويل كافة الاستثمارات المربحة مع المحافظة على نسبة مستهدفة من الديون إلى حقوق الملكية، وهو ما يعرف بسياسة توزيع الفائض، وطبقاً لهذه السياسة فإن مستوى توزيعات الأرباح يعتمد بدرجة كبيرة على قرارات الاستثمار والتمويل بالنسبة للمنشأة . والبديل الثاني يشير إلى قيام المنشأة بتحديد نسبة توزيعات مستهدفة من الأرباح السنوية مع العمل على استقرار تلك التوزيعات من سنة لأخرى، وبناءً على ذلك فإن مستوى التوزيعات في ضوء هذا البديل يتحدد على عوامل خارجية مثل الرغبة في استقرار التوزيعات وليس بناءً على قرار الاستثمار والتمويل. أما بالنسبة للبديل الثالث فإن مستوى التوزيعات يتحدد بناءً على بعض العوامل الخارجية مع إعطاء أهمية لقرارات الاستثمار والتمويل، وهو ما يعرف بسياسة التوزيع الموائمة [1].

كما يمكن لمديري الشركات تغيير سياسة محاسبية لزيادة الدخل في يدهم من أجل صرف الانتباه عن الأخبار غير المرغوبة من قبلهم [2].

6- القضاء على مشكلة تذبذب سعر السهم:

فقد حرصت شركات عديدة على أن يكون سعر السهم لديها ثابتاً على الأقل إن لم يكن في تزايد، والمحاسبة الإبداعية يمكن أن تسهم في تثبيت أو ارتفاع سعر السهم من خلال تقليل الإفصاح عن مستويات الاقتراض، وبالتالي تظهر الشركة أقل مخاطرة، ويتم خلق اتجاه جديد للأرباح، ويساعد أيضاً في زيادة رأس المال عن طريق إمكانية إصدار أسهم جديدة، وكذالك ارتفاع قيمة الأسهم الحالية لرأس المال، وبالتالي مواجهة المنافسة المتزايدة مع الشركات الأخرى [3].

7- زيادة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية:

حيث تسعى إدارة الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم، وعندما تعاني من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية، وأحياناً لسداد التزاماتها تلجأ إلى أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي محاسبياً وليس حقيقياً وذلك لتحقيق شروط التمويل المفروضة من المؤسسات المالية[4].

وقد يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بمقتضاها وضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة من الإيفاء

(1) يسرى حسين خليفة ، **سياسة توزيع الأرباح في الواقع العملي** ، (الرياض: مجلة البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، سبتمبر 2001 م)، ص ص 166 – 167 .
(2) رشا حمادة ، مرجع سابق ، ص 99 .
(3) محمد شحاتة خطاب ، ود. ياسر أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص 217 .
(4) عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، مرجع سابق ، ص 81 .

بالتزاماتها، مثل الحد من إصدار ديون جديدة أو تحديد حد أقصى لتوزيع الأرباح أو تحديد حد أقصى للسيولة والمديونية، لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات المحاسبية التي تساعد على التخفيض من حدة الشروط المقيدة لحريتها وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المساءلة الناتجة عن تجاوز شروط العقد، لذلك فإن مديري الشركات التي تتصف نسبة المديونية فيها بالارتفاع يميلون إلى اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تقلل من الأرباح في الفترات المستقبلية وزيادة أرباح الفترة الحالية، وذلك لخلق انطباع حسن لدى المقرضين عن القدرة الإيفائية للشركة وتجنب ارتفاع تكلفة رأس المال المقترض[1].

8- خفض التكاليف السياسية وتجنب المزيد من القيود والضرائب:

حيث تلجأ الإدارة إلى تخفيض رغم الأرباح حيث تؤخذ كمؤشر على مقدرة الشركة على تحمل التكاليف السياسية والمزيد من الضرائب [2].

وللحكومات والجهات المنظمة سلطة بتحويل الثروة من إلى أطراف أخرى، وقد تحاول المنشآت على عملية إعادة توزيع الثروة باستخدام بدائل السياسات المحاسبية، استخدامها للتأثير على إدراك السياسيين لمدى قدرة المنشأة على دفع ضرائب إضافية، حيث أن المنشآت في هذه الحالة قد تختار من بدائل السياسات المحاسبية لتخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض الضرائب الإضافية "التكاليف السياسية". كما تستخدم إدارة المنشأة بدائل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض صافي الربح ومن ثم تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة وذلك لزيادة صافي التدفقات النقدية نتيجة للوفر الضريبي، كما إن الإدارة تستخدم أدوات إدارة الربح بما فيها بدائل السياسات المحاسبية، لتخفيض الربح بحيث يحقق وفورات ضريبية للمنشأة بدفع ضرائب أقل، وتعظيم الربح في فترة الإعفاء الضريبي للاستفادة القصوى من مزايا الإعفاء، وتعظيم الخسائر والدفع الأمامي لها في حالة نتيجة المنشأة خسارة يصعب تحويلها لأرباح وذلك للاستفادة من مبدأ ترحيل الخسائر في التشريع الضريبي [3].

9- لغايات التصنيف المهني:

تتنافس العديد من الشركات التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف مهني متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني الذي تجريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية، ويستند هذا التقييم على العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ووضع الشركة من ناحية القوة المالية، وبالتأكيد

---

(1) عبد الله إبراهيم عثمان يوسف ، **إطار علمي لتقويم استخدام المدخلين المعياري والإيجابي في تحليل دوافع الإدارة تجاه اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية – دراسة تحليلية** ، (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2009م) ، ص 106.

(2) نهلة محمد السيد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 90 .

(3) عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله ، مرجع سابق ص، ص181 ـــ 182 .

يستدل على هذا من خلال القوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات ولهذا تلجأ العديد من الشركات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الخلاقة المتقدمة [1].

10-الحصول علي حوافز وامتيازات للإدارة وا إخفاء مشاكلها:

تشير نظرية الوكالة إلى أنه يكون لدى إدارة المنشأة حافز إلى إدارة الأرباح نتيجة لربط المنافع التي تحصل عليها إدارة المنشأة سواء بشكل صريح أو ضمني بأداء المنشأة [2].

حيث تتم زيادة الأرباح إذا كانت الإدارة تحصل على حوافزها وعلاواتها كنسبة من صافي الأرباح، كما تلجأ الإدارة إلى تخفيض الأرباح عند الحصول على الحوافز والعلاوات شكل حقوق شراء أسهم حتى يمكنها ممارسة حق الشراء بسعر أقل[3].

كما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تقتصر على الإدارة العليا فقط بل يمكن للإدارة التشغيلية معالجة البيانات المالية بهدف الحصول على المكافئات والترقيات، وهو ما يؤدي إلى إخفاء مشاكل وا إبقاء أخطاء دون تصحيح [4].

11- الأمن الوظيفي:

في بعض الأحيان قد يلجأ المدراء في المنشأة إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وذلك من أجل المحافظة على مراكزهم الوظيفية، وعادة ما يتم ذلك خلال الفترة الأخيرة من عقد مجلس الإدارة، حيث يتم إتباع إجراءات وأساليب تمكنهم من تعظيم رقم الأرباح المقررة في القوائم المالية، الأمر الذي يخلق انطباعاً جيداً لدى الملاك عن كفاء الإدارة وحسن أدائها [5].

وكذلك قد تلجأ الإدارة إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لغرض تكوين شهرة إدارية للإدارة بوصفها أصلاً بشرياً بحيث يتم تكوين هذا الأصل"الشهرة الإدارية" عن طريق السمعة الطيبة في سوق العمل الإداري، لنجاح الإدارة في رفع أسعار الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة في السوق، وذلك ينعكس على زيادة فرص العمل المتاحة للإدارة وزيادة الأجور والمكافئات التي تمنح لها [6].

---

(1) صفاء محمد أحمد عمار ، مرجع سابق ، ص227 .

(2) يحي بن علي الجبر ، **العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** ، (الرياض: مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة ،المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2012 م)، ص15.

(3) نهلة محمد السيد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 90 .

(4) عزة حلمي محمود شلبي ، مرجع سابق ، ص130 .

(5) خالد يوسف إبراهيم صالح ، مرجع سابق ، ص165 .

(6) سلافه محمد إبراهيم عمر النحاس ، **دور استخدام المدخل الإيجابي في تحديد أسباب إختيار الشركات الصناعية السعودية المساهمة للطرق والسياسات المحاسبية – دراسة حالة شركة الشرق الأوسط لصناعة الورق (مبكو)** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2008م ، ص106 .

12- محاولة إلقاء اللوم على الإدارة القديمة:

حيث تعمل بعض الإدارات خاصة عند تغيير الإدارة القديمة بالإدارة الجديدة على محاولة جعل السنة المالية السابقة للإدارة القديمة في أسوأ صورة بمعنى تحميل هذه السنة بجميع النفقات وجميع الخسائر المحتملة وهي ما يطلق عليه (احتياطات الكعكة) والتي تعني أن جميع الخسائر الرديئة يجب تحميلها على هذه السنة حتى تبدو الإدارة الجديدة في صورة أفضل [1].

كما أكدت دراسات عديدة على وجود مجموعة كبيرة من الدوافع لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية صنفها أحد الباحثين إلى ثلاثة مجموعات حسب الجهة المتعلقة بها كالأتي[2]:

1- دوافع المساهمين:

حيث يرغب المساهمون في قيام المديرون بممارسات المحاسبة الإبداعية لسببين: سبب داخلي وسبب خارجي، ينبع السبب الداخلي من تشجيع المساهمين للإدارة على اختيار السياسات والإجراءات واتخاذ القرارات المرغوبة من قبل المساهمين (توافق الأهداف)، حيث يعتبرها المساهمون تكلفة لازمة لتحقيق هذا التوافق في الأهداف، بينما ينبع السبب الخارجي من رغبة المساهمين في تعديل نظرة المستثمر المحتمل لقيمة الشركة، وفي الحصول على شروط تعاقدية أفضل من الشركات الأخرى .

2- دوافع متعلقة بسوق المال:

تشمل دوافع المحاسبة الإبداعية والمتعلقة بسوق رأس المال في الرغبة في تحسين شكل القوائم المالية قبل الاكتتاب العام في أسهم الشركة، والرغبة في تجنب هبوط الأسعار في سوق الأسهم .

3- الدوافع المرتبطة بالعقود:

تشمل دوافع المحاسبة الإبداعية والمتعلقة بالعقود الرغبة في المكافئات والتعويضات الإدارية وزيادة الأمان الوظيفي والرغبة في تجنب الإخلال بشروط عقود الدين.

ويلاحظ الباحث أن دوافع المحاسبة الإبداعية رغم تعددها وتناولها من قبل الكتاب بتصنيفات مختلفة حسب وجهة نظرها إلا أنها في النهاية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة للإدارة أو الجهات المسيطرة على القرار ات في الشركات، وتضليل بعض الفئات ذات المصالح أو التي لها علاقة أو يتوقع أن تربطها علاقة بالمنشأة.

(1) طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص[41] .
(2) سمية محمد عبد الله محمد ، مرجع سابق ، ص ص 14 – 15 .

ثانياً : مؤشرات ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية:

من المعروف أنه لا يمكن للأطراف الخارجية المهتمة بالشركة ملاحظة ما تفعله الإدارة يومياً ، لذا يجب على المراجعين والمستثمرين أن ينظروا إلى بعض الأمور التي تمثل مؤشرات على التلاعب في الأرباح، ومن أمثلتها ما يلي[1]:

1- التدفقات غير المرتبطة بالأرباح:

يعتبر عدم الارتباط بين التدفقات النقدية من العمليات ورقم الأرباح أكثر المؤشرات وضوحاً على أن الشركة قامت بتطبيق قواعد خطأ للاعتراف بالإيرادات. حيث أنه إذا تم الاعتراف بالإيرادات بصورة صحيحة سوف تتفق التدفقات النقدية مع الإيرادات وبالتالي الأرباح، أما إذا كانت التدفقات النقدية أقل من الإيرادات بشكل كبير فإن ذلك يعد مؤشراً على أن الشركة قامت بتضخيم الإيرادات عن طريق تسجيل مبيعات لا تخص الفترة أو تسجيل مبيعات آجلة لعملاء غير معروفين أو تسجيل مبيعات وهمية.

2- أرصدة المدينين غير مرتبطة بالإيرادات:

حيث يجب مقارنة أرصدة المدينين والتدفقات النقدية من العمليات مع الإيرادات والأرباح، لأن ارتفاع رقم المدينين بشكل سريع وكبير عن الإيرادات قد يكون مؤشراً على أن العملاء يواجهون مشاكل مالية. وقد يكون أيضاً مؤشراً على أن الشركة تطبق ممارسات محاسبية للتأثير على رقم الأرباح عن طريق تسجيل مبيعات وهمية أو تضخيم الإيرادات مقابل تضخيم المدينون بأي طريقة أخرى.

3- مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين:

تعتبر الزيادة في رقم المدينين التي لا تقابلها زيادة في المخصصات مؤشراً على أن الإدارة قد أثبتت الإيرادات قبلموعد استحقاقها، وقد يكون مؤشراً أيضاً على أن الإدارة تتعمد تخفيض المخصصات المعدة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها أو الإيرادات الوهمية المسجلة.

4- المخصصات غير المرتبطة بعناصر الميزانية:

يتم تكوين المخصصات قبل أن تكون الظروف التي تطلبت تكونها معروفة بالتأكيد لذا فإن تكوينها يتدخل فيه الحكم الشخصي بشكل كبير، ويكون للإدارة العليا القرار بتحديد قيمتها. لذلك يجب على المراجع والمستثمرين أن يفحصوا بدقة كل الملاحظات الخاصة بالمخصصات التي تقدمها الإدارة، وأي أمور ترتبط بها لكي يمكنهم تحديد ما إذا كان التغيير في حسابات المخصصات يرتبط بأداء الشركة أم أن الغرض منه هو التلاعب في رقم الأرباح.

---

(1) الصادق محمد سالم الطيب، **حوكمة ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات البديلة – دراسة ميدانية : سوق الخرطوم للأوراق المالية،** (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012 م ، ص ص204 — 205 .

5- المخصصات الناتجة عن عمليات الاقتناء:

أن رقبة الإدارة في التلاعب برقم الأرباح قد يدفعها للاندماج في أو شراء شركات أخرى لأن ذلك يمكنها منتطبيق ممارسات إدارة الأرباح. لذلك يجب على المراجعين والمستثمرين أن يراجعوا بدقة الظروف المحيطة بعمليات الاقتناء.

6-اتفاق رقم الأرباح مع تنبؤات المحللين الماليين:

يتم بناء توقعات المحللين الماليين جزئياً على المعلومات التي تقدمها الإدارة لذلك تعمل الإدارة على التقرير عن رقم أرباح يتفق مع تلك التوقعات للحفاظ على سمعتها والحفاظ على أسعار أسهم الشركة. بالرغم من أن هناك شركات تحقق مستوى الأرباح التي تتفق مع توقعات المحللين الماليين بطريقة مشروعة دون التلاعب في أرقام الأرباح، إلا أن بعض الشركات التي يمكن أن تواجه ظروف تجعلها تعجز عن تحقيق رقم أرباحيتفق مع توقعات المحللين ولذلك تلجأ إلى التلاعب في رقم الأرباح. لذلك يجب على المراجعين والمستثمرين أن يفحصوا بدقة عن الممارسات المحاسبية التي اتبعتها الشركات التي حققتمستوى أرباح يتفق تماماً مع تنبؤات المحللين الماليين خصوصاً التي تحقق معدل النمو المتوقع في الأرباح وكذلك الشركات التي تحقق الثبات في مستوى الأرباح.

ثالثاً : ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية:

انتشرت في السنوات الأخيرة وخاصة خلال الأزمة المالية العالمية التي ما زالت آثارها باقية ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية بصورة كبيرة وبصور مختلفة الأمر الذي دفع العديد من الباحثين لتناولها من وجهات نظر عدية ومن زوايا مختلفة.

ويمكن حصر أساليب المحاسبة الإبداعية بحسب المجالات المحاسبية، فهنالك أساليب إبداعية في المحاسبة، وأخر ى في المراجعة وثالثة في الإفصاح، كما يمكن تقسيمها بحسب ارتباطها بالعناصر المحاسبية إلى: أساليب ترتبط بالإيرادات، وأساليب ترتبط بالمصروفات، وأساليب ترتبط بتبويب القوائم المالية، وأساليب ترتبط بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وأساليب ترتبط بتقرير مراجع الحسابات[1].

إلا أن معظم الدراسات مالت إلى تناولها طبقاً لدليل الممارسات الخاطئة في المحاسبة، والمراجعة، والإفصاح بالقوائم والتقارير المالية الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر بالتعاون مع مشروع تنمية الأسواق المالية في مارس 2003م، وعليه تظهر الممارسات الواردة بهذا الدليل كالآتي[2]:

(1) عاطف محمد أحمد، **تحليل آثار المحاسبة الخلاقة على تضليل القوائم المالية من وجهة نظر: المعدين والمستثمرين والمراجعين بالتطبيق على البيئة المصرية** ، (بني سويف : المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة بني سويف ، 2006م) ص 270.

(2) سعود عبد الرحمن مطلق ، مرجع سابق ، ص ص 61- 62 .

1- الممارسات الخاطئة في المحاسبة:

أ- الممارسات الخاصة بالإيرادات:

i. التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد.

ii. تسجيل إيرادات وهمية.

iii. تقديم أموال من الشركة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها.

iv. تسجيل الإيرادات بأكثر من قيمتها أو أقل من قيمتها أو العكس.

ب- الممارسات الخاصة بالمصروفات:

i. رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة.

ii. المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة .

iii. التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات.

iv. تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو المبالغة فيه.

v. عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة.

ت- الممارسات الخاصة بعمليات الاندماج:

i. التلاعب في تقييم أصول الشركة.

ii. التلاعب في مخصصات الاندماج.

iii. تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عمليات الاندماج.

iv. دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تار يخ الاندماج الفعلي.

ث- المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة:

i. المعاملات غير النقدية.

ii. المعاملات بشروط خاصة.

ج- الممارسات الخاصة بالمدفوعات للحصول على أعمالالرشاوى.

ح- الممارسات الخاصة بالالتزامات العرضية.

2- الممارسات الخاطئة في الإفصاح:

أ- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

ب- عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطرف ذوي العلاقة.

ت- التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية.

3- الممارسات الخاطئة في المراجعة.

سيقوم الباحث بتناول أساليب المحاسبة الإبداعية بالشرح بغرض توضيحها ومعرفة الأشكال التي يمكن أن تتواجد بها في الواقع العملي وذلك على ثلاثة مجموعات وفق المجموعات الثلاثة التي تم تصنيفها بها في الدليل السابقوهي كالآتي:

المجموعة الأولى: الممارسات الخاطئة في المحاسبة

1- التلاعب بالعمليات الحقيقية:

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للمنشأة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد تؤجل الإدارة تنفيذ هذه العمليات أو تعجل بتنفيذها لتحقيق أهداف ومكاسب معينة [1]. ومن أمثلة أساليب التلاعب بالعمليات الحقيقية الآتي:

أ- تأجيل الاعتراف بالإيرادات: وهنالك طريقتان لتأجيل الاعتراف بالإيرادات، أولاهما إخفاء مبلغ معين من إيرادات المبيعات عندما تكون المبيعات عبارة عن توريدات تمتد لأكثر من سنة فلا تسجل الدفعة المحصلة في نفس فترة استلامها على اعتبار أنها تخص توريدات فترات لاحقة، وثانيهما إرسال بعض المصنعين شحنة مبيعات للموزع ويقيدها على أنها بضاعة أمانة وليست مبيعات فعلية.

ب- تعجيل الاعتراف بالمصروفات: تقوم بعض الشركات بجعل مصروفات رأس مالية تخص عدد من السنوات اللاحقة على أنها مصروفات جارية ويتم تحميلها على السنة التي حدثت فيها [2].

ج- تعجيل الاعتراف بالإيراداتوتأجيل الاعتراف بالمصروفات وذلك على عكس البندين السابقين.

د- سياسة الرسملة المتعسفة والاستهلاك الممتد: وعليه بدلاً من قيام المنشآت باتخاذ خطوات لزيادة الإيرادات، فإن بعض المنشآت تزيد المكاسب من خلال تحجيم المصروفات ويقع ضمن هذه الفئة كل من: سياسة الرسملة المتعسفة، وسياسة الاستهلاك الممتد(زيادة العمر الإنتاجي للأصل)، والرسملة تعني رسملة بعض النفقات التي كان يجب أن تستنفد في نفس الفترة وذلك بشكل تعسفي، أما الاستهلاك الممتد يعني كذلك استهلاك المبالغ المرسملة على مدى فترات طويلة[3].

(1) سامح محمد رضا رياض أحمد، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010م)، ص44 .
(2) صفاء محمد أحمد عمار، مرجع سابق، ص228 .
(3) طارق عبد العال حماد، **الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2010- 2011م) ص421 .

2- العمليات غير الحقيقية: وهي العمليات التي لا وجود لها وتقوم بعض الشركات بإدراجها لتحقيق منافع معينة ومنها:

أ- الاعتراف بإيرادات لم تستحق أو إيرادات وهمية:الاعتراف بإيراد لم يستحق بعد أو إيراد وهمي يمثل تقريباً مكون لا يستغنى عنه في ممارسة لعبة الأرقام المالية، فالكثير من المنشآت التي تمار س لعبة الأرقام تتبع أساليب من شأنها رفع الإيرادات الواردة بالتقارير في الأجل القريب، وبما يؤثر إيجابياً في المكاسب ويوحي بقدرة كسبية أعلى، وهنالك منطقة رمادية (غير واضحة) قائمة بين التطبيق المتعسف للمبادئ المحاسبية والتقارير المالية المزورة، وغالباً ما تكون هنالك صعوبة في التمييز بين الاعتراف غير مستحق وا يراد و همي، فهذا أمر نسبي. فالتقرير عن إيراد لبضاعة مطلوبة لم تغادر رصيف الشحن يمكن الاعتراف به كما لو كانت البضاعة قد شحنت فعلاً، فهذا العمل يترتب عليه الاعتراف بإيرادات قبل استحقاقها، وبشكل أكثر تعسفاً قد يكون المنتج قد شحن ويعترف بإيرادات مسبقاً تخص طلبيه متوقعة، ومع عدم وجود طلبيه لهذا العمل- فإن الاعتراف بالإيرادات في هذه الحالة يمثل إيرادات وهمية، وهو استخدام صارخ لمبادئ الاعتراف بالإيراد، وتشمل الأمثلة أيضاً تسجيل مبيعات عن شحنات طلبيات غير متوقعة، والأسوأ من ذلك تسجيل مبيعات لشحنات غير موجودة في الأصل[1].

ب- التلاعب في تقويم المخزون بأنواعه في نهاية السنة: ويكون لزيادة الأرباح أو تخفيضها، ففي حالة الرغبة في زيادة الأرباح يتم إثبات مبيعات وهمية أو تأجيل إثبات عمليات مشتريات تمت في نهاية العام لإثباتها في الفترة المالية اللاحقة، أما إذا كانت الرغبة في تخفيض الأرباح فيتم تقليل قيمة بضاعة آخر المدة، وا ثبات مشتريات وهمية، وتأجيل مبيعات فعلية لإثباتها في الفترة المالية اللاحقة [2].

3- التطبيق المتعسف للمبادئ المحاسبية: عند ممارسة لعبة الأرقام المالية - مع هذا – فبدلاً من استخدام مرونة التقارير للعرض العادل تختار الشركات مبادئ محاسبية وتطبقها بطريقة متعسفة، فهي تدفع الظروف وتوسع المرونة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى ما هو أبعد من حدودها المقصودة، والغرض من هذا التطبيق الجائر لمبادئ المحاسبة هو تغيير النتائج المالية والمركز المالي من أجل إيجاد انطباع محتمل ومضلل عن أداء أعمال الشركة.

4- إدارة الأرباح (المكاسب): وهي شكل خاص من لعبة الأرقام المالية، فإدارة المكاسب تستخدم المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتوجيه المكاسب الواردة في التقارير نحو هدف محدد مسبقاً،

(1) طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)ص416 .
(2) حسام إبراهيم حسن، **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010م) ص39 .

وغالباً ما يكون هذا الهدف طويل الأجل مثل معدل نمو مستقر على المدى الطويل للمكاسب، وهذا يتطلب إزالة الارتفاعات والانخفاضات التي يمكن اعتبارها انعكاسا للعمليات الاقتصادية العادية[1].

المجموعة الثانية: الممارسات الخاطئة في الإفصاح:

الهدف من الإفصاح بصفة عامة هو مساعدة المستثمر في الأوراق المالية في تفهم العوائد والمخاطر المرتبطة بمخاطر الاستثمار في ورقة مالية معينة، وبالتالي يساعد الإفصاح الكافي في ترشيد قرارات الاستثمار، ويلاحظ أن المسئولين في بعض الشركات لا يلتزمون ببعض متطلبات الإفصاح إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين ويشمل ذلك ما يلي[2]:

1- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:

تتطلب قوانين وقواعد قيد الأوراق المالية أن تقدم الشركة مع القوائم المالية لمدققة تقريراً من مجلس الإدارة تستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها ومدى الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض والإفصاح بالقوائم المالية وما إذا كان كافي في حد ذاته لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة.

2- عدم كفاية الإفصاح عن المعاملاتمع الأطراف ذوي العلاقة:

تتطلب معايير المحاسبة، وكذلك القواعد والقوانين المنظمة للأعمال المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة مثل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم العادية لرأس مال الشركة، وعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشراً على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وا ٍجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، وفي بعض الحالات قام المسئولون بالشركات بتنفيذ معاملات مع تقييم غير عادلة(مغالى فيها) بين الشركة وشركاتهم الخاصة أو شركات أقاربهم واستولوا من خلال تلك المعاملات على أموال الشركة أو حققوا منافع خاصة على حساب الشركة والمساهمين بها، ولم يتم الإفصاح عن تلك المعاملات.

3- التلاعب في إعلان نتائج العمليات بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية:

تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة مالية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة(صافي الربح) مثل صافي الربح قبل المصروفات غير العادية، وصافي الربح قبل خصم مصروفات الإهلاك (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة)، قد يترتب على ذلك التباس في سوق

(1) طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، مرجع سابق** ، ص434 –435 .

(2) طارق عبد العال حماد، **الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، مرجع سابق، ص ص497 — 498 .

المال نظراً لأن الفرق بين قيمة الأرباح المعلنة بهذه المسميات وصافي الربح طبقاً لقائمة الدخل قد يكون جوهرياً .

المجموعة الثالثة: الممارسات الخاطئة في المراجعة:

هنالك عدد من الممارسات الخاطئة التي قام بها بعض المراجعون أما لخطأ في تطبيق معايير المراجعة أو لتواطئهم مع المسئولين بالشركات في إخفاء ممارسات محاسبية خاطئة ذات تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة، ومن أمثلة تلك الممارسات ما يلي[1]:

1- إبداء رأي غير متحفظ عن القوائم المالية على الرغم من علم المراجع بممارسات الإدارة الخاطئة في المحاسبة والإفصاح.

2- عدم بذل العناية المهنية الواجبة في تخطيط عملية المراجعة وتقهم عملية المخاطر وا ٍعداد برامج المراجعة.

3- عدم بذل العناية المهنية الواجبة في الحصول على أدلة الإثبات المناسبة والكافية لتأييد رأي المراجع حول القوائم المالية.

4- عدم تعديل نطاق المراجعة للاستجابة للمؤشرات التي تشير إلى وجود مخالفات أو ممارسات محاسبية خاطئة.

5- عدم بذل العناية المهنية الواجبة في مراجعة المعاملات غير العادية والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

6- عدم الحفاظ على استقلالية المراجع نتيجة تملك المراجع وتعامله على أسهم الشركة محل المراجعة.

7- عدم كفاية إجراءات المراجعة المتعلقة بنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

8- عدم كفاية إجراءات الإشراف على الجرد.

9- عدم كفاية إجراءات مصادقة حسابات المدينين.

10- عدم كفاية الاتصال مع المراجع السابق وفقاً لمعايير المراجعة.

11- عدم كفاية الإشراف على مساعدي المراجع.

أشار أحد الباحثين إلى أن أساليب المحاسبة الإبداعية ليست حكراً فقط على الشركات بل أنها امتدت إلى الحكومات، ففي دراسة (Delfs 1990) أوضح أن الحكومة الصينية في عام 1989 م استخدمت ما يمكن أن يصنف ضمن أساليب المحاسبة الخلاقة وذلك لزيادة دخل الدولة بالرغم من انخفاض الناتج العام، حيث قامت الحكومة بإقراض الشركات العامة من بنوك عامة (تسيطر عليها) وذلك حتى تتمكن

(1) المراجع السابق، ص499 .

الشركات من دفع الضرائب للحكومة وبذلكارتفع الدخل الحكومي سنة 1989 م. وفي هذا المنوال نشرت (Roanoktime& World)ما يؤكد على أن أساليب المحاسبة الإبداعية ليست حكراً على القطاع الخاص بل أنها وصلت إلى لجنة الميزانية في البيت الأبيض الأمريكي في عهد الجمهوريين (عهد بوش الابن) وذلك بالتأكيد على أن أساليب المحاسبة الخلاقة يجب أن لا تخفي عودة العجز إلى الميزانية في إشارة إلى الموازنة المقترحة للعام2003، بل أن المقالة ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما قارن بين ما حصل في شركة الطاقة الأمريكية (Enron) وبين موازنة الحكومة المقترحة في تبني أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث أكد أنه في حالة انهيار شركة (آرثر أندرسون)، فإن المحاسبين ذوي العلاقة بحسابات شركة (Enron) سيجدون لهم عمل لدى الجمهوريين المسئولين عن الميزانية[1].

ويرى الباحث أن أساليب المحاسبة الإبداعية يصعب حصرها بطريقة نهائية وذلك لتعدد الدوافع والمداخل التي يمكن أن تؤدي إليها، كما أن أساليب التضليل والخداع في القوائم المالية كواحدة من أساليب الاحتيال تستحدث وتتطور مع تطور الكثير من العوامل والنظم والقوانين المحيطة بالمجتمع أو التي تحكمه أو سلوكيات من يمارسها، ولكن هذه الأساليب التي تم عرضها هي عبارة عن الأساليب التي تم التعرف عليها إما لظهورها أو احتمال توقع ظهورها في الواقع العملي.

(1) عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري ، مرجع سابق ، ص ص 324- 325 .

المبحث الثالث

الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاساتها على الأداء المالي

أولاً : أساليب الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها:

هنالك العديد من الأساليب التي يرى بعض الكتاب أو أصحاب المهنة أنها مهمة وفعالة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وسوف يقوم الباحث بعرضها وتوضيحها وذلك كالآتي:

1- أساليب الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية:

لا شك أن مكافحة أساليب المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، ومن أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ما يلي:

أ- **لجان المراجعة:**

ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة من التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة مراجعة، وفي عام 1978م ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة [1].

ب- **الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية:**

ويتم ذلك عن طريق سن قوانين تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو عن طريق تفعيل فرضية الثبات ويقصد بها الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية

ت- **خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية**:

عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد

(1) محمد يوسف سالم ، و السيد أحمد السقا ، **قراءات في : نظرية المحاسبة** ،(طنطا: د.ن ، 2014م) ص .

ألغت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أقلب معاييرها، وبتخفيض البدائل فإن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية في فترة مالية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة[1].

2- طرق الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية :

تعتبر مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة، نظراً لأن بعض هذه الممارسات يكون متعمد ويسهل وضع قواعد للحد منها، وبعضها يتم بشكل تلقائي نتيجة الاختيار بين المبادئ والقواعد المحاسبية، وفيما يلي بعض القواعد والأساليب التي تساعد على كشف ممار سات المحاسبة الإبداعية والحد منها [2]:

أ- تقنين استخدام بعض السياسات المحاسبية عن طريق سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية البديلة، وتفعيل فرض الثبات حيث يقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية.

ب-يقظة وكفاءة المراجعين الخارجيين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية المتبعة.

ت-تطبيق آليات حوكمة الشركات للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار الناتجة عنها.

ث-تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني.

ج- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

ح- زيادة وتنمية قدرات المحللين الماليين عن أساليب المحاسبة الإبداعية وطرق الكشف عنها.

خ-تبني بورصة الأوراق المالية عقوبات رادعة للشركات التي يثبت أنها تبنت استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

3- أهمالإجراءات والاختبارات التي ينفذها المدقق الخارجي للحد من آثار استخدام الإدار ة لأساليب المحاسبة الإبداعية على قائمتي الدخل والمركز المالي:

الأشكال الموضحة أدناه توضح أهداف الإدارة من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي وا ٍجراءات المدقق المضادة لها والتي يمكن أن تساعد في الحد من هذه الممارسات في القائمتين المذكورتين وذلك حسب العرض والتوضيح أدناه:

(1) محمد ناظم شعلان جبار ، مرجع سابق ، ص[251] .
(2) الصادق محمد سالم الطيب ، مرجع سابق ، ص211 .

شكل رقم(1/3/3)

هدف الإدارة من أسليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل وا ٍجراءات المراجع المضادة لها

الفقرة	هدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية	إجراءات المدقق المضادة
1- المبيعات	تهدف الإدارة بممارستها لأساليب المحاسبة الإبداعية تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة.	التحقق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة.
2- تكلفة البضاعة المباعة	تهدف الإدارة إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.	التحقق من أن صفقات البيع حقيقة وليست صورية.
3- مصروفات التشغيل	تهدف الإدارة إلى تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح.	التحقق من مدى توافر شروط الرسملة في المصروفات.
4- البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	تهدف الإدارة إلى تحسين ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة تشغيلية.	استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.

المصدر : د. محمد ناظم شعلان جبار، أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية –دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية، (العراق: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عش، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، 2015م)، ص[252] .

يلاحظ الباحث أن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل تندرج تحت مسميين من مسميات المحاسبة الإبداعية هما إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وتسعى الإدارة من ورائها إلى زيادة الأرباح أو تخفيضها حسب الغرض الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه من وراء تلك الم

شكل رقم (2/3/3)

هدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي وا ٍجراءات المراجع المضادة

الفقرة	هدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية	إجراءات المدقق المضادة
1- النقدية:	تهدف الإدارة إلى تحسين السيولة.	استبعاد النقدية المقيدة بصورة غير صحيحة عند احتساب السيولة.
2- الاستثمارات المتداولة:	تهدف الإدارة إلى المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.	التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.
3-الذمم المدينة:	تهدف الإدارة إلى المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض تحسين نسب السيولة.	طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة.
4- المخزون السلعي :	تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة.	فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي لأصناف المخزون.
5- الاستثمارات طويلة الأجل:	تهدف الإدارة إلى التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر.	التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مدقق الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.
6- الأصول طويلة الأجل:	تهدف الإدارة إلى تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاندثار.	التحقق من نسب الاندثار وتعديل مصروف الاندثار.
7- الأصول غير الملموسة:	تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملائمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول.	التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.
8- المطلوبات المتداولة:	تهدف الإدارة إلى تخفيض قيمة المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة.	التحقق من صحة الأسس المتبعة في إثبات المطلوبات المتداولة وا ٍعادة احتساب نسب السيولة.

9- المطلوبات طويلة الأجل:	**تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها.**	**التحقق من صحة إجراءات الحصول على قرض طويل الأجل وعمل التعديلات اللازمة.**
10- حقوق المساهمين:	**تهدف الإدارة إلى تحسين نتيجة أعمال المنشأة بتضمينها بشك خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة واستبعاد الخسائر الناتجة عن تغلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بعملات أجنبية.**	**تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة به ونسبة توزيع الأرباح.**
11- الموجودات والالتزامات الطارئة	**تهدف الإدارة إلى التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض المطلوبات.**	**دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل توفر شروط تحققها على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب.**

المصدر: محمد ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية، (**العراق: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عش، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، 2015م)، ص[253] .

4- دور مجلس معايير المحاسبة الدولية والمحلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

عندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية كان يهدف من وراء ذلك إلى عدة نقاط من أهمها[(1)]:

أ- الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبية محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية.

ب- حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية، ومن هذا المنطق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية القديمة، ومن أهم تلك التعديلات ما يلي:

(1) محمد ناظم شعلان جبار مرجع سابق ، ص ص[247 — 248] .

i. العمل على إلقاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية و المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فتح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة.

ii. إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، ويعتبر هذا الأمر من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المختصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار.

iii. العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض في بعض تلك المعايير.

iv. إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلاً من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.

ويرى الباحث أن معايير المحاسبة المالية سواء كانت الدولية أو المحلية لا تخلو من الغموض والتناقضات ونقاط الضعف، كما أنها أتاحت العديد من بدائل القياس والتقويم المحاسبي وكل ذلك أتاح الفرصة للاستغلال السيئ من قبل الإدارة والمحاسبين لممارسة التضليل في القوائم المالية وبطريقة مشروعة الأمر الذي جعلها واحدة من العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية.

ثانياً : انعكاسات المحاسبة الإبداعية على القياس والتقييم المحاسبي:

أن انعكاسات المحاسبة الإبداعية على القياس والتقويم تظهر من خلال جانبين هما[1] :

1ــ انعكاسات الاختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي:

يقصد بالتقييم تحديد قيم بنود قائمة المركز المالي، بينما يتناول القياس تحديد قيم بنود قائمة الدخل، وقد اهتمت كثير من الدراسات بالخصائص الواجب توافرها في القياس والتقييم المحاسبي الجيد والتي تتمثل في:

أ- إمكانية الاعتماد عليها وتشمل إمكانية الإثبات والتحقق والالتزام بالمعايير المحاسبية .

ب- الاقتصاد أي انخفاض تكلفة التطبيق .

ت- التحفظ .

(1) طارق عبد العال حماد ، **المحاسبة الإبتكارية (دوافعها - أساليبها - آثارها)**، مرجع سابق ، ص ص130 ــ 139 .

ث- المرونة والرقابة على الدخل الذي يتم قياسه عن طريق الإدارة.

ج- الثبات وتوضيح أن الإدارة لا تقوم بتدخل غير مشروع للتأثير على أرقام الدخل .

ح- القابلية للمقارنة مع المنشآت من نفس النوع .

خ- القابلية للفهم لكل من المحاسب وقارئ التقرير المالي .

و أن الخصائص السابقة تعكس أهمية أن ألا يتأثر صافي دخل المنشأة باختلاف طريقة المحاسبة وا ٍنما يجب أن يتحدد طبقاً لنشاط المشروع وفي ضوء الظروف الاقتصادية التي يمر بها، لأن مخرجات النظام المحاسبي تمثل مدخلات لاتخاذ القرارات بمعرفة جهات مختلفة كالإدارة والمستثمرين والمقرضين والبنوك والهيئات وغيرها. وعلى الرغم من أهمية توافر هذه الخصائص إلا أن الواقع العملي يشير إلى صعوبة تحقيقها نتيجة وجود دوافع مختلفة للاختيار بين الطرق المحاسبية المتاحة من ناحية، والمرونة الكبيرة التي تتيحها المبادئ المحاسبية نتيجة تعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك إلى تعرض القوائم المالية للشكوك حول سلامة الأرقام الواردة فيها، فالإدارة تستطيع أن تغير من نتائج الأعمال والمركز المالي باستخدام توليفات مختلفة من الطرق المحاسبية. كما أن تعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي واختلاف النتائج عند الاختيار بينها قد دفع أحد الكتاب (Chambers) إلى القول "بأنه من الممكن التقرير عن أرباح منشأة ما بأرقام مختلفة تصل إلى 30 مليون رقم وجميعها تتم في ضوء قواعد تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة". وأنه رغم المبالغة الكبيرة في هذا الرقم إلا أنه يبين مدى عمق المشكلة ومدى المرونة المتاحة للإدارة للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية والوصول إلى مستوى الربح الذي يحقق أهدافها كما أنه يحد من قدرة الإدار ة في التلاعب بالأرقام المحاسبية، مدى وجود معايير محاسبية ودرجة الإلزام بها، مدى كفاءة الأسواق المالية ومستوى الكفاءة، الوعي المتوافر لدى المستثمرين.

2- انعكاسات التغييرات المحاسبية على القوائم المالية:

يحق لإدارة المنشأة الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي المتاحة ، كما يحق لها أيضاً تغيير الطريقة المحاسبية المستخدمة والتحول إلى طريقة أخرى ولكن مع ضرورة الإفصاح عن ذلك، ويثير هذا الأمر جدلاً واسعاً حول أنواع هذه التغييرات المحاسبية ودوافعها و انعكاساتها على القوائم المالية، وخصائص الوحدات الاقتصادية التي تلجأ إلى إحداث هذه التغييرات المحاسبية، وتنقسم التغييرات المحاسبية إلى نوعين:

أ- **التغييرات المحاسبية الإلزامية:** وتتم هذه التغييرات عن طريق الجهات التي تتولى إصدار المعايير المحاسبية وتلزم المنشآت المختلفة بتطبيقها، وبالتالي فهي تخرج من إرادة المنشأة سواء من ناحية نوع هذه التغييرات أو محتواها أو توقيت تطبيقها، وتهدف هذه التغييرات إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

تحسين أساليب القياس والإفصاح المحاسبي، الاستجابة للمتغيرات البيئية في المجتمع، تنظيم السياسة المحاسبية لمجتمع ما، تضييق الفرصة أمام إدارة المنشأة للتلاعب بالطرق المحاسبية لخدمة أهداف خاصة.

ب-**التغيرات المحاسبية الاختيارية:** تهدف التغييرات المحاسبية بصفة عامة إلى تحسين وظائف المحاسبة الأساسية سواء المرتبطة بالقياس المحاسبي أو الإفصاح المحاسبي، ولكنها قد تهدف في بعض الأحيان إلى تحقيق أهداف الإدارة الخاصة بالتأثير على رقم الدخل (زيادته أو تخفيضه أو تخفيف درجة التقلب فيه) أو التأثير على المعلومات والقرارات. وينظر البعض إلى عملية اختيار السياسات والطرق المحاسبية على أنها قرار اقتصادي يتخذه المديرون ليتسق مع قرارات الاستثمار والإنتاج، وتعتبر الإدارة هي المسئول الأول عن التغييرات المحاسبية نظراً لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولاً عاماً لنفس الأحداث الاقتصادية، وهذا يعطي للإدارة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وأن المرونة المتاحة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تسمح لإدارة المنشأة بإقامة محفظة للاختيارات المحاسبية والتي تكون أكثر منفعة لمصالحهم ولكنها ليست بالضرورة مفيدة للأطراف الأخرى مثل حملة الأسهم والسندات، يضاف إلى ذلك أنه طالما كانت اختيارات الإدارة للطرق المحاسبية متسقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنها ستعتمد من مراقبي الحسابات. وأنأهم أهداف التغيرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة في قسمين: القسم الأول التغيرات المحاسبية بهدف زيادة الربح وذلك لغرض زيادة ربحية السهم، التغطية على فشل المنشأة، وزيادة مكافئاتها ومراكزها الوظيفية. والقسم الثاني التغيرات المحاسبية بهدف تخفيض صافي الربح وذلك بغرض تخفيض الضرائب، تخفيض التكاليف السياسية والاجتماعية، توجيه اللوم للإدارة السابقة في حالة تغيير الإدارة .

وفي سياق أخر فإن تغيير الطرق والتقديرات والسياسات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية، وبالتالي جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومن البديهي أن أي تحريف للأرقام المحاسبية يعتبر أمراً غير مرغوب فيه من قبل مستخدمي القوائم المالية المنشورة، ولأن هناك مجموعة من الدوافع أو المحددات الكامنة قد تدفع إدارات منشآت الأعمال إلى اختيار طريقة أو سياسة محاسبية دون أخرى لمعالجة البنود الواردة في القوائم المالية، وذلك لتحقيق أغراض معينة مثل إخفاء مشاكل الأداء بها أو تجميل حساباتها ورسم صورة جيدة للمنشأة، لذلك فإن الفائدة الحقيقية من استخدام هذه القوائم المالية بالنسبة للقرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك القوائم تتوقف على مدى إدراك وفهم هؤلاء المستخدمين للمغزى الحقيق لها، وكذلك الأسس والقواعد والسياسات التي أعدت على أساسها وأيضاً الدوافع أو المحددات الحقيقية الكامنة وراء التغيير الاختياري لتلك الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والمستخدمة في إعداد تلك القوائم المالية

المنشورة، وعليه فإن ضرورة إمداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن دوافع الإدارة بشأن التغيير الاختياري للطرق والسياسات المحاسبية:إذ يؤثر تغييرها على دلالة القوائم المالية مما يؤثر على درجة اعتماد هؤلاء المستخمين على هذه القوائم وا ٍمكانية اتخاذهم للقرارات الاقتصادية الرشيدة [1].

ويتضح للباحث أن المحاسبة الإبداعية أحدثت انعكاسات سلبية من شأنها أن تثير شكوك كبيرة حول عمليات القياس والتقييم المحاسبي وبالتالي تمتد الشكوك إلى محتوى التقارير والقوائم المالية ومصداقيتها الأمر الذي يقلل من أهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات المصيرية الأخرى التي تصدرها الأطراف التي تربطها علاقة مع المنشأة .

كما يرى الباحث أن التغييرات المحاسبية على الرغم من أهميتها في أحيان كثيرة ، كما أنها قد تصبح ضرورة ملحة في بعض الأحيان حسب ما تقتضيه الظروف السائدة والواقع العملي إلا أن المحاسبة الإبداعية جعلتها محل للشك والشبهات الأمر الذي يمكن أن يؤثر على المرونة التي ظلت تساعد الإدارة في حل بعض المشاكل التي تواجهها في الواقع العملي.

ثالثاً :المحاسبة الإبداعية من منظور أخلاقي:

رغم أن هنالك تباين واضح في الآراء حول مدى إيجابية أو سلبية أساليب التأثير على القوائم المالية، وأن الرأيين لهما من يدافع عنهما وله وجهة نظره وحجته المؤثرة، إلا أن كل المداخل النظرية لعلم المحاسبة لها جانب أخلاقي يرتكز على ثلاثة مبادئ أخلاقية هي:**العدالة** وتعني أن تكون هنالك معايير وأسس عادلة للمعاملة بين كل الأطراف المستفيدة،**الصدق** ويعني المطابقة للحقيقة، **عدم التحيز** ويعني القيام بإعداد التقارير المحاسبية بطريقة تخدم جميع فئات المستخدمين دون تغليب مصلحة فئة على باقي الفئات الأخرى،وبالتالي تعتبر المحاسبة الإبداعية سلوك مهني لا أخلاقي أي خروج للمحاسب من مقتضيات الأمانة وأداء وظيفته بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدمي القوائم المالية في تلك القوائم كما في حالة التزوير أو الاختلاس أو تغيير السجلات أو تسجيل عمليات وهمية أو حتى حذف أو إلقاء نتائج العمليات من السجلات، بالإضافة إلى ذلك عدم الارتباط السليم بالقواعد المحاسبية وغيرها سواء لمنفعة خاصة أو الانحياز لمصلحة طائفة بعينها عند إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع اعتبارات الموضوعية والاستقلال المهني [2].

(1) سامح محمد رضا رياض أحمد ، مرجع سابق ، ص47 .
(2) عماد الأغا ، مرجع سابق ، ص22 .

وقد ذكرscott أنه يجب على القواعد والإجراءات والطرق الفنية المحاسبية أن تكون منصفة، وغير متحيزة وحيادية، فهي يجب أن لا تخدم المصالح الخاصة، ومنذ ذلك الوقت أصبح الإنصاف حكم أو قضية قيميه كما أصبح مفهوم الإنصاف ناقوس (معيار) أخلاقي ضمني، وعموماً فإن مفهوم الإنصاف يعني ضمنياً بأن الكشوف المالية لم تكن معرضة لتأثير غير مناسب أو متحيز[1].

وبما أن لكل مهنة أخلاقياتها الأدبية التي تشكلت ونمت تدريجياً مع الزمن حتى أصبحت معتمدة ومعترف بها، ومن هنا أصبح هناك نظام للمبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة يتم من خلالهما تكوين معياراً للسلوك المهني القويم، ويشير البعض إلى أنه من خلال السنوات الأخيرة عند قيام عدد لا بأس به من الشركات بطرح أسهمها للاكتتاب العام بالقيام بالعديد من الإجراءات والممارسات الغير صحيحة، والتي تم التعبير عنها من خلال المحاسبة الإبداعية سواء أكانت من تجميل الميزانيات وتعديل وتضخيم لقوائم الأرباح للتأثير على التقييم الحقيقي لسعر الطرح والتأثير على أسعار الأسهم، وفي وقت ظهور الأزمة المالية وتأثيرها على مهنة المحاسبة والمراجعة والتشكيك في أخلاقياتها ظهرت من الناحية الأكاديمية العديد من الأبحاث التي تشير إلى الآثار السلبية لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية يمكن تلخيصها على النحو التالي[2]:

1- انخفاض مصداقية المعلومات المتعلقة بالربحية:حيث تؤدي ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية إلى الإضرار بجودة الأرباح والمعلومات المحاسبية بأن تجعل المعلومات غير معبرة عن الحقيقة وا عطاء مؤشر غير صحيح عن أداء الشركة وبالتالي اتخاذ قرارات من جانب المستثمرين تكون مبنية على معلومات مضللة.

2- ارتفاع المخاطرة في الشركات المطبقة:حيث تقوم هيئة (SEC) باتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد الشركات التي تمارس المحاسبة الإبداعية، كما تطلب الهيئة إعادة إصدار الشركات لقوائمها المالية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض أسعار أسهم هذه الشركات ويعد ذلك من أهم مخاطر تلك الشركات.

3- تذبذب الأداء المالي في الشركات التي تمارس تلك الظاهرة:وفيه يتم التأثير على الأرباح من قبل إدارة الشركة باتخاذ العديد من القرارات مثل قيام الشركة بتأجيل بعض النفقات الاختيارية مثل الصيانة، مما يترتب عليه توقف الآلات عن الإنتاج، بالإضافة إلى فقدان حصة من السوق مما يقلل أدائها وهذا يضر بالحالة الاقتصادية للشركة.

(1) طلال الجحاوي ، **نظرية محاسبية** ، ترجمة أ.د. رياض العبد الله ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م) ص ص375—378 .
(2) محمد الطيب علي الشريف ، مرجع سابق ، ص848 .

4- تدني الفكر الأخلاقي للشركة:إن الشركات التي تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية تعطي رسالة لموظفيها بأن تغيير الحقائق شي مقبول، وبالتالي فإن ممارسة هذا السلوك يؤدي لخلق خطر متعلق بالمناخ الأخلاقي داخل المنشأة، حيث أن المدير الذي يطالب رجال البيع بتعجيل الاعتراف بالإيراد في لحظة ما تقل سلطته الأدبية على انتقاد رجال البيع في أي ممارسة خاطئة فيما بعد.

يرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية لها تأثير سلبي على أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة حيث وتؤدي إلي فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية وا ٍمكانية الاعتماد عليها وا ٍن كانت قد تمت المصادقة عليها من قبل المراجعة الخارجية، الأمر الذي أثار الكثير من الشكوك والجدل حول مهنة المحاسبة والمراجعة مما يستدعي إلى البحث عن إعادة تلك الثقة المفقودة في كثير من الأحيان ومراجعة كل من الأسس والمبادئ والمعايير الخاصة بالمهنتين، هذا وبالإضافة إلى ذلك فإن للمحاسبة الإبداعية آثار سالبة على إدارات الشراكات وعلى الشركات نفسها الأمر الذي يجعلها تقلل من الثقة في الإدارة أو التأثير على أداء الإدارة نفسها، ففي حالة ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الإدارة المخلوعة يمكن أن تؤثر على أداء الإدارة التي تليها، وكذلك ممارسة الإدارة القائمة لأساليب المحاسبة الإبداعية يمكن أن يظهر ضعف أداء الإدارة السابقة، كما أن المحاسبة الإبداعية يمكن أن تنتج عنها مخاطر تهدد استمرارية الشركة وانهيارها وهبوط أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية إذا انكشف أمرها.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يقوم الباحث في هذا الفصل بتقديم نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية والمصارف المدرجة فيه، كما يتناول فيه إجراءات الدراسة الميدانية ومجتمع الدراسة والعينة التي تم إختيارها وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية والمصارف المدرجة بالسوق

يعرض الباحث في هذا المبحث نبذه تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية والمصارف المدرجة بالسوق وذلك لتوضيح مجتمع وعينة الدراسة وبيئتها، وذلك على قسمين:

القسم الأول: نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية:

أولاً : الرؤية والرسالة والقيم:

تمثلت الرؤية المستقبلية والرسالة والقيم لسوق الخرطوم للأوراق المالية في الأتي[1]:

1- الرؤية:

الارتقاء بسوق الخرطوم للأوراق المالية إلى مصاف الأسواق الإقليمية والعالمية في مجال التقنية والضبط المؤسسي والمهنية والخدمات المالية.

2- الرســـالة:

تقديم أحدث الخدمات المالية وفقاً للمعايير والممارسات الدولية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال أحدث التقنيات وأفضل كوادر بشرية مؤهلة بما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السوداني.

3- القـيـــم:

أ- العمل بروح الفريق الواحد.

ب- الإخلاص والتفانيوا ٍعمال القيم الإسلامية.

ت- الأمانة والشفافية.

ث- التميز والعمل بمهنية وشمولية.

ج- كسب رضاء عملائنا.

ثانياً : الرؤية المستقبلية للسوق:

ترقية الصناعية المالية في السودان عن طريق[2]:

1- نشر وتعزيز الثقافة المالية بالبلاد.

2- حوكمة الأداء بالأسواق المالية السودانية.

---

(1) سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي الحادي والعشرون**، 2015م، ص 8.

(2) سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي** ، 2011م، ص 7.

3- تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية بالبلاد.

4الاستفادة من فرص الاستثمار المالي المتاحة محلياً وا إقليمياً وعالمياً .

5- بناء وتعزيز الروابط بين المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية.

6- بناء سوق يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية.

ثالثاً : تعريف السوق:

هي المكان المحدد الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون وذلك لبيع السلع لإشباع حاجاتهم الحياتية طبقاً لأسعار معينة، وبالمثل فسوق الأوراق المالية هي المكان المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية وفقاً للأسعار التي تحددها آلية السوق (العرض والطلب). وتنقسم سوق الأوراق المالية إلى قسمين هما[1]:

1- السوق الأولية: ويقصد بها السوق التي تجري فيها إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب العام في إطار القوانين واللوائح والتعليمات والأعراف السائدة.

2- السوق الثانوية: وهي السوق التي تتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو بالوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعدة تداول خاصة بذلك الغرض وتنقسم السوق الثانوية إلى قسمين هما:السوق النظامية و السوق الموازية.

رابعاً : مسيرة السوق:

بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ العام 1962م، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات في السودان منذ العام 1962م، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان المركزي بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في العام 1982م، وتمت إجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شي في هذا المجال حتى عام 1992م، حيث بدأت الخطوات الجاد لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس 1992م وذلك في ظل سياسة التحدي الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990 – 1993م)، وتم تأسيس هيئة الأسواق المالية في العام 1992م، وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 1982م ولكن هذا القانون المعدل لم يفي بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية، وفي العام 1994م أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون للأوراق المالية والذي أصبح بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً، حيث بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من أكتوبر 1994م، وبدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير

(1) سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي الربع عشر**، 2008م، ص 11.

من العام 1995م بعدد 34 شركة مدرجة، وفي العام 1996م ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 إلى 40 شركة، وفي العام 1997م كانت هنالك زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من 31 مليون دولار أمريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي، ثم تم تأسيس وا ٍدراج عدد من الشركات المساهمة العامة لتنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية خلال الأعوام 1999 ، 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2007 ، 2008 ، 2009، 2010م [1].ويعتبر العام 2013م عاماً متميزاً في مسيرة سوق الخرطوم للأوراق المالية فهو العام الأول بعد انطلاقة التداول الالكتروني، فقد ارتفعت معدلات التداول بشكل كبير جداً وتضاعفت عدد الصفقات المنفذة إلى أضعاف مضاعفة، وذلك نسبة للإمكانيات الكبيرة التي توفرت في هذه المرحلة وصاحبت تلك المرحلة الكثير من التحولات التي من شأنها حدوث تحول مفصلي في مشاط السوق ودعم مسيرته نحو مستقبل مشرق ورائد وذلك لمواكبة أسواق المال العالمية والعربية المتطورة في هذا المجال والتفكير في طرق أسواق جديدة لم تكن متاحة في ظل التداول اليدوي مثل سوق السلع وسوق المعادن(الذهب) وسوق النقد الأجنبي والعقارات بالإضافة إلى الإدراج المشترك مع أسواق المال العربية والإقليمية[2].

كما شهد العام 2015م عدد من الأحداث الجوهرية والتي في مجملها ستؤثر إيجاباً على أداء مسيرة سوق الخرطوم للأوراق المالية، فعلي مستوى القوانين واللوائح التي تنظم عمل السوق فقد تم إجازة مشروع قانون سلطة تنظيم أسواق المال والذي بموجبه سيتم فصل السلطة الرقابية عن التنفيذية، وفيما يتعلق بالبنية التحتية شهد العام 2015م أحد أهم الانجازات والتي تمثلت في توفير مبنى للسوق وهي المعضلة التي ظلت لفترة طويلة تؤرق القائمين على أمره، والتي لا محالة ستعود بالنفع على السوق من عدة نواحي، وعلى المستوى الدولي قررت مجموعة العمل المالي الدولية في آخر اجتماعاتها بالعاصمة الفرنسية باريس خلال العام 2015م شطب اسم السودان من قائمة الدول التي تعاني من قصور في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب وتأتي أهمية هذا القرار من مساعدة السوق على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، كذلك شهد المجال التقني تطوراً ملحوظاً خلال العام 2015م حيث تم التصديق للسوق بمنحة من البنك الأفريقي للتنمية والتي سيتم توجيهها بالكامل لتنفيذ المرحلة الثانية من التداول الالكتروني والتي ستمكن المستثمرين وشركات الوساطة المالية من التداول عن بعد ومن خلال الهاتف الجوال[3].

(1) سوق الخرطوم للأوراق المالية، النشأة والتطور، ص ص 9 ــ 13.
(2) سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي للعام 2013م ص9.
(3) بدر الدين محمود عباس، رئيس مجلس الإدارة ، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، **التقرير السنوي الحادي والعشرون**، 2015م، ص 10.

خامساً : أغراض سوق الخرطوم للأوراق المالية:

بنص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية على أن تكون لسوق الخرطوم لسوق الخرطوم للأوراق المالية الأغراض التالية:

1- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراء.

2- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين الموظفين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد الوطني.

3- العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.

4- تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشر الإصدارات عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.

5- توفير كافة العوامل التي تساعد على تسهيل وسرعة تسييل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين.

6- ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين.

7- اقتراح كيفية تسويق السياسات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسات المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل في السودان، وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[1].

(1) جمهورية السودان، نشرة الإصدار لسوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2013م)، ص8.

القسم الثاني: المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية:

بلغ عدد المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية عدد (25) مصرف والجدول أدناه يوضح أسماء الصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

شكل رقم (1/1/4)

أسماء المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

الرقم	اسم المصرف		الرقم	اسم المصرف
1	بنك الثروة الحيوانية (ARBA)		13	بنك الخرطوم(KHBA)
2	مصرف السلام(ASBA)		14	بنك النيل للتجارة والتنمية(NCDB)
3	بنك النيل الأزرق المشرق(BNMB)		15	بنك أمدرمان الوطني(OMNB)
4	بنك البركة السوداني(BRKA)		16	بنك الرواد للتنمية والاستثمار(RWAD)
5	بنك بيبلوس إفريقيا(BYBA)		17	البنك السوداني المصري(SEBA)
6	بنك تنمية الصادرات (EDBA)		18	البنك السوداني الفرنسي(SFBA)
7	مصرف المزارع التجاري(FCBA)		19	بنك الشمال الإسلامي(SHBA)
8	بنك الاستثمار المالي(FIBA)		20	البنك الإسلامي السوداني(SIBA)
9	بنك فيصل الإسلامي السوداني(FIBS)		21	البنك السعودي السوداني(SSBA)
10	بنك الأسرة(FMBA)		22	بنك التضامن الإسلامي(TAIB)
11	بنك الخليج(GLFBNK)		23	بنك المال المتحد(UCBA)
12	بنك إيفوري(IVOB)		24	بنك العمال الوطني(WONB)
25	بنك الجزيرة السوداني الأردني المحدودة (JSJB)			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية،2016م.

المصارف عينة الدراسة:

تم اختيار ستة مصارف كعينة للدراسة وهي:

1- بنك أم درمان الوطني.

2- بنك التضامن الإسلامي.

3- بنك فيصل الإسلامي السوداني.

4- بنك البركة السوداني.

5- البنك الإسلامي السوداني.

6- مصرف المزارع التجاري.

وسوف يقوم الباحث بعرض نبذة تعريفية للمصارف الستة المذكورة والتي تمثل عينة الدراسة وذلك كالآتي:

أولاً: بنك أمدرمان الوطني:

يقوم الباحث بعرض نبذة تعريفية عن بنك أم درمان الوطني متناولاً فيها التأسيس والنشاط وأهداف البنك وقصة نجاحه والخدمات الالكترونية التي يقدمها وذلك كالآتي[1]:

1-التأسيس والنشاط:

بنك أم درمان الوطني شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة ودعامة من دعامات الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة في معظم أنحاء العالم. بدأت المرحلة التأسيسية في يناير 1993م وزاول نشاطه المصرفي في أغسطس 1993م وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.يمارس البنك نشاطه من خلال الرئاسة و 15 فرع منها 8 فروع داخل ولاية الخرطوم .بالإضافة إلي التواكيل التالية: توكيل برج المعاشيين تابع لفرع القيادة وتوكيل السوق الجنوبي تابع لفرع نيالا، حيث كان رأس المال الأسمى (المصرح به) 1,2 مليار جنيه سوداني (مليار ومائتا مليون جنيه) والمدفوع 800 مليون جنيه سوداني.

2-أهداف البنك

يهدف البنك لتحقيق الآتي:

أ- تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج.

(1) الموقع الرسمي لبنك أم درمان الوطني: **https://www.onb-sd.com/index.php/ar/pages/details/58**

ب-تمويل عمليات التجارة الخارجية وتنشيط العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية العالمية

ت-تمويل احتياجات القطاع الخاص

ث-المساهمة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والمحافظ الاستثمارية.

ج-استمرار البنك في الاضطلاع بمسئوليته الاجتماعية ودعم جهود الدولة في توسعة قاعدةالتمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي.

ح- تعميق وتطوير صيغ التمويل الإسلامية

خ- تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين والحرفيين وصغار المنتجين.

3-قصة النجاح:

خلال أكثر من عشرون عاماً أستطاع بنك أمدرمان الوطني تحقيق توسعاً شاملاً رأسياً وأفقياً بحيث غطت خدماته كل أنحاء السودان، وقد بدأ البنك نشاطه في أغسطس من العام 1993م بفرعين هما فرع الخرطومو أم درمان وبدأت بعد ذلك ثورة الانتشار بفروع بورتسودان القيادة العامة والقضارف والأبيض وسنار والدمازين والسجانة ونيالا وهجليج والمقرن وسوق ليبيا،والسوق المحلى وأم درمان وفرع الصناعات الصغيرة وبرج المعاشيين وأخيراً فرع عطبرة بالإضافةإلى هذه الفروع التي غطت معظم أنحاء البلاد هناك تواكيل عاملة في كل من برج المعاشيين بالخرطوم،والسوق الجنوبي بنيالا، بالإضافةإلى حوالي عشرة فروع مقترحة في مدن كبيرة وهامة على خارطة البلاد جاري السعي والمتابعة والأعداد لقيامها أهمها فروع ربك، كسلا ، مدني. وعلى المستوى الرأسي أستطاع البنك الوفاء بسياسات بنك السودان حيث أنه يعتبر الأول بين المصارف السودانية في توفيق أوضاعه بتقوية رأس المال والمركز المالي الذي جعله من أقوى المرشحين لمجابهة المنافسة الخارجية في عالم جعلته التكنولوجيا قرية صغيرةالنشاط فيها مفتوحاً على مصراعيه، كما سار البنك خطوات واسعة في طريق التقنية المصرفية حتى أصبح الأولفي إدخال خدمات الصراف الوطني الآلي وحزمة أخرى من التقنيات المصرفية الحديثة والمتميزة.

4-الخدمات الالكترونية:

ظل بنك أمدرمان الوطني يتميز بتقديم أفضل الخدمات الالكترونية لعملائه الكرام وذلك انطلاقاً من دوره المتعاظم في الصناعة المصرفية في السودان، وتتمثل الخدمات الالكترونية التي يقدمها في الآتي:

أ- خدمة الصراف الآلي.

ب- خدمة رسائل أم درمان الصرفية.

ت- خدمة موبايل أم درمان المصرفي.

ث- خدمة البنك الالكتروني.

ج- خدمة بنكي نت.

ح- خدمة آفاق لسداد الرسوم الدراسية.

خ- خدمة سداد الرسوم الجمركية.

د- خدمة السداد الالكتروني.

ثانياً : بنك التضامن الإسلامي:

يقوم الباحث بعرض نبذة تعريفية عن بنك التضامن الإسلامي متناولاً فيها التأسيس والنشاط والخدمات الالكترونية التي يقدمها وذلك كالآتي[1]:

1- النشأة والتأسيس:

برزت فكرة إنشاء بنك التضامن الإسلامي قي العام 1980م بواسطة نفر من الحادبين والمهتمين بأمر الاقتصاد الإسلامي من العاملين في مجال المال والنشاط الاقتصادي.انعقد الاجتماع الأول لمؤسسي البنك في الرابع والعشرين من جمادى الثانية 1401هـ - 28 أبريل 1981م، وتم تعيين مجلس إدارة تمهيدي من بين الأعضاء الذين أشرفوا على المراحل الأولى من التأسيس.شهدت مرحلة الاكتتاب حماسا لفكرة إنشاء البنك من قبل المواطنين في جميع مدن السودان ولم يقتصر على العاصمة فحسب. كما ساهم في البنك عدد من الأخوة العرب في شكل مؤسسات وأفراد.تم الحصول على التصديق النهائي للبنك ليزاول أعماله كثاني بنك إسلامي في السودان في العام 1983م في مقره الأول بشارع البرلمان في احتفال مشهود وتم الافتتاح على يد الرئيس الأسبق جعفر نمير ي. حيث بلغ رأس المال المصرح به 400 مليون جنيه ورأس المال المدفوع 228 مليون جنيه.قام البنك ليقدم نموذجاً عملياَ لبنك إسلامي يقوم بجميع أعمال المصارف من عمليات استثمارية وخدمات أخرى جامعة على نهج إسلامي يحل ما أحل الله ويحرم ما حرمه. وضع البنك عبر مؤسسيه في عقد تأسيسه ونظامه الأساسي إنشاء إدارة للفتوى والبحوث كنهج متفرد لتقوم بتأصيل الأعمال المصرفية وتصدر الفتاوى والبحوث. فكان الإسهام والدور المقدر للبنك في حركة تأصيل العمل المصرفي الإسلامي وصياغة البدائل في هذا المجال من صيغ استثمارية وخلافه.نشأ البنك قائما بذاته كمؤسسة تتبع للقطاع الخاص دون أن يندرج في إطار أي مجموعة، ولكنه نجح في تعزيز صلاته بالمصارف الأخرى وأصبح عضوا في إتحاد البنوك الإسلامية، وكان أول بنك إسلامي يشترك في إتحاد المصارف العربية وتميز بعلاقة خاصة مع البنك الإسلامي للتنمية.بادر البنك إلى دعم اقتراح إنشاء هيئة

(1) الموقع الرسمي لبنك التضامن الإسلامي، http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar/home

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في العام 1987م، وواصل مساهمته في بلورة فكرتها من خلال الاجتماعات التي انعقدت لهذا الغرض إلى أن تم تنفيذها، فكان عضواً ضمن أربعة بنوك تمثل البنوكالإسلاميةفيمجلسالهيئةللدورةالأولي.

2- أنشطة البنك:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية ورأس المال العامل وتنشيط قطاع الصادر وذلك على هدى الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

3-الخدمات الالكترونية:

يقوم بنك التضامن الإسلامي بتقديم الخدمات الالكترونية التالية:

أ- خدمة سداد الرسوم الجمركية.

ب-خدمة سداد الرسوم الجامعية.

ت-خدمة الرسائل القصيرة.

ث-خدمة نقاط البيع.

ج-خدمة الصراف الآلي.

ح- خدمة البطاقة الالكترونية.

ثالثاً : بنك فيصل الإسلامي السوداني:

يقوم الباحث بعرض نبذة تعريفية عن بنك متناولاً فيها الرؤيا والرسالة والقيم والتأسيس والأهداف وعوامل النجاح الأساسية والتحول التقني الشامل، وذلك كالآتي[1]:

1-الرؤية:

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله، إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين.

2-الرسالة:

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الامتياز، وبالكفاءة الأفضل، مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات

(1) الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي: http://www.fibsudan.com/ar2/index.php?bg=aboutBank&contentID=24

مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً، ملتزماً أمانة مدرباً مهارة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع.

3- القيم العشرة:

الشرعية، الريادة، التميز، المهنية، العمل بروح الفريق، التحسين المستمر، الشفافية، إسعاد المتعاملين، التعاون مع الشركاء، الشراكة مع المجتمع.

4- النشأة والتأسيس:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليوندولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار. ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك). وفى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدولالإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفى 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م. وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل. وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى

البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها. أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود آلتي يراها مناسبة، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي. إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

5- أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

أ- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها، وقبول الودائع بمختلف أنواعها.

ب-تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي.

تسحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وا إصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

ث-إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.

ج- الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

ح- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

خ-تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف.

د- قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.

ذ- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.

ر- فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

ز- تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.

س- قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.

ش- الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً .

ص- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.

ض- امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

ط- القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجودا ته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ظ- يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

ع- القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

6- عوامل النجاح الأساسية للبنك:

حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

أ- استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.

ب- اختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارة وتقراراً وولاء .

ت- استقطاب الموارد رأسمال وودائع.

ث-تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والامتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.

ج- تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.

ح- بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

7 - التحولالتقنيالشامل:

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً إلى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

أ- تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.

ب-تم استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.

ت-تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (PentaBank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

ث-تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.

ج- تم إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب.

ح- تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.

خ- تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.

د- تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيهاتم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.

ذ- تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.

رابعاً : بنك البركة السوداني:

يقوم الباحث بعرض نبذة تعريفية عن بنك البركة الإسلامي السوداني متناولاً فيها الرؤيا والرسالة وخلفية عن مجموعة البركة الخيرية ونشأة وتأسيس البنك، وذلك كالآتي[1]:

1- الرؤيـــة:

نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف : نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع

2- الرســـالة:

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء وموظفين ومساهمين.

3- مجموعة البركة المصرفية:

هي شركة مساهمة بحرينية مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المر كزي، ومدرجة في بورصتي البحرين ونازداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلي حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها،وقد حصلت المجموعة على تصنيف ائتماني بدرجة(BBB– و3 A–للالتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية. وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة. هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 1.9 مليار دولار أمريكي.

4- نشأة وتأسيس بنك البركة السوداني:

تأسس بنك البركة السودان في 1984/02/26 وتم افتتاحه في 1984/03/14، المقر الرئيسي برج البركة – شارع القصر، الخرطوم – السودان. وهو مسجل لدى مسجل عام الشركات بالسودان بالنمرة ش/2732 ومرخص له من قبل بنك السودان المركزي للقيام بكافة الإعمال المصرفية والاستثمارية وفق

(1) الموقع الرسمي لبنك البركة الإسلامي السوداني: www.**albaraka**.com.sd/

أحكام الشريعة الإسلامية.يبلغ رأسمال البنك المصدق به **200**مليون دولار أمريكي (مائتان مليون دولار أمريكي) والمدفوع بالكامل منه 42.6 مليون دولار أمريكي (اثنانوأربعون مليون و ستمائةإلف دولار أمريكي) و تساهم فيه مجموعة البركة المصرفية بنسبة 75.7 % و مساهمون سودانيون بنسبة 24.3 %.بنك البركة السودان هو أحد وحدات مجموعة البركة المصرفية،وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة ، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2.1 مليار دولار أمريكي.وللمجموعة انتشاراً جغرافياً واسعاً ممثلاً في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 650 فرع في كل من: الأردن ، تونس ، السودان ، تركيا ، البحرين ، مصر ، الجزائر ، باكستان ، جنوب أفريقيا ، لبنان ، سورية، العراق والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكتبي تمثيل في كل من اندونيسيا و ليبيا.

بنك البركة السودان منذ انطلاقه ظل يتبوأ مركز الريادة في مجال تطوير العمل المصرفي المالي والإسلامي في السودان وهو رائد الخدمات المصرفية الالكترونية و هندسة التغيير المصرفي، وأول من ادخل نظام التوقيعات الالكترونية والشيكات الممغنطة وربط فروع البنك مع بعضها البعض، كما يعد أول من عمل بنظام الصراف الشامل في السودان. ينتشر بنك البركة جغرافياً ليغطى العديد من مدن السودان من خلال 26 فرعاً منها ثلاث فروع أنشئت من أجل تلبية متطلبات شرائح محددة في المجتمع مثل فرع الحرفيين، من أجل تلبية متطلبات أصحاب الحرف، فرع المغتربين، من اجل تلبية متطلبات السودانيين العاملين بالخارج و فرع الزهراء، وهو أول فرع خاص بالنساء في السودان. مع التوزيع المتميز لفروعه داخل السودان بالإضافةإلىإدارة فعالة للعمليات المركزية بالمركز الرئيسي و ذلك لإتاحة الفرصة للفروع للتفرغ لخدمات العملاء و الاستجابة لتطلعاتهم.

خامساً : البنك الإسلامي السوداني:

يقوم الباحث بعرض نبذة تعريفية عن البنك الإسلامي السوداني متناولاً فيها النشأة والتأسيس والنشاط والأهداف والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، وذلك كالآتي[1]:

1-النشأة والتأسيس:

تأسس البنك عام 1982م وسجل تحت الرقم 2159 كشركة مساهمة عامة حسب قانون الشركات لعام 1925م وباشر عمله بأول فرع وهو فرع الخرطوم شارع القصر في 10 مايو 1983م إلى أن وصل

(1) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي السوداني: http://sib.sd

عدد الفروع إلى 44 فرعاً، وهو عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية وثمرة من ثمار الحركة الوطنية وملتقى الخبرات المصرفية وا ٍثراء لموروث أمتنا الإسلامية والعربية وفي انفتاحعالمي.يمارس البنك جميع الأعمال المصرفية وكافة أنواع الاستثمار ويقدم البنك خدماته السريعة والممتازة من خلال 44 فرعاً منتشرة في ربوع السودان منها 13 فرعاً بالعاصمة و31 فرعاً بالولايات تعمل بأحدث التقنيات الحديثةفكان رائدً ا سباقاً تقدم على المصارف التي أنشئت قبله بعشرات السنين بالأسبقيةفي تطبيق الفقه المصرفيالإسلامي. ومن جهة أخرى ولحسن تأسيسه ونفاذ بصيرة مؤسسيه وكفاءة إدارته التنفيذية ظل صامداً رغم الظروف المغايرة التي أحاطت به منذ نشأتهبل وكان طموح مؤسسيه كبيراً لإنجاح رسالته الاجتماعية مع تعظيم العائدات. فجعلوا يتحسسون سرعة تقدمه بالخطى الثابتة ويثابرون في دعمهم لاستغلال النهج العلمي والتطور التقنيالذيأشرقتشمسه وبات ضرورة مر تبطة بكل مناحي الحياة. فسارعوا إلى إدخال التقنيات الحديثة التي تساعد في تقديم أفضل الخدمات المصرفية وأرقى المعاملات في سهولة ويسرمنذ بداية عهده في عام 1983م، وهذا يعنى أنه أيضاً من رواد التطور التقنيفي تقديم الخدمات المصرفية.

2- النشاط:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصاديةوالاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

3- أهداف البنك:

يسعى البنك إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- دعم الاقتصاد الوطني علي هدى الشريعة الإسلامية.

ب-دعم النهضة الاقتصادية محلياً وا ٍقليمياً وعالمياً .

ت-مزاولة العمل المصرفي والارتقاء به وفق السياسات المصرفية المركزية والدولية.

ث-تنشيط التجارة الخارجية ودعم الصادر.

ج- دعم أصحاب الأعمال والاهتمام بالأعمال الصغيرة والمستثمرين والحرفيين والأسر المنتجة.

ح-التعاون المصرفي والتقني مع الدول الصديقة في كافة الشراكات والمجالات.

خ-مواكبة التحديث والتطور والانفتاح العالمي توافقاً مع ثورة الاتصالات والشبكة التقنية الإلكترونية الحديثة.

4- الخدمات الالكترونية:

دخلت الممارسة المصرفية في البنك الإسلاميالسوداني ((في تقديم كافة الخدمات والمعاملات باستخدام التقنية)) دائرة يوبيلهالذهبي بتجاوزها الثلاثين عاماً ، حيث نشأ البنك الإسلاميالسوداني مواكباً التطور التقني المتسارع في السوق المصرفية وصار يحتل مكانة مرموقة في مجالات التنافس فيتطوير الأنشطة والخدمات المصرفية، وأنشأ قاعدة بيانات مركزية تعد الأولى من نوعها في المصارف ساهمت بقدر كبير في تطور وارتفاع الودائع واستقطاب عملاء جدد، وقد جاء ذلك بفضل دعم الإدارة العليا المتواصل للتطوير والتحسين مما ساعد البنك في تقديم حزم مختلفة من الخدمات إلكترونياً كما موضح أدناه على سبيل المثال لا الحصر:

أ- خدمات الصرف النقدي عبر الصرافات الآلية على مدار 24 ساعة.

ب-خدمات شراء الكهرباء عبرالصرافات الآلية على مدار 24 ساعة.

ت-خدمات الرسائل الفورية لإخطار العملاء بالرصيد والحركات التيتحدثفي حساباتهم.

ث-خدمات نقاط البيع تمكين العملاء من إجراء معاملاتهم البيعية لكافة السلع والخدمات بالبطاقة المصرفية.

ج- خدمات الفرع الافتراضي للتحاويل الفورية والسحب من أي فرع من فروع البنك المنتشرة في السودان دون التقيد بالفرع الرئيس الذي يحتفظ بالحساب.

ح- خدمات البنك الإلكتروني إدارة ومراقبة العملاء المشتركين في الخدمة لحساباتهم عبر الشبكة العنكبوتية

خ- التسجيل الإلكتروني لطلاب الجامعات داخل وخارج السودان عن طريق أي فرع من فروع البنك المنتشرة فيالسودان .

سادساً : مصرف المزارع التجاري:

يقوم الباحث بعرض نبذة تعريفية عن مصرف المزارع التجاري متناولاً فيها الرؤيا والرسالة والسمة القانونيةو التأسيسوالخدمات الالكترونية التي يقدمها، وذلك الآتي[1]:

1- الرؤيـــــة: خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزا لحقوق المساهمين

2- الرســـالة: مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الاهتمام بصغار المنتجين.

(1) الموقع الرسمي لمصرف المزارع التجاري: http://www.fcbsudan.com/index.php

3- السمة القانونية: شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 359.000.000 سهما، ورأس المال المصرح به 400.000.000 جنيه سوداني.

4- النشأة والتأسيس:

تأسس مصرف المزارع التجاري في 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفا النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة.وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان ويسعى المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

5- الخدمات الالكترونية:

يقوم البنك بتقديم الخدمات الالكترونية التالية:

أ- خدمة الانترنت بانك.

ب- خدمة التسويق الالكتروني للخريجين.

ت- خدمة التسجيل الالكتروني للجامعات.

ث- خدمة التحصيل الالكتروني للجمارك.

ج- خدمة ناس البيت.

ح- خدمة بطاقة المحفظة.

خ- خدمات الصراف الآلي.

د- خدمات الرسائل القصير.

ذ- خدمة سداد الفواتير.

ر- خدمة شراء الكهرباء.

ز- خدمة المرتبات الالكترونية.

المبحثالثاني

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

يتناول الباحث في هذا المبحث الدراسة الميدانية من خلال عرض أداة ومجتمع وعينة الدراسة ثم التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات بناءاً على نتائج التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة لمعرفة أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية علي كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

1- أساليب جمع البيانات:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات هما:

أ. **المصادر الثانوية:** وذلك من خلال إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية والمراجع والمجلات العلمية والتقاريروالنشراتوالمواقع الالكترونية لبلورة الأسس والمفاهيم التي يقوم عليها الإطار النظري للدراسة.

ب. المصادر الأولية: تمثلت في إعداد استبانه وهي أداة قياس تم تحكيمها من قبل مجموعة من المتخصصين في مجال الدراسة للحصول على البيانات الأولية اللازمة لاستكمال الجانب الميداني للدراسة، وروعي فيها الوضوح والدقة والتجانس في المكونات.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والبالغ عددها (25) مصرف، حيث قام الباحث باختيار عدد (6) مصارف كعينة للدراسة، قام البلحث بإجراء الدراسة علي عينة غير احتمالية قوامها (152) موظف من العاملين في المصارف الستة المختارة من المصارفالمدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وقد تم توزيع الاستبانه على أفراد العينة حيث بلغ العدد الكلي للاستبانات الموزعة للعينة المستهدفة (170) استبانه واسترجعت منها (158) استبانه، وتم استبعاد (6) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (152) استبانه بنسبة (89%) من إجمالي العينة المختارة.

3-أداة الدراسة:

قامالباحثبتصميماستبانهوذلكبالرجوعللكتبوالأبحاثوالدراساتالعلمية،وتكونت الاستبانهمنثلاثة أجزاءتضمنالجزءالأول علي مقدمة مختصرة عن الدراسة، والجزء الثاني عليالبياناتالشخصية لأفراد عينة الدراسة (العمر، المؤهلالعلمي، التخصصالعلمي، المؤهل المهني،المسميالوظيفي، سنواتالخبرة)،أماالجزءالثالث فقد اشتملعلىعباراتتتعلق بمتغيرات الدراسة الثلاثة (التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، كفاءة المراجعة الخارجية، الحد من ممارسات المحاسبةالإبداعية)، حيث تم قياس كل متغير بصورة منفردة وفقاً لمحاور البحث واستخدمتالآراءعنالعباراتمؤشراًلاختبار فرضياتالدراسة، وكانت كلعبارة يتلوها مقياستدريجي (مقياسليكار تالخماسي) لتحديدآراء الأفراد وذلك كالتالي:

جدول رقم (1/2/4)

مقياس ليكارت الخماسي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

وتمتحديددرجةالموافقةطبقاً للقياسالآتي :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلي للبديل – الحد الأدني للبديل}}{\text{عددالمستويات}}$$

$$\text{وعليه طول الفئة} = \frac{5-1}{5} = \frac{4}{5} = 0.80$$

وبذلكتصبحأراءالمبحوثينحولالعبارات كما بالجدول (1/1/4) التالي:

جدول رقم (2/2/4)

تقسيم الفئات وفق لمقياس ليكرت الخماسي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفئة	5.00 ــ 4.20	4.20 ــ 3.40	3.40 ــ 2.60	2.60 ــ 1.80	1.80 ــ 1

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

4-صدق أداة الدراسة:

تم عرض الاستبانه على بعض المحكمين، بلغ عدد المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة (11) محكم بقصد الاستفادة من خبراتهم، مما جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية في القياس، وقد تم الأخذ بملحوظاتهم، وإعادة صياغة بعض العبارات وحذف بعضها، وإجراء التعديلات المطلوبة بشكل دقيق يحقق صدق بناء الاستبانه في عباراتها .

5-اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

معامل الثبات**(Reliability)**:و هو يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه علي نفس العينة. لإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانه، استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا **(Cronbach alpha)** وهو يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلي العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح. وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد الصحيح كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا. وكقاعدة عامة فإن المعامل الأقل من 60% يعتبر ضعيفا، والذي في حدود 70% يعتبر مقبولاً، أما الذي يبلغ 80% يعتبر جيد. أما معامل الصدق **(Validity)** الذي يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجزر التربيعي لقيمة معامل الثبات.

قام الباحث باستخدام معامل الثبات كرونباخألفا، لقياس ثبات الاستبانهفيما إذا تم حذف أي عبارة من عبارات الاستبانه، حيث كان معامل الثبات لكل عبارة في المدى (0.87– 0.91) وهي أقل منقيمة معامل كرونباخألفالجميع عبارات فرضيات الدراسة**(0.97)** مما يدل على الثبات الجيد لعبارات الاستبانه، الأمر الذي انعكس أثره على معامل الصدق الذاتي حيث بلغ (0,98) والجدول(2/1/4) يوضح معامل الثبات ومعامل الصدقللفرضيات وعبارات الدراسة:

جدول رقم (3/2/4)

معاملات الثبات والصدق لمتغيرات ومحاور الاستبانه

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المتغير الأول	**(18) عبارة**	**93%**	**97%**
- المحور الأول	(9) عبارة	**89%**	**94%**
- المحور الثاني	(9) عبارة	**90%**	**95%**
المتغير الثاني	**(20) عبارة**	**95%**	**98%**
المتغير الثالث	**(20)عبارة**	**94%**	**97%**
كل عبارات الدراسة	**(58) عبارة**	**97%**	**98%**

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

6-إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي:

لتبع الباحث الإجراءات التالية لإتمام التحليل الإحصائي للدراسة:

أ- مرحلة إدخال ومعالجة البيانات:

تم ترقيم سلتمار ات الاستبانه والبالغ عددها (152) استبانه لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي بعد استبعاد الاستبانات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة، وتم ترميز المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي لاختبار صحة فرضياتها، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Statistical Package for Social Sciences (SPSS لتحليل بيانات الاستبانه لمعرفةأراء عينة الدراسة حول عبارات الاستبانه.

ب- مرحلة الإحصاءات الوصفية:

يشتمل الإحصاءالوصفي (Descriptive statistics) على:

i- **الوسط الحسابي:** وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبانه لأنه يعبر عن مدى أهمية العبارة عند أفراد العينة، إضافة إلي

أن الوسط الحسابي يمكن استخدامه لتحديد مدي موافقة أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانه علي ضوء تقسيمات مقياس ليكارت الخماس<d

ii- **لانحراف المعياري:** وهو من مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة عن الاستبانه حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على عبارة معينة إذا كان انحرافها المعياري صغيرا.

ت- مرحلة اختبار فرضيات الدراسة:

في هذه المرحلة تم استخدام المقاييس التالية:

i- **معامل الارتباط:** وهو مقياس إحصائي يقيس قوة العلاقة بين المتغيرات (قوية، متوسطة، ضعيفة) حسب قيمة المعامل ونوع العلاقة بين المتغيرات (طردية، عكسية) حسب إشارة قيمة المعامل.

ii- **معامل التحديد:**وهو عبارة عن النسبة المئوية للتغير الذي حدث للمتغير التابع بسبب المتغير المستقل ويعطي مؤشر لقوة وضعف تأثير المتغير المستقل علي المتغير التابع.

iii- **تحليل الانحدار:** وهو أسلوب إحصائي لتمثيل العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة في صورة معادلات خطية أو غير خطية لتحديد مقدار تأثير كل متغير مستقل مدرج في المعادلة علي المتغير التابع، كذلك يحدد قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة أو المتغير المستقل مساوية للصفر. كما يختبر معنوية تأثير كل متغير مستقل علي المتغير التابع باستخدام اختبار (t).

iv- **تحليل التباين:**وهو عبارة عن جدول لتحديد معنوية نموذجمعين سواء كان نموذج بسيط يتضمن متغير مستقل و احد ومتغير تابع واحد أو نموذج متعدد يحتوي علي متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات المستقلة وتتم عملية تحديد معنوية النموذج بواسطة اختبار (F) أما بمقارنة قيمة (F) المحسوبة بجدول تحليل التباين مع القيمة الجدولية من جدول (F) عند مستوي المعنوية المحدد ودرجات الحرية (n-k) حيث (n) تمثل حجم العينة (152) و(k) تمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج أو المعادلة، أو مقارنة قيمة p-value لاختبار (F) بجدول تحليل التباين مع مستوي المعنوية المحدد مباشرة لقبول أو رفض فرض العدم والإقرار بمعنوية أو عدم معنوية النموذج.

ثانياً : تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

أولاً :عرض وتحليل البيانات الشخصية للمبحوثين وذلك كما يلي:

1- العمر:التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حول متغير العمر كالتالي:

جدول رقم (4/2/4)

التوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	**23**	**%15.1**
30 وأقل من 35 سنة	**41**	**%27**
35 وأقل من 40 سنة	**27**	**%17.8**
أكثر من 40 سنة	**61**	**%40.1**
المجموع	**152**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

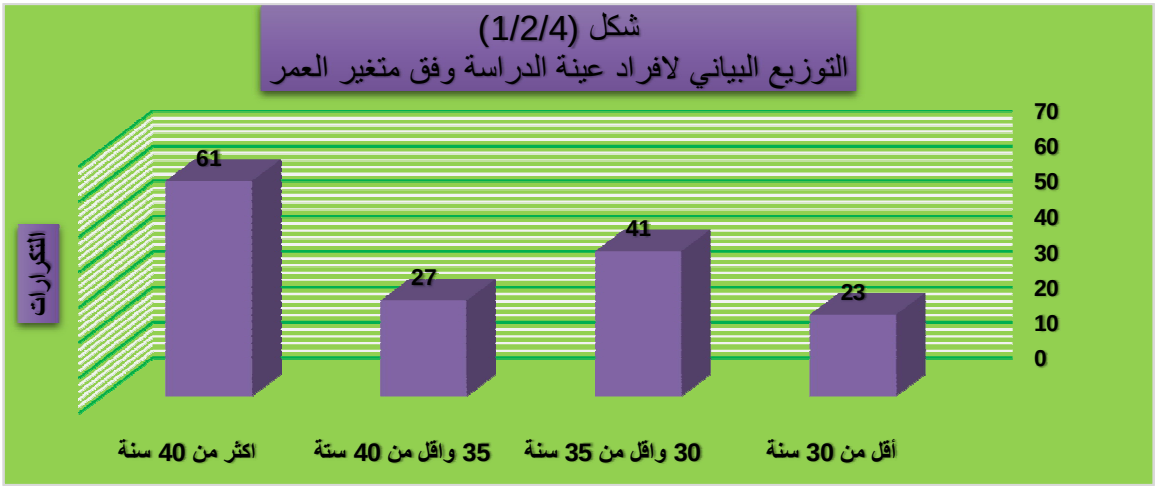

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول التكراري بالجدول (4/2/4) والتوزيع البياني بالشكل (1/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين الفئة العمرية **(30 وأقل من 35 سنة)** والفئة العمرية **(أكثر من 40)** حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية **(أكثر من 40 سنة)(61)** فردا وبنسبة مئوية **(40.1%)**، تليها الفئة العمرية **(30 وأقل من 35 سنة)** بعدد **(41)** فردا وبنسبة مئوية **(27%)**، ثم الفئة العمرية **(35 أقل من 40 سنة)** بعدد **(27)** فردا وبنسبة مئوية **(17.8 %)** وفي المرتبة الأخيرة كانت الفئة العمرية **(أقل من 30 سنة)** بعدد **(23)** فردا وبنسبة مئوية **(15.1 %)** من إجمالي عدد مفردات العينة البالغ عددهم **(152)**فردا.ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية المناسبة التي تمكنهم من فهم عبارات الاستبانه بوضوح والإجابة علي أسئلتها بصورة دقيقة بما يعضد صدق البيانات المتحصل عليها منهم.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (4/1/4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي كالتالي:

جدول (5/2/4)

التوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	80	%52.6
دبلوم عالي	12	%7.9
ماجستير	47	%30.9
دكتوراه	12	%7.9
أخري	1	%0.7
المجموع	152	%100

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2.16م.

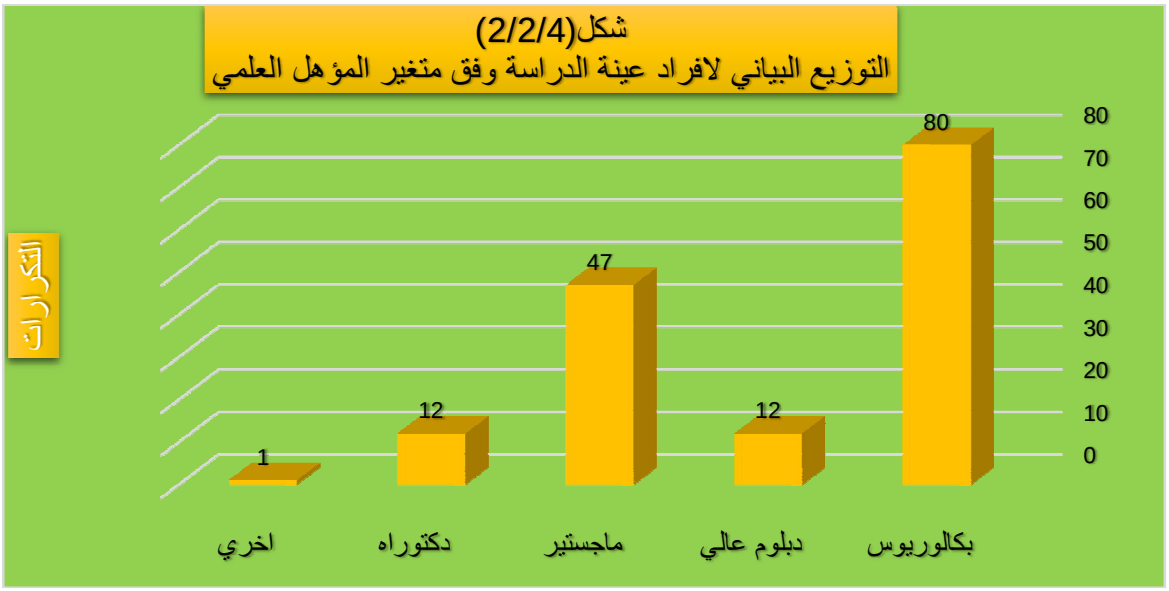

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يبينالتوزيع التكراري بالجدول **(5/2/4)** والتوزيع البياني بالشكل **(2/2/4)** أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس حيث بلغ عددهم **(80)** فردا وبنسبة مئوية(52.6%)، يليهم حملة درجة الماجستير والبالغ عددهم **(47)**فردا وبنسبة مئوية **(30.9%)** ، ثم حملة درجات الدكتوراهوالدبلوم العالي والبالغ عددهم بالتساوي **(12)** فردا وبنسبة مئوية**(7.9%)** لكل درجة علمية ،أما الدرجات الأخرى التي لم يرد ذكرها في هذا البحث بلغت عددها درجة علمية واحدة وبنسبة **(0.7%).**

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول (5/1/4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير التخصص العلمي وذلك كالآتي:

جدول (6/2/4)

التوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	51	%33.6
إدارة اعمال	29	%19.1
إقتصاد	34	%22.3
نظم معلومات محاسبية	3	%2
إحصاء	3	%2
دراسات مالية ومصرفية	23	%15.1
أخري	9	%5.9
المجموع	152	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

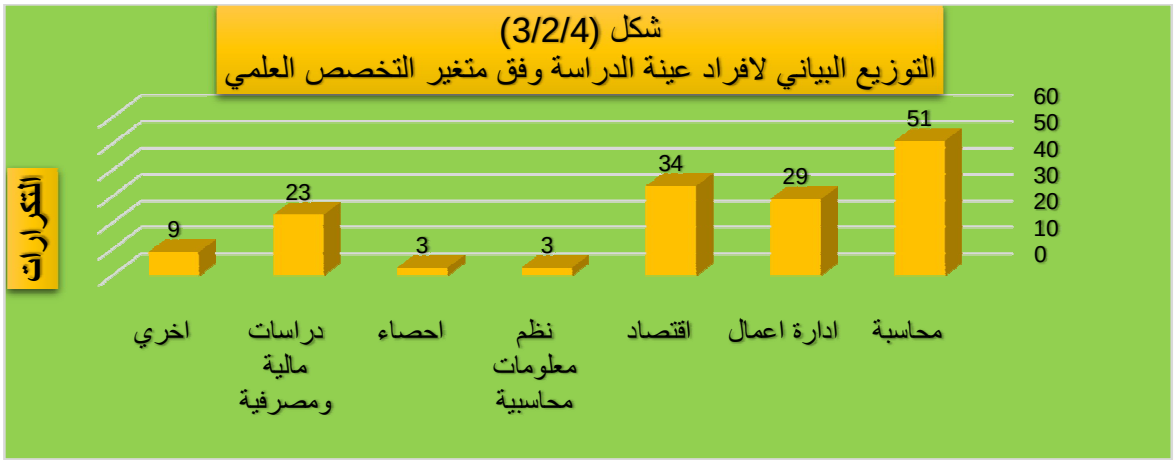

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من التوزيعالتكرار ي بالجدول **(6/2/4)** والتوزيع البياني بالشكل **(3/2/4)** لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي أن عينة الدراسة تضمنت مبحوثين من مختلف التخصصات بما يوفر تنوع في البيانات المتحصل عليها حول موضوع الدراسة، وقد تركزت هذه التخصصات في تخصص المحاسبة والذي جاء ترتيبه الأول بعدد **(51)** فرد وبنسبة مئوية **(33.6 %)** من إجمالي أفراد العينة البالغ عددهم **(152)** فرد، ثم تخصص الاقتصاد بعدد **(34)** فرد وبنسبة مئوية **(22.3 %)**، يليه تخصص إدارة الأعمال بعدد **(29)** فرد وبنسبة مئوية **(19.1 %)**ثم يليه تخصص الدراسات المالية والمصرفية لعدد **(23)** فرد وبنسبة مئوية **(15.1 %)**، ثم تخصصات الإحصاء ونظم المعلومات المحاسبية بلغا بالتساوي عدد**(3)**أفراد وبنسبة مئوية**(2%)** لكل منهما، أما التخصصات الأخرى والتي لم يرد ذكرها في هذه الدراسة قد بلغ عددهم**(9)** أفراد وبنسبة مئوية **(5.9 %)** من أجمالي العينة.

4- المؤهل المهني:

يوضح الجدول (6/1/4)التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة للمؤهل المهني كالتالي:

جدول (7/2/4)

التوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	**1**	**%0.7**
زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	**0**	**%0**
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	**2**	**%1.3**
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	**11**	**%7.2**
أخري	**11**	**%7.2**
لا يوجد مؤهل	**127**	**%83.6**
المجموع	**152**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

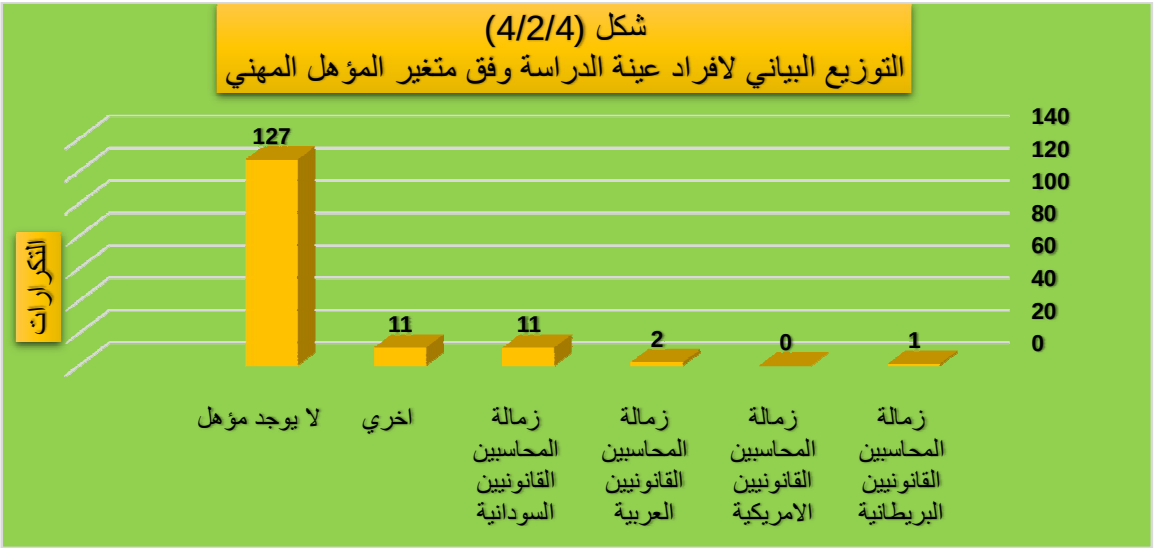

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يبينالتوزيع التكراري بالجدول **(7/2/4)** والتوزيع البياني بالشكل **(4/2/4)** أن معظم أفراد عينة الدراسة لا يحملون مؤهل مهني حيث بلغ عدد الأفراد الذين لا يحملون مؤهل مهني**(127)** فرد وبنسبة مئوية**(83.6%)**،أما الذين لا يحملون المؤهل مهني بلغ عددهم **(25)** فرد بنسبة **(16.4%)**موزعين كالآتي: حملة الزمالة السودانية بلغ عددهم**(11)** فرد وبنسبة مئوية **(7.2%)**،وكذلك حملة الزمالات الأخرى التي لم تحدد بلغ عددهم **(11)** فرد وبنسبة مئوية **(7.2%)**،ثم يليهم حملة الزمالة العربية عددهم**(2)** فرد وبنسبة مئوية**(1.3%)**،وحملة الز مالة البريطانيةعدد(1) فرد بنسبة (**0.7%**).

5- المسمي الوظيفي:

يوضح الجدول (7/1/4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير المسمي الوظيفي كالتالي:

جدول (8/2/4)

التوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	**51**	**%33.6**
مراجع	**13**	**%8.6**
رئيس قسم	**38**	**%25**
مدير مالي	**7**	**%4.6**
مدير إداري	**4**	**%2.6**
مدير استثمار	**7**	**%4.6**
مدير فرع	**3**	**%2**
مدير عام	**0**	**%0**
أخري	**29**	**%19.1**
المجموع	**152**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2016م.

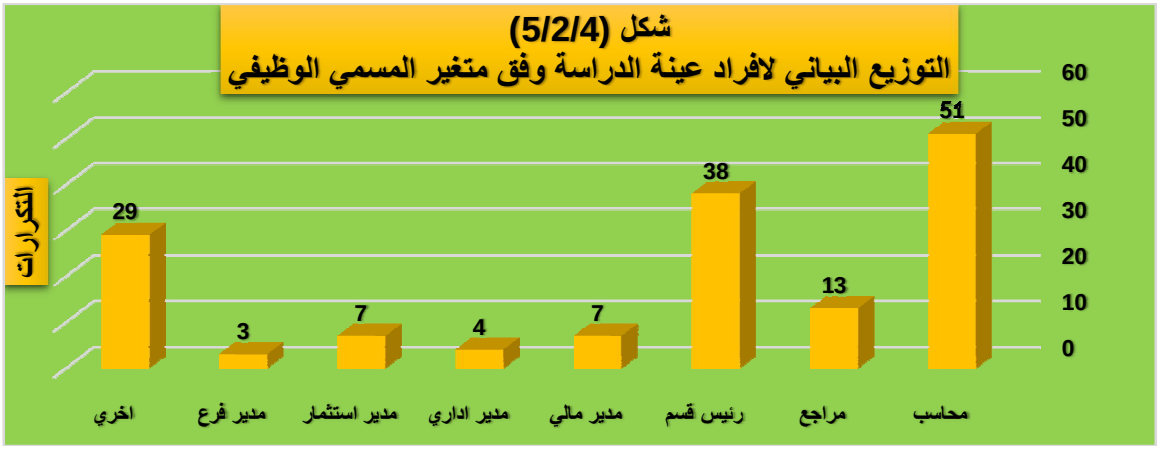

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2016م

من خلال التوزيع التكراري بالجدول **(8/2/4)** والتوزيع البياني بالشكل **(5/2/4)** لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي نلاحظ أن أكثر الوظائف تكرارا هي وظيفة المحاسب بعدد**(51)** فردا وبنسبة مئوية **(33.6 %)**منإجمالي مفردات العينة، تليها وظيفة رئيس قسم بعدد **(38)** فرد وبنسبة مئوية **(25 %)**، ثم وظيفة المراجع التي بعدد**(13)** فرد وبنسبة **(8.6 %)**، ثم وظائف المدير المالي ومدير الاستثمار و التي كل منها بعدد**(7)** أفرد وبنسبة**(4.6 %)** لكلاهما، تليهم وظيفة المدير الإداري بعدد **(4)** أفراد وبنسبة**(2.6 %)**،وفي الترتيب الأخير كانت وظيفة مدير الفرع التي بعدد **(3)**أفراد وبنسبة مئوية **(2)** من إجمالي مفردات العينة البالغ عددهم **(152)** فرد. أما الوظائف الأخربالتي لم تحدد في بصورة منفصلة فقد بلغ عدد الأفراد الذين يشغلونها **(29)** فرد وبنسبة مئوية **(19.1 %).**

6-سنوات الخبرة:

يوضح الجدول (8/1/4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حول متغير سنوات الخبرة كالتالي:

جدول رقم (9/2/4)

التوزيع التكراري لافراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	**17**	**%11.2**
5 وأقل من 10 سنوات	**28**	**%18.4**
10 وأقل من 15 سنة	**38**	**%25**
15 وأقل من 20 سنة	**28**	**%18.4**
أكثر من 20 سنة	**41**	**%27**
المجموع	**152**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

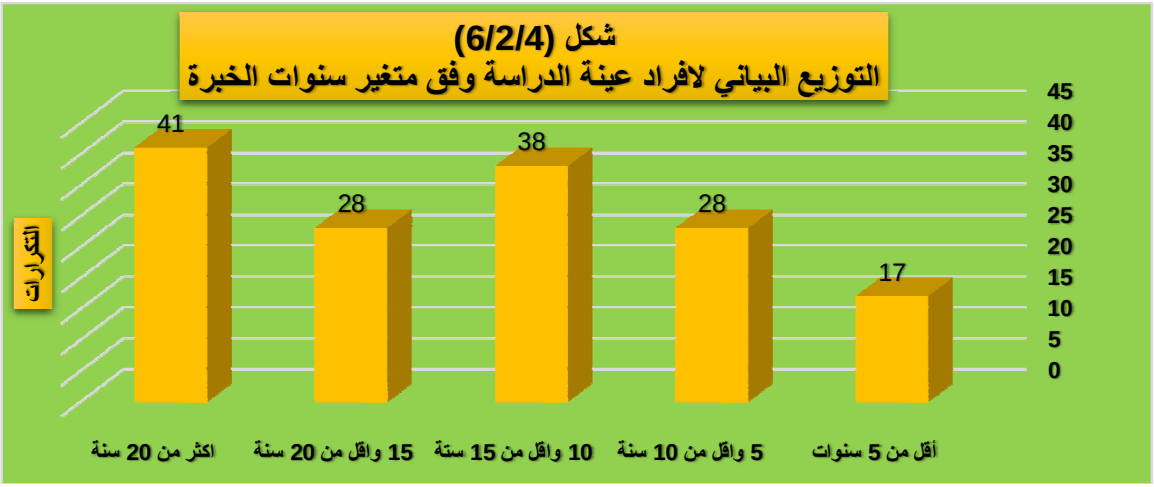

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2016م.

من خلال التوزيع التكراري بالجدول **(9/2/4)** والتوزيع البياني بالشكل **(6/2/4)** لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة تبين أن معظم أفراد العينة من زوي الخبرة في مجال عملهم، حيث كانت فئة سنوات الخبرة الأكثر تكرار هي الفئة **(أكثر من 20 سنة)** لعدد **(41)** فرد وبنسبة مئوية**(27 %)**من إجمالي مفردات العينة،تليها الفئة **(10 وأقل من 15 سنة)** لعدد **(38)** فرد وبنسبة مئوية **(25 %)**، ثم الفئات **(5 وأقل من 10 سنوات)** و **(15 وأقل من 20 سنة)**بعدد **(28)** فرد وبنسبة مئوية **(18.4 %)** لكل منهما بالتساوي، وفي المرتبة الأخيرة كانت الفئة **(أقل من 5 سنوات)** لعدد **(17)** فرد وبنسبة مئوية **(11.2 %)** من إجمالي أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم **(152)** فرد.

ثانياً : عرض تحليل ومناقشة نتائج متغيرات ومحاور الدراسة:

يتم في هذه الجزئية عرض لتحليل ومناقشة نتائج متغيرات ومحاور الدراسة وذلك كالآتي:

1- عرض ومناقشة نتائج المتغير الأول (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية):

يتكون المتغير الأول "التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية" من محورين:

- المحور الأول الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية
- المحور الثاني : الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية

- **المحور الأول التشغيل الإلكتروني للبيانات المحالمالية يؤدي لتحقيق الكفاءة:**

يهدف هذا المحور لمعرفة ما إذا كان التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يؤدي إلى تحقيق الكفاءة، ومن ثم يتم الاعتماد عليه لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاثة (التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، كفاءة المراجعة الخارجية، الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية)، وذلك لمعرفة أثر كفاءة التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحليل واختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور كما موضح بالجدول **(10/2/4)** التالي:

جدول (10/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول (الكفاءة)

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	توفير الوقت والجهد	التكرار	0	1	1	47	103	4.66	0.529	موافق بشدة
		النسبة	0%	0.7%	0.7%	30.9%	67.8%			
2	مرونة التعامل مع البيانات المالية	التكرار	0	2	4	67	79	4.47	0.619	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	2.6%	44.1%	52%			
3	الدقة في معالجة البيانات المالية	التكرار	1	0	6	58	87	4.51	0.641	موافق بشدة
		النسبة	0.7%	0%	3.9%	38.2%	57.2%			
4	الكفاءة في تنظيم وعرض البيانات المالية	التكرار	0	0	5	68	79	4.49	0.564	موافق بشدة
		النسبة	0%	0%	3.3%	44.7%	52%			
5	الكفاءة في تبويب البيانات المالية	التكرار	0	0	5	68	79	4.49	0.564	موافق بشدة
		النسبة	0%	0%	3.3%	44.7%	52%			
6	الحيادية في التعامل مع البيانات المالية	التكرار	0	3	14	77	58	4.25	0.702	موافق
		النسبة	0%	2%	9.2%	50.7%	38.2%			
7	سرعة الاستجابة إلي عمليات إدخال البيانات المالية	التكرار	0	2	3	63	84	4.51	0.609	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	2%	41.4%	55.3%			

8	رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية	التكرار	0	2	11	71	68	4.35	0.674	موافق
		النسبة	0%	1.3%	7.2%	46.7%	44.7%			
9	إضافة مهارات جديدة للمراجعة الخارجية	التكرار	0	2	11	77	62	4.31	0.663	موافق
		النسبة	0%	1.3%	7.2%	50.7%	40.8%			
	كل عبارات المحور الأول	العدد	1	12	60	596	699	4.45	0.448	موافق بشدة
		النسبة	0.07%	0.87%	4.39%	43.57%	51.10%			

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول **(10/2/4)** الذي يستعرض نتائج المحور الأول للفرضية الأولي (يؤدي التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية لتحقيق الكفاءة)، نجد أن الوسط الحسابي لكل عبارات المحور بلغ (4.45)، وحسب تقسيم فترات مقياس ليكارت الخماسي أن قيمة المتوسط لكل عبارات المحور الأول للفرضية الأول تقع في الفئة الأولى (5.00 – 4.20) وهي تعني موافق بشدة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي كل عبارات المحور، كذلك من تجميع إجابات أفراد العينة حول هذا المحور نجد أن عدد الموافقون علي عبارات هذا المحور بلغ (1295) إجابة من إجمالي الإجابات البالغ عددها (1368) إجابة وبنسبة مئوية بلغت (94%) بالتالي نستنتج من ذلك أن معظم أفراد العينة يوافقون علي أن التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية يؤدي لتحقيق الكفاءة.

- **المحور الثاني: التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية يؤدي لتحقيق الفاعلية:**

يهدف هذا المحور لمعرفة ما إذا كان التشغيل الالكتروني يؤدي إلى تحقيق الفاعلية، ومن ثم يتم الاعتماد عليه لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاثة (التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، كفاءة المراجعة الخارجية، الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية)، وذلك لمعرفة أثر كفاءة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحليل واختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور كما موضح بالجدول **(11/2/4)** التالي:

جدول (11/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني (الفاعلية)

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
سرعة الحصول علي المعلومات المحاسبية	التكرار	0	0	4	64	84	4.53	0.551	موافق بشدة
	النسبة	0%	0%	2.6%	42.1%	84%			
سرعة الحصول علي أدلة الإثبات	التكرار	0	1	9	75	67	4.37	0.627	موافق
	النسبة	0%	0.7%	5.9%	49.3%	44.1%			
سرعة الحصول علي المصادقات	التكرار	0	2	21	64	65	4.26	0.744	موافق بشدة
	النسبة	0%	1.3%	13.8%	42.1%	42.8%			
الحصول علي التقارير المالية في زمن وجيز	التكرار	0	1	5	56	90	4.55	0.596	موافق بشدة
	النسبة	0%	0.7%	3.3%	36.8%	59.2%			
اختصار زمن إجراء الاختبارات	التكرار	0	0	7	71	74	4.44	0.584	موافق بشدة
	النسبة	0%	0%	4.6%	46.7%	48.7%			
الاستجابة الفورية لمطالب المعلومات المحاسبية	التكرار	0	0	6	67	79	4.48	0.575	موافق بشدة
	النسبة	0%	0%	3.9%	44.1%	52%			
القدرة علي تحديث المعلومات وقت الحاجة إليها	التكرار	0	0	7	69	76	4.45	0.585	موافق بشدة
	النسبة	0%	0%	4.6%	45.4%	50%			
السرعة في تحليل محتوي التقارير المالية	التكرار	0	0	7	72	73	4.43	0.583	موافق بشدة
	النسبة	0%	0%	4.6%	47.4%	48%			
الفورية في اكتشاف الأخطاء والغش والتراجع عنها	التكرار	0	8	20	69	55	4.13	0.832	موافق
	النسبة	0%	5.3%	13.2%	45.4%	36.2%			
كل عبارات المحور الثاني	التكرار	0	12	86	607	663	4.40	0.473	موافق بشدة
	النسبة	0%	0.88%	6.29%	44.37%	48.46%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول **(11/2/4)** الذي يستعرض نتائج المحور الثاني للفرضية الأولي (يؤدي التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية لتحقيق الفاعلية)، نجد أن الوسط الحسابي لكل عبارات المحور بلغ (4.40)، وحسب تقسيم فترات مقياس ليكارت الخماسي نجد أن قيمة المتوسط لكل عبارات المحور الثاني للفرضية الأول تقع في الفئة الأولي (5.00 – 4.20) موافق بشدة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي كل عبارات المحور، كذلك من تجميع إجابات أفراد العينة حول هذا المحور نجد أن عدد الموافقون بشدة علي عبارات هذا المحور بلغ (1270) إجابة من إجمالي الإجابات البالغ عددها (1368) إجابة وبنسبة مئوية بلغت (93%) بالتالي نستنتج من ذلك أن معظم أفراد العينة يوافقون علي أن التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية يؤدي لتحقيق الفاعلية.

2- عرض ومناقشة نتائج المتغير الثاني(كفاءة المراجعة الخارجية):

يتكون المتغير الثاني "كفاءة المراجعة الخارجية " من محور واحد اشتمل على جميع العبارات المعدة لقياس كفاءة المراجعة الخارجية ويهدف هذا المحور لمعرفة ما إذا كانت المراجعة الخارجية تتصف بالكفاءة، ومن ثم يتم الاعتماد عليه لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاثة (التشغيل الالكتروني للبيانات المالية، كفاءة المراجعة الخارجية، الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية)، وذلك لمعرفة أثر كفاءة التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحليل واختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور كما موضح بالجدول **(12/2/4)** التالي:

جدول (12/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير الثاني(كفاءة المراجعة الخارجية)

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تقويم فعالية النظام المحاسبي	التكرار	0	0	10	81	61	4.34	0.597	موافق بشدة
		النسبة	0%	0%	6.6%	53.3%	40.1%			
2	تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية	التكرار	0	2	12	85	53	4.24	0.651	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	7.9%	55.9%	34.9%			
3	التأكد من صحة ودقة التقديرات المالية	التكرار	0	0	12	86	54	4.28	0.600	موافق بشدة
		النسبة	0%	0%	7.9%	56.6%	35.5%			
4	التأكد من معقولية التقديرات المالية	التكرار	0	2	15	83	52	4.22	0.670	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	9.9%	54.6%	34.2%			
5	التأكد من صحة توقيت حدوث العمليات	التكرار	0	1	15	78	58	4.27	0.661	موافق بشدة
		النسبة	0%	0.7%	9.9%	51.3%	38.2%			
6	التأكد من فعالية الأساليب الرقابية	التكرار	0	1	12	85	54	4.26	0.628	موافق بشدة
		النسبة	0%	0.7%	7.9%	55.9%	35.5%			
7	تحليل القوائم المالية للتأكد من مصداقيتها	التكرار	0	0	10	73	69	4.39	0.610	موافق بشدة
		النسبة	0%	0%	6.6%	48%	45.4%			
8	تحليل خطط وسياسات الإدارة	التكرار	0	0	13	82	57	4.29	0.616	موافق بشدة
		النسبة	0%	0%	8.6%	53.9%	37.5%			
9	تقدير احتمالات وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية	التكرار	0	3	14	78	57	4.24	0.700	موافق بشدة
		النسبة	0%	2%	9.2%	51.3%	37.5%			
10	إجراء اختبارات تفصيلية علي القوائم المالية	التكرار	0	3	8	83	58	4.29	0.657	موافق بشدة
		النسبة	0%	2%	5.3%	54.6%	38.2%			
11	التحقق من سلامة القوائم المالية من الغش والتضليل	التكرار	0	2	11	82	57	4.28	0.653	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	7.2%	53.9%	37.5%			

12	تحمل المسئولية عند اكتشاف الغش والتضليل	التكرار	1	2	19	75	55	4.19	0.752	موافق
		النسبة	0.7%	1.3%	12.5%	49.3%	36.2%			
13	الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الخارجية	التكرار	0	2	11	81	58	4.28	0.655	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	7.2%	53.3%	38.2%			
14	الالتزام بقواعد السلوك المهني	التكرار	0	2	11	82	57	4.28	0.653	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	7.2%	53.9%	37.5%			
15	دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية وتلبية احتياجاتهم	التكرار	1	3	12	87	49	4.18	0.713	موافق
		النسبة	0.7%	2%	7.9%	57.2%	32.2%			
16	التأكد من سلامة وكفاية العينات الإحصائية	التكرار	0	2	11	78	61	4.30	0.662	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	7.2%	51.3%	40.1%			
17	التواصل مع مستخدمي القوائم المالية لتضييق فجوه التوقعات	التكرار	1	1	12	83	55	4.25	0.683	موافق بشدة
		النسبة	0.7%	0.7%	7.9%	54.6%	36.2%			
18	توضيح مسئولية الإدارة تجاه معلومات القوائم المالية	التكرار	0	2	6	81	63	4.35	0.623	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	3.9%	53.3%	41.4%			
19	توضيح مسئولية المراجع الخارجي تجاه مراجعة القوائم المالية	التكرار	0	0	8	86	58	4.33	0.573	موافق بشدة
		النسبة	0%	0%	5.3%	56.6%	38.25			
20	تقديم البرامج التعليمية التي تزيد من خبرة المراجع الخارجي	التكرار	1	4	10	77	60	4.26	0.750	موافق بشدة
		النسبة	0.7%	2.6%	6.6%	50.7%	39.5%			
	كل عبارات المتغير الثاني	التكرار	4	32	232	1626	1146	4.28	0.482	موافق بشدة
		النسبة	0.13%	1.05%	7.63%	53.49%	37.70%			

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من خلال الجدول (12/2/4) الذي يستعرض إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المتغير الثاني (كفاءة المراجعة الخارجية) أن الوسط الحسابي لكل عبارات الفرضية بلغ (4.28)، وحسب تقسيم فترات مقياس ليكارت الخماسي نجد أن قيمة المتوسط لكل عبارات الفرضية الثانية تقع في الفئة الأولى (5.00 – 4.20) موافق بشدة، أي أن كل أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي كل عبارات المتغير الثاني، كذلك من تجميع إجابات أفراد العينة حول هذاالمتغير نجدأن عدد الموافقون علي عبارات هذاالمتغير ة بلغ (2772) إجابة من إجمالي الإجابات البالغ عددها (3040) إجابة وبنسبة مئوية بلغت (91%)، بالتالي نستنتج من ذلك أن غالبية أفراد العينة يوافقون علي العبارات المتعلقة بكفاءة المراجعة الخارجية.

3- عرض ومناقشة نتائج المتغير الثالث (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية):

يتكون المتغير الثالث "الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" من محور واحد اشتمل على جميع العبارات المعدة لقياس إمكانية الحد من ممارسات المحاسبية ويهدف هذا المحور لمعرفة ما إذا كانت هنالك إمكانية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومن ثم يتم الاعتماد عليه لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاثة (التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، كفاءة المراجعة الخارجية، الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية) وذلك لمعرفة أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على كفاءة المر اجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحليل واختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور كما موضح بالجدول **(13/2/4)** التالي:

جدول (13/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير الثالث (ممارسات المحاسبة الإبداعية)

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لا يتم تغيير السياسات المحاسبية إلا عند الضرورة	التكرار	1	5	13	79	54	4.18	0.776	موافق
		النسبة	0.7%	3.3%	8.6%	52%	35.5%			
2	توضح أسباب التغير في السياسات المحاسبية عند حدوثه	التكرار	1	3	14	94	40	4.11	0.696	موافق
		النسبة	0.7%	2%	9.2%	61.8%	26.3%			
3	لا يوجد تحيز في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية	التكرار	0	4	25	80	43	4.07	0.743	موافق
		النسبة	0%	2.6%	16.4%	52.6%	28.3%			
4	لا يتم تسجيل الإيرادات بأكثر أو أقل من قيمتها	التكرار	0	2	11	83	56	4.27	0.651	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	7.2%	54.6%	36.8%			
5	تسجل الإيرادات في تاريخ الاعتراف بها	التكرار	0	1	15	74	62	4.30	0.669	موافق بشدة
		النسبة	0%	0.7%	9.9%	48.7%	40.8%			
6	لا يتم تسجيل إيرادات غير معترف بها	التكرار	0	3	18	76	55	4.20	0.722	موافق بشدة
		النسبة	0%	2%	11.8%	50%	36.2%			
7	لا يتم تضمين الربح التشغيلي أرباح غير عادية	التكرار	1	2	24	85	40	4.06	0.730	موافق
		النسبة	0.7%	1.3%	15.8%	55.9%	26.3%			
8	لا يتم تقديم أموال المنشأة للغير لشراء منتجاتها	التكرار	1	4	17	84	46	4.12	0.754	موافق
		النسبة	0.7%	2.6%	11.2%	55.3%	30.3%			
9	لا تتم رسملة المصروفات وتأجيلها لفترات لاحقة	التكرار	1	8	21	77	45	4.03	0.841	موافق
		النسبة	0.7%	5.3%	13.8%	50.7%	29.6%			
10	لا توجد مغالاة في تقييم المخزون السلعي	التكرار	0	6	18	85	43	4.09	0.745	موافق
		النسبة	0%	3.9%	11.8%	55.9%	28.3%			
11	لا توجد مغالاة في تقييم الأصول	التكرار	0	6	13	82	51	4.17	0.744	موافق
		النسبة	0%	3.9%	8.6%	53.9%	33.6%			
12	لا يوجد تحيز في حساب واستخدام مخصصات الإهلاك	التكرار	0	2	14	83	53	4.23	0.666	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	9.2%	54.6%	34.9%			

13	لا يوجد تحيز في حساب مخصصات الاندماج عند حدوثه	التكرار	0	2	19	87	44	4.14	0.672	موافق
		النسبة	0%	1.3%	12.5%	57.2%	28.9%			
14	لا يوجد تحيز في التعامل مع حسابات المدينين	التكرار	0	3	18	90	41	4.11	0.676	موافق
		النسبة	0%	2%	11.8%	59.2%	27%			
15	لا يوجد تحيز في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	التكرار	1	1	21	88	41	4.10	0.698	موافق
		النسبة	0.7%	0.7%	13.8%	57.9%	27%			
16	يتم إثبات ومعالجة الخسائر بدون تحيز	التكرار	0	2	17	79	54	4.22	0.690	موافق بشدة
		النسبة	0%	1.3%	11.2%	52%	35.5%			
17	يتم تبويب بنود القوائم المالية بطريقة عادلة	التكرار	1	3	20	78	50	4.14	0.764	موافق
		النسبة	0.7%	2%	13.2%	51.3%	32.9%			
18	يتم عرض بنود القوائم المالية بصورة سليمة	التكرار	0	2	18	84	48	4.17	0.679	موافق
		النسبة	0%	1.3%	11.8%	55.3%	31.6%			
19	يتم الإفصاح عن بنود القوائم المالية بطريقة تامة وكافية	التكرار	0	3	16	82	51	4.19	0.698	موافق
		النسبة	0%	2%	10.5%	53.9%	33.6%			
20	يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة الخاصة	التكرار	1	4	12	81	54	4.20	0.749	موافق بشدة
		النسبة	0.7%	2.6%	7.9%	53.3%	35.5%			
	كل عبارات الفرضية الثالثة	التكرار	8	66	344	1651	971	4.15	0.494	موافق
		النسبة	0.26 %	2.17 %	11.32	54.31%	31.94%			

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من خلال الجدول **(13/2/4)** الذي يستعرض إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المتغير الثالث (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية) بلغ الوسط الحسابي لكل عبارات الفرضية (4.15)، وحسب تقسيم فترات مقياس ليكارت الخماسي نجد أن قيمة المتوسط لكل عبارات الفرضية الثالثة تقع في الفئة الثانية (4.20 ـــ 3.40)موافق أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي كل عبارات الفرضية، كذلك من تجميع إجابات أفراد العينة حول هذه الفرضية نجد أن عدد الموافقون علي عبارات هذا الفرضية بلغ (2622) إجابة من إجمالي الإجابات البالغ عددها (3040) إجابة وبنسبة مئوية بلغت (86%)، ونستنتج من ذلك أن عدد كبير من أفراد العينة يوافقون علي أن التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية يعمل علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

أولاً : اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولي:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بحيث يمكن تمثيلها بمعادلة خطية كما يلي :

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية).

X : يمثل المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية).

B_1, B_0 : يمثلان معالم النموذج .

E: يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة معرفة ما إذا كانت كفاءة المراجعة الخارجية تؤثر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي بسيط بين كفاءة المراجعة الخارجية كمتغير مستقل والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية متغير تابع كما يلي:

جدول رقم(1/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الأولي

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	**0.607**	**0.369**	**0.365**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول (1/3/4) الذي يعرض مختصر نموذج الانحدار للفرضية الأولي نلاحظ أن معامل الارتباط بين كفاءة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان ارتباطاً طرديا متوسط القوة حيث بلغت قيمته (0.607)، كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.369) ونستنتج منها أن (37%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان بسبب المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية وهي نسبة ضعيفة نسبيا تدل علي ضعف تأثير كفاءة المراجعة الخارجية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (63%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.

جدول رقم (2/3/4)

تحليل التباين للفرضية الأولي

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	**13.618**	**1**	**13.618**	**87.725**	**0.000**
الأخطاء	**23.286**	**150**	**0.155**	**-**	**-**
المجموع	**36.904**	**151**	**-**	**-**	**-**

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول رقم (2/3/4) يوضح تحليل التباين للفرضية الأولي للمتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض:

- الفرض العدميH_0: نموذج الانحدار غير معنوي.
- الفرض البديلH_1: نموزج الانحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

جدول (3/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الأولي

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.489	0.286	5.197	0.000
	0.624	0.067	9.366	0.000

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول رقم () والذي يوضح معالم الانحدار للمتغيرات إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لكل معلمة بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (Bo) بلغت (1.489) وهي تمثل قيمة المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية) مساوي للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.624) وهذا يفسر أن التغير في كفاءة المراجعة الخارجية

(المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بمعدل (0.624)، كذلك كانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم،**ونستنتج معنوية تأثير كفاءة المراجعة الخارجية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا يؤكد إثبات الفرضية.**

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومنها تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

- هنالك علاقة بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- هنالك علاقة بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أ- الفرضية الرئيسية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية :

يمكن تمثيل هذه العلاقة بمعادلة خطية من الدرجة الأولي كما يلي:

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية).

X : يمثل المتغير المستقل (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية).

B_1, B_0 :تمثلان معالم النموذج.

E : يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة معرفة ما إذا كان التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يوثر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي بسيط بين التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية كمتغير ومستقل والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية متغير تابع كما يلي:

جدول (4/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	**0.451**	**0.203**	**0.198**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول (4/3/4) الذي يعرض مختصر نموذج الانحدار للفرضية الثانية نلاحظ أن معامل الارتباط بين التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان ارتباطاً طردياً ضعيف حيث بلغت قيمته (0.451)، كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.203) ونستنتج منها أن (20%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان بسبب المتغير المستقلالتشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوهي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (80%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.

جدول (5/3/4)

تحليل التباين للفرضية الرئيسية الثانية

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	7.497	1	7.497	38.239	0.000
الأخطاء	29.407	150	0.196	-	-
المجموع	36.904	151	-	-	-

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول رقم (5/3/4) يوضح تحليل التباين للفرضية الثانية للمتغير المستقلالتشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض :

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الإنحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الإنحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقلالتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

جدول (6/3/4)

يوضح معالم الانحدار للفرضية الثانية

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.868	0.372	5.026	0.000
	0.517	0.084	6.184	0.000

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول رقم (6/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار للمتغيرات إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لكل معلمة بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (B_0) بلغت (1.868) وهي تمثل قيمة المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير الوسيط كانت (0.517) وهذا يفسر أن التغير في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية(المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بمعدل (0.517)، كذلك كانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم،**ونستنتج معنوية تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا يؤكد إثبات الفرضية.**

ب- الفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بحيث يمكن تمثيلها بالمعادلة الخطية التالية :

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية).

X :يمثل المتغير المستقل (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية).

B_1, B_0 :تمثلان معالم النموذج.

E: يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كانت الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية توثر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي بسيط بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية كمتغير ومستقل والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية متغير تابع كما يلي:

جدول (7/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	**0.362**	**0.131**	**0.125**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (7/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولي، منه نلاحظ أن معامل الارتباط بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان ارتباطاً طردياً ولكنه ضعيفا حيث بلغت قيمته (0.362)، كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.131) ونستنتج منها أن (13%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان بسبب المتغير المستقلالكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوهي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (87%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.

جدول (8/3/4)

تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	4.832	1	4.832	22.600	0.000
الأخطاء	32.072	150	0.214	-	-
المجموع	36.904	151	-	-	-

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (8/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولي للمتغير المستقلالكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض:

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الإنحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الإنحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقلالكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

جدول (9/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	2.380	0.375	6.344	0.000
	0.399	0.084	4.754	0.000

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم (9/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار للمتغير المستقل والثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (B_0) بلغت (2.38) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية) عندما تكون قيمة المتغير الوسيط (الكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.399) وهذا يفسر أن التغير في المتغير الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية(المتغير االمستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بمعدل (0.399)، كذلك كانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية تأثير الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا يؤكد إثبات الفرضية الفرعية الأولي.

ت- الفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بحيث يمكن تمثيلها بالمعادلة الخطية التالية:

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية).

X : يمثل المتغير المستقل (الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية).

B_1, B_0 :تمثلان معالم النموذج.

E: يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كانت الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية توثر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي بسيط بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية كمتغير مستقل والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية متغير تابع كما يلي:

جدول (10/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	**0.479**	**0.229**	**0.224**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (10/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية، منه نلاحظ أن معامل الارتباط بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان ارتباطاً طردياً ولكنه ضعيفا حيث بلغت قيمته (0.479) , كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.229) ونستنتج منها أن (23%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان بسبب المتغير المستقلالفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوهي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (77%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.

جدول (11/3/4)

تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	8.455	1	8.445	44.577	0.000
الأخطاء	28.449	150	0.190	-	-
المجموع	36.904	151	-	-	-

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (11/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية للمتغير المستقل الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض:

- الفرض العدمي H_0 :نموذج الانحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 :نموذج الانحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي بين المتغير االمستقلالفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

جدول (12/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.952	0.332	5.882	0.000
	0.500	0.075	6.677	0.000

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم (12/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار للمتغير المستقل والثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (B_0) بلغت (1.952) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية) مساوي للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.500) وهذا يفسر أن التغير في المتغير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية(المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغيرالتابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بمعدل (0.500)، كذلك كانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم،**ونستنتج معنوية تأثير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا يؤكد إثبات الفر ضية الفرعية الثانية.**

3- الفرضيةالرئيسيةالثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوكفاءة المراجعة الخارجية، ومنها تتفرع الفرضيات التالية :

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوكفاءة المراجعة الخارجية .
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوكفاءة المراجعة الخارجية.

أ- الفرضية الرئيسية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية بحيث يمكن تمثيلها بالمعادلة أو النموذج الخطي التالي:

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (كفاءة المراجعة الخارجية).

X :يمثل المتغير المستقل (التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية).

B_1, B_0 :تمثلان معالم النموذج.

E: يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كان التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية يوثر في كفاءة المراجعة الخارجية ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي بسيط بين التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية كمتغير مستقل و كفاءة المراجعة الخارجية متغير تابع كما يلي:

جدول (13/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	**0.652**	**0.425**	**0.421**

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (13/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة، منه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية كان ارتباط طردي متوسط القوة حيث بلغت قيمته (0.652)، كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.425) ونستنتج منها أن (43%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية كان بسبب المتغير المستقلالتشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوهي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلي كفاءة المراجعة الخارجية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (57%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.

جدول (14/3/4)

تحليل التباين للفرضية الرئيسية الثالثة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	14.868	1	14.868	110.672	0.000

الأخطاء	20.152	150	0.134	-	-
المجموع	35.020	151	-	-	-

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (14/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الرئيسية الثالثة للمتغير المستقل التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض :

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الإنحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الانحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقلالتشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية.

جدول (15/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.054	0.308	3.428	0.001
	0.728	0.069	10.520	0.000

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم (15/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار للمتغير المستقل والثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (Bo) بلغت (1.054) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع (كفاءة المراجعة الخارجية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.728) وهذا يفسر أن التغير في المتغير التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية(المتغير الوسيط) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير كفاءة المراجعة الخارجية(متغير تابع) بمعدل (0.728)، كذلك كانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية

(0.05) بالتالي نرفض فرض العدم،**ونستنتج معنوية تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية علي كفاءة المراجعة الخارجية، وهذا يؤكد إثبات الفرضية الرئيسية الثالثة.**

ب- الفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية، بحيث يمكن تمثيلها بالمعادلة أو النموذج الخطي التالي:

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (كفاءة المراجعة الخارجية).

X : يمثل المتغير المستقل (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية).

B_1, B_0 :تمثلان معالم النموذج.

e : يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كانت الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية توثر في كفاءة المراجعة الخارجية ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي بسيط بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية كمتغير مستقل و كفاءة المراجعة الخارجية متغير تابع كما يلي:

جدول (16/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

لنموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	**0.583**	**0.339**	**0.335**

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (16/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة، منه نلاحظ أن معامل الارتباط بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية كان ارتباط طردي متوسط القوة حيث بلغت قيمته (0.583)، كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.339) ونستنتج منها أن (34%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية كان بسبب المتغير الوسيطالكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوهي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلي كفاءة المراجعة الخارجية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (66%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.

جدول (17/3/4)

تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	11.882	1	11.882	77.034	0.000
الأخطاء	23.137	150	0.154	-	-
المجموع	35.020	151	-	-	-

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (17/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثةللمتغير المستقلالكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض:

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الإنحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الإنحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقلالكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية.

جدول (18/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.493	0.319	4.684	0.000
	0.626	0.071	8.777	0.000

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم (18/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار للمتغير المستقل والثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (B_0) بلغت (1.493) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع (كفاءة المراجعة الخارجية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.626) وهذا يفسر أن التغير في المتغير الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية(المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير كفاءة المراجعة الخارجية(متغير تابع) بمعدل (0.728)، كذلك كانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض فرض العدم،**ونستنتج معنوية تأثير الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية علي كفاءة المراجعة الخارجية، وهذا يؤكد إثبات الفرضيةالفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.**

ت- الفرضية الفرعية الثانيةالمتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية بحيث يمكن تمثيلها بالمعادلة أو النموذج الخطي التالي:

حيث :

Y : يمثل المتغير التابع (كفاءة المراجعة الخارجية).

X : يمثل المتغير المستقل (الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية).

B_1, B_0 :تمثلان معالم النموذج.

E: يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كانت الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية تؤثر في كفاءة المراجعة الخارجية ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي بسيط بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية كمتغير مستقلوكفاءة المراجعة الخارجية متغير تابع كما يلي:

جدول (19/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

لنموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	**0.636**	**0.404**	**0.400**

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (19/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة, منه نلاحظ أن معامل الارتباط بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية كان ارتباط طردي متوسط القوة حيث بلغت قيمته (0.636)، كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.404) ونستنتج منها أن (40%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية كان بسبب المتغير المستقلالفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوهي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلي كفاءة المراجعة الخارجية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (60%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.

جدول (20/3/4)

تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	14.152	1	14.152	101.722	0.000
الأخطاء	20.868	150	0.139	-	-
المجموع	35.020	151	-	-	-

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (20/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة للمتغير المستقلالفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض :

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الإنحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الإنحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقلالفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير التابع كفاءة المراجعة الخارجية.

جدول (21/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.425	0.284	5.016	0.000
	0.647	0.064	10.086	0.000

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم (21/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار للمتغير المستقل والثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (B_0) بلغت (1.425) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع (كفاءة المراجعة الخارجية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.647) وهذا يفسر أن التغير في المتغير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية(المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير كفاءة المراجعة الخارجية(متغير تابع) بمعدل (0.647)، كذلك كانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم،**ونستنتج معنوية تأثير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية علي كفاءة المراجعة الخارجية، وهذا يؤكد إثبات الفرضيةالفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة.**

4- الفرضية الرئيسية الرابعة:

يؤثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- تؤثر الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- تؤثر الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أ- الفرضيةالرئيسية الرابعة:

يؤثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بحيث يمكن تمثيلها بالمعادلة أو النموذج الخطي المتعدد التالي:

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية).

x_1 : يمثل المتغير الوسيط (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية).

x_2 : يمثل المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية)

B_2, B_1, B_0 : يمثلون معالم النموذج.

E: يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كان التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية يؤثر على العلاقة بين كفاءة المراجعة الخارجيةو الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعيةويتم ذلك بإجراء انحدار خطي متعدد بين كفاءة المراجعة الخارجية كمتغير مستقلوالتشغيل الإلكتروني للبيانات المالية كمتغير وسيط و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كمتغير تابع كما يلي:

جدول (22/3/4)

مختصر نموذجالانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية الرابعة

صيغ الارتباط	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
	0.451	**0.429**	**0.422**
	0.607		
	0.652		

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (22/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية الرابعة، ومنه نلاحظ أن معامل الارتباط بين $(x_1 * y)$التشغيل الإلكتروني للبيانات الطلية و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بلغت قيمته (0.451) وهو ارتباط طردي ضعيف، أما الارتباط بين $(x_2 * y)$ كفاءة المراجعة الخارجية و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والذي بلغت قيمته (0.607) فهو ارتباط طردي متوسط القوة، أما الارتباط بين $(x_1 * x_2)$ التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية والذي بلغت قيمته (0.652) وهو ارتباط طردي متوسط القوة. كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.429) ونستنتج منها أن (43%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان بسبب المتغير الوسيط التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية و هي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير المتغيرين (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية) علي الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (57%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج. كذلك كان معامل التحديد عند قياس تأثير المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية على المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان (37%) وبناءاً على ذلك نلاحظ أن قيمة معامل التحديد ارتفعت بنسبة 6% وهذه الزيادة كانت بسبب دخول المتغير الوسيط التشغيل الالكتروني للبيانات المالية . وعليه نستنتج معنوية تأثير دخول المتغير الوسيط(التشغيل الالكتروني للبيانات المالية) في النموذج. أي **أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يؤثر إيجابياً على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.**

جدول (23/3/4)

تحليل التباين للفرضية الرئيسية الرابعة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	12.050	2	6.025	56.050	0.000
الأخطاء	16.017	149	0.107	-	-
المجموع	28.068	151	-	-	-

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (23/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الرئيسية الرابعة للمتغير الوسيط التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض:

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الإنحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الإنحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير(التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (x1) وكفاءة المراجعة الخارجية (x2) والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)) .**وهذا يفسر أن تأثير التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةعلى كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان تأثيراً معنوياً .**

جدول (24/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الرئيسية الرابعة

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.819	0.259	7.024	0.000
	0.536	0.070	7.685	0.000
	0.076	0.068	1.117	0.000

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم (24/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار لكل من المتغير المستقل والوسيط و الثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

حيث نجد أن قيمة الثابت (Bo) بلغت (1.819) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع(الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)) عندما تكون قيم المتغير الوسيط (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X1)و المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية(X2)) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير الوسيط (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1)) كانت (0.536) وهذا يفسر أن التغير في المتغير الوسيط (التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1)) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Y) بمعدل (0.536). كذلكنجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية (X_2)) كانت (0.076) وهذا يفسر أن التغير في المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية (X_2)) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Y) بمعدل (0.076)ونستنتج معنوية تأثير كفاءة المراجعة الخارجية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.**ونستنتج من ذلك معنوية تأثير التشغيل الالكتروني للبيانات الماليةعلى كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وهذا يؤكدإثبات الفرضية الرئيسية الرابعة.**

ب- الفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة:

تؤثر الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلى كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بحيث يمكن تمثيلها بالمعادلة أو النموذج الخطي المتعدد التالي:

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية).

x_1 : يمثل المتغير الوسيط (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية).

x_2 : يمثل المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية)

B_2, B_1, B_0 : يمثلون معالم النموذج.

E: يمثل حد الخطأ العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كانت الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية تؤثر على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي متعدد بين الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية كمتغير وسيط وكفاءة المراجعة الخارجية كمتغير مستقل و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كمتغير تابع كما يلي:

جدول (25/3/4)

مختصر نموذجالانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة

صيغ الارتباط	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
	0.362	**0.339**	**0.331**
	0.607		
	0.583		

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (25/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة، ومنه نلاحظأنمعاملالارتباطبين$(x_1 * y)$ الكفاءة في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بلغت قيمته (0.362) وهو ارتباط طردي ضعيف، أما الارتباط بين $(x_2 * y)$ كفاءة المراجعة الخارجية و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والذي بلغت قيمته (0.607) فهو ارتباط طردي متوسط القوة، أما الارتباط بين $(x_1 * x_2)$ الكفاءة في التشغيل

الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية والذي بلغت قيمته (0.583) وهو ارتباط طردي متوسط القوة. كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.339)و التي نستنتج منها أن (34%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان بسبب المتغير الوسيط الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةوالمتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية و هي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير الكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية لوحدها على النموذج ككل، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (66%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج. وعند مقارنتها مع قيمة معامل التحديد للعلاقة بين كفاءة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والذي بلغت قيمته (37 %) حيث بلغ الفرق في التأثير الكلي للمتغيرات المستقل والتابع (-3%)، ونستنتج من ذلك أن دخول المتغير الوسيط أدى لخفض تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. أي أنه **لا يوجد تأثير معنوي للكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.**

جدول (26/3/4)

تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	10.299	2	5.150	38.278	0.000
الأخطاء	20.045	149	0.135	-	-
المجموع	30.344	151	-	-	-

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (26/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة للمتغير الوسيط الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةالمتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض :

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الانحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الإنحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)بالتالي نر فض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعددلمتغير ات (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (x1) وكفاءة المراجعة الخارجية (x2) والمتغير التابع والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)).

جدول (27/3/4)

معالمالانحدار للفرضيةالفرعية الأولي المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	2.112	0.290	7.290	0.000
	0.535	0.078	6.857	0.000
	0.011	0.076	0.151	0.880

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم (27/3/4) والذي يوضح معالم الانحدار للمتغيرات المستقل والوسيط والثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي :

حيث نجد أن قيمة الثابت (B0) بلغت (2.112) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)) عندما تكون قيمالمتغير ات المستقلة (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (x1) وكفاءة المراجعة الخارجية(x2)) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل الأول (الكفاءة في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1)) كانت (0.535) وهذا يفسر أن التغير في المتغير المستقل الوسيط (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1)) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Y) بمعدل (0.535) . كذلكنجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية (X_2)) كانت (0.011) وهذا يفسر أن التغير في المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية (X_2)) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Y) بمعدل (0.011)،بما أن قيمة p-value لكل المعالمكانت (0.880)وهي أكبر من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي لانر فض فرض العدم،**ونستنتج عدم معنوية تأثير دخول المتغير الوسيط الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (x1)على العلاقة بين المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية (x2) والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)).**

ت- الفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة:

تؤثر الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على كفاءة المراجعة الخارجية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث يمكن تمثيلها بالمعادلة أو النموذج الخطي المتعدد التالي:

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية).

x_1 :يمثل المتغير الوسيط (الفاعلية في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية).

x_2 : يمثل المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية)

B_2, B_1, B_0 : يمثلون معالم النموذج.

E: يمثل حد الخطا العشوائي.

والهدف من هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كانت الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية تؤثر على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويتم ذلك بإجراء انحدار خطي متعدد بين الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية كمتغير وسيط على كفاءة المراجعة الخارجية كمتغير مستقلفي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كمتغير تابع كما يلي:

جدول (28/3/4)

مختصر نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة

صيغ الارتباط	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
	0.479	**0.418**	**0.410**
	0.607		
	0.636		

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

الجدول (28/3/4) الذي يوضح مختصر نموذج الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة، ومنه نلاحظ أن معامل الارتباط بين$(x_1 * y)$ الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بلغت قيمته (0.479) وهو ارتباط طردي ضعيف، أما الارتباط بين $(x_2 * y)$ كفاءة المراجعة الخارجية و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والذي بلغت قيمته (0.607) فهو ارتباط طردي متوسط القوة، أما الارتباط بين $(x_1 * x_2)$ الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية وكفاءة المراجعة الخارجية والذي بلغت قيمته (0.636) وهو ارتباط طردي متوسط القوة. كذلك بلغت قيمة معامل التحديد (0.418)و التي نستنتج منها أن (42%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان بسبب المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية) المتغير الوسيط الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةو هي نسبة ضعيفة تدل علي ضعف تأثير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات الماليةعلى كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية، والنسبة المكملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (58%) كانت بسبب عوامل أخري لم تدرج في النموذج.كذلك كان معامل التحديد عند قياس تأثير المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية على المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كان (37%) وبناءاً على ذلك نلاحظ أن قيمة معامل التحديد ارتفعت بنسبة 5% وهذه الزيادة كانت بسبب دخول المتغير الوسيط التشغيل الالكتروني للبيانات المالية . **وعليه نستنتج أن دخول المتغير الوسيط التشغيل الالكتروني للبيانات المالية أدى إلى زيادة كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.**

جدول (29/3/4)

تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	p-value
الانحدار	14.113	2	7.057	53.432	0.000
الأخطاء	19.678	149	0.132	-	-
المجموع	33.791	151	-	-	-

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتضح من الجدول رقم (29/3/4) الذي يوضح تحليل التباين للفرضية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة للمتغير المستقلة كفاءة المراجعة الخارجية والمتغير الوسيط الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة وذلك بمقارنة قيمة p-value مع مستوي المعنوية (0.05) وفق الفروض :

- الفرض العدمي H_0 : نموزج الإنحدار غير معنوي.
- الفرض البديل H_1 : نموزج الإنحدار معنوي.

بما أن قيمة p-value كانت (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم ونستنتج معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير الوسيط الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (x1)و المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية (x2)) والمتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)).

جدول (30/3/4)

معالم الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة

معالم الانحدار	قيم معالم الانحدار	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة اختبار (t)	p-value
	1.526	0.287	5.315	0.000
	0.537	0.077	6.946	0.000
	0.140	0.075	1.862	0.000

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

من خلال الجدول رقم **(30/3/4)** والذي يوضح معالم الانحدارللمتغير ات المستقل والوسيط والثابت إضافة للخطأ المعياري لكل معلمة وقيمة اختبار (t) وقيمة المعنوية لاختبار (t) لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدرة كالتالي :

حيث نجد أن قيمة الثابت (B_0) بلغت (1.526) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)) عندما تكون قيمالمتغير الوسيطالفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1)و المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية(X_2)) مساوية للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير الوسيط (الفاعلية في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1)) كانت (0.537) وهذا يفسر أن التغير في المتغير الوسيط (الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1)) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Y) بمعدل (0.537)وكانت قيمة p-value تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالينرفض فرض العدم ونستنتجمعنوية تأثير الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية علي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. كذلكنجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية (X_2)) كانت (0.140) وهذا يفسر أن التغير في المتغير المستقل (كفاءة المراجعة الخارجية (X_2)) بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة المتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Y) بمعدل (0.140)، وبما أن قيمة p-value لكل المعالم تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بالتالي نرفض فرض العدم،**ونستنتج معنوية تأثير دخول المتغير الوسيط الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية (X_1) على العلاقة بين المتغير المستقل كفاءة المراجعة الخارجية (X_2) والمتغير التابع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (y)).**

ثانياً :مناقشة نتائج الدراسة:

يقوم الباحث بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، حيث أن بعض نتائج الدراسة توافقت مع بعض نتائج الدراسات السابقة ومنها ما لم يتوافق مع بعض بعضها، وسوف يقوم الباحث بتحليل ومناقشة نتائج الدراسة،وذلك كما يلي:

1- توصلت الدراسة إلى ان التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يؤد إلى تحقيق الكفاءة في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك بتوفير الوقت والجهد، مرونة التعامل مع البيانات والدقة في معالجتها، والكفاءة في تنظيمها وعرضها وتبويبها، الحيادية في التعامل مع البيانات، سرعة الاستجابة إلى عمليات إدخال البيانات، ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه (دراسة: أمنة محمد 2009م) في أن أنظمة المحاسبة الالكترونية في بنك فيصل الإسلامي ساهمت في تحقيق سرعة التعامل مع المدخلات وكفاءة عمليات التشغيل وتحقيق الدقة في المخرجات.كما تتفق ضمنياً مع (دراسة محمد إسحق 2010م) في أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يعمل على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما يؤدي إلى زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية ويساهم في تقويم الأداء المالي. وكذلك تتفق مع (دراسة: شذى محجوب 2010م) والتي من نتائجها أن الحاسب الآلي يعمل على الوقاية من حدوث أخطاء محاسبية ويساعد في اكتشافها ومعالجتها وتصحيحها بالقطاع المصرفي السوداني، ويمكن للحاسب الآلي القيام بعمليات فرز مجموعات ضخمة من المعلومات بهدف تحليلها ودراستها ومعالجتها بالمستندات والسجلات، وأن الخدمات المصرفية التي يتحصل عليها العملاء باستخدام النظم المصرفية الحديثة توفر احتياجاتهم المالية في أي مكان وزمان وتمتاز بالسهولة واليسر والسرعة في أداء الخدمات وزيادة كفاءة عمليات المصارف وتوفير الجهد.كما تدعم (دراسة: تهاني أبو القاسم ،2011م) والتي توصلت إلى أن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة يؤدي إلى إنتاج مخرجات تتسم بالملائمة والموضوعية وذات درجة عالية من الثقة والدقة، أن استخدام الحاسب الالكتروني في الأعمال المحاسبية أدى إلى عرض القوائم المالية والتقارير بصورة أوضح وأشمل وأدق وأسرع.

2- توصلت الدراسة إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يؤدي إلى تحقيق الفاعلية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك عبر تحقيق السرعة في الحصول على المعلومات المحاسبية وأدلة الإثبات والمصادقات وا ٍعداد التقارير، والسرعة في تحليل محتوى التقارير، واختصار زمن إجراء الاختبارات، والاستجابة الفورية لمطلب المعلومات واكتشاف الأخطاء والتراجع عنها، والقدرة على تحديث المعلومات وقت الحاجة إليها.

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه (دراسة: شذى محجوب 2010م) والتي طبقت في القطاع المصرفي السوداني، في أن الحاسب الآلي له قدرة فائقة في سرعة معالجة البيانات المالية واتخاذ القرار المصرفي في الوقت المناسب.كما أنها تدعم ما أوصت به(دراسة: تهاني أبو القاسم ،2011م) بالتوسع في استخدام الأنشطة المحوسبة لما في ذلك من مزايا متعلقة بتقليص الوقت و الجهد المطلوب لإنجاز عملية المراجعة أو اكتشاف الأخطاء بسرعة.

3-أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن المراجعة الخارجية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالأتي:تحليل القوائم المالية للتأكد من مصداقيتها وا ٍجراء الاختبارات التفصيلية عليها وتحمل المسئولية عن اكتشاف الغش والتضليل، تقويم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية والتأكد من صحة ودقة التقديرات المالية ومعقوليتها وصحة توقيت حدوث العمليات وفعالية الأساليب الرقابية، تحليل خطط وسياسات الإدارة وتقدير احتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية وسلامتها من الغش والتضليل، الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الخارجية وقواعد السلوك المهنيوتقديم البرامج التعليمية التي تزيد من خبرة المراجع الخارجي، دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية وتلبية احتياجاتهم والتواصل معهم لتضييق فجوة التوقعات، توضيح مسئولية الإدارة تجاه معلومات القوائم المالية ومسئولية المراجع الخارجي عن مراجعتها.

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجة أشارت إلى أنالمراجعة الخارجية تقوم بالتأكد من صحة ودقة التقديرات المالية ومعقوليتها وهذا يتفق مع (دراسة: يوسف محمود 2005م) والتي أشارت في نتائجها إلى انه عند تقييم المراجع الخارجي للافتراضات التي تعتمد عليها التقديرات المحاسبية يجب عليه أن يحدد فيما إذا كانت معقولة في ضوء النتائج الفعلية للفترات المحاسبية السابقة.

4- بخصوص ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية أشارات نتائج الدراسة الميدانيةإلى الآتي:لا يتم تغيير السياسات المحاسبية إلا عند الضرورة وتوضح أسباب التغير فيها عند حدوثه، ولا يوجد تحيز في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية، تسجل الإيرادات بقيمتها الحقيقية وفي تاريخ الاعتراف بها ولا يتم تسجيل إيرادات غير معترف بها، لا يتم تضمين الربح التشغيلي أرباح غير عادية ولا يتم تقديم أموال من المنشأة إلى الغير لشراء منتجاتها ولا تتم رسملة المصروفات أو تأجيلها لفتر ات لاحقة، لا تغالي في تقييم أصولها ومخزونها السلعي ولا تتحيز في حساب مخصصات الإهلاك ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، يتم عرض بنود القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بطريقة سليمة والإفصاح عنها بطريقة تامة وكافية وتبوب بطريقة عادلة.

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجة أكدت عدم الجوء إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مما يشير إلى تحجيمها هذه الممارسات والحد منها،و هذايختلف عن ما توصلت إليه (دراسة: هدى عصام، 2009م) والتي أكدت أن هنالك مرونة في المعايير المحاسبية تستغلها الإدارة في بعض المنشئات لإظهار المنشأة في صورة مخالفة للواقع، وأن القوائم المالية بكافة أشكالها وتنوعها ليست على درجة كافية من حيث الكفاءة والفاعلية نظراً لاتساع رقعة استخدام أساليب المحاسبة الابتكارية وشيوعها مما يجعل هذه القوائم مشوبة بالشك.كما أنها لا تؤيد ما توصلت إليه (دراسة: إسماعيل عبد الله 2009م) في أن كل من التكاليف السياسية (الحجم، الوفرالضريبي) وتكاليف التعاقد (هيكل التمويل، الحوافز الإدارية) تؤثر علي الاختيار المحاسبي بالشركات السودانية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. كما أنهاعلى عكس ما توصلت إليه (دراسة: محمد و ياسر (2012م)والتي توصلت إلى أن هنالك ممارسات لأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات التي تعمل في المملكة العربية السعودية.كما أنها تختلف مع ما توصلت إليه (دراسة: عبد الرحمن محمد 2015م)والتي كانت تسعى بناء إطار مراجعة بالاعتماد على الشبكات العصبية الاصطناعية يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتياليةفي السودان، والتي أشارات أن الإدارة لا تقوم ال بالإفصاح الكافي في تقارير مجلس الإدارة وبالتالي تمارس الاحتيال في الإفصاح المحاسبي.

5- تساهم كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجة تتفق ضمنياً مع ما توصلت إلية (دراسة: حسين دحدوح 2006م) في أن كفاءة المراجع وخبرته المهنية، فهم المراجع لواجباته ومسئولياته، استقلال المراجع وموضوعيته ونزاهته، دراسة نظام الرقابة الداخلية كلها عوامل مرتبطة بمراجع الحسابات تساعده في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.ولكنها تتعارض مع ما توصلت إليه (دراسة: سلمي السيد 2009م) في أن الواقع العملي للممارسة المهنية أكد فشل المراجع في مواجه خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية نظراً لعدم إدراك أثرها وتحليل محدداتها ودوافعها واليات اكتشافها والتقريرعنها.كما تتفق مع (دراسة: أسامة عمر وآخرون، 2013م) والتي توصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت خبرة وكفاءة المدقق وأمانته كلما زادت تبعاً لذلك حالات الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ومواجهة حالات الغش والاحتيال ومعارضتها.كذلك تدعم ما توصلت إليه (دراسة: ناظم شعلان (2015م) والتي أشات إلى أن يغظه وكفاءة المدققين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

6- توصلت الدراسة إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة: (William and Others 2004) حيثأشارت في نتائجها إلى أنه من الأسباب الرئيسية لتحريفات القوائم المالية ضعف قدرات المراجعين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

7- توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية تساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

يلاجظ الباحث أن هذه النتيجة تتفق ضمتياً مع نا توصلت إليه (دراسة: ماجد عبد الحميد، 2011م) في أنه توجد علاقة قوية بين كفاءة نظام المعلومات المحاسبي المعتمد على الحاسب وجودة المعلومات والتقارير المالية التي تنتجها هذه الأنظمة.

8- تساهم الفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجة تتفق ضمنياً مع ما توصلت إليه (دراسة: أميرة شريف (2012م)والتي أوضحت أنه من الأليات التي تساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية زيادة استخدام الإجراءات التحليلية، وعليه فأن الدراسة الحالية أوضحت أن التشغيل الاكترونيبؤدي إلى تحقيق الفاعلية عبر السرعة في تحليل محتوى التقارير، واختصار زمن إجراء الاختبارات وهو ما يدعم هذه النتيجة.

9- من نتائج الدراسة أن التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة المراجعة الخارجية .

يلاحظ الباحث أن هذه النتيجتتفق مع (دراسة عمار محمد 2009) والتي توصلت إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات أثر إيجاباً على أداء المراجعة الخارجية حيث ساعد على استخدام أدلة وأساليب مستحدثة تزيد من كفاءة وفاعلية أداء المراجعة الخارجية.كما تتفق هذه النتيجة مع (دراسة: أسامة عمر وآخرون، 2013م) والتي توصلت إلى أنه كلما زاد استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في أعمال التدقيق كلما ساعد ذلك على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وزاد تبعاً لذلك إمكانية المدقق في تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية لدى العميل.

الخاتمة

إشتملت الخاتمة على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية التي أجريت على المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتوصيات التي خرجت بها الدراسة بالإضافة إلى التوصيات بالبحوث المستقبلية التي إقترحها الباحث، وذلك حسب التقسيم التالي:

أولاً : النتائج.

ثانياً : التوصيات.

أولاً : النتائج:

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-يؤدي التشغيل الالكتروني للبيانات المالية إلى تحقيق الكفاءة في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- يؤدى التشغيل الالكتروني للبيانات المالية إلى تحقيق الفاعلية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق.

3-أكدت نتائج الدراسة الميدانية كفاءةالمراجعة الخارجية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم لجوء المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

5-تساهم كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

6-يساهم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

7-تساهم الكفاءة في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

8-تساهم الفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

9-يؤدي التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية إلى زيادة كفاءة المراجعة الخارجية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

10-تساهم الكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

11-تساهم الفاعلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

12-يؤدي التشغيل الالكتروني للبيانات المالية إلى زيادة كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

13-تساهم الفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

14-لا يوجد تأثير إيجابي للكفاءة في التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية عند استخدامها بصورة منفصلة عن الفاعلية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثانياً : التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية توصى الدراسة بالآتي:

1- على المصارف أن تهتم بتحديث وتطوير نظمها الالكترونية المستخدمة في تشغيل البيانات لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية مما يساعدها على تحقيق أهدافها والاستفادة من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية بشكل أفضل.

2- على المصارف أن تهتم بتعيين كوادر أكثر تأهيلاً من حملة الزمالة المهنية في مجال المحاسبة لتحقيق المزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

3- أن تهتم المصارف بتأهيل وتدريب المراجعين الداخليين على أساليب وخطوات مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها تلك النظم، والحد من مخاطر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

4- على مكاتب المراجعة الخارجية أن تهتم بتدريب كوادرها على أساليب مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والاستفادة من برامج المراجعة الجاهزة للاستفادة من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في رفع كفاءة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

5- أن تستعين مكاتب المراجعة بخبراء في مجال نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية وأن يكون لهم وجود ضمن فريق المراجعة حتى يتمكنوا من تقييم كفاءة وفاعلية هذه النظم في تشغيل البيانات، والحد من الأخطاء والممارسات التي قد تحدث وتؤثر على معلومات القوائم والتقارير المالية.

6- أهمية أن يكون هنالك تنوير للمراجعين بممارسات المحاسبة الإبداعية وأساليب تطبيقها وطرق اكتشافها والوسائل التي تساعد على الحد منها.

7- **كما أوصت الدراسة بالبحوث المستقبلية التالية:**

أ- أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية – بالتطبيق على مكاتب المراجعة.

ب-دور التحليل المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرءان الكريم

القسم الأول: المراجع العربية:

أولاً : المراجع والكتب:

1- أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية** - الإطار الفكري والنظم التطبيقية،(الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997م) .

2- الفين أرينز، وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل** ، (الرياض: درا المريخ للنشر ، 2002م) .

3- أمين السيد أحمد لطفي ، **فلسفة المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 م) .

4- براهيم طه عبد الوهاب، **نظرية المراجعة ودراسات متقدمة في المراجعة في المراجعة** ، (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 2000م) .

5- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003- 2004م).

6- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، (عمان: دار صفاء للنشر، 1999م) .

7- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث – المشاكل والمسئوليات والأدوات والخدمات**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م) .

8- أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2011م).

9- أحمد نور،**تصميم وا ٍعداد النظام المحاسبي – دراسة تطبيقية على المنشآت المالية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1973م)، ص70.

10- إدريس عبد السلام اشتيوي، **المراجعة – معايير و إجراءات**، (بيروت: دار النهضة العربية، بون تاريخ) .

11- أسامة محمد خيري، **إدارة الإبداع والابتكارات**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012 م).

12- استيف أ. موسكوف ومارك ج. سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م).

13- استيفن أ. موسكوف و مارك ج . سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مفاهيم وتطبيقات**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1989م) .

14- السيد أحمد السقا، **المراجعة الداخلية – الجوانب المالية والتشغيلية**، (الرياض: الجمعية السعودية للمعالجة، الإصدار الثاني، 1997م).

15- السيد عبد المقصود تبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف ، **نظم المعلومات المحاسبية– مدخل تحليل وتصميم النظم**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م).

16- آلفين أ. أرنز، ورايندال ج. الدر، ومارك س. بيسلي، **المراجعة المحاسبية وخدمات التأكد مدخل متكامل** ، الكتاب الأول (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2013م) .

17- أمين السيد أحمد لطفي ، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2010 م) .

18- أمين السيد أحمد لطفي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات**، (القاهرة: دار النهضة، 1997م) .

19- أمين السيد أحمد لطفي، **معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقب الحسابات**، (القاهرة: حورس للطباعة والنشر، 1997م) .

20- أمين السيد أحمد لطفي، **موسوعة د. أمين لطفي في المراجعة - المسئولية القانونية لمراقبي الحسابات تجاه عميل المراجعة والطرف الثالث والمجتمع** – الكتاب الثالث، (القاهرة: دن ، 2001، 2002م).

21- أمين السيد لطفي، **مراجعة تكنولوجيا المعلومات**، (القاهرة: بدون ناشر، 2002م).

22- أنس السيد نور، **أساسيات الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات المحاسبية الإدارية**، (الكويت: دار الكتاب للطباعة والنشر،1981م)، ص70. **نقلاً عن:** شذى محجوب أحمد إبراهيم.

23- أيمن محمد صبري شعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م).

24- توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي إسحاق المصري ، تدقيق ومراجعة الحسابات ، (أربد : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 1991م) .

25- توفيق مصطفى أبو رقبة و عبد الهدي اسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، (أربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1991م).

26- ثابت عبد الرحمن إدريس، **كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م) .

27- ثناء على القباني، **مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007م) .

28- ثناء علي القباني، **الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والالكتروني**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر،2002- 2003م) .

29- ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2003م) .

30- ثناء علي القباني، ونادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011م) .

31- حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر**، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2007م) .

32- حامد طلبة محمد أبو هيبة ، **أصول المراجعة** ، الطبعة الأولى ، (عمان : زمزم ناشرون وموزعون، 2011 م) .

33- حسام إبراهيم حسن، **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010م) .

34- حسين أحمد دحدوح، وحسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م) .

35- خالد أمين عبد الله ،**التدقيق والرقابة في البنوك** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1998م) .

36- خالد أمين عبد الله ،**تدقيق الحسابات** – منشورات جامعة القدس المفتوحة، (عمان: المكتبة الوطنية، 1998م).

37- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات – الناحية العملية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م) .

38- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية** ، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م) .

39- خضر مصباح إسماعيل الطيطي، **أساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات**، (عمان: دار الحامد للنشر، 2009)، ص18.

40- داؤد يوسف صبح ، **تدقيق البيانات المالية – مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية** ، (بيروت: مكتبة صادر ناشرون، 2006م).

41- داؤد يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية – **تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية – الجزء الثاني**- (بيروت: مكتبة صادر ناشرون، 2002م).

42- رزق أبوزيد الشحنة ، **تدقيق الحسابات – مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2015 م).

43- روبرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وصفي عبد الفتاح، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م).

44- سامح محمد رضا رياض أحمد ،**اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** ، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2010م) .

45- سامي محمد الوقاد، و لؤي محمد وديان ، **تدقيق الحسابات(1)** ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010م) .

46- سمير كامل محمد، **أساسياتالمراجعة في بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999م).

47- شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة في ظل نظم المحاسبة الآلية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014م) .

48- شقيري نور الدين موسى وأسامة عزمي سلامي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م) .

49- صباح الرحيمة محسن، وعبد الفتاح إبراهيم زريبة، و فتحي أحمد شيباني، **نظم المعلومات المالية – أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011م) .

50- صلاح الدين عبد الرحمن فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية iAS، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000م).

51- طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الإبتكارية (دوافعها - أساليبها - آثارها)**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2011 م).

52- طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان – نظرة حالية ومستقبلية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م).

53- طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية ، الجزء الأول**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004 م).

54- طارق عبد العال حماد، **الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2010- 2011م) .

55- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م) .

56- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية ، الجزء الأول - مسئوليات وأخلاقيات المراجع** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م).

57- حسام إبراهيم حسن، **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق الجزء الثاني**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2009م) .

58- طلال الحجاوي ، **نظرية محاسبية** ، ترجمة أ.د. رياض العبد الله ، (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م).

59- عبد الرازق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م) .

60- عبد الفتاح محمد الصحن ، وحسن أحمد عبيد، و شريفة علي حسن ، **أسس المراجعة الخارجية** ، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007م) .

61- عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية الحديثة- الجزء الأول** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 م) .

62- عبد الوهاب نصر علي، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية – الجزء الرابع**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 20096م).

63- عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال- المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ).

64- عبد الوهاب نصر علي، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004م) .

65- عبد الوهاب نصر علي، **مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسيل الأموال** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، دن).

66- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة االعربية والدولية والأمريكية – الجزء الثالث- دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009م).

67- عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003م) .

68- عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة أنظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، (الإسكندرية: دار العلوم الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2013 – 2014م).

69- عطاء الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013م) .

70- علاء عبد الرازق السالمي، ورياض حامد الصباغ، **تقنيات المعلومات الإدارية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م) .

71- عماد الصباغ، **مفاهيم حديثة في أنظمة المعلومات الحاسوبية**، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1977م).

72- غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2006م) .

73- فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة –مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2011م) .

74- كامل محمد، وشحاتة السيد شحاتة، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، بدون تاريخ) .

75- محمد السيد الناغي، **أسس المحاسبة والتأصيل– إطار تطبيقي**، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2007م).

76- محمد سامي راضي ، **موسوعة معايير المراجعة المتقدمة** ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي ، 2011م) .

77- محمد سامي راضي، **المراجعة المتقدمة** ، (كلية التجارة جامعة طنطا،ى2000م) .

78- محمد سمير الصبان، وعبد الوهاب نصر علي ،**المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002 م) .

79- محمد سمير الصبان، ومحمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية لمراجع الحسابات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).

80- محمد شوقي بشادي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: دار الثقافة، 1989م).

81- محمد شوقي بشادي، **الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات** ، (بيروت: دار النهضة العربية، 1983م) .

82- محمد يوسف خفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011م) .

83- محمد يوسف سالم، والسيد أحمد السقا، **قراءات في : نظرية المحاسبة** ،(طنطا: د.ن ، 2014م).

84- مصطفى صالح سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2013م) .

85- مصطفي يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014م) .

86- مطيري الطميزي ، **تدقيق الحسابات** ، (دار التقدم العلمي ، 2010 م) .

87- منال محمد كردي وجلال إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002م).

88- ناصر نور الدين، والسيد عبد المقصود تبيان، **أدوات تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، (الإسكندرية: دار التعيم الجامعي، 2015م) .

89- نضال محمود الرمحي، وزياد عبد الحليم الزيبة، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001م).

90- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م) .

91- وليم توماس وأمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الرياض: دار المريخ للنشر، بدون تاريخ) .

92- يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،(عمان: مؤسسة الوراق للتوزيع والنشر، 2000م) .

93- يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م) .

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية:

1- أحمد رجب عبد الملك ، **جودة تقارير الأعمال السنوية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة بين الالتزام بقواعد الحوكمة وضبط معايير المحاسبة المصرية**، (مصر مدينة ناصر: مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد الثالث والعشرون،العدد الأول ، يونيو 2009 م) .

2- أسامة عمر جعارة وآخرون ، **أثر كفاءة المدقق الخارجي في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقاً لمعايير العمل الميداني الدولية وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : مجلة المحاسبة المصرية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2013 م .

3- إيمان بنت حسين الشاطري، و د. حسام بن عبد المحسن العنقري ، **انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني -دراسة ميدانية على مكاتب المر اجعة في المملكة العربية السعودية** ،(جدة : مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة ، المجلد العشرون ، العدد العاشر ، 2006 م) .

4- إيمان محمد سعد الدين ، **دراسة تحليلية للمحاسبة الإبتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري** ، (القاهرة : مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، العدد الخامس والسبعون ، 2010 م .

5- أيمن أحمد شتيوي ، **دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية،** (طنطا: المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الأول، 2009 م).

6- أيمن محمد الشنطي، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني،** (عمان: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول، يناير 2013م، ص108.

7- بسمات فيصل محجوب ومحمد عبده حسين، **كفاءة نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية – دراسة تحليلية،** (الرياض: دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني والأربعون، يوليو 1984 م) .

8- جبر إبراهيم الداعور، و محمد نواف عايد ، **اثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية . دراسة تطبيقية** ،(غزة : مجلة الجامعة الإسلامية . سلسلة الدراسات الإنسانية ،المجلد السابع ، العدد الأول ، يناير 2009 م) .

9- حامد طلبة محمد ، **تعدد المراجعين مع إشارة خاصة لشركات تلقي الأموال في مصر** ، (بنها: مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها ، السنة العاشرة، العدد الثاني، 1990م).

10- حسن عبد الحميد العطار، **نموذجمقترح لتقييم مخاطر بيئة التشغيل الالكتروني مدخل لتدعيم دور مراقب الحسابات في ظل التحديات المعاصرة،** (بنها: مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الثاني والعشرون، يناير 2002م) .

11- حسين أحمد دحدوح ، **مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه،** (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الأول ، 2006 م) .

12- رشا حمادة ، **اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية** ، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الأول ، 2010 م) .

13- رشا حمادة ، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية** ، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد السادس والعشرين ، العدد الثاني، 2010م).

14- سالم سعيد با عجاجة، جودة أداء أداء مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية، (القاهرة: المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، جامعة الأزهر، كلية التجارة العدد الأول ، 2007م).

15- سلمى السيد حسن فرج ،**خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية وا إخفاقات المراجعة في مواجهتها،** (مصر: مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة قناة السويس – كلية التجارة ببورت سعيد ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2009 م) .

16- سمية محمد عبد الله محمد ، **دراسة تحليلية لأثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على رقابة مخاطر الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية في ضوء معايير المحاسبة** ، (القاهرة: مجلة المال والتجارة ، "علمية -اقتصادية - محكمة - عامة - شهرية " ، العدد خمسمائة وسبعة وثلاثون، يناير 2014 م) .

17- سمير كامل محمد عيسى ،**أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح . دراسة تطبيقية،** (الإسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية المجلد الخامس والأربعون ، العدد الثاني، يوليو 2008 م) .

18- صادق حامد مصطفى،**تحليل كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الإدارة – باستخدام نظرية الإشارة،** (جدة : مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، 2001 م) .

19- صفاء محمد أحمد عمار،**مدى تأثير المحاسبة الخلاقة على الحصيلة الضريبية وا إجراءات مأموري الضرائب في الكشف عنها مع دراسة ميدانية،** (المنصور: المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الرابع ، 2014م).

20- طارق حماد المبيضين ، وأسامة عبد المنعم ، **دورالمحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية – من وجهة نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين،** (الجزائر:مجلة أبحاث اقتصادية وا إدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد الثامن ، ديسمبر 2010 م) .

21- طلال حمدونه و علام حمدان ، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الالكتروني في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية ،** (غزة : مجلة الجامعة الإسلامية . سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، 2008 م .

22- عاطف محمد أحمد، **تحليل آثار المحاسبة الخلاقة على تضليل القوائم المالية من وجهة نظر: المعدين والمستثمرين والمراجعين بالتطبيق على البيئة المصرية ،** (بني سويف : المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة بني سويف ، 2006م) .

23- عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، **دور المعايير المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة – دراسة ميدانية،** (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين شمس– كلية التجارة،العدد الثاني ، ديسمبر 2010 م.

24- عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري ، **ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية – دراسة ميدانية،** (مصر: مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف ، جامعة القاهرة ، السنة الثانية عشر، العدد الأول ، مارس 2002 م) .

25- عبد المطلب السر طاوي، وعلام حمدان، وصبري مشتهى،و عماد أبو عجيلة ، **أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية** ، (نابلس : مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الرابع ، 2013م).

26- عز ة حلمي محمود شلبي ، **المحاسبة الإبداعية ومدى مسا همتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية في الحد منها** ، (بنها : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة بنها ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، السنة الثانية والثلاثون ، 2012 م) .

27- عفاف اسحق أبوزر ، **ممارسات المحاسبة الابتداعية وعلاقتها بجودة المعلومات الإبتداعية بالقوائم المالية** ، (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثاني، السنة الرابعة عشر ، ديسمبر 2010 م)، ص200 .

28- عماد الأغا ، **مقال بعنوان المحاسبة الإبداعية** ، (غزة: مجلة مال وأعمال ، يصدرها قسم العلوم المالية والإدارية في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية ، العدد الثاني ، 2011 م) .

29- كريمة الجوهر وآخرون، **أثر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي . دراسة ميدانية** ، (الأردن : مجلة جامعة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد العاشر ، العدد الثاني، 2010 م) .

30- محمد بكري عبد العظيم، قياس جودة الخدمات المهنية – **دراسة تطبيقية لمفاهيم ومقاييس جودة مراجعة الحسابات وأثرها على رضاء العملاء، القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس ، العدد الثالث، 2000م).

31- محمد جلال صالح السيد، **تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الأول ، 1998م) .

32- محمد شحاتة خطاب، و ياسر أحمد السيد ، **إطار مقترح لتفعيل دور حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية على الشركات السعودية** ، (الرياض: دورية الإدارة العامة ، يصدرها معهد الإدارة العامة ، المجلد الثاني والخمسون ، العدد الثاني ، مارس 2012 م) .

33- محمد يوسف سالم، استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحديد الطلب على جودة المراجعة (طنطة: مجلة آفاق جديدة ، جامعة طنطا، السنة السادسة، العدد الرابع، 1994م).

34- مرازقة صالح ، وبوهرين فتيحة ، **الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية** ، (العراق: مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، 2014م .

35- ناظم شعلان جبار ، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية** ، (مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشر ،المجلد التاسع ، العدد الثاني والثلاثون ، 2015م) .

36- نجم العزاوي، وطلال نصير ،**أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية**، (بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والثلاثون ، 2012 م) .

37- هدى خليل إبراهيم الحسيني ،**مسئولية مراقب الحسابات**، (بغداد : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن والعشرون، 2011 م) .

38- هيثم أحمد حسين، اتجاهات تطور معايير الرقابة على الجودة ، (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة ، العدد الثاني والعشرون، 2004م).

39- يحي بن علي الجبر ،**العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** ، (الرياض: مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة ،المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2012 م) .

40- يسرى حسين خليفة ، **سياسة توزيع الأرباح في الواقع العملي** ، (الرياض: مجلة البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، سبتمبر 2001 م).

ثالثاً : الرسائل العلمية:

1- إسماعيل عبد الله موسى عبد الرحمن، **إطار مقترح لترشيد الاختيارية بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي وفقاً للمدخلين المعياري والإيجابي - دراسة تحليلية تطبيقية**،(الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، 2009 م).

2- أمنة محمد عبد الرحمن العقيد ، **اثر الأنظمة الإلكترونية على تقويم وكفاءة النظام المحاسبي بالمصارف السودانية** ، (الخرطوم:رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، 2008 م) .

3- أميرة شريف فضل عبد العظيم، **دراسة تحليلية لأساليب المحاسبة الإختلاقية وانعكاساتها العملية على نطاق مسئولية مراجع الحسابات الخارجي** ، (القاهرة : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارية ، 2012 م) .

4- تهاني أبو القاسم أحمد، **مشاكل التشغيل الالكتروني للبيانات وآثارها على مهنتي المحاسبة والمراجعة في السودان ح- دراسة تحليلية تطبيقية،** (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2011م).

5- حسن الطيب عبد الله خالد ، **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية المنشورة - دراسة تحليلية تطبيقية** ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2010 م).

6- خالد سليمان حسن، **أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة في السودان،** (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، 2005م) .

7- خالد يوسف إبراهيم صالح ، **نموذج مقترح لترشيد قرار الاختيار بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي في ضوء العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل – دراسة تطبيقية** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2014 م9 .

8- خلف عبد الوارث، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق،** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006م)، ص249. نقلاً عن : علي عبد الله صالح الفلاحي، **أثر استخدام الحاسب الآلي على نظام الرقابة الداخلية – دراسة تحليلية ميدانية،** (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2008م) .

9- رأفت خلف عبد الفتاح العبد اللات ، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ظل حوكمة الشركات – بالتطبيق على شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة في المملكة الأردنية**

الهاشمية، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية- معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي قسم الدراسات النظرية – المحاسبة، 2012م).

10- زاهر صديق سعيد، **أثر الأنظمة المحاسبية الالكترونية على مخاطر المراجعة بالمصارف التجارية**، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2008م) .

11- زينب أسعد أسعد ، تحسين **فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي باستخدام إشارات خطر المراجعة** ، (القاهرة : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة، 2012م .

12- سعود عبد الرحمن مطلق ، **تحسين الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية للحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية – دراسة تحليلية** ، (بنها : رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة بنها - كلية التجارة ، 2013 م) .

13- سلافه محمد إبراهيم عمر النحاس ، **دور استخدام المدخل الإيجابي في تحديد أسباب إختيار الشركات الصناعية السعودية المساهمة للطرق والسياسات المحاسبية – دراسة حالة شركة الشرق الأوسط لصناعة الورق (مبكو)** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2008م) .

14- شذى محجوب أحمد إبراهيم، **المشاكل المحاسبية الناتجة عن تطبيق التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية للقطاع المصرفي ومسئولية مراقب الحسابات– دراسة ميدانية تطبيقية**،(الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2010).

15- الصادق محمد سالم الطيب، **حوكمة ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات البديلة – دراسة ميدانية: سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012 م) .

16- صباح الحلو برهان،**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية**، (الأردن: رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2000م)، صص55. نقلاً عن: عبد المطلب أبو زيد عثمان علي، **دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم**

الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2010م) .

17- عائدة عثمان عبد الله ، **دور المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة،** (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2011م).

18- عبد الرحمن عادل خليل ، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية،** (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2013 م).

19- عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله ، **التغير الإداري للسياسات المحاسبية – الآثار والدوافع والمعالجة – دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية،** (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012 م) .

20- عبد الرحمن محمد عبد الرحمن محمد ، **المراجع الخارجي ودوره في كشف الممارسات الاحتيالية للإدارة بالسودان في ظل الشبكات العصبية الاصطناعية** ، (الخرطومرسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، كلية الدراسات العليا ، 2015م) .

21- عبد القيوم إبراهيم حمد عبد الله ، **دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي بمؤسسات القطاع العام الاستثمارية بالتطبيق على المؤسسات التعاونية الوطنية - دراسة تحليلية تطبيقية** ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي قسم الدراسات النظرية ، 2009م).

22- عبد الله إبراهيم عثمان يوسف، **إطار علمي لتقويم استخدام المدخلين المعياري والإيجابي في تحليل دوافع الإدارة تجاه اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية – دراسة تحليلية،** (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2009م) .

23- عبد المطلب أبو زيد عثمان علي، **دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات– دراسة ميدانية تحليلية،** (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2010م).

24- عتيق ردمان محمد، **دور مهنة المراجعة في الحد من التهرب الضريبي في المنشآت الصناعية،** (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2003 م).

25- عمار محمد حامد البدري، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية بالتطبيق على السودان،** (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2013م.

26- كمال بشير إسماعيل إبراهيم ، **أثر السلوك الذاتي والمهني للمحاسب والمراجع القانوني على أداء الخدمات الضريبية وثقة الممولين** ، (الخرطوم: رسالة دكتورة في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2012 م)

27- ماجد عبد الحميد محمد العليمي، **استخدام مفهومي الكفاية والفاعلية في تقويم أداء أنظمة المعلومات المحاسبية المعتمدة على الحاسب – دراسة ميدانية على الشركات التجارية اليمنية العاملة في مدينة تعز،** (الخرطوم: رسالة دكتوراه في نظم المعلومات الإدارية، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، 2011م) .

28- محمد اسحق عبد الرحمن عيسى، **دور التشغيل الالكتروني للبيانات في الرقابة الداخلية وتقويم الأداء في منظمات الأعمال – دراسة تحليلية ميدانية،** (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا،2011م) .

29- محمد حسين الصديق خوجلي ، **المراجعة ودورها في التحقق من الوفاء بالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال – دراسة تحليلية** ، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2012 م) .

30- محمد محمد مظهر أحمد ، **تقويم تجربة المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحوسبة بالخدمة المدنية في أمارة الشارقة،** (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2004 م) .

31- مدثر سعد أحمد سعد، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات –** دراسة في المصارف التجارية السودانية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في نظم المعلومات الإدارية، غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2013م) .

32- مصطفى سامي عبد السميع عثمان، **إطار مقترح لدور مراجع الحسابات في الحد من الممارسات المحاسبية الإبتكارية في المعلومات المالية المنشورة عبر الانترنت** ، (بنها : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، 2014م) .

33- منى عبد الحكيم رجب، **إطار مقترح للحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية عند تقدير قيمة الأصول غير الملموسة لأغراض المحاسبة الضريبية**، (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين ، كلية التجارة ، 2014م) .

34- مهند جعفر حسن حبيب، **نظم المحاسبة الالكترونية وأثرها على الرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية**- دراسة ميدانية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م) .

35- نهلة محمد السيد ، **تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة ميدانية** ، (القاهرة : رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس ، 2008م).

36- نوري الشارف الغزيوي، **مدى استقلالية مراجع الحسابات في الجماهيرية – دراسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، 2006م) .

37- هدى عصام حسن خالد ، **تقييم الطرق الإبتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، 2009م).

38- ياسر صلاح دفع الله أحمد ، **دور المراجع ا لخارجي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م).

رابعاً : المؤتمرات والندوات العلمية:

1- خليل الرفاعي وآخرون، **أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين . دراسة حالة سوق عمان المالي،** (الأردن: بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء الخاصة ، 2009 م).

2- الرفاعي إبراهيم مبارك ، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على البيئة السعودية** ، (الرياض: بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية والتي نظمتها كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود، 2010 م).

3- زياد سليمان المطارنة ، **دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية،** (الأردن : بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال ، جامعة الزيتونة الأردنية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، في الفترة من 22 ـ 25 أبريل 2013 م) .

4- ظاهر القشي ، **مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية** ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني بعنوان: الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال ، المقام بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء، في الفترة من 15 ـ 17 مارس 2011 م) .

5- عماد محمد علي أبوعجيلة ، و علام حمدان ، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدار ة الأرباح** ، (الجزائر: بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف ، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، في الفترة من 20 . 21 أكتوبر 2009 م) .

6- محمد الطيب علي الشريف، **قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأداء المالي – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية الليبي،** (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص (الجزء الثاني)

بمناسبة انعقاد المؤتمر العلمي السنوي للقسم عن دور المحاسبة والمراجعة في إدارة المخاطر المعاصرة ، في الفترة من 11 ـ 12 أكتوبر 2014م).

7- محمد مطر و ليندا حسن الحلبي ، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية،** (الأردن : بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات - الفرص - الآفاق "، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة في الفترة من 10ـ 11 نوفمبر 2009م) .

8- وليد زكريا صيام، **مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية،** (عمان : بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان - إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، في الفترة من 16ـ 18 أبريل 2007م) .

9- يوسف محمود جربوع، **محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي – دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونين في فلسطين،** (غزة : بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد في كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، في الفترة من 8 ـ 9 مايو 2005 م) .

خامساً : النشرات والتقاريرالسنوية:

1- سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي الحادي والعشرون،** 2015م.

2- سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي** ، 2011م.

3- سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي الربع عشر،** 2008م.

4- سوق الخرطوم للأوراق المالية، النشأة والتطور.

5- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي للعام 2013م .

6- بدر الدين محمود عباس، رئيس مجلس الإدارة ، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، **التقرير السنوي الحادي والعشرون،** 2015م.

7- جمهورية السودان، نشرة الإصدار لسوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2013م).

القسم الثاني: المراجع الانجليزية:

First: Books:

1- Amani OMER, **Introduction of Electronic Data Processing,** The Institute of National Planning, Cairo, 1977.

2- Grfffin, W.R, **Fundamental Of Management**, New York : Houghton Mifflin Company, 2000.

3- Moscove Stephen, and others,**Core Concepts of Accounting Information Systems**, Eight Edition, John Wiley & Sons, Inc, 2003

Second: Periodicals:

1- William, F. Messier and Others, **Auditor Detected Misstatements and The Effect of Information Technology**, International Journal of Auditing, Nov., Vol.8., No.3, 2004.

2- Lan Sun, and SubhrenduRath, **An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia,** International Journal of Human and Social Sciences, Vol.14, No.4, 2009.

3- Fizza. T, And Qaisar.A.M, **Creative Accounting And Financial Reporting; Model Development And Empirical Testing**, International Journal Of Economics And Financial Issues, 2015, No (2).

4- Roychowdhure, Sugata**, Earning management Through Real Activities Manipulation**, Journal of Accounting and Economics, Vol 42 ,No. 2 , 2006.

القسم الثالث: المواقع الالكترونية:

1- http://www.alriyadh.com :عبد الله العتيبي، **مقدمة في نظم التشغيل الالكتروني**، نقلاً عن

2- http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/files/2011/1

3- http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/files/2011/10

4- https://hrdiscussion.com/hr87005.html

5- www.shinas7.net/vb/showthreed.ph?tp=13317،**منتديات شناظ**

6- https://www.onb-sd.com/index.php/ar/pages/details/58

7- http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar/home

8- http://www.fibsudan.com/ar2/index.php?bg=aboutBank&contentID=24

9- www.**albaraka**.com.sd/

10- http://sib.sd

11- http://www.fcbsudan.com/index.php

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانه

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة ..... المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

<u>الموضوع استمارة استبيان</u>

تتعلق هذه الاستبانه برسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل بعنوان: **(أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية– دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**

لاستكمال الدراسة الميدانية يتطلب الأمر إعداد هذه الاستبانه، ولما لكم من خبرة علمية وعملية نأمل في التفاعل معها بكل صدق وأمانة.

يؤكد لكم الباحث أن البيانات الواردة لا تستخدم إلا لأغرض البحث العلمي فقط وتحاط بكامل السرية.

ولكم وافر الشكر والتقدير

الباحث: عبد العظيم عثمان محمد خليفة

تلفون 0123930388

القسم الأول: البيانات الشخصية:

نرجو التكرم بالإجابة بوضع علامة ( ) أمام الخيار الذي يناسبك:

1- العمر :

أقل من 30 سنة ☐ 30 وأقل من35 سنة ☐ أقل من40سنة ☐ أكثر من40 سنة ☐

2- المؤهل العلمي :

بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ دكتوراه ☐ أخرى أذكرها ☐

3- التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ علومات محاسبية ☐ إحصاء ☐

دراسات مصرفية ☐ أخرى أذكرها..... ☐

4- **المؤهل المهني:**

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ☐

زمالة المحاسبين القانونيين العربية ☐ زمالة المحاسبين القانونين السودانية ☐

أخرى أذكرها..... ☐ لا يوجد مؤهل ☐

5- المسمى الوظيفي:

محاسب ☐ مراجع رئيسي ☐ مراجع داخلي ☐ مدقق خارجي ☐

مدير استثمار ☐ مدير فرع ☐ مدير عام ☐ أخرى أذكرها..... ☐

6- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ 5 واقل من 10 سنوات ☐ أقل من 15 سنة ☐ 15 من 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني: عبارات الاستبانه:

الرجاء وضع علامة ( ) أمام مستوى الموافقة المناسب

المتغير الأول: التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية

رقم	العبارة	موافق بشدة	موا فق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يؤدي التشغيل الالكتروني بمصرفكم إلي تحقيق الآتي:						
	المحور الأول: الكفاءة:					
1	توفير الوقت والجهد.					
2	مرونة التعامل مع البيانات المحاسبية.					
3	الدقة في معالجة البيانات المحاسبية.					
4	الكفاءة في تنظيم وعرض البيانات المحاسبية.					
5	الكفاءة في تبويب البيانات المحاسبية.					
6	الحيادية في التعامل مع البيانات المحاسبية.					
7	سرعة الاستجابة إلى عمليات إدخال البيانات.					
8	رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.					
9	تقليل تكلفة لتشغيل البيانات.					
	المحور الثاني: الفاعلية:					
1	سرعة الحصول على المعلومات المحاسبية.					
2	سرعة الحصول على أدلة الإثبات.					
3	سرعة الحصول على المصادقات.					
4	الحصول على التقارير المالية في زمن وجيز.					
5	ختصار زمن إجراء الاختبارات .					
6	الاستجابة الفورية لمطالب المعلومات المحاسبية.					
7	القدرة على تحديث المعلومات وقت الحاجة إليها.					
8	السرعة في تحليل محتوى التقارير المالية.					
9	الفورية في اكتشاف الأخطاء والغش والتراجع عنها.					

المتغير الثاني: كفاءة المراجعة الخارجية

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: تقوم المراجعة الخارجية بمصرفكم بالآتي:						
1	تقويم فعالية النظام المحاسبي.					
2	تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
3	التأكد من صحة ودقة التقديرات المالية.					
4	التأكد من معقولية التقديرات المالية.					
5	التأكد من صحة توقيت حدوث العمليات.					
6	التأكد من فعالية الأساليب الرقابية.					
7	تحليل القوائم المالية للتأكد من مصداقيتها.					
8	تحليل خطط وسياسات الإدارة.					
9	تقدير احتمالات وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية.					
10	جراء اختبارات تفصيلية على القوائم المالية.					
11	التحقق من سلامة القوائم المالية من االغش والتضليل.					
12	تحمل المسئولية عن اكتشاف الغش والتضليل.					
13	لالتزام بتطبيق معايير المراجعة الخارجية.					
14	الالتزام بقواعد السلوك المهني.					
15	دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية وتلبية حاجاتهم.					
16	التأكد من سلامة وكفاية العينات الإحصائية.					
17	التواصل مع مستخدمي القوائم المالية لتضييق فجوة التوقعات.					
18	توضيح مسئولية الإدارة تجاه معلومات القوائم المالية.					
19	وضيح مسئولية المراجع الخارجي تجاه مراجعة القوائم المالية.					
20	قديم البرامج التعليمية التي تزيد من خبرة المراجع الخارجي.					

المتغير الثالث: الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المطلوب إبداء رأيك حول مدى وجود الممارسات التالية بمصرفكم:						
1	لا يتم تغيير السياسات المحاسبية إلا عند الضرورة.					
2	توضح أسباب التغير في السياسات المحاسبية عند حدوثه.					
3	لا يوجد تحيز في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية.					
4	لا يتم تسجيل الإيرادات بأكثر أو أقل من قيمتها.					
5	تسجل الإيرادات في تاريخ الاعتراف بها.					
6	لا يتم تسجيل إيرادات غير معترف بها.					
7	لا يتم تضمين الربح التشغيلي أرباح غير عادية.					
8	لا يتم تقديم أموال من المنشأة للغير لشراء منتجاتها.					
9	لا تتم رسملة المصروفات وتأجيلها لفترات لاحقة.					
10	لا توجد مغالاة في تقييم المخزون السلعي.					
11	لا توجد مغالاة في تقييم الأصول.					
12	لا يوجد تحيز في حساب واستخدام مخصصات الإهلاك.					
13	لا يوجد تحيز في حساب مخصصات الاندماج عند حدوثه.					
14	لا يوجد تحيز في التعامل مع حسابات المدينين.					
15	لا يوجد تحيز في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها					
16	يتم إثبات ومعالجة الخسائر بدون تحيز.					
17	يتم تبويب بنود القوائم المالية بطريقة عادلة.					
18	يتم عرض بنود القوائم المالية بصورة سليمة.					
19	يتم الإفصاح عن بنود القوائم المالية بطريقة تامة وكافية.					
20	يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة الخاصة.					

ملحق رقم (2) المحكمين

قائمة بأسماء محكمو الاستبانه

رقم	الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
1	هلال يوسف صالح	أستاذ	**كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
2	مصطفي نجم البشاري	أ.مشارك	**كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
3	الهادي أدم محمد إبراهيم	أ.مشارك	كلية التجارة – جامعة النيلين
4	عبد الرحمن البكري منصور أمبدي	أ.مشارك	كلية التجارة – جامعة النيلين
5	كمال أحمد يوسف	أ.مشارك	كلية التجارة – جامعة النيلين
6	عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن	أ.مشارك	كلية التجارة – جامعة النيلين
7	أسعد مبارك	أ.مشارك	كلية التجارة – جامعة النيلين
8	محمد الناير محمدين خوجلي	أ.مساعد	**كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
9	إسماعيل عثمان محمد البخيت	أ.مساعد	**كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
10	زهير أحمد علي أحمد	أ.مساعد	**كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
11	الزين عبد الله بابكر	أ.مساعد	كلية التجارة – جامعة النيلين